

أنظمة الحكم في الدول العربية

تحليل قانوني مقارنة

الجزء الثالث الحقوق والحريات في الدول العربية

د. قائد محمد طربوش

دكتوراه علوم في فقه القانون DSC - من كلية الحقوق جامعة موسكو الحكومية ١٩٩٠ م

دكتوراه PHD من كلية الحقوق جامعة موسكو الحكومية ١٩٨٢ م

رئيس مركز البحوث الدستورية والقانونية

المجلد الثاني 2007



أنظمة الحكم في الدول العربية

تحليل قانوني مقارن

الجزء الثالث

الحقوق والحريات في الدول العربية

د / قائد محمد طربوش

دكتوراه علوم في فقه القانون DSC – من كلية الحقوق جامعة موسكو الحكومية ١٩٩٠ م

دكتوراه PHD من كلية الحقوق جامعة موسكو الحكومية ١٩٨٢ م

رئيس مركز البحوث الدستورية والقانونية

٢٠٠٧



مقدمة

مر التشريع الدستوري العربي بمراحل التشريع الدستوري الأجنبي الذي سبقه أو عاصره في التطور من النصوص الدستورية التي لم تقرر الحقوق والحريات في نصوصها مثل مجموعة من الأحكام الدستورية الأجنبية أقدمها دستور الولايات المتحدة الصادر عام ١٧٧٨م وكثير من الوثائق الدستورية الأجنبية قابلتها ٢٧ وثيقة دستورية عربية لم تقضي بالحقوق والحريات في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين .

وانتقل التشريع الدستوري العربي إلى الأحكام الدستورية التي قضت بالحقوق والحريات وكان دور الدولة في هذه الأحكام ينحصر على الجانب السلبي من القضايا الاجتماعية (٢٨ وثيقة دستورية عربية) صدرت في الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية وما بعدهما وقد سارت على غرار الأحكام الدستورية الأوروبية التي قررت الحقوق والحريات في عهد النهضة حتى الحرب العالمية الأولى وامتد بعضها إلى ما بعدها وقد أخذت هذه وتلك بالمذهب الفردي في الفقه الدستوري وهذه الأحكام الدستورية حسب الترتيب : القوانين الأساسية لقطري طرابلس وبرقة لعام ١٩١٩م ولبنان لعام ١٩٢٦م والأردن للأعوام ١٩٢٨م و١٩٤٧م و١٩٥٢م والميثاق المقدس في اليمن لعام ١٩٤٨م وديساتير سلطنة لحج لعام ١٩٥٢م ومستعمرة عدن لعام ١٩٦٢م وقانون الحكم الذاتي في السودان لعام ١٩٥٣م وديساتير السودان للأعوام ١٩٥٦م و١٩٦٤م و١٩٨٥م وتونس لعام ١٩٥٩م والمغرب للأعوام ١٩٦٢م و١٩٧٠م و١٩٧٢م و١٩٩٢م و١٩٩٦م وج.ع.ي لعامي ١٩٦٥م و١٩٦٧م والعراق لعام ١٩٥٨م وج.ع.م لنفس العام .

تطورت مسيرة التشريع الدستوري العربي إلى الأخذ بالمذهب الاجتماعي في الأحكام الدستورية العربية التي صدرت بعد الحرب العالمية الثانية في عدد

من الدول العربية مثل دساتير سوريا للأعوام ١٩٥٠م و١٩٥٣م و١٩٦٢م وليبيا لعامي ١٩٥١م و١٩٦٣م ومصر لعام ١٩٥٦م وج.ع.ي للأعوام ١٩٦٣م و١٩٦٤م و١٩٧٠م والجزائر لعامي ١٩٨٩م و١٩٩٦م . ومشروع دستور المملكة العربية السعودية لعام ١٩٦١م ودساتير الكويت لعام ١٩٦٢م والإمارات العربية المتحدة لعام ١٩٧١م وقطر لنفس العام ودستور قطر لعام ٢٠٠٣م ودستور البحرين لعام ١٩٧٣م و٢٠٠٢م والنظام الأساسي للدولة في سلطنة عمان لعام ١٩٩٦م ودستور ج.ي لعام ١٩٩٠م وقد استلهمت بعض نصوص الدساتير الأوروبية التي صدرت بعد الحرب العالمية الثانية مثل دساتير فرنسا لعام ١٩٤٦م وإيطاليا ١٩٤٧م وألمانيا لعام ١٩٤٩م المعدل عام ١٩٦٥م وبالمقابل اقتربت أو أعلنت طائفة من الأحكام الدستورية العربية اقترابها من الفكر الاشتراكي بشكل عام مثل دساتير ج.ع.م لعام ١٩٦٤م وج.م.ع لعام ١٩٧١م والعراق للأعوام ١٩٦٤م و١٩٦٨م و١٩٧٠م ومشروع دستور ١٩٨٩م ودساتير سوريا للأعوام ١٩٦٤م و١٩٦٩م و١٩٧٣م والسودان لنفس العام ، ودستور الجزائر لعامي ١٩٦٣م و١٩٧٦م ودستور ج.ي.د.ش لعامي ١٩٧٠م و١٩٧٨م . حيث حدث التأثير ببعض المبادئ الدستورية اليوغسلافية والألمانية الديمقراطية بعد قيام الأنظمة الاشتراكية السابقة في أوروبا الشرقية . وقد أدى هذا الانقسام إلى تباين البنية الفنية للأحكام الدستورية العربية التي صدرت بعد الحرب العالمية الثانية بالشكل الذي بيناه في الجزء الأول من هذا البحث .

تحتوي هذه المقارنات الدستورية لأحكام أكثر من ٧٢ وثيقة دستورية عربية وما يربوا على مائة وثيقة دستورية أجنبية في الفترة الممتدة من بداية التشريع الدستوري العربي في القرن التاسع عشر وحتى تعديل دستور الجمهورية اليمنية بالإستفتاء عليه في ٢٠ / ٢ / ٢٠٠١م . وصدور دستوري

البحرين لعام ٢٠٠٢م وقطر لعام ٢٠٠٣م وقانون إدارة الدولة العراقية في
الفترة المؤقتة الصادر عام ٢٠٠٤م والدستور الإنتقالي السوداني لعام ٢٠٠٥
م.

وتجدر الإشارة قبل الإنتقال في موضوع الحقوق والحريات في الدول
العربية إلى أننا قد رتبنا هذا الجزء في فقرات بـقدم تسلسل هذه الحقوق في
الأحكام الدستورية العربية من حيث تواريخ صدورها في المراحل المختلفة من
جهة وأهمية الفقرات الخاصة بهذه الحقوق من جهة أخرى .

د/ قائد محمد طربوش ردمان

الباب الأول

الحقوق والحريات العامة

سبق القول بأن الوثائق الدستورية المبكرة لم تقرر الحقوق والحريات في حين قررت الأحكام الدستورية العربية الأولى الحقوق والحريات دون ذكر المقومات الأساسية للمجتمع الأمر الذي يجعلنا نقارن الأحكام الدستورية العربية وفقاً للتقارب في معانيها وترتيبها الزمني هذا وتجدر الإشارة قبل هذه المقارنات إلى أن الدولة الحديثة القائمة على الأسس الدستورية الديمقراطية تعني خضوع جميع هيئات الدولة في كل أعمالها من تشريع وتنفيذ وعمل هيئات القضاء بواسطة هيئاتها وموظفيها لحكم القانون كل على السواء أي سيادة القانون كأساس لسلطانها في علاقاتها بمواطنيها خلال ازدهار الحريات العامة ، القائمة على القواعد القانونية الواضحة ، التي تلتزم بها هيئات الدولة وقيام الانتخابات الحرة للسلطة التشريعية والهيئات المحلية وتطبيق مبدأ المساواة القانونية للمواطنين والمبادئ الأخرى التي سنوردها هنا حسب الترتيب .

١- مساواة المواطنين :-

يقصد بمساواة المواطنين أمام القانون أن لا يتميز المواطن عن غيره أمام القانون بأي حق من الحقوق لا يتمتع بها مواطن آخر في إطار المواطنة المشتركة .

نصت أحكام (٦٥) دستور عربي على مساواة المواطنين أمام القانون من حيث المبدأ غير أنها قد تغايرت في تلك الأحكام بالشكل التالي :

اكتفت أحكام مجموعة من الدساتير-العربية-بالنص على أن مواطني الدولة المعنية مستاؤون أمام القانون في الحقوق والواجبات مثال ذلك قررت نظمات جبل لبنان لعام ١٨٦١م أن الجميع متساوون أمام القانون وتلغى كل الامتيازات

الإقطاعية ولا سيما الامتيازات المقاطعة (م ٦) في حين قررت مجموعة دستورية عربية النص القائل بأن « مواطني الدولة المعنية كما سبق القول متساوون أمام القانون في دستوري سوريا لعام ١٩٢٠ م (م ١١) و ج.ع. ي لعام ١٩٧٠ م (م ١٩) الذي أضاف العامة إلى الواجبات . أما حكم لائحة المبادئ العامة للدستور التونسي لعام ١٩٤٩ م فقد اكتفت بالنص على أن المواطنين أمام القانون سواء وعليهم بدون استثناء احترامه (الرقم ٧). وكان الدستور التونسي لعام ١٩٥٩ م من الأحكام الدستورية العربية التي أوجزت هذا النص مع تغيير في الصياغة وقرر هذا الحكم بالشكل الموجز كل من الإعلان الدستوري المصري الصادر في فبراير ١٩٥٣ م (م ٢) و دساتير ج.ع.ي للأعوام ١٩٦٤ م (م ٢٢) و ١٩٦٥ م (م ٤٥) و ١٩٦٧ م (م ٤٥) علماً بأن الدساتير في ج.ع.ي للأعوام ١٩٦٤ م و ١٩٧٠ م قد أضافت إلى النص العام المذكور أعلاه جملة « لا تمييز بينهم » أي بين المواطنين . وبالمقابل اكتفى تعديل دستور ج.ي لعام ١٩٩٤ م بالنص على أن المواطنين جميعهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة (م ٤٠) . وكانت الدساتير المغربية من الأحكام الدستورية العربية التي أوجزت في نص هذا الحكم حيث قررت أن : جميع المغاربة سواء أمام القانون في دساتير ١٩٦٢ م (ف ٧) و ١٩٦٢ (ف ٥) و ١٩٧٠ م (ق ٥) و ١٩٧٢ م (ق ٥) و ١٩٨٩٢ م (ق ٥) ' و ١٩٩٦ م (ق ٥) .

وأضافت أحكام دساتير سوريا لعامي ١٩٥٠ م و ١٩٦٢ م في نصها على أن المواطنين متساوون أمام القانون في الواجبات والحقوق والكرامة المنزلة الاجتماعية (م ٧) ومع أن دستور سوريا لعام ١٩٥٣ م قد أورد نفس النص غير

١ - تجدر الإشارة إلى أن القانون الأساسي المغربي الصادر في ٢٦/٥/١٩٦٠ م يتألف من ١٦ فصلاً كلها مختصة بدين الدولة ولغتها وبعض الحقوق والحريات لهذا لم تدخله في المقارنات في هذا البحث بما في ذلك البنية الفنية للأحكام الدستورية . الجزء الأول من هذا البحث .

أنه قد قدم الحقوق على الواجبات (م ٨) . وقضت دساتير سوريا اللاحقة بمساوات المواطنين أمام القانون في الحقوق والواجبات شأنها شأن دستور ١٩٥٣م بيد أنها قد أضافت وتكفل الدولة تكافؤ الفرص بين المواطنين في دساتير كل من ١٩٦٤م (م ٧) و ١٩٦٩م (م ٢٣) و ١٩٧٣م (م ٢٥) وينتمي الدستور اللبناني لعام ١٩٢٦م إلى هذه المجموعة حيث نص على أن كل اللبنانيين سواء لدى القانون وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دون ما فرق بينهم (م ٧) وانحصرت أحكام القانونين الأساسيين للقطر الطرابلسي وقطر برقة لعام ١٩١٩م في النص على أن كل المواطنين الإيطاليين بلا تمييز بينهم على حد سواء أمام القانون من القانونين الأساسيين للقطر الطرابلسي وقطر برقة . وإذا قارنا هذه الأحكام بدساتير أجنبية نجد أنه قد أوجزت مجموعة من الأحكام الدستورية الأجنبية في النص على مساوات المواطنين أمام القانون لقد قضى دستور كولومبيا لعام ١٨٨٦م بأن ينظم القانون الوضع المدني لكل المواطنين ويقر حقوقهم وواجباتهم والقانون هو الذي بمقدوره حرمة عدم فصل ملكية الأسرية (م ٦) . ولسكان إيران حقوق متساوية أمام قانون الدولة في دستور إيران لعام ١٩٠٦م (م ٨) . أما دستور المكسيك لعام ١٩١٧م فقد نص على أنه لكل مكسيكي ومكسيكية بلغ ١٨ عاماً الحقوق المدنية ... الخ (م ٣٤) . واشترط دستور أفغانستان لعام ١٩٣١م هذه المساواة في إطار الشريعة الإسلامية المقدسة حين نص على أن : جميع الأفغان متساوون أمام الشريعة المقدسة وأمام قانون الدولة في حقوقهم وواجباتهم (م ١٣) . وكان دستور النمسا لعام ١٩٢٠م من الدساتير التي أوجزت في هذا النص حيث قرر هذا الدستور أن كل مواطني الاتحاد متساوون أمام القانون (م ٧) . وعلى هذه الشاكلة سارت أحكام الدستور اليوناني لعام ١٩١١م ، المعدل عام ١٩٥٢م ودستور ١٩٧٥م في نصهما على

أن الإغريق متساوون أمام القانون (م ٣ من دستور ١٩٥٢م و م ٤ من دستور ١٩٧٥م .

أما دستور هندوراس لعام ١٩٣٦م فقد أضاف إلى هذا النص الموجز القاضي بأن حرية الإنسان والمواطن الأجنبي في هندوراس له الحق في حياته الإنسانية وأمنه وحياته الشخصية والمساواة أمام القانون (م ٣) . بينما انحصرت أحكام دستور كوبا لعام ١٩٤٠م في النص على أن كل المواطنين سواسية أمام القانون ولا يعتبر امتياز أو تمييز (م ٢) .

لم ينحصر الأمر على الأحكام الدستورية الأجنبية التي أوجزت في هذا الشأن فقط ، بل وهناك دساتير أجنبية أخرى قد أوجزت في النصوص الخاصة بمساوات المواطنين أمام القانون من هذه الدساتير دستور تركيا لعام ١٩٢٤م ، الذي نص على أن كل الأتراك متساوون أمام القانون بدون استثناء تأدية واجباتهم (م ٦٩) . أما دستور براجوي لعام ١٩٤٠م : فقد أضاف إلى مساواة المواطنين العامة الترشيح والعمل والتجارة في قراره بأنه لكل السكان الحق في الانتخاب والترشيح والتجارة والعمل .. الخ (م ١٩) .

وتكاد تكون الأحكام الدستورية الأجنبية المبكرة قد أوجزت هي الأخرى في هذا الشأن مثال ذلك اكتفى دستور الأرجنتين لعام ١٩٥٣م بالنص على أن مواطني كل المحافظات لهم نفس الحقوق والمكان التي للمواطنين في كل المحافظات (م ٨) . وقضى التعديل الرابع عشر للدستور الأمريكي الذي تم إقراره في عام ١٨٦٨م بأن جميع الأشخاص الذين يولدون في الولايات المتحدة يصبحون من مواطنيها ويخضعون لسلطانها هم مواطنون للولايات المتحدة وللولاية التي يعيشون فيها . ولا يحق لولاية أن تضع قانوناً من شأنه أن ينتقص المزايا والحصانات التي يتمتع بها مواطنوا الولايات المتحدة ولا يحق لأية ولاية

أن تحرم شخصاً الحياة أو الحرية أو الممتلكات بدون تطبيق القانون تطبيقاً كاملاً ولا يحق لها أن تحرم أحد خاضعاً لسلطاتها من المساواة في الحماية أمام القوانين .

وقد سارت مجموعة من الدساتير الأجنبية في هذا الاتجاه الموجز . مثال ذلك كل البناميين والأجانب متساوون أمام القانون في دستور بناما لعام ١٩٤٦م (م ٢١) وكل البرازيليين متساوون أمام القانون في دستور ١٩٥٦م (م ١٤١ ق ١) . أما دستور كوستاريكا لعام ١٩٤٩م فقد قرر إلى جانب مساواة المواطنين منع العبودية حيث نصت (المادة ٢٠) منه على أن جميع الناس أحرار في الجمهورية ولا يمكن أن يكون الإنسان عبداً ويحمي القانون هذه الحرية . في الوقت الذي اكتفى فيه دستور الدومنيكان لعام ١٩٤٧م بالنص على أن حق الإنسان حق مقدس وسامي (م ٦) وإلى عداد هذه المجموعة التي أوجزت في هذا النص ينتمي كل من دساتير أثيوبيا لعام ١٩٥٥م (م ٣٧) وارتيريا لعام ١٩٥٢م (م ٢٢ ق ٢) ، الذين قرروا أن المواطنين متساوون أمام القانون . وأضاف دستور باكستان لعام ١٩٥٦م حق المواطنين في الدفاع المتساوي أمام القانون (ق ٥-١٠) وقضى دستور جواتملا لعام ١٩٥٦م بأن كل الجواتماليين أحرار متساوون في الحقوق والكرامة (م ٤٠) . ولم يشذ عن تقرير هذه الأحكام دستور فنزويلا لعام ١٩٥٣م ، الذي نص على مساواة الفنزوليين أمام القانون (الرقم ٨) .

وإذا كانت أحكام دستور فنزويلا بهذا الإقتضاب فإن نص دستور ليبيريا لعام ١٩٥٥م قد قرر هذا الحكم بنوع من الإسهاب بأن : كل الناس يولدون أحرار متساويين ومستقلين ويملكون حقوقاً طبيعية محددة غير منقوصة بما في ذلك الحق في استخدام الحياة والحرية والدفاع والحق في اكتساب الملكية والدفاع عنها وحق التطلع إلى الخير والسعادة (الرقم ١) . وإذا كانت الأحكام الدستورية السابقة صريحة في نصوصها بهذا الخصوص فإن أحكام دستور رواندا لعام ١٩٦٢م قد قرر ذلك ضمناً حين نص على أنه يضمن للمواطنين الحريات الأساسية المحددة في حقوق الإنسان (م ١٣) . أما دستور بورندي لعام ١٩٦٢م فقد نص على أنه ليس هناك فوارق عنصرية في الدولة واليورنديون متساوون أمام القانون والكل متكافؤون في الوظائف

المدنية والعسكرية باستثناء تلك التي أقرها القانون (م ٦) . في حين نص دستور أفغانستان لعام ١٩٦٤ م على أن جميع أفراد شعب أفغانستان دون تفرقة وامتياز متساوون في الحقوق والواجبات أمام القانون (م ٢٥) وإلى هذه المجموعة تنتمي أحكام دساتير الصين الشعبية للأعوام ١٩٥٤ م و ١٩٧٥ م و ١٩٨٢ م .

فجميع مواطني جمهورية الصين الشعبية متساوون أمام القانون في دستور ١٩٥٤ م (م ٨٥) في حين قضى دستور ١٩٧٥ م بأن الحقوق والواجبات الأساسية للمواطنين هي أن يؤيدوا قيادة الحزب الشيوعي الصيني ويؤيدوا النظام الاشتراكي ويلتزموا بدستور جمهورية الصين الشعبية وقوانينها . والدفاع عن الوطن ضد العدوان واجب هام على كل مواطن وأداء الخدمة العسكرية بمقتضى القانون واجب وشرف على المواطنين (م ٢٦) . أما دستور ١٩٨٢ م فقد قرر أحكاماً أكثر عدل من سابقه حين نص على أن جميع الأشخاص ذوي الجنسية الصينية هم مواطنوا الصين الشعبية وجميع الصينيين متساوون أمام القانون . كل مواطن له الحق في استخدام الحقوق المنصوص عليها في الدستور والقوانين وهم ملزمون في نفس الوقت بتنفيذ الواجبات التي نص عليها الدستور والقوانين (م ٣٣) ^١ .

٢- وقضت أحكام مجموعة دستورية عربية ثانية بمساواة المواطنين في الحقوق والواجبات بصرف النظر عن الدين والعرق والأصل من حيث المبدأ وإن

^١ -- لم ينحصر الأمر على ما تقدم فقط، بل قرر دستور جمهورية ألمانيا الديمقراطية لعام ١٩٤٩ م المعدل عام ١٩٦١ م نصاً موجزاً عن مساواة المواطنين. إكتفى بالنص على أن جميع المواطنين سواء أمام القانون (م ٧) . وعلى هذا المنوال سار دستور المجر لعام ١٩٤٩ م. المعدل عام ١٩٧٢ م حين نص على أن تحترم المجر الشعبية حقوق الإنسان وتمارس الحقوق المدنية في ج. م. ش. وفقاً لمصالح المجتمع الاشتراكي ولا تنفصل ممارسة هذا الحق عن تنفيذ الواجبات المدنية (م ٤٥) .

وقضى دستور كوريا الديمقراطية لعام ١٩٧٢ م بالنص على أن كل المواطنين في كوريا الديمقراطية متساوون في الحقوق في جميع مجالات الحياة الحكومية والاجتماعية- السياسية والاقتصادية والثقافية (م ٥١) في حين إكتفى دستور بنين لعام ١٩٧٧ م بالنص على أن المواطنين متساوون أمام القانون (م ١٢١) .

كانت قد تباينت في تفاصيل أحكامها بهذا الشأن . لقد كان عهد الأمان التونسي الصادر عام ١٩٥٦م أو النصوص الدستورية فيما نعلم الذي قضى بذلك في الفصل ٨٨ منه بأن سائر أهل المملكة على اختلاف الأديان بين يدي الحاكم سواء لا فضل لأحد على آخر بوجه من الوجوه يجري حكم هذا القانون على أعلى الناس مع أندادهم من غير نظر لمقام ولا لرئاسة وقت الحكم . وكما سبق القول تغايرت أحكام هذه المجموعة الدستورية العربية في تفاصيل نصوصها بهذا الشأن كما يلي : قرر الدستور المصري لعام ١٩٢٣م أن المصريين لدى القانون سواء وهم متساون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الأصل أو اللغة أو الدين وإليهم وحدهم يعهد الوظائف العام مدنية وعسكرية ولا يولي الأجانب هذه الوظائف إلا في الأحوال الاستثنائية التي يعينها القانون في دستوري مصر لعامي ١٩٢٣م (٣م) و ١٩٣٠م (٣م) . علماً بأنه قد حذفت الفقرة المتعلقة بتولي الوظائف من قبل الأجانب في الأحكام الدستورية المصرية اللاحقة التي اقتصرت أحكامها في النص على أن المصريين لدى القانون سواء وهم متساون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو اللغة أو الدين أو العقيدة في دساتير مصر للأعوام ١٩٥٦م (٣١م) و ج.ع.م. لعام ١٩٥٨م (٧م) و ج.ع.م. لعام ١٩٦٤م (٢٤م) و ج.م.ع. لعام ١٩٧١م (٤٠م) . وقد أضاف دستور ج.ع.ي. لعام ١٩٦٤م إلى ما ورد في تلك الدساتير المصرية أو المذهب (راجع م ١٧) . واكتفى دستور اتحاد الجمهوريات العربية لعام ١٩٧١م بالنص على أن المواطنين متساون ولا تمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين (م ١٢ ق ١) . وقضى دستور ج.ع.ي. لعام ١٩٧٠م بأنه لا يجوز للدولة أن تفرق في الحقوق الإنسانية بسبب الدين أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الوطن أو المهنة (م ٤٣) وعلى هذا المنوال سارت الأحكام الدستورية

الأردنية التي قررت أنه لا فرق في الحقوق أمام القانون بين الأردنيين ولو اختلفوا في العرق والدين واللغة في دستور ١٩٢٨م (م٥) والأردنيون أمام القانون سواء لا تمييز في الحقوق والواجبات بينهم وإن اختلفوا في الأصل أو اللغة أو الدين في دستوري ١٩٤٧م (الرقم ٦) و ١٩٥٢م (الرقم ٦) .

وأضافت دساتير عربية أخرى إلى ما تقدم المركز والمنشأ الاجتماعي مثال ذلك الليبيون لدى القانون سواء وهم متساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وفي تكافؤ الفرص وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الدين أو المذهب أو العنصر أو اللغة أو الثروة أو الآراء السياسية والاجتماعية في دستوري ليبيا لعام ١٩٥١م (م١١) . ١٩٦٣م (م١١) . وأضاف دستور دولة الإمارات العربية المتحدة العدالة وتوفير الأمن حيث نص على أن جميع الأفراد لدى القانون سواء ولا تمييز بين مواطني الاتحاد بسبب الأصل أو الموطن أو العقيدة الدينية أو المركز الاجتماعي (م٢٥) .

وقد كان تقرير المساواة في الحقوق والواجبات والتكاليف من الأحكام الدستوري السورية المبكرة إذ قضت ثلاثة أحكام دستورية سورية عام ١٩٣٠م بأن السوريين لدى القانون سواء في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الدين والمذهب والأصل واللغة في دساتير سوريا لعام ١٩٣٠م (م٦) والقانون الأساسي لحكومة اللاذقية لعام ١٩٣٠م (م١) والقانون الأساسي لحكومة جبل الدروز لنفس العام (م١) .

وأضافت دساتير عربية أخرى المساواة في الكرامة الإنسانية إلى جانب ما تقدم . فالتناس سواسية في الكرامة الإنسانية وهم سواء أمام النظام في الحقوق والواجبات العامة في مشروع دستور المملكة العربية السعودية لعام ١٩٦١م (م٣) . أضافت إلى هذا الجنس والأصل دساتير دول الخليج العربي مثال ذلك

الناس سواسية في الكرامة الإنسانية وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة لاتمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين في دستور الكويت لعام ١٩٦٢م (م٩) أضاف دستورين البحرين لعام ١٩٧٣م العقيدة إلى جانب ما ورد في دستور الكويت (راجع م٨ من دستور البحرين) ودستور البحرين لعام ٢٠٠٢ م (م١٨) .

وقد توسعت نصوص النظام الأساسي للدولة في سلطنة عمان لعام ١٩٩٦م فشملت مساواة المواطنين في الحقوق والواجبات ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللون أو اللغة أو الدين أو المذهب والمركز الاجتماعي (م١٧) . في حين نص دستور قطر لعام ٢٠٠٣م على أن الناس متساوون أمام القانون. لاتحيز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين (م٣٥) . ونظراً لوجود أكثر من قومية في العراق فقد أضافت الدساتير العراقية القومية مقررته أنه لا فرق بين العراقيين في الحقوق أمام القانون وإن اختلفوا في القومية والدين واللغة في دستور العراق لعام ١٩٢٥م (م٦) . زاد دستور ١٩٥٨م الجنس حيث أن العراقيين متساوون ولا يجوز التمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة (م٩) وقد أضاف دستور ١٩٦٤م بعد العقيدة ويتعاون المواطنون كافة في الحفاظ على كيان هذا الوطن بما فيهم العرب والأكراد ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية (م١٩) وهو النص الذي قرره دستور العراق لعام ١٩٦٨م (م٢١) . في حين اكتفت أحكام دستور العراق لعام ١٩٧٠م (م١ ق ن) ومشروع دستور ١٩٨٩م (م٣٨) بالنص على أن المواطنين سواسية أمام القانون دون تفریق بسبب الجنس أو العرق أو اللغة أو المنشأ الاجتماعي أو الدين وكانت نصوص دستور دولة قطر أقرب إلى هذه الصيغة حيث قررت (المادة ٩) منه أن الناس متساوون في الحقوق والواجبات العامة وذلك دون تمييز بينهم بسبب العنصر أو

الجنس أو الدين . في حين قضت المادة ١٢ من قانون إدارة الدولة العراقية في الفترة الإنتقالية – العراقيون كافة متساون في حقوقهم بصرف النظر عن الجنس أو الرأي أو المعتقد أو القومية أو الدين أو المنصب أو الأصل وهم سواء أمام القانون . ويمنع التمييز ضد المواطن العراقي على أساس جنسه أو قوميته أو ديانتة أو أصله . ولهم الحق بالأمن الشخصي وبالحياة وبالحرية ولا يجوز حرمان احد من حياته أو حريته إلا وفقاً لإجراءات قانونية وأن الجميع سواسية أمام القضاء .

لم ينحصر الأمر على ما تقدم فقط ، بل وقررت الدساتير السودانية هذه النصوص من حيث المبدأ وإن تغايرت في الصياغة والتفاصيل إذ أن : جميع الأشخاص في السودان أحرار متساون أمام القانون ولا يحرم أي سوداني من حقوقه بسبب المولد أو الدين أو العنصر أو النوع فيما يختص بالاستخدام العام أو الخاص أو فيما يختص بقبوله أو مزاويلته أي وظيفة أو حرفة أو عمل أو مهنة في قانون الحكم الذاتي لعام ١٩٥٣م (م ٥) ودساتير السودان للأعوام ١٩٥٦م (الرقم ٤أ) و ١٩٦٤م (الرقم ٤أ) و ١٩٨٥م . ومع أن دستور ١٩٩٨م لم يشذ عن هذه القاعدة إلا أنه قد جعل مساواة الناس أمام القضاء طبقاً للرقم ٢١ ، الذي نص على أن جميع الناس متساون أمام القضاء والسودانيون متساون في الحقوق والواجبات في وظائف الحياة العامة ولا يجوز التمييز فقط بسبب العنصر أو الجنس أو الملة الدينية وهم متساون في الأهلية للوظيفة والولاية العامة لا يتمييزون بالمال . وأضاف دستور ٢٠٠٥م الرأي السياسي حيث نصت المادة ٣١ منه على أساس أن الناس سواسية أمام القانون. ولهم الحق في التمتع بحماية القانون دون تمييز بينهم بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو العقيدة الدينية أو الرأي السياسي أو الأصل العرقي .

وقررت الدساتير الجزائرية المساواة على هذا الأساس وإن وجد بعض التباين في تفاصيل ذلك . مثال ذلك كل المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات . يلغى كل تمييز قائم على أحكام مسبقة تتعلق بالجنس أو العرق أو الحرفة في دستور ١٩٧٦م (م ٣٩) . وكل المواطنين سواسية أمام القانون ولا يمكن أن يندرج بأي تمييز يعود بسبب إلى المولد أو العرق أو الجنس أو الرأي أو أي شرط آخر شخصي اجتماعي في دستوري ١٩٨٩م (م ٢٨ / و ١٩٩٦م) (م ٢٩) .

وانتمت أحكام دستوري ج.ي.د ش لعامي ١٩٧٠م و ١٩٧٨م إلى هذه المجموعة الدستورية العربية فالمواطنون جميعهم متساوون في حقوقهم وواجباتهم بصرف النظر عن جنسهم أو أصلهم أو دينهم أو لغتهم أو درجة تعليمهم أو مركزهم الاجتماعي وجميع الأشخاص سواسية أمام القانون وتقوم الدولة بكل ما يمكنها لتحقيق هذه المساواة عن طريق إيجاد فرص سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية متكافئة (م ٣٤ من دستور ١٩٧٠م و ٣٥ من دستور ١٩٧٨م) وقد أضاف دستور ج.ي.د المهنة إلى ما تقدم بحيث يكون المواطنون جميعهم سواسية أمام القانون وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو اللون أو الأصل أو اللغة أو المهنة أو المركز الاجتماعي أو العقيدة (م ٢٧) .

أما دستور مستعمرة عدن لعام ١٩٦٢م فقد أضاف النوع البشري إلى قائمة الصفات التي تمنع التمييز بين الناس في المساواة وذلك وفقاً للرقم ١ من الحقوق والحريات الأساسية للفرد والمعين بذلك مهما كان جنسه أو محل أصله أو انتمائه السياسي أو لونه أو دينه ذكراً كان أم أنثى ولكن مع مراعاة حقوق وحريات الآخرين ومراعاة المصلحة العامة ... الخ .

وقد نصت أحكام دساتير أجنبية على المساواة أمام القانون بصرف النظر عن الجنس أو اللغة أو الدين أو القومية .. الخ من حيث المبدأ غير أنها قد تباينت في تفاصيل أحكامها بالشكل التالي : -

نصت أحكام الدستور الياباني لعام ١٩٦٣م على أن : المواطنون لدى القانون سواء وأي تمييز بينهم أساسه الأصل أو العقيدة أو الجنس أو الحالة الاجتماعية أو منشأ الأسرة لا يمكن أن يكون له أثر في العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وطبقة النبلاء لا يقرها هذا الدستور (م ١٤) وكان قد قرر الدستور الإيطالي لعام ١٩٤٧م أن يتساوى المواطنون في المنزلة الاجتماعية كما يتساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو الظروف الشخصية أو الاجتماعية .. الخ (م ٣) . أما دستور هايتي لعام ١٩٥٠م فقد نص على أن : كل هايتي بصرف النظر عن الجنس بلغ ٢١ عاماً له الحق السياسي (م ٥) وكل الهايتيين متساوون أمام القانون بصرف النظر عن الجنس أو الأصل أو المذهب .. الخ (م ٩) أما دستور نيكاراغوا لعام ١٩٥٠م فقد قضى بأن مواطني نيكاراغوا متساوون أمام القانون بصرف النظر عن المولد والوضع الاجتماعي والإتماء العرقي أو أي سبب آخر باستثناء الذكاء والكفاءة (راجع المادة ٥) وقد نصت أحكام الدستور الهندي لعام ١٩٤٩م على مساواة المواطنين الهنود بصرف النظر عن الدين والأصل الاجتماعي والقومي ... الخ في المواد (٥ - ٢٣) .

لقد انتشرت النصوص الدستورية الخاصة بمساواة المواطنين أمام القانون دون تمييز في الأصل أو الدين أو الجنس أو المهنة أو المنشأ الاجتماعي بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة بعد قوة حركات التحرر الوطني في بلد آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية إذ أنه لم نجد نصوصاً دستورية قررت ذلك قبل الحرب العالمية الثانية إلا في النادر . وعلى هذا الأساس فإن كثيراً من الدساتير الأجنبية

قد نصت على تقرير هذا الحق في أثناء خضم الصراعات الدولية الكبيرة والقطبية الثنائية في العالم أن المقارنة التالية ستبين مدى انتشار مقاومة التمييز في التشريع الدستوري الأجنبي . مثال ذلك كل المواطنين سواسية أمام القانون ولكل مواطن الحق في الحماية في حدود القانون بصرف النظر عن الجنس أو الأصل .. الخ في دستور أندونيسيا لعام ١٩٥٦ م (م٦) ودستور الصومال لعام ١٩٦٠ م (م٤٧٠٨) تكاد تكون دساتير الدول التي تحررت عن فرنسا في أفريقيا قد نصت على تشريع دستوري متطابق أو متقارب بشأن الحقوق والحريات وهيئات الدولة عموماً والمساواة خصوصاً منها التي قررت هذا النص في ديباجة الدستور الذي لم يقضي بالحقوق والحريات أو نص على بضع منها مثال ذلك وورد في ديباجة دستور الكمرون لعام ١٩٦٠ م أن جميع الأفراد متساوون في الحقوق والواجبات وتسعى الدولة لتأمين المقومات الضرورية لمواطنيها لنموه الكامل وهو نفس النص الذي ورد في دستور الجابون لعام ١٩٦١ م (الديباجة أيضاً) وهو ما يفهم منهما عدم التمييز في الأصل أو الجنس أو اللغة أو الدين .. الخ . وعلى هذا المنوال سارد دستور مدغشقر لعام ١٩٥٩ م المعدل عام ١٩٦٠ م حيث قرر في ديباجة أن جميع الناس سواء في الحقوق والواجبات دون تمييز بسبب الأصل أو الجنس أو الدين وتعمل الحكومة المدغشقرية جاهدة لتضمن لكل فرد من رعاياها تكافؤ الفرص لتنمية إمكانياته وشخصيته تنمية كاملة . وكل الناس سواسية أمام القانون ويمتلك الرجال والنساء حقوقاً متساوية ولا يوجد في السنغال تمييز يقوم على أساس المكثاة أو الأصل أو الأسرة (م٧) وكل مواطني توجوا متساوون أمام القانون بصرف النظر عن الجنس أو الأصل أو العرق أو اللغة أو الاعتقاد في دستور توجوا لعام ١٩٦٣ م (م٦) . وهو نفس الحكم الذي قرره دستور أفريقيا الوسطى لعام ١٩٦٤ م (م٣) . أما دستور مالي لعام ١٩٥٩ م المعدل عام ١٩٦٠ م قد

قضى بأن يعاقب القانون كل عمل من أعمال التفرقة العنصرية أو الجنسية وكذلك رعاية كل إقليمية أو انفصالية يترتب عليها مساس بسلامة الدولة أو بكيان أراضي الدولة (م ٤) ولم تشذ دسايتير أجنبية أخرى على تحريم التمييز هذا . فالأفراد جميعاً لدى القانون سواء -٢- الرجال والنساء متساوون في الحقوق -٣- لا يجوز تمييز شخص بسبب الجنس أو النسب أو العنصر أو اللغة أو الوطن أو العقيدة أو بسبب آرائه الدينية أو السياسية في دستور ألمانيا الاتحادية لعام ١٩٤٩م المعدل عام ١٩٥٦م (الرقم ٢) . واقترب من هذا لنص حكم الدستور التركي لعام ١٩٦١م حين قضى بأن الأفراد جميعاً لدى القانون سواء دون ما تفريق في اللغة أو الأصل أو الجنس أو الرأي السياسي أو العقيدة الفلسفية أو الدين أو المذهب ولا يجوز منح أي امتياز لفرد أو عائلة أو جماعة أو طبقة ما (م ١٢) لم ينحصر الأمر في عدم ذكر القومية في الدستور التركي المذكور فقط ، بل وتعداه إلى أحكام دستور البرتغال لعام ١٩٧٦م قد أضافت إلى قائمة التمييز الذي يحرمه الدستور الأيدلوجية والملكية .. الخ غير أن أحكام هذا الدستور لم تشر هي الأخرى إلى القومية طبقاً للمادتين ١٢ ، ١٣ منه اللتان نصتا على أن « كل مواطني البرتغال يستخدمون نفس الحقوق ويتحملون نفس المسؤولية المقررة في الدستور . ويتمتع كل المواطنين بالحقوق الاجتماعية وهم متساوون أمام القانون بصرف النظر عن الجنس واللغة ومكان الولادة والإعتقاد والعقيدة السياسية والأيدلوجية والتعليم والملكية والوضع الاجتماعي .

وقرر دستور زامبيا لعام ١٩٦٤م عدم التمييز على أساس لون الجلد فكل إنسان في زامبيا الحق في الحقوق الأساسية والحرية وذلك بصرف النظر عن الجنس ومكان الولادة والأصل والإعتقاد ولون الجلد والعنصر . وكل مواطني زامبيا متساوون في ظل احترام حقوق الآخرين وحررياتهم (الرقم ١٣) هذا وتجدر الإشارة إلى أن مجموعة من دسايتير البلدان الأفريقية التي استقلت عن

بريطانيا قد قررت نصوصاً متقاربة بهذا الشأن منها التي اعتبرت أن التمييز على أساس القبيلة محرم ومنها التي صممت عن ذكر القبيلة . لقد نص دستور نيجيريا لعام ١٩٦٠م على أنه لكل شخص الحق في الحقوق الأساسية والحريات بصرف النظر عن العرق والقبيلة والأصل والسكن أو القرابة أو الاعتقاد السياسي ولون البشرة أو العقيدة أو الجنس في ظل احترام حقوق الآخرين وحررياتهم (الرقم ٧ - ق ١) وقابلها الرقم (١٤) من دستور كينيا لعام ١٩٦٣م . في حين لم تذكر القبيلة في نصوص دستوري أوغندا لعام ١٩٦٢م (الرقم ١٧) ودستور مالاوي لعام ١٩٦٤م (الرقم ١) وإن كانت أحكام الدستورين الآخرين قد تطابقت مع دستور نيجيريا في النص باستثناء ذكر القبيلة .

ولم تشر إلى التمييز الديني أحكام الدستور الإيراني لعام ١٩٧٩م في نصها على المساواة القانونية للمواطنين إذ اكتفت المادة (١٩) بالنص على أن أفراد الشعب الإيراني متساوون في الحقوق من أية قومية أو عشيرة كانوا وأن اللون والعنصر واللغة وما شابه ذلك (م ١٩) .

وتكاد تكون أحكام دستور روسيا الاتحادية لعام ١٩٩٣م قد شملت عدم التمييز على أساس الدين والقومية واللغة .. الخ طبقاً للمادة (١٩) منه التي نصت على أن الكل سواسية أمام القانون والقضاء وتضمن الدولة التساوي في الحقوق والحريات للإنسان المواطن بصرف النظر عن الجنس أو العرق أو القومية أو اللغة أو الملكية أو الدين أو الأصل أو المكانة .. الخ (م ١٩) .

ومثلما قررت مجموعة من الأحكام الدستورية العربية من هذه الطائفة من الدساتير مساواة المواطنين أمام القانون بصرف النظر عن الجنس .. الخ . كما هي الحال في دساتير مصر لعام ١٩٦٥م وج.ع.م لعامي ١٩٥٨م و ١٩٦٤م وج.ع.م لعام ١٩٧١م قبل تعديله عام ١٩٨٠م ودساتير ج.ع.ي للأعوام ١٩٦٤م و ١٩٦٥م و ١٩٦٧م وسوريا للأعوام ١٩٦٤م و ١٩٦٩م و ١٩٧٣م

والسودان لنفس العام والجزائر لعام ١٩٧٦ م وج.ي.د.ش لعامي ١٩٧٠ م و١٩٧٨ م التي قررت التنظيم السياسي الحزب الحاكم الوحيد وبذلك منعت المواطنين من الحق في المساواة فقد قررت مجموعة من الدساتير الأجنبية هذه المساواة في ظل الحزب الحاكم الوحيد أو الجبهة التي يسيطر عليها الحزب القائد حيث ابتدأ دستور روسيا الاتحادية لعام ١٩١٨ م بالنص على ذلك طبقاً للمادة (٢٢) ، التي قررت أن تعترف جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفيتية بالحقوق المتساوية للمواطنين بصرف النظر عن الجنس أو القومية أو الانتماء .

كما تعترف بمساواة المواطنين في الحقوق بصرف النظر عن القومية والعنصر في جميع مبادئ الحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية إذ هي قانون ثابت لا يمكن التنازل عنه ولا يمكن إبطاله في دستور الاتحاد السوفيتي لعام ١٩٣٦ م (م ١٢٣) . وقد تطورت هذه المبادئ في دستور الاتحاد السوفيتي لعام ١٩٧٧ م بالنص على أن مواطني الاتحاد السوفيتي متساوون أمام القانون بصرف النظر عن المنشأ والوضع الاجتماعي والمادي والانتماء العرقي والقومي أو الجنسي أو التعليم أو اللغة والموقف من الدين ونوع العمل وطابعه ومكان الإقامة وغير ذلك من الإعتبارات .

والمساواة بين مواطني الاتحاد السوفيتي مكفولة في جميع مبادئ الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية (م ٣٤) . وقد سبق أن قرر دستور يوغسلافيا لعام ١٩٦٣ م عدم التمييز لمجموعة من هذه الحقوق فالمواطنون اليوغسلاف متساوون في الحقوق والواجبات لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الأصل أو القومية أو الدين أو الجنس أو اللغة أو التعليم أو المركز الاجتماعي وجميع الأفراد سواء أمام القانون (م ٢٣) . ولم تشذ عن هذا النص أحكام الدساتير التي سنت في عدد من البلدان الاشتراكية السابقة مثال ذلك قضي

دستور بولندا لعامي ١٩٥٢م و١٩٧٦م بأن يتمتع مواطنوا بولندا الشعبية بالحقوق المتساوية بصرف النظر عن الجنس أو العنصر أو العقيدة في جميع ميادين الحياة العامة والسياسية والإقتصادية والاجتماعية والثقافية ويعاقب القانون على كل مساس بهذا المبدأ بإنشاء أية امتيازات كانت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أو بتقييد الحقوق بسبب الجنس أو العنصر أو العقيدة .. الخ في دستور بولندا لعام ١٩٥٢م (م ٦٩) . في حين قرر دستور بولندا العام ١٩٧٦م بعض المبادئ الجديدة لعدم التمييز مثل القومية والتعليم طبقاً للمادة (٦٧) منه التي نصت على أن يتمتع مواطنوا بولندا بالحقوق المتساوية بصرف النظر عن الجنس أو المولد أو التعليم أو العمل أو القومية وكذلك المنشأ الاجتماعي والوضع الاقتصادي وبالمقابل انحصر خطر التمييز على الجنس والأصل في دستور تشيكوسلوفاكيا لعام ١٩٦٠م كما يلي : المواطنون جميعاً متساوون في الحقوق والواجبات والمساواة بين المواطنين جميعاً مكفولة دون اعتبار للجنس أو الأصل ... الخ .

واتفقت أحكام دستور ألبانيا لعام ١٩٤٦م مع الدستور التشيكوسلوفاكي السابق في عدم التمييز على أساس الأصل غير أن الدستور الألباني قد حرم التمييز على أساس المنشأ الاجتماعي طبقاً للمادة (١٤) منه ، التي قررت أن جميع المواطنين متساوون أمام القانون وهم ملزمين بنصوص الدستور والقوانين ولا يوجد أي تمييز بسبب الأصل أو الملكية أو الحالة الاجتماعية . وفي حين أضاف دستور ألبانيا لعام ١٩٧٦م إلى قائمة عدم التمييز كل من الجنس والعرق والقومية والتعليم بالنص على أن كل مواطني ألبانيا متساوون أمام القانون ولا يعترف بأي تمييز في الحقوق والواجبات على أساس الجنس أو العرق أو القومية أو التعليم أو الوضع الاجتماعي أو المادي (م ٤٠) .

واقتربت أحكام دستور بلغاريا لعام ١٩٧١م من أحكام الدستور الألباني في حظر التمييز على أساس القومية أو التعليم أو الوضع الاجتماعي أو المادي طبقاً للمادة (٣٥) منه التي نصت على أن مواطني بلغاريا الشعبية متساوون أمام القانون ولا يسمح بأي تمييز في الحقوق يقوم على أساس القومية أو الأصل أو الدين أو الجنس أو التعليم أو الوضع الاجتماعي أو المادي وتضمن الدولة مساوات المواطنين بإنشاء ظروف وإمكانات لاستخدام حقوقهم وتنفيذ واجباتهم .

واقترب من هذا النص الحكم المتعلق بهذا الشأن في دستور ألمانيا الديمقراطية لعام ١٩٧٤م الذي قضى بأن كل الألمان الديمقراطيون متساوون في الحقوق والواجبات بصرف النظر عن قوميتهم أو عرقه أو وجهة نظره أو معتقده أو أصله الاجتماعي أو وضعه ، وتضمن الدولة حرية الاعتقاد للجميع الذين هم سواسية أمام القانون (م ٢٠) وهي أحكام سبق أن قرر قسماً كبير منها دستور ألمانيا لعام ١٩٦٨م حين نص على أن يتمتع مواطنو جمهورية ألمانيا الديمقراطية بنفس الحقوق والواجبات بغض النظر عن جنسه أو عنصره أو مذهبه أو اعتقاده الديني أو أصله أو مركزه الاجتماعي .. الخ (م ٣٠) . وكان دستور منغوليا لعام ١٩٦٠م قد قرر هذه المساواة بين المواطنين بصرف النظر عن الجنس أو العرق أو المنشأ القومي أو الاعتقاد أو المنشأ الاجتماعي أو الوضع الاجتماعي (م ٧٦) أما الدستور الكويتي لعام ١٩٧٦م فقد حظر التمييز على لون البشرة أيضاً حيث أن مواطني كويت متساوون أمام القانون وعليهم واجبات متساوية ويمنع التمييز على أساس العرق أو لون البشرة أو الجنس أو المنشأ القومي أو الأصل ويعاقب القانون على هذا التمييز (م ٤١).

لم ينحصر الأمر على دساتير البلدان الاشتراكية السابقة المذكورة أعلاه حظر التمييز في المسائل المذكورة أعلاه فقط ، بل وتعداه إلى بعض الدول التي

اشتهرت ببلدان التوجه الاشتراكي آنذاك . إذ قررت هي الأخرى منع التمييز في بعض المسائل ، مثال ذلك مواطنوا بورما متساوون أمام القانون بصرف النظر عن القومية أو العقيدة أو الوضع الاجتماعي أو الجنس في دستور بورما لعام ١٩٧٤م (م ٢٢) .

وقضى دستور الصومال لعام ١٩٧٩م بمساواة المواطنين في الحقوق والواجبات أمام القانون فلا فرق بينهم من حيث الجنس ذكراً وأنثى أو الدين أو المولد أو اللغة (م ٦) .

وبالمقابل أضاف دستور أثيوبيا لعام ١٩٧٨م إلى قائمة حظر التمييز بين المواطنين الوضع الاجتماعي إذ أن الأثيوبيين متساوون أمام القانون بغض النظر عن القومية أو الجنس أو الدين أو العمل أو الوضع الاجتماعي أو الأوضاع الأخرى وتتحقق المساواة بين الأثيوبيين عن طريق المشاركة المتساوية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية (م ٣١) .

أما دستور فيتنام لعام ١٩٨٠م فقد أضاف إلى هذا الحظر في التمييز على أساس مستوى الثقافة والنوع والمهنة . فجميع المواطنين متساوون أمام القانون بصرف النظر عن الإلتقاء القومي أو الجنس أو الوضع الاجتماعي أو الاعتقاد أو مستوى الثقافة أو النوع أو المهنة أو مكان الإقامة (م ٥٥ و ٥٧) .

وعليه فإن مساوات المواطنين أمام القانون لا تكون صحيحة في ظل الأحكام الدستورية التي تقضي بقيام الحزب الحاكم الوحيد في الدولة لأن هذا التنظيم يقود إلى التفرقة القانونية والحقيقية للمواطنين بحصول أعضاء الحزب الحاكم الوحيد وأنصاره على الامتيازات التي لا ينالها المواطنون الآخرون في الدولة بسبب عدم التعددية السياسية .

وبالمقابل فإن مساواة المواطنين أمام القانون في ظل الأحكام الدستورية التي تقرر التعددية السياسية والحزبية أو تقوم في ظلها تقود إلى حصول

المواطنين على حقوقهم بفضل المساوات القانونية المكفولة دستورياً أو قانونياً وتؤدي إلى ازدهار المجتمع المدني ، ولذلك فإن تحقيق مبدأ المساواة القانونية أمام القانون مرهون بتحقيق المجالات الديمقراطية الأخرى التي تندرج فيها حرية الأحزاب وحرية الرأي والصحافة ... الخ .

٢ - الجنسية (المواطنة) :

الجنسية : هي رابطة سياسية وقانونية تفيد إنتماء الفرد إلى شعب الدولة بوصفه عنصراً من العناصر المكونة لها عند جانب من الفقه^١ . ويرى فقهاء آخرون أن الجنسية هي نظام قانوني يكفل التوزيع الدولي للأفراد في مختلف دول العالم . وعلى هذا الأساس يحدد عنصر الشعب من كل دولة وفقاً لقانون جنسيتها . وتنعكس آثار هذا التوزيع الدولي على الحياة القانونية للفرد فتتمس قدرته على كسب الحقوق وتحدد مركزه القانوني في علاقته بالدولة التي ينتمي إليها وسائر الدول الأخرى . وعليه تكون التبعية القانونية وسياسية تحدها الدولة ويكتسب الفرد بموجبها الصفة الوطنية في هذه الدولة^(٢) .

وبناءً على ما تقدم يمكن تعريف المواطنة وفقاً للمفهوم القانوني الدقيق بأنها عضوية الفرد في دولة من الدول وقد تطور مفهوم المواطنة في النظرية السياسية بتطور حياة الشعوب إذ كانت القرابة الأساس الذي تقوم عليه الجماعة بسبب القربى القائمة على الأصل البيولوجي المشترك للأسرة أو على الزواج والتبني . وبالمقابل اعتمد المفهوم الحديث على الاندماج بالمجتمع القائم على الولاء السياسي الذي يتألف من أشخاص لا يتحتم أن تكون بينهم صلة قرى أو نسب وإنما يلزم أن يقفوا جنباً إلى جنب في التمسك بالولاء للوطن والحصول

^١ - راجع جابر إبراهيم الراوي . القانون الدولي الخاص بالجنسية بغداد ، ١٩٧٧م . ص ٤٥ .
^(٢) - راجع هاشم علي صادق . أثر الإستخلاف الأول الدولي في ضوء الوحدة الليبية المصرية . دار منشأة المعارف . الإسكندرية . غير مؤرخ . ص ١٠٢ .

على الامتيازات التي تسبغها عليهم النظم القانونية والإمتثال للواجبات . لقد انبعثت الفكرة الحديثة عن الجنسية (المواطنة) بالقواعد القانونية الحديثة بما تنطوي عليه هذه الجنسية من كل دولة على مركز خاص لا يكتسبها بصورة تلقائية كل الأشخاص الذين قد يحدث أن يوجدوا داخل حدود الدولة ، إذ يتمتع مواطن الدولة بامتيازات رئيسين :

١- أهلية المواطن التي تحدده الدولة ببلوغه سن الرشد ويترتب على هذه الأهلية مساهمته في العمليات التي تحدد سياسة الدولة عن طريق عدد من الوسائل مثل حق التصويت في الانتخاب وحق تولي الوظائف العامة .

٢- حق المواطن في أن تقوم دولته في الداخل والخارج بحمايته وحماية ممتلكاته

ومقابل الامتيازات المذكورين الذي يتمتع بهما المواطن يتحمل واجب يلزم فيه مواطن الدولة بالقيام بالواجبات به مثل أداء الخدمة العسكرية ودفع الضرائب ، وأن يضع مصلحة دولته فوق مصلحة أي دولة أخرى .

وتقوم الجنسية على قواعد وشروط عدة منها الجنسية بالدم القائمة على أساس تبعية جنسية الأبوين أو أحدهما مولد الإنسان في حيز سيادة الدولة . وتتخذ كل دولة اعتبارات معينة وفقاً لقانونها في تحديد جنسية الإنسان فحق الجنسية بالدم يقضي بتحديد جنسية الشخص بجنسية أبوية بصرف النظر عن المكان الذي ولد فيه ، ويقضي مبدأ اكتساب الجنسية بالمولد في حيز سيادة الدولة أي اكتساب الجنسية بسبب الظروف التي أحاطت بمولدهم .

وإلى جانب المبدأين السابقين تكتسب الجنسية بالإقامة لمدة معينة في بلد معين وبالأزواج من مواطني هذه الدولة ويعتبر مبدأ قانون الدم أقدم المبادئ ، إذ يرجع إلى حكومات المدن الأغريقية وروما حيث كان المبدأ الأساسي في الجنسية وقد أخذ به نابليون في القانون الصادر عام ١٨٠٤ م . ويعتبر هذا المبدأ

القاعدة الأساسية للمواطنة في الدول التي استلهمت أنظمتها القانونية من أسس القانون الروماني ، الذي انسحب على قوانين الدول العربية عبر القانون الفرنسي ، وبخلاف قانون الدم يستند مبدأ حق الجنسية على أساس الإقليم أو المولد إلى القوانين الإنجليزية الإقطاعية حين كانت كل طبقات المجتمع فيها أرقاء وفلاحين وأحرار نبلاء تعد كلها على السواء مرتبطة بالأرض من الناحية القانونية ، فالشخص الذي يولد على أرض أنعم عليه ملك إنجلترا بملكيتها ولا يراد منه مجرد الارتباط الإقتصادي بهذه الأرض فقط ، وإنما يراد منه أن يرتبط بالملك والمملكة برابطة سياسية ، وقد ظل هذا المبدأ الأساس في الجنسية في كل الدول التي تقوم نظمها القانونية على أساس القانون العام الأنجلوسكسوني " " .

ويعد هذا التعريف الموجز للجنسية وطرق اكتسابها ماهية الأحكام الدستورية العربية والأجنبية بصدد الجنسية ؛ انقسمت الأحكام الدستورية العربية والأجنبية إلى ثلاث مجموعات بشأن الجنسية :

١ - نصت أحكام مجموعة دستورية عربية على الجنسية وإمكانية سحبها من مواطن الدولة وفقاً للقانون .

٢ - منعت أحكام مجموعة أخرى من الدساتير العربية سحب الجنسية من المواطن الأصلي للدولة .

٣ - صممت مجموعة ثالثة من الدساتير العربية عن النص على الجنسية .
تغايرت أحكام مجموعة الدساتير العربية التي قررت الجنسية وإمكانية سحبها من المواطن وفقاً للقانون في تفاصيل أحكامها ما يلي :

١ - مزيد من الإطلاع راجع أوسين مرني ، سياسة الحكم ، ترجمة حسن علي ذا النون. مراجعة إيليا زغيب. الناشر المكتبة الأهلية، بغداد عام ١٩٦٤م . ص ٢٢٢-٢٢٩ .

أوجزت أحكام مجموعة دستورية عربية في النص على الجنسية بالنص على أن يحددها القانون في دساتير مصر لعامي ١٩٢٣م (٢م) و ١٩٣٠م (٢م) وج.ع.ي لعام ١٩٦٤م (٤م) وج.م.ع لعام ١٩٧١م (٦م) والأردن لعامي ١٩٤٧م (٥م) و ١٩٥٢م (١٥م) ومشروع دستور المملكة العربية السعودية لعام ١٩٦١م (٥م) ودساتير العراق للأعوام ١٩٥٨م (٨م) و ١٩٦٤م (٨٥م) و ١٩٧٠م (٦م) ومشروع دستور العراق لعام ١٩٨٩م (١٣م) ودستور السودان لعام ١٩٧٣م (١١م) . ودستور قطر لعام ٢٠٠٣م (٤١م) .

وقد اتفقت مجموعة من الدساتير الأجنبية مع الأحكام الدستورية العربية في النص على أن يحدد القانون جنسية الدولة المعنية في دساتير اليونان لعام ١٩١١م، المعدل عام ١٩٥٢م (٣م) ورواندا لعام ١٩٦٢م (٦م) وبورندي لنفس العام (٤م) علماً بأن الدستور الأخير قد أضاف الجنسية وفقاً للقانون . وبالمقابل قررت أحكام مجموعة دستورية عربية أخرى أن تعين الجنسية وتكتسب وتفقّد وفقاً لأحكام قانون خاص كما هي الحال في دستور العراق لعام ١٩٢٥م (٥م) وشرق الأردن لعام ١٩٢٨م .

وينتمي دستور لبنان لعام ١٩٢٦م إلى هذه المجموعة حين قضى بأن الجنسية اللبنانية وطريقة اكتسابها وحفظها وفقدانها تحدد بقانون (٦م) . ولم ينحصر الأمر على ما تقدم فقط ، بل قررت طائفة من دساتير هذه المجموعة أن يحدد القانون الجنسية ولا يجوز إسقاط الجنسية ، أو سحبها إلا في حدود القانون في دساتير الكويت لعام ١٩٦٢م (٧م) وقطر لعام ١٩٧١م (٤م) والنظام الأساسي للدولة في سلطنة عمان لعام ١٩٩٦م (١٥م) بينما انحصرت أحكام الدستور السوري لعام ١٩٣٠م في النص على أن شروط الحصول على الجنسية السورية وفقدانها محدد في القانون (٥م) .

وقررت طائفة أخرى من هذه المجموعة من الدساتير العربية النص على أن يحدد القانون الجنسية ولا يجوز إسقاطها ولا الإذن في تغييرها أو سحبها عن اكتسبها إلا في حدود القانون في دساتير مصر لعام ١٩٥٦ م (م ٣٠) وج.ع.ي للأعوام ١٩٦٣ م (م ١٦) و ١٩٦٤ (م ٢١) و ١٩٦٥ م (م ٤٣) و ١٩٦٧ م (م ٣٧). وينتمي إلى هذه المجموعة الدستور الإنتقالي السوداني لعام ٢٠٠٥ م حيث قرر أن المواطنة أساس الحقوق المتساوية والواجبات لكل السودانيين (ف ١) ولكل مولود من أم وأب سوداني حق لا ينتقص في التمتع بالجنسية والمواطنة السودانية (ف ٢). وينظم القانون المواطنة والتجنس ولا يجوز نزع الجنسية عن اكتسبها بالتجنس إلا بقانون (ف ٣) ويجوز لأي سوداني أن يكتسب جنسية بلد آخر حسبما ينظم القانون (ف ٤).

وتغايرت الأحكام الدستورية السورية بين النص على أن يطلق شعار (سوري) على كل فرد من أهل المملكة العربية السورية ويسوغ الحصول على الجنسية وفقدانها بحسب الأحوال التي يعينها القانون في الدستور السوري لعام ١٩٢٠ م (م ١) إلى النص على أن ينظم القانون الجنسية العربية السورية ويضمن تسهيلات خاصة للمغتربين العرب السوريين وأبنائهم ولمواطني الأقطار في الوطن العربي في دساتير سوريا للأعوام ١٩٥٠ م (م ٢١ ق ١) و ١٩٥٣ م (م ١ ق ١) و ١٩٦٢ م (م ٣١ ق ١) و ١٩٦٩ م (م ٢١) و ١٩٧٣ م (م ٤٣).

وتركت الأحكام الدستورية الاتحادية العربية للقانون حق تحديد الجنسية، إذ تحدد الجنسية بقانون إتحادي بالشروط اللازمة لاكتساب الجنسية الليبية في دستور ١٩٥١ م (م ٩) وهو نفس النص الذي قرره الدستور الليبي لعام ١٩٦٣ م (م ٩) مع حذف كلمة إتحادي نظراً لمُحول نوع الدولة من المركبة إلى البسيطة، علماً بأن المادة التي تلت تلك المادة في الدستورين قد نصت على من هو الليبي في نفس الوقت.

وقضى دستور ج.ع.م لعام ١٩٥٨م بأن الجنسية في الدولة المتحدة يحددها القانون ويتمتع بجنسية الدولة العربية المتحدة كل من يحمل الجنسية السورية أو المصرية أو يستحق أي منهما بموجب القوانين والأحكام السارية في سوريا ومصر عند العمل بهذا الدستور(م٢) .

وبالمقابل علق دستور إتحاد الجمهوريات العربية موضوع جنسية هذه الدولة الاتحادية إلى أن يتم صدور قانون إتحادي ينظم شؤون الجنسية الموحدة للاتحاد تتولى كل جمهورية من جمهوريات الاتحاد تنظيم الشؤون المتعلقة بجنسية مواطنها في نطاق الأسس العامة التي يصدر بها قانون إتحادي في دستور إتحاد الجمهوريات العربية لعام ١٩٧١م (م١٠) .

وكان دستور دولة الإمارات العربية المتحدة لعام ١٩٧١م الدستور الذي حدد جنسية مواطني الإتحاد في نصه علي أن يكون لمواطني الإتحاد جنسية واحدة يحددها القانون ويتمتعون في الخارج بحماية حكومة الاتحاد وفقاً للأحوال الدولية المرعية ولا يجوز إسقاط الجنسية عن المواطن أو سحبها منه إلا في الحالات الاستثنائية التي ينص عليها القانون (م٨) .

وإذا كانت الأحكام الدستورية السابقة قد نصت على سحب الجنسية في الحالات التي يحددها القانون دون تعيين ، فإن أحكام دستور البحرين لعام ١٩٧٣م قد قررت الحالات التي يتم فيها سحب الجنسية وهي حالة الخيانة العظمى أو ازدواج الجنسية طبقاً للمادة (١٧) منه ، التي نصت على أن الجنسية يحددها القانون ولا يجوز إسقاطها ممن يتمتع بها بصفة أصلية إلا في حالتي الخيانة العظمى وازدواج الجنسية وذلك بالشرط الذي يحدده القانون ، ولا يجوز سحب الجنسية من المتجنس إلا في حدود القانون . في حين نص دستور البحرين لعام ٢٠٠٢م بالنص في المادة ١٧ منه ما يلي :-

أ- الجنسية البحرينية يحددها القانون ولا يجوز إسقاطها عن يتمتع بها إلا في حالة الخيانة العظمى أو الأحوال الأخرى التي يحددها القانون وأضاف الدستور الجديد الفقرة- ب من هذه المادة يخطر إبعاد المواطن عن البحرين أو منعه من العودة إليها.

واتفقت أحكام دساتير الجزائر على أن الجنسية الجزائرية معروفة بالقانون وشروط اكتساب هذه الجنسية والإحتفاظ بها أو فقدانها أو إسقاطها محددة بالقانون في دساتير الجزائر للأعوام ١٩٧٦م (م٤٣) و ١٩٨٩م (م٢٩) و ١٩٩٦م (م٣٠) ، في حين نصت أحكام دستوري ج.ي.د ش لعامي ١٩٧٠م و ١٩٧٨م على أن الجنسية اليمنية واحدة دون تحديد سحبها . وكان قانون إدارة الدولة العراقية في الفترة الإنتقالية أكثر هذه الأحكام إسهاب في هذا الشأن حيث نصت فقرات المادة العاشرة بدأ بالفقرة أ ما يلي :-

أ - كل من يحمل الجنسية العراقية يعد مواطناً عراقياً وتعطيه مواطنته كافة الحقوق والواجبات التي ينص عليها هذا القانون وتكون مواطنته أساساً لعلاقاته بالوطن والدولة.

ب- لا يجوز إسقاط الجنسية العراقية عن العراقي ولا يجوز نفيه . ويستثنى المواطن المتجنس الذي يثبت عليه في محاكمة أن أورد في طلبه للتجنس معلومات جوهريّة كاذبة تم منحه إستناداً إليها.

ج - يحق للعراقي أن يحمل أكثر من جنسية واحدة، وأن العراقي الذي أسقطت عنه جنسيته العراقية بسبب إكتساب جنسية أخرى يعد عراقياً.

د - يحق للعراقي ممن أسقطت عنه الجنسية العراقية لأسباب سياسية أو عنصرية أو طائفية أن يستعيدّها .

هـ - يلغي قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم ٦٦٦ لسنة ١٩٨٠م ويعد كل من أسقطت عنه الجنسية العراقية بموجبيه عراقياً.

و- وعلى الجمعية الوطنية إصدار القوانين الخاصة بالجنسية والتجنس والمتفقة مع أحكام هذا القانون ،

ز - تنظر المحاكم في كل المنازعات التي تنشأ عن تطبيق الأحكام الخاصة بالجنسية.

تكاد تكون قد اتفقت أحكام دساتير أجنبية كثيرة على الجنسية بالمولد في الدولة المعنية من حيث المبدأ واختلفت في الأحكام الأخرى المتعلقة بالجنسية . والدساتير التي قررت جنسية الشخص بالمولد من أبوين من مواطني الدولة أو أبوين أجنبيين يقيمون في البلد المعين أو من أحد الأبوين الذي يكون مواطن تلك الدولة في دساتير كولومبيا لعام ١٨٨٦م (م٨) والمكسيك لعام ١٩١٧م (م٣٠) مع إضافة ومن ولد في سفن حربية أو تجارية أو طائرة مكسيكية ، والبيرو لعام ١٩٣٣م (م٤) وتشيلي لعام ١٩٢٥م (م٥) وكوبا لعام ١٩٤٠م (راجع م ٨ - ١٣) وتركيا لعام ١٩٢٤م (م٨٨) أضاف هذا الدستور وكل من يولد في تركيا من أب أجنبي يحق له أن يكون تركيا ببلوغه سن الرشد ، ودستور الفلبين لعام ١٩٣٥م (الرقم ١٠) ودستور بورمالعام ١٩٤٧م (الرقم ١) أضاف هذا الدستور أو كان أحد أجداده بورمياً ، ودستور البرازيل لعام ١٩٤٦م (م٢٩) والدومنيكان لعام ١٩٤٧م (ك٨) ودستور الهند لعام ١٩٤٩م (أضاف هذا الدستور أو كان أحد أبويه قد ولد في أرض الهند (م٥) ودستور نيكارجوا لعام ١٩٥٠م (م١٧) وبراجوي لعام ١٩٤٠م (م٣٨) وأكوادور لعام ١٩٤٥م (م٩) وبناما لعام ١٩٤٦م (م ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١٨) وكوستاريكا لعام ١٩٤٩م (م ١٦ ، ١٧ ، ١٨) وهايتي لعام ١٩٥٠م (م٥) وفنزويلا لعام ١٩٥٣م و القسم ٢ ، مواد ٢٢ - ٢٧) و هندوراس لعام ١٩٣٦م (م ١٠) .

ولم ينحصر على الدساتير الأجنبية المذكورة أعلاه فقط ، بل وقضت بالجنسية مجموعة من دساتير البلدان التي كانت تابعة للملكة المتحدة واستقلت

عنها حيث قضت بالجنسية بالمولد . مثل دستور زامبيا ، الذي ينص على أن يكون الأشخاص الذين يولدون في زامبيا بعد ٢٣ / ١٠ / ١٩٦٤م والذين ولدوا خارج زامبيا بعد ٢٣ / ١٠ / ١٩٦٤م إذا كان أبواه زامبيين . والزواج من مواطن أو مواطنة زامبية بعد ٢٣ / ١٠ / ١٩٦٤م من دستور زامبيا لعام ١٩٦٤م (راجع الأرقام ٤ ، ٥ ، ٦) وقد سبق أن قررت نفس الحكم نصوص دستور كينيا لعام ١٩٦٣م بهذا الشأن (راجع الأرقام ١ - ٢ - ٣) .

وبالمقابل نصت أحكام دستور ماليزيا لعام ١٩٥٦م على أن يتمتع بجنسية ماليزيا كل شخص يعيش في الاتحاد بموجب اتفاق الاتحاد عام ١٩٤٨م وكل من ولد في ماليزيا منذ يوم الاستقلال أو بعده وكل من ولد خارج ماليزيا وكان أبوه ماليزياً (راجع الأرقام ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٨ و ١٩ و ٢١ و ٢٢) . أما دستور سيرليون لعام ١٩٦١م فقد نص على جنسية كل شخص ولد في المستعمرة السابقة أو ولد من أي قطر تحت الحماية البريطانية ، وأي شخص ولد خارج سيرليون وكان أحد أبويه سيرليونياً والمرأة التي تتزوج على سيرليونى (راجع الأرقام ٢ - ١ - ١٠) .

واقتربت من هذا النص أحكام دستور أوغندا لعام ١٩٦٢م حين قررت الجنسية لكل شخص ولد في أوغندا قبل ١٨ / ١٠ / ١٩٦٢م وكل من ولد خارج أوغندا قبل ١٨ / ١٠ / ١٩٦٢م وكان أبواه أو أحدهم أوغندياً . وكل شخص من المستعمرات أو المحميات البريطانية أو كان مواطن الكمنولث (راجع الأرقام ٧ - ١٦) . وقضى دستور نيجيريا لعام ١٩٦٠م بجنسية كل شخص ولد في المستعمرة نيجيريا أو المحمية التي أصبحت نيجرياً من ١٢ / ١ / ١٩٣٠م وكل من ولد خارج نيجيريا إذا كان قد أصبح عام ١٩٦٠م مواطن المملكة المتحدة ومواطن الكمنولث (راجع الأرقام ٧ و ٨ و ١٣) .

أما دستور كوبا لعام ١٩٧٦م فقد نص هو الآخر على الجنسية بالمولد في كوبا والمولود في الخارج من أبوين أو أحد الأبوين كوبي وأضاف الأجانب الذين ناظلوا في سبيل تحرير كوبا .

وعلاوة على ما تقدم قررت مجموعة من هذه الأحكام الدستورية المدة التي يصبح الأجنبي من مواطني الدولة المعنية بعد انتقضانها . لقد قضت مجموعة من هذه الدساتير بأن يكتسب الأجنبي جنسية البلد المعني إذا عاش فيها خمس سنوات في دساتير تشيلي لعام ١٩٢٥م (م ٥) وكوبا لعام ١٩٤٠م (راجع م ٨ - ١٣) ودستور الهند لعام ١٩٤٩م (م ٥) في حين رفع هذه المدة إلى عشر سنوات في دستور هايتي لعام ١٩٥٠م (م ٥) وبالمقابل انخفضت المدة إلى سنة في دستور البرازيل لعام ١٩٤٦م (م ١٢٩) . أما دستور هندوراس لعام ١٩٣٦م فقد حصر ذلك على سكان أمريكا الوسطى فقط إذا قضى أي منهم مدة سنة في هندوراس (راجع م ٦ - ١٠) واكتفى دستور نيكاراغوا بالنص على أن يحصل الأجانب الذين يعيشون في تلك الدولة دون تحديد المدة (م ١٧) . في حين اشترط دستور بناما العيش ثلاث سنوات في البلاد ونصت مجموعة من هذه الدساتير الأجنبية على سحب الجنسية أو تخويل القانون سحبها مثال ذلك تسحب جنسية المواطن في حالة حصوله على جنسية أخرى . وحين يتخلى مكتسب الجنسية برغبة ، وتسحب الجنسية في الدستور الكوبي لعام ١٩٤٠م في حالة اكتساب جنسية أخرى . ومن يلتحق بالعمل العسكري في دولة أخرى بدون السماح له من قبل مجلس الشيوخ . أما دستور ماليزيا لعام ١٩٥٦م فقد نص على فقدان الجنسية بسبب اكتساب المواطن جنسية دولة أجنبية . ومع أن دستور البرازيل قد قرر نفس الحكم غير أنه قد أضاف إلى ذلك من يعمل في وظيفة دولة أجنبية أو استلم معاشاً منها بدون إذن رئيس الجمهورية . وكل من

يعمل ضد مصلحة الوطن ويتم ذلك بحكم المحكمة "١". وانشصرت أأكم مجموعة من الدساتير الأجنبيّة على النص على الجنسيّة غير أنها لم تفصل هذه الأحكام مثل مجموعة الدساتير السابقة الذكر .

مثال ذلك اكتسب الجنسيّة البلجيكية وتبقى وتسحب وفقاً للقانون في دستور بلجيكا لعام ١٨٣١م (م٤) . ويعتبر مواطن لاوس من ينتمي إلى شعب لاوس ويعيش في لاوس بشكل دائم ولا يتمتع بجنسيّة أخرى ، ويحدد القانون اكتساب الجنسيّة وفقدانها في دستور ١٩٤٧م (م٤) .

أما دستور النمسا فقد ترك لكل مقاطعة من مقاطعات الاتحاد النمساوي جنسيّتها وللاتحاد جنسيّته في دستور ١٩٢٠م (م٦) . واقتربت أحكام دستور أفغانستان لعام ١٩٣١م مع أحكام دستور لاوس بهذا الشأن .

لقد نص دستور أفغانستان على هذا إذ أن يعتبر جميع الأشخاص الذين يعيشون في أفغانستان مواطنين أفغان وتنظم اكتساب الجنسيّة الأفغانيّة أو فقدانها بقانون (٩٢) . والجنسيّة الأندونيسية تصدرها وتسنها الحكومة بقانون ويكون طلب التّجنس وفقاً لما جاء في القانون الذي ينظم ما يحدث من جراء تّجنس الزوجة التي تّجنست بجنسيّة زوجها وأولادها الذين هم تحت سن الرشد في دستور أندونيسيا لعام ١٩٥٦م (م٥) . في حين قررت أحكام دستور الصومال لعام ١٩٦٠م أن يتكون الشعب من كل المواطنين ويحدد القانون طرق اكتساب الجنسيّة وأسباب فقدانها . ولا تسقط الجنسيّة عن شخص أو تسحب منه لأسباب سياسيّة (م٢) . واكتفى دستور اليابان لعام ١٩٦٣م بالنص على أن يحدد القانون الشروط اللازمة فيمن يكون يابانياً (م١٠) . وجنسيّة البانيا الاشتراكية هي جنسيّة المواطن الذي يتمتع بالمواطنة الألبانية على أساس القانون في

١ - لم يشر إلى المواد في هذه الدساتير لأنها نفس المواد المذكورة أعلاه .

دستور ألبانيا لعام ١٩٧٦ م (م ٣٨) . وتكتسب جنسية بلغاريا وتسحب في نطاق القانون في دستور بلغاريا لعام ١٩٧١ م (م ٣٤) وإذا كان القاسم المشترك للأحكام الدستورية العربية السابقة النص على إمكانية سحب الجنسية عن المواطن الأصلي والمتجنس فإن أحكام مجموعة صغيرة من الدساتير العربية قد قررت عدم سحب جنسية المواطن الأصلي في كل الأحوال . فلقد قررت هذا المنع أحكام أربعة دساتير عربية كان الدستور العراقي لعام ١٩٦٨ م أول نص دستور عربي يقرر هذا المنع فيما نعلم . إذ نص هذا الدستور على الجنسية العراقية يحددها القانون ولا يجوز إسقاطها عن عراقي ينتمي إلى أسرة عراقية تسكن العراق قبل ١٠٦ ب ١٩٢٤ م وكانت تتمتع بالجنسية العثمانية واختارت الرعية العراقية (م ٢٠) . أما دستور ج.ع.ي لعام ١٩٧٠ م فقد قرر أن الجنسية اليمنية يحددها القانون ولا يجوز إسقاطها عن اليمني إطلاقاً كما لا يجوز سحبها عن اكتسبها إلا في حدود القانون (م ٢٠) . وقد قرر دستور ج.ي لعام ١٩٩٠ م هذا النص من جديد (م ٢٨) ونصت أحكام دستور السودان لعام ١٩٩٨ م على أنه لكل مولود من أم وأب سوداني حق لا ينزع في التمتع بالجنسية الوطنية وحقوقها واحتمال تكاليفها ولكل ناشئ في السودان أو مقيم لسنوات عدة حق في الجنسية كما ينظمها القانون (الرقم ٢) . هذا وتجدر الإشارة إلى أننا لم نعثر على نصوص دساتير أجنبية شابهت هذه الأحكام في المجموعة الدستورية الأجنبية التي بحوزتنا .

وكما سبق القول بأن أحكام (٤٧) وثيقة دستورية عربية قد قررت جنسية الدولة في نصوصها بالشكل المشار إليه أعلاه ، بيد أن أحكام (٢٢) وثيقة دستورية عربية قد صممت عن النص على الجنسية وهي دستور فلسطين لعام ١٩٢٢ م والقانون الأساسي للحجاز لعام ١٩٢٦ م والقوانين الأساسية لحكومات اللاذقية وجبل الدروز ، ودولة العلويين لعام ١٩٢٠ م والميثاق الوطني المقدس

في اليمن لعام ١٩٤٨م وقانون الحكم الذاتي السوداني لعام ١٩٥٣م ودساتير السودان للأعوام ١٩٥٦م و١٩٦٤م و١٩٨٥م . والاتحاد العربي لعام ١٩٥٨م وميثاق الدول العربية المتحدة لنفس العام ودستور سلطنة لحج لعام ١٩٥٢م ودستور اتحاد الجنوب العربي لعام ١٩٥٩م ، المعدل عام ١٩٦٢م ودستور ولاية دثينة لعام ١٩٦١م ودستور مستعمرة عدن لعام ١٩٦٢م ودساتير المغرب للأعوام ١٩٦٢م و١٩٧٠م و١٩٧٢م و١٩٩٢م و١٩٩٦م ودستور الجزائر لعام ١٩٦٣م ودستور سوريا لعام ١٩٦٤م .

وقد اتفقت معها مجموعة من الدساتير الأجنبية صممت هي الأخرى عن تقرير الجنسية - دساتير إيران لعام ١٩٠٧م وروسيا الاتحادية لعام ١٩١٨م والاتحاد السوفيتي للأعوام ١٩٢٤م و١٩٣٦م و١٩٧٧م والصين الشعبية للأعوام ١٩٥٤م و١٩٧٥م و١٩٨٢م وكمبوديا لعام ١٩٤٧م وباكستان لعام ١٩٥٦م وفرنسا لعام ١٩٥٨م وأفريقيا الوسطى لعام ١٩٥٩م ، المعدل عام ١٩٦٠م ومالي لعام ١٩٥٩م المعدل عام ١٩٦٠م ومدغشقر لعام ١٩٥٩م المعدل عام ١٩٦٠م وتركيا لعام ١٩٦١م وتوجوا لعام ١٩٦٣م والجابون لعام ١٩٦١م والنيجر لعام ١٩٦٠م وساحل العاج لعام ١٩٦٠م وداهومى لعام ١٩٦٠م وليبيريا لعام ١٩٥٥م والكنغويراز غيل لعام ١٩٦١م وموريتانيا لعام ١٩٦١م وتشيكوسلواكيا لعام ١٩٦٠م و١٩٦٨م والمجر لعام ١٩٧٢م وأفريقيا الوسطى لعام ١٩٦٤م وتشاد لعام ١٩٦٢م وكوريا الديمقراطية لعام ١٩٧٢م والبرتغال لعام ١٩٧٥م واليونان لنفس العام وفيتنام لعام ١٩٨٠م .

٣ - الحريات الشخصية

لكل إنسان حاجات أولية تحتمها فيه طبيعته البشرية تتقرر بشكل حقوق أساسية تكمن في حرية الإنسان البدنية التي تشمل حق الإنسان في سلامة جسمه وحقه في تغذيته وصحته وحرمة سكنه وحرية تنقله . تعتبر سلامة الجسد في طليعة حقوق الإنسان لأنه الحق الأصلي الذي تستند عليه سائر الحريات ، إذ لا يستطيع الإنسان أن يمارس هذه الحريات إلا إذا كان جسمه طليقا من القيود والعبودية ولا تخضع إلا لإرادة صاحبه . ومن هذا الحق الأول الذي ظهر في تاريخ حقوق الإنسان في العهود القديمة حينما كانت الحرية متقابلة مع العبودية وحين كان البشر موزعين إلى أحرار ورقيق . وهو ما كان يجعل الوظيفة القانونية التي تقوم عليها شخصية الإنسان مرتبطة بهذا التصنيف الثنائي للبشر . تجلت أسسه الحديثة في قانون الهابيكوريوس الإنجليزي الذي أعطى للمواطن الإنجليزي سلامته البدنية بفرض شروط دقيقة في توقيفه وسجنه ومحاكمته حتى إذا فقد أحدها اعتبر الإقدام على اتخاذ أحد هذه الإجراءات الإدارية عملاً غير شرعي يستلزم معاقبة مرتكبها .

وكان الدستور التونسي الصادر عام ١٨٦١م أول نص في تاريخ التشريع الدستوري العربي فيما نعلم يقضي بالنص على أن سائر سكان المملكة لهم حق التصرف من أنفسهم وأحوالهم ولا يجبر أحد منهم على فعل شيء بغير إرادته إلا الخدمة العسكرية على قانونها ولا توضع على كسب لأحد بأي وجه إلا للمصلحة العامة كتوسعة الطريق ونحوه بثمن المثل (الفصل ٨٩) .

وبالعودة إلى تاريخ التشريع الدستوري العربي نجد أن مجموعة كبيرة منه قد قررت الحريات الشخصية من حيث المبدأ وإن كانت قد تغايرت في تفاصيل هذه الحريات قضت أحكام (١١) دستور عربي بأن الحرية الشخصية مكفولة في دساتير مصر للأعوام ١٩٢٣م (م ٤) و ١٩٣٠م (م ٤) وليبيا لعامي ١٩٥١م

(م ١٢) و ١٩٦٣ م (م ١٢) والأردن لعامي ١٩٤٧ م (م ٧) و ١٩٥٢ م (م ٧-٨) والكويت لعام ١٩٦٢ م (م ٣٠) والعراق لعام ١٩٦٤ م (م ١١) والإمارات العربية المتحدة لعام ١٩٧١ م (م ٢٦ ق ١) وقطر لعامي ١٩٧٢ م و ٢٠٠٣ م (م ٣٦) والنظام الأساسي للدولة في سلطنة عمان لعام ١٩٩٦ م (م ٢١). والبحرين لعام ٢٠٠٢ م (م ١٩ ف ١) وقانون إدارة الدولة العراقية لعام ٢٠٠٤ م (م ١٢ ف ١).

وبالمقابل نصت أحكام دستورية عربية أخرى على أن الحريات الشخصية مصونة في دساتير سوريا لعام ١٩٢٠ م (م ١٢) والقوانين الأساسية لحكومتها اللاذقية (م ٢) وجبل الدروز لعام ١٩٢٠ م (م ٢) ودستور لبنان لعام ١٩٢٦ م (م ٨) ودساتير سوريا للأعوام ١٩٣٠ م (م ٧) و ١٩٥٠ م (م ١٠) و ١٩٥٣ م (م ٩) و ١٩٦٢ م (م ١٠) و ١٩٦٤ م (م ٩) والعراق لعام ١٩٥٨ م (م ١١) والبحرين لعام ١٩٧٣ م (م ١٩ ق ١)، في حين كان دستور الأردن لعام ١٩٢٨ م قد نص على الحرية الشخصية لجميع القاطنين في شرق الأردن (م ٦).

ونصت أحكام الدساتير الجزائرية على أن تضمن الدولة حصانة الفرد في دساتير ١٩٧٦ م و ١٩٨٩ م (م ٤٨) و ١٩٩٦ م.

وإلى جانب ما تقدم فإذا كانت أحكام مجموعة دستورية عربية قد اكتفت بالنص السابق كما هي الحال في دساتير مصر لعامي ١٩٢٣ م و ١٩٣٠ م والعراق لعام ١٩٦٤ م فقد كان هذا النص عبارة عن بداية لنصوص أخرى مكملة في نفس المادة في دساتير أخرى مثال ذلك قضى الدستور السوري لعام ١٩٢٠ م بأن الحرية الشخصية مصونة من كل تعد ولا يجوز توقيف أحد إلا بالأسباب والأوجه التي يعينها القانون (م ١٢) وأضاف دستور سوريا لعام ١٩٣٠ م إلى النص السابق ووفقاً للشكل المفروض في القانون (م ٧) وكذلك في القانونين الأساسيين لحكومتها اللاذقية لعام ١٩٢٠ م (م ٢) وجبل الدروز لنفس العام (م ٢). بينما قررت أحكام القانون الأساسي للقطر الطرابلسي لعام ١٩١٩ م

- أولاً تصان حرية المواطنين فلا يجوز تقييدها إلا فيما هو مقرر بالقانون الجاري في إيطاليا في كل الأحوال والموجه (فصل ٥) وهو نفس النص الذي قرره القانون الأساسي لبرقة عام ١٩١٩م (ق ٥) وإذا كانت الأحكام الدستورية السورية للأعوام ١٩٥٠م و١٩٥٣م و١٩٦٢م قد جعلت هذا الحكم في بداية المادة التي قررت هذا الحق ثم أتت بعدد من النقاط الخاصة بالحقوق الشخصية (سنتناولها فيما بعد) فإن الأحكام الدستورية العربية الأخرى قد نصت في نفس المادة التي قضت بالحرية الشخصية مكفولة ، ومصونة وقررت أحكاماً أخرى متغايرة بعد ذلك منها التي اكتفت بذكر الشخصية الأخرى في نص المادة مثلما هي الحال في الدستور اللبناني الذي قضى في المادة (٨) منه بأن الحرية الشخصية الأخرى مصونة وفي حمى القانون ولا يمكن أن يقبض على أحد أو يحبس أو يوقف إلا وفقاً لأحكام القانون ولا يمكن تحديد جرم أو تعيين عقوبة إلا بمقتضى القانون . ولم ينحصر الأمر على الدستور اللبناني فقط ، بل ونص الدستور العراقي لعام ١٩٥٨م على أن للحرية الشخصية وحرمة المنازل مصونتان ولا يجوز التجاوز عليها حسب ما تقتضيه السلامة العامة وينظم ذلك القانون (م ١١) .

والحرية الشخصية مكفولة وجميع الأشخاص متساوون أمام القانون في دستوري ليبيا لعامي ١٩٥١م (م ١٢) و١٩٦٣م (م ١٢) . أما دستور دولة الإمارات العربية المتحدة لعام ١٩٧١م فقد أضاف إلى ذلك نصاً أكثر وضوحاً بالقول : أن الحرية الشخصية مكفولة لجميع المواطنين ولا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حجزه أو حبسه إلا وفق أحكام القانون (م ٢٦ ف ١) وقد اقترب من هذا النص حكم النظام الأساسي للدولة في سلطنة عمان لعام ١٩٩٦م حين قضى بأن الحرية الشخصية مكفولة وفقاً للقانون ولا يجوز القبض على إنسان أو تفتيشه أو حجزه أو حبسه أو تحديد إقامته أو تقييد حريته في الإقامة أو

التنقل إلا وفق أحكام القانون (م ١٨) . وأضاف دستور البحرين لعام ٢٠٠٢ م إلى أحكام والخضوع لرقابة القضاء حيث نصت الفقرة من المادة ١٩ على أنه لا يجوز القبض على إنسان أو توقيفه أو حبسه أو تفتيشه أو تحديد إقامته أو تقييد حريته في الإقامة أو التنقل إلا وفق لأحكام القانون و برقابة من القضاء . في حين قضى دستور قطر لعام ٢٠٠٣ م في المادة ٣٦ منه بأن الحرية الشخصية مكفولة ولا يجوز القبض على إنسان أو حبسه أو تفتيشه أو تحديد إقامته أو تقييد حريته في الإقامة أو التنقل إلا وفق لأحكام القانون ولا يعرض أي إنسان للتعذيب أو المعاملة الخاطئة بالكرامة ويعتبر التعذيب جريمة يعاقب عليها القانون وبالمقابل إكتفى قانون إدارة الدولة العراقية لعام ٢٠٠٤ م بالنص على أنه لا يجوز اعتقال أحد أو حجزه خلافاً للقانون ولا يجوز احتجازه بسبب معتقدات سياسية أو دينية (ف ج م ١٥) .

وتتتمي دساتير الأردن إلى الأحكام الدستورية العربية التي قررت صيانة أو كفالة الحرية الشخصية وذلك بنصها على أن الحرية الشخصية لجميع القاطنين في شرق الأردن مصونة من التعدي والتدخل ولا يوقف أحد ولا يقبض عليه ولا يرغم على تغيير محل إقامته في دستور ١٩٢٨ م (م ٦) .

وإن كانت أحكام الدستورين اللاحقين قد اختلفت إلى النص على أن الحرية الشخصية مكفولة ولا يجوز أن يوقف أحد أو يحبس إلا وفق أحكام القانون في دستوري ١٩٤٧ م (م ٧) و ١٩٥٢ م (م ٧) . وقد اقترب هذا النص من الحكم الذي قرره دستور سلطنة لحج لعام ١٩٥٢ م بأن الحرية الشخصية مكفولة لكل إنسان أن يعبر عن فكره بالقول والكتابة وغير ذلك في حدود الشريعة والقانون (م ٥) . أما أحكام القانون الأساسي المغربي لعام ١٩٦٠ م فقد نص على أن تلتزم الدولة بصيانة كرامة الأشخاص وتكفل ممارستهم للحريات الخاصة والعامة (ق ٨) ولا جريمة ولا عقوبة إلا بمقتضى قانون سابق والعقوبة شخصية (ق ١١) . ونصت

أحكام مجموعة دستورية عربية أخرى على أن العقوبة شخصية في دساتير مصر لعام ١٩٥٦م (م٣٣) و١٩٦٤م (م٢٦) وج.ع.ي لعامي ١٩٦٥م (م٤٧) و١٩٦٧م (م٤٧) والعراق للأعوام ١٩٦٤م (م٢١) و١٩٦٨م (م٢٣) و١٩٧٠م (م٢١ق ١) ومشروع دستور العراق لعام ١٩٨٩م (م٢٤). ورغم أن دستور ج.ع.ي لعام ١٩٧٠م قد قرر النص السابق إلا أنه قد أضاف «ولا تزر وزارة وذر أخرى» (م٢٢).

وبالمقابل أضاف الدستور التونسي لعام ١٩٥٩م إلى ما ورد في نصوص الدساتير المصرية المذكورة أعلى أي تكون العقوبة بمقتضى نص قانوني سابق وذلك طبقاً للفصل ١٣ منه الذي نص على أن العقوبة شخصية ولا تكون إلا بمقتضى نص قانوني سابق الوضع .

وأجاز الدستور السوداني لعام ١٩٧٣م فرض الدية أو التعويض في الحالات التي يقتضيها العرف إذ نصت المادة (٣٩) منه على أن العقوبة شخصية على أنه يجوز فرض دية أو تعويض أو غرامة جماعية في الأحوال التي يقتضيها العرف أو النظام الاجتماعي .

وقررت أحكام دستوري ج.ي.د.ش لعامي ١٩٧٠م و١٩٧٨م أحكاماً مسببة بهذا الشأن ، فالحرية الشخصية مكفولة والاعتقالات غير مسموح بها إلا فيما يرتبط بالأفعال المعاقب عليها ويجب أن تستند إلى القانون ولن يكون أي شخص عرضة للتعذيب أثناء التحقيقات والتي يقر فيها المتهم على الاعتراف أو يعامل بطريقة غير إنسانية والعقوبة الجسدية محرمة «م ٣٩ من دستور ١٩٧٠م وم ٤٥ من دستور ١٩٧٨م» .

والى جانب ما تقدم قرر الدستور أن : المسئولية الجنائية شخصية وبين القانون الحالات التي يكون فيها الأشخاص مسؤولين مادياً في دستوري ج.ي.د.ش لعامي ١٩٧٠م (م٤٠) و١٩٧٨م (م٤٦) ولا يجوز توقيع العقوبة

التي لم ينص عليها القانون ولا يجوز أن ينص القانون على عقوبة تتسم بالقسوة أو تتنافى مع الإنسانية ولا يجوز توقيع العقوبة المقيدة للحرية إلا بواسطة المحاكم المخول لها مثل هذه الصلاحية القانوني «م ١٤ من دستور ١٩٧٠م و ٤٨ من دستور ١٩٧٨م.

ويحق لكل مواطن أن يلجأ إلى القضاء لحماية حقوقه المشروعة ومصالحه والدفاع عن النفس مكفول. وتيسر الدولة للمحتاجين طريق الإلتجاء إلى القضاء ووسيلة الدفاع (م ٤٢ من دستور ١٩٧٠م و ٤٩ من دستور ١٩٧٨م).

واكتفت أحكام مجموعة من الدساتير العربية في النص على أنه لا يجوز القبض على أي إنسان ولا حبسه إلا وفق أحكام القانون في كل من دساتير مصر للأعوام ١٩٢٣م (م ٥٠) و ١٩٣٠م (م ٥) و ١٩٥٦م (م ٣٤) و ١٩٦٤م (م ٢٧) و ج.ع.ي للأعوام ١٩٦٤م (م ٢٥) و ١٩٦٥م (م ٤٨) و ١٩٦٧م (م ٤٨) و ج.ي لعام ١٩٩٠م (م ٣٢ ق ب) والعراق للأعوام ١٩٦٤م (م ٢٢) و ١٩٦٨م (م ٢٤) و ١٩٧٠م (م ٢٢ ق ب). غير أن مجموعة من الدساتير هذه قد جعلت هذا النص بداية لنصوص جديدة أخرى بهذا الشأن مثال ذلك نص دستور ج.ي لعام ١٩٩٠م على أنه :

لا يجوز القبض على أي شخص أو تفتيشه أو حجزه إلا في حالة التلبس أو بأمر توجبه ضرورة التحقيق وصيانة الأمن. يصدره القاضي أو النيابة العامة وفقاً لأحكام القانون كما لا يجوز مراقبة أي شخص أو التحري عليه وفقاً للقانون. وكل إنسان تقيد حريته بأي قيد يجب أن تصان كرامته ويحظر التعذيب جسدياً أو معنوياً ويحظر القسر على الإعراف أثناء التحقيقات.

والإنسان الذي تقيد حريته الحق في الإمتناع الإدلاء بأية أقوال إلا بحضور محاميه (م ٣٢ ق ب). وقد قررت جل الأحكام الدستورية السودانية النص القاضي بأنه لا يجوز القبض على أي شخص أو حجزه أو حبسه أو حرمانه من

استعمال ممتلكاته أو ملكيتها في قانون الحكم الذاتي لعام ١٩٥٣م (م ٦) ودساتير ١٩٥٦م (الرقم ٦) و ١٩٦٤م (الرقم ٦) و ١٩٨٥م (الرقم ٦) .

ومع أن دستور مستعمرة عدن لعام ١٩٦٢م قد كان مشابهاً في المنشأ والصياغة للدساتير السودانية المذكورة بحكم المنشأ الإنجليزي للتشريع إلا أنه قد قضى بهذا الشأن حماية الحق في الحياة (الأرقام ٢ - ٥) وحماية حق الحرية الشخصية (الرقم ٢) والحماية من العبودية والرق والحماية من المعاملة غير الإنسانية (الفقرات الثانية) وقد اقتربت أو تشابهت مع هذا النص أحكام طائفة من الدساتير الأجنبية التي كانت مستعمرات إنجليزية سابقة سنقارنها بها فيما بعد . على أن الدستور الإنتقالي السوداني لعام ٢٠٠٥م قد أكد هذه المبادئ حيث نص على أن لكل شخص الحق في الحرية والأمان، ولا يجوز إخضاع أحد للقبض أو الحبس ولا يجوز حرمانه من حريته أو تقييدها إلا لأسباب ووفقاً لإجراءات يحددها القانون (الرقم ٢٩) ويحظر الرق والاتجار بالرقيق بجميع أشكاله ولا يجوز إسترقاق أحد أو إخضاعه للسخرية.

١- ولا يجوز إرغام أحد على أداء عمل قسراً إلا كعقوبة تترتب على الإدانة بواسطة محكمة متخصصة (الرقم ٣٠) ولكل إنسان حق أصيل في الحياة والكرامة والسلامة الشخصية ويحمي القانون هذا الحق ولا يجوز حرمان أي إنسان من الحياة تعسفاً (الرقم ٢٨) زد على ذلك إشتل هذا الدستور على ماهية الحقوق في الرقم ٢٧ بتقرير :- أن تكون وثيقة الحقوق عهداً بين كافة أهل السودان وبينهم وبين حكوماتهم على كل مستوى إلزاماً من جانبهم بأن يحترموا حقوق الإنسان والحريات الأساسية المضمنة في هذا الدستور وأن يعملوا على ترقيتها وتغيير مجر الأساس للعدالة الإجتماعية والمساواة الديمقراطية في السودان .

٢- تحمي الدولة هذه الوثيقة وتعززها وتضمنها وتنفذها.

٣- تعتبر كل الحقوق والحريات المضمنة في الإتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان والمصادق عليها من قبل جمهورية السودان جزء لا يتجزأ من هذه الوثيقة.

٤- تنظم التشريعات الحقوق والحريات المضمنة في هذه الوثيقة ولا تصدرها أو تنتقص منها . كما قضى هذا الدستور الحرمان من التعذيب . إذ لا يجوز إخضاع احد للتعذيب أو معاملته على نحو قاس أو لا إنساني أو مهين (الرقم ٣٣) . والمتهم بريء حتى تثبت إدانته وفقاً للقانون رف ١ - الرقم ٣٤) . ويخطر أي شخص عند القبض عليه بأسباب القبض ويبلغ دون تأخير التهمة الموجهة ضده.

٥- يكون لأي شخص تتخذ ضده إجراءات مدنية أو جنائية الحق في سماع عادل وعلى أمام محكمة عادية مختصة وفقاً للإجراءات التي يحددها القانون .

٦- لايجوز توجيه الاتهام ضد أي شخص بسبب فعل أو 'متناع عن فعل لم يشكل ذلك الفعل أو الإمتناع جريمة عن وقوعه .

٧- يكون لكل شخص الحق في ان يحاكم حضورياً بدون إبطاء غير مبرر في أي تهمة جنائية وينظم القانون المحاكم النيابة .

٨- يكون للمتهم الحق في الدفاع عن نفسه شخصياً أو بواسطة محام يختاره وله الحق في أن توفر له الدولة المساعدة القانونية عندما يكون غير قادر على الدفاع عن نفسه في الجرائم بالغة الخطورة .

وبالمقابل أضاف دستور السودان لعام ١٩٩٨م إلى أحكام الدساتير السودانية السابقة أحكاماً جديدة أو عدلها بما يتفق والاتجاه العقائدي لمتولي الحكم بعد « ثورة الإنقاذ عام ١٩٨٩م » . لقد نص الدستور السوداني لعام ١٩٩٨م على أنه لكل إنسان الحق في الحياة والحرية وفي الأمان على شخصه وكرامته عرضه .

يحظر استرقاقه أو تسخيره أو إذلاله أو تعذيبه (الرقم ٢٠) ، والإنسان حر لا يعتقل أو يقبض أو يحبس إلا بقانون يشترط بيان الإتهام وقيد الزمن وتيسير الإفراج واحترام الكرامة من المعاملة (الرقم ٣) . ولا يجوز أن يحكم بعقوبة الإعدام قتلاً إلا قصاصاً أو جزاء على الجرائم الشديدة الخطورة بقانون ولا تجوز عقوبة الإعدام قتلاً على جرائم ارتكبتها شخص دون الثامن عشرة لا تنفذ تلك العقوبة على الحوامل ولا على المرضعات إلا بعد عامين من الرضاعة ولا تجوز على الشخص الذي أربى على السبعين وذلك في غير القصاص والحدود (الرقم ٣٣) . ولا يحرم أحد ولا يعاقب على فعل إلا وفق قانون سابق يحرم الفعل ويعاقب عليه والمتهم بجريمة بريء حتى تثبت إدانته قضاء وله الحق في محاكمة ناجزة وعادلة وفي الدفاع عن نفسه واختيار من يمثله في الدفاع (الرقم ٣٢) . وأقتربت من هذه الأحكام نص عليه قانون إدارة الدولة العراقية لعام ٢٠٠٤م بتقريرها أن تحرم العبودية وتجارة العبيد والعمل القسري والخدمة الإجبارية (أعمال السخرة) (ف ز م ١٣) . ولا يكون لأي من أحكام القانون المدني أثر رجعي إلا إذا أورد فيه نص بذلك (لاجريمة ولا عقوبة إلا بقانون ساري المفعول عند ارتكاب الجريمة (ف أ م ١٤١) .

هذا وتجدر الإشارة إلى أن أحكام دساتير برقة لعام ١٩٥١م (الرقم ٦ ق ١) وليبيا لعامي ١٩٥١م (م ١٦) و ١٩٦٣م (م ١٦) قد تقاربت في النصوص الدستورية التي وردت في دساتير السودان للأعوام ١٩٣٥م و ١٩٥٦م و ١٩٦٤م و ١٩٨٥م .

وهناك مجموعة من الدساتير العربية قد نصت على أنه : لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون في دساتير مصر للأعوام ١٩٢٣م (م ٦) و ١٩٣٠م (م ٦) و ١٩٥٦م (م ٣٢) و ١٩٥٨م (م ٨) و ١٩٦٤م (م ٢٥) و ج.ع.ي لعامي ١٩٦٥م (م ٤٦) و ١٩٦٧م

(م ٤١) والعراق للأعوام ١٩٦٤م (م ٢٠) و١٩٦٨م (م ٢٢) و١٩٧٠م (م ٢١) ق ب ٩ وقطر لعام ١٩٧١م (م ١٠ ف ب) أما دستور قطر لعام ٢٠٠٣م فقد نص في المادة ٤٠ منه :- لا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون ولا عقاب على الأفعال اللاحقة للعمل به . والعقوبة شخصية . ولا تسري أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها ، ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها ، ومع ذلك يجوز في غير المواد الجنائية وبأغلبية ثلثي أعضاء مجلس الشورى النص على خلاف ذلك . والبحرين لعام ١٩٧٣م (م ٢٠ ق م) ودستور ٢٠٠٢م (م ٢ ف أ) والنظام الأساسي للدولة في سلطنة عمان لعام ١٩٩٦م (م ٢١) .

ومع أن أحكام دستوري الكويت لعام ١٩٦٢م وج.ع.ي لعام ١٩٦٣م قد قررت ما قضت به الأحكام الدستورية السابقة بهذا الشأن بيد أن الدستورين الآخرين قد أضافا إلى الصيغة العامة التي وردت في تلك الأحكام الدستورية العربية جملة القانون الذي ينص عليها (راجع م ٣٢ من دستور الكويت وأضاف دستور ج.ع.ي لعام ١٩٦٣م إلى النص المذكور . ولا يقضي بالعقاب إلا بعد محاكمة عادلة) .

لقد نصت المادة ٣٢ من دستور الكويت على أنه : لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة للعمل بالقانون الذي ينص عليها . أما نص المادة (١٩) من دستور ١٩٦٣م في ج.ع.ي فقد قضى بأنه لا يقضي بالعقاب إلا بعد محاكمة عادلة ينظم إجراءاتها ويكفل حرية الدفاع فيها قانون تتوافق أحكامه مع مبادئ الشريعة الإسلامية .

وانحصرت أحكام دستور سوريا لعام ١٩٣٠م بهذا الشأن على النص على أنه : لا جريمة ولا عقوبة إلا بناءً على قانون (م ٩) في حين توسع دستور دولة الإمارات العربية في هذا النص طبقاً للمادة (١٢ و ١٣) التي قررت أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون والمتهم بريء حتى تثبت إدانته بحكم قضائي .

وتدرجت أحكام الدساتير الجزائرية بهذا الصدد علماً بأنها لم تخرج عن إطار الأحكام الدستورية العربية السابقة بهذا الشأن : فلا تجريم إلا بقانون صادر قبل ارتكاب العمل الإجرامي في دستوري ١٩٧٦م (م٤٥) و ١٩٨٩م (م٤٣) . وقد أضافت دساتير ١٩٦٣م (م١٥) و ١٩٨٩م (م٤٤) و ١٩٩٦م (م٤٧) ولا يمكن إيقاف أي شخص ولا متابعته إلا في الأحوال المنصوص عليها في القانون وأمام القضاة المعنيين بمقتضاها طبقاً للإجراءات المقررة .

وبالمقابل نصت أحكام دستوري المملكة المغربية لعامي ١٩٦٢م (ق ١٠) و ١٩٧٠م (ق ١٠) على أن :

لا يلقي القبض على أحد ولا يحبس ولا يعاقب إلا في الأحوال المنصوص عليها في القانون ولا تنتهك حرمة ولا تفتيش ولا تحقيق إلا طبقاً للشروط والإجراءات المنصوص عليها في القانون .

بينما اختزل هذا النص في الدساتير اللاحقة إلى : لا يلقي القبض على أحد ولا يعتقل ولا يعاقب إلا في الأحوال وحسب الإجراءات المنصوص عليها في القانون في دساتير المغرب للأعوام ١٩٧٢م (ق ١٠) و ١٩٩٢م (ق ١٠) و ١٩٩٦م (ق ١٠) .

وقضت طائفة أخرى من الأحكام الدستورية العربية ببراءة المتهم نصاً من حيث المبدأ غير أنها قد تباينت في تفاصيل النصوص.

قررت المجموعة الأولى من هذه الطائفة أن : المتهم بريء حتى تثبت إدانته ولا يقضى بالعقاب إلا بعد محاكمة شرعية ينظم القانون ويكفل لها حرية الدفاع في دستور ج.ع.ي لعام ١٩٧٠م (م ٢٤) .

ونصت أحكام دستور الإمارات العربية المتحدة على أن : المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية عادلة وللمتهم الحق في أن يوكل من يملك القدرة على الدفاع عنه أثناء المحاكمة ويبين القانون الأحوال التي تثبت إدانته

في محاكمة قانونية وعادلة للمتهم أن يوكل من يملك القدرة على الدفاع عنه أثناء المحاكمة ويبين القانون الأحوال التي يتعين فيها حضور محام عن المتهم (م ٢٨) بينما اكتفى دستور قطر بالنص على أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية وعادلة للمتهم أن يوكل من يملك القدرة على الدفاع عنه أثناء محاكمته (م) .

وقد قررت أحكام مجموعة دستورية من هذه الطائفة براءة المتهم شأنها شأن النصوص السابقة إلا أنها أضافت بعض الجمل . مثال ذلك نص دستور الكويت على أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية لممارسة حق الدفاع .. الخ (م ٢٤ ق ٢) . في حين أضاف دستور البحرين إلى ذلك : في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة وفقاً للقانون (م ٢٠ ق م) وقرر ذلك دستور البحرين لعام ٢٠٠٢ م (م ٢ ف ج) وقد قضى النظام الأساسي للدولة لعام ١٩٦٦ م في سلطنة عمان بنفس الحكم الذي قرره دستور البحرين (م ٢٢) .

واقترنت أحكام الدستور التونسي لعام ١٩٥٩ م من هذه النصوص في نصه على أن كل متهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة تكفل له فيها الضمانات الضرورية للدفاع عن نفسه (فصل ١٢) .

وعلاوة على ما تقدم حرمت مجموعة من الأحكام الدستورية العربية التعذيب النفسي والجسدي إذ يحظر إيذاء المتهم جسمانياً أو معنوياً في دساتير مصر لعام ١٩٥٦ م (م ٣٧) والعراق للأعوام ١٩٦٤ م (م ٢٣) و١٩٦٨ م (م ٢٥) . والكويت لعام ١٩٦٢ م (م ٣٤ ق ٢) والبحرين لعامي ١٩٧٣ م (م ٢٠ ق جـ) و٢٠٠٢ م (م ٢ ف د) والنظام الأساسي للدولة في سلطنة عمان لعام ١٩٩٦ م (م ٢٢) .

وتطابقت أحكام دستور دولة الإمارات العربية المتحدة لعام ١٩٧١م مع النصوص الدستورية العربية في هذا الشأن حيث قضت بأن لا يعرض أي إنسان للتعذيب أو المعاملة الخاطئة للكرامة (م ٢٦ ق ٢) زد على ذلك اعتبر هذا الدستور إيذاء المتهم جسدياً أو معنوياً محذور (م ٢٨ ق ٣) . في حين قضت أحكام دستور قطر لعام ٢٠٠٣م بأن لا يعرض أي إنسان للتعذيب أو المعاملة الخاطئة بالكرامة ويعتبر التعذيب جريمة يعاقب عليها القانون (راجع م ٣٦) .

وكرامة الإنسان مصونة وتحرم ممارسة أي نوع من أنواع التعذيب الجسدي والمعنوي في الدستور العراقي لعام ١٩٧٠م (م ٢٢ ق ١) . وقد توسع مشروع دستور العراق لعام ١٩٨٩م في هذا الشأن مقرر أن : حرية الإنسان وكرامته وشرفه مصونة ولا يجوز التعرض على نحو تعسفي غير قانوني لخصوصيات أحد أو لشرفه أو لسمعته (م ٦٤) . بيد أن هذا المشروع لم يقضي بمنع التعذيب النفسي والجسدي . أما أحكام قانون إدارة الدولة العراقية لعام ٢٠٠٤م فقد نص على أن يحرم التعذيب بكل أشكاله الجسدية منها والنفسية . وفي كل الأحوال كما يحرم التعامل القاسي المهين وغير الإنساني. ولا يقبل كدليل في المحكمة أي إقرار أو انتزاع بالإكراه أو التعذيب أو التهديد لأي سبب كان وفي أي من الإجراءات الجنائية الأخرى (م ١٠٠ ف ي) . زد على ذلك هذا القانون بأنه لا يجوز محاكمة المدني أمام محكمة عسكرية ولا يجوز إنشاء محاكم خاصة أو استثنائية (م ١٥٠ ف ط) ولا يجوز محاكمة المتهم بالتهمة ذاتها مرة أخرى بعد تبرئته منها (م ١٥٠ ف ج) ولكل شخص حرم من حريته بالتوقيف أو الاعتقال حق الرجوع الى محكمة لكي تفصل دون إبطاء في قانونية توقيفه أو اعتقاله وتأمراً بالإفراج عنه إذا كان ذلك قد جرى بشكل قانوني (م ١٥٠ ف ز) والمتهم بريء حتى تثبت إدانته بموجب القانون وله الحق كذلك بتوكيل محام مستقل ذوي دراية وبأن يلزم الصمت . ولا يجوز إكراهه على الإدلاء بأقواله لأي

سبب من الأسباب وأن يشارك في التحضير لدفاعه وأن يستدعي شهوداً ويناقشهم . ويطلب من القاضي القيام بذلك . يجب إبلاغ الشخص عند اعتقاله بهذه الحقوق (م ١٥ ف هـ) وأن الحق بمحاكمة عادلة وسريعة وعلنية حق مضمون (م ١٥ ف و).

وكانت الصيغ التي وردت في الدساتير الجزائرية مقاربة لما ورد في الدساتير السابقة أو مطابقة لها في المعنى ، إذ أن الدولة هي التي تضمن حرمة الإنسان ويخطر أي عنف بدني أو معنوي في دستوري الجزائر لعامي ١٩٨٩م (م ٣٣) و ١٩٩٦م (م ٤٠) ، لأنه يعتبر كل فرد بريئاً في نظر القانون حتى يثبت القضاء إدانته طبقاً للضمانات التي يقرها القانون في دساتير الجزائر للأعوام ١٩٧٦م (م ٤٦) و ١٩٨٩م (م ٤٢) و ١٩٩٦م (م ٤٥) وكانت أحكام دستور ج.ي لعام ١٩٩٠م قد منعت استعمال وسائل بشعة طبقاً للمادة (٣٢) منه ، التي قررت أنه لا يجوز استعمال وسائل بشعة غير إنسانية في تنفيذ العقوبات ولا يجوز سن قوانين تبيح ذلك .

وكان دستور ج.م.ع لعام ١٩٧١م أكثر وضوح في هذا الشأن حيث نص على أن كل مواطن يقبض عليه أو يحبس أو تقيّد حريته بأي قيد تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الإنسان . ولا يجوز إيذاءه بدنياً أو معنوياً ، كما لا يجوز حجزه أو حبسه في غير الأماكن الخاضعة للقوانين الصادرة بتنظيم السجون (٤١٣) هذا وقد سبق أن قرر الدستور السوري لعام ١٩٣٠م أحكاماً عادلة بهذا الصدد إذ نص على أن التعذيب الجسدي ممنوع ولا يجوز إبعاد السوري عن الأراضي السورية (م ١١) .

لم ينحصر الأمر على النصوص الواضحة السابقة التي قررها الدستور المصري لعام ١٩٧١م فقط بل وقضى بأن كل قول يثبت أنه صدر من مواطن تحت وطأة شيء مما تقدم أو التهديد بشيء منه يهدر ولا يعول عليه (م ٤٢) .

زد على ذلك حرم هذا الدستور إجراء التجارب الطبية على الإنسان بدون رغبته طبقاً للمادة (٤٣) ، التي نصت على أنه لا يجوز إجراء أي تجربة طبية أو علمية على أي إنسان بغير رضاه الحر .

واقتربت أحكام النظام الأساسي للدولة في سلطنة عمان لعام ١٩٩٦م من أحكام الدستور المصري السابق حين نص هذا النظام على أنه : إذا تعرض أي إنسان للتعذيب المادي أو المعنوي أو للإغراء أو للمعاملة الحاطة بالكرامة . ويحدد القانون عقاب من يفعل ذلك كما يبطل كل قول أو اعتراف يثبت صدوره تحت وطأة التعذيب أو بالأحرى تلك المعاملة أو التهديد بأي منها (م ٢٠) . ولا يجوز الحجز أو الحبس في غير الأماكن المخصصة لذلك قوانين السجون المشمولة بالرعاية الصحية والاجتماعية (م ١٩) واقتربت من هذا الحكم نص دستور البحرين لعام ٢٠٠٢م الذي قضى بأنه لايجوز الحجز أو الحبس في غير الأماكن المخصصة لذلك في قوانين السجون المشمولة بالرعاية الصحية والاجتماعية والخاضعة لرقابة السلطة القضائية (ق ج م ١٩) وبذلك أخضع لرقابة القضاء . وإلى جانب ما تقدم نصت أحكام مجموعة من الدساتير العربية على تبليغ المقبوض عليه بأسباب القبض وأكدت أحكام أخرى المدة التي يبقى فيها المقبوض عليه . كما أعطته الحق في التوكيل من يدافع عنه . يرجع إلى الدستور السوري لعام ١٩٣٠م فيما نعلم النص القائل أن كل شخص أوقف أو حبس يجب إبلاغه في خلال (٢٤) ساعة للأسباب التي دعت إلى توقيفه أو إلى حبسه وإعلامه بالسلطة التي أمرت بذلك ويجب في المدة نفسها أن يعطى كل التسهيلات للدفاع عن نفسه (م ٨) .

وقد أضافت الدساتير السورية للأعوام ١٩٥٠م و١٩٣٥م و١٩٦٢م إلى النص السابق ضرورة تسليم الموقوف إلى السلطة القضائية في مدة محددة (٤٨) ساعة وفقاً للنص التالي :

« كل شخص يقبض عليه يجب أن يبلغ خطياً خلال (٢٤) ساعة أسباب توقيفه والنص القانوني الذي أوقف بموجبه ويجب أن يسلم إلى السلطة القضائية خلال ثمانية وأربعين ساعة على الأكثر من توقيفه »^١ " زد على ذلك قضت هذه الأحكام بأنه يحق لكل موقوف أن يقدم بذاته أو بواسطة محام أو قريب طلباً إلى القاضي المختص يعترض فيه على قانونية التوقيف وعلى القاضي أن ينظر في هذا الطلب حالاً وله أن يدعو الموظف الذي أمر بالتوقيف يسأله عن الواقعة فإذا وجد أن التوقيف غير مشروع أمر بإخلاء سبيل الموقوف في الحال^٢ " . علماً بأن هذه الدساتير قد قررت أيضاً أنه : لا يحق للسلطات الإدارية توقيف أحد احتياطاً إلا بموجب قانون حالة الطوارئ أو الأحكام العرفية أو الحرب (م. ١٠ ق ٤ في دستوري ١٩٥٠ م ، ١٩٦٢ م و م. ١٠ ق ٤ دستور ١٩٥٣ م) . إذ نصت هذه الثلاثة الدساتير على أنه لا يجوز توقيف أحد إلا بموجب أو قرار صادر من السلطة القضائية أو إذا قبض عليه في حالة الجرم المشهود أو بقصد إحضاره إلى السلطات القضائية بتهمة ارتكاب جناية أو جنحة (م ١١ ق ١٢ من دستوري ١٩٥٠ م و ١٩٦٢ م و م. ١٠ ق ١٢ من دستور ١٩٥٣ م) .

واقتربت أحكام الدساتير الجزائرية من أحكام الدساتير السورية المذكورة بشأن مدة التوقيف حين قضت بأنه في مادة التحريات الجزائية لا يمكن أن تتجاوز مدة التوقيف للنظر (٤٨) ساعة ولا يمكن تمديد مدة التوقيف للنظر إلا بصفة استثنائية وفقاً للشروط المحددة بالقانون عند انتهاء مدة التوقيف للنظر يلزم إجراء فحص طبي على الشخص الموقوف إن طلب ذلك على أن يعلم بإمكانية هذا الإجراء في دساتير ١٩٧٦ م (م ٥٢) و ١٩٨٩ م (م ٤٨) ويترتب على

١ - المادو (١١) من دستوري سوريا لعامي ١٩٥٠ م و ١٩٦٢ م والمادة (١٠) فقرة (٤) من دستور سوريا لعام ١٩٥٢ م .

٢ - المادة (١١) من دستوري ١٩٥٠ م و ١٩٦٢ م (ق ٦) والمادة (١٠ ق ٥) من دستور ١٩٥٢ م .

الخطأ القضائي تعويض من الدولة ويحدد القانون شروط التعويض وكيفية في
دستوري الجزائر لعامي ١٩٨٩م (م ٤٦) و ١٩٩٦م (م ٤٩) .

لم ينحصر الأمر على الأحكام الدستورية العربية السابقة في شأن تحديد مدة
التوقيف للنظر في القضية فقط بل وامتد إلى أحكام دستورية عربية أخرى مثال
ذلك كل من يقبض عليه بصفة مؤقتة بسبب الاشتباه في ارتكابه جريمة يجب أن
يقدم إلى القضاء خلال (٢٤) ساعة من القبض عليه على الأكثر وعلى القاضي
أن يبلغه بأسباب القبض وأن يستجوبه ويمكنه من إبداء دفاعه واعتراضاته .
وعليه أن يصدر على الفور أمر مسبباً باستمرار القبض أو للإفراج عنه وفي كل
الأحوال لا يجوز الاستمرار في الحجز بعد المدة المذكورة إلا بأمر قضائي في
دستور ج.ي لعام ١٩٩٠م (م ٣٣ ق ج) . وعلاوة على ما تقدم اشترط هذا
الدستور أنه : عند إلقاء القبض على أي شخص لأي سبب يجب أن يحظر فوراً
من يختاره المقبوض عليه كما يجب ذلك عند صدور كل أمر قضائي باستمرار
الحجز فإذا تعذر على المقبوض عليه الاختيار وجب إبلاغ أقاربه أو من يهمه
الأمر (نفس المادة ق د) علماً بأن الفقرة هـ من نفس المادة قد نصت على أن
يحدد القانون عقاب من يخالف أحكام أي فقرة من فقرات هذه المادة كما يحدد
التعويض المناسب عن الأضرار التي قد تلحق بالشخص من جراء المخالفة .

ومع أن أحكام النظام الأساسي للدولة في سلطنة عمان لعام ١٩٩٦م لم
تحدد المدة التي تبقى فيها الموقوف للنظر إلا أنه قد نص على أن يبلغ الموقوف
فوراً بذلك طبقاً للمادة (٢٤) منه ، التي نصت على أن يبلغ كل من يقبض أو
يعتقل بأسباب القبض عليه أو اعتقاله فوراً ويكون له حق الإتصال بمن يرى
إبلاغه بما وقع أو الاستعانة به على الوجه الذي ينظم القانون ويجب إعلانه
على وجه السرعة بالتهم الموجهة إليه . وله وللمن ينوب عنه التظلم أمام القضاء
من الإجراء الذي قيد حريته الشخصية وينظم القانون حق التظلم بما يكفل الفصل

فيه خلال مدة محددة وإلا وجب الإفراج حتماً» زد على ذلك خول هذا النظام الأساسي للمتهم الحق في أن يوكل من يملك القدرة للدفاع عنه أثناء المحاكمة ويبين القانون الأحوال التي يتعين فيها حضور محام عن المتهم ويكفل لغير القادرين مالياً وسائل الإلتجاء إلى القضاء والدفاع عن حقوقهم (م ٢٣) كما اتفقت أحكام النظام الأساسي هذا مع النص الذي ورد في الدستور المصري لعام ١٩٧١م بشأن منع إجراء التجارب الطبية على الإنسان بدون رغبته حيث لا يجوز إجراء أية تجربة طبية أو علمية على أي إنسان بدون رضاه الحر (م ٢٦) وبالمقابل ترك الدستور المصري لعام ١٩٧١م للقانون تحديد الحبس الاحتياطي . نورد مثال على ذلك الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ويصدر هذا الأمر من القاضي المختص أو النيابة العامة وذلك وفقاً لأحكام القانون ويحدد القانون مدة الحبس الاحتياطي (م ٤١) . وإلى جانب الأحكام الدستورية السابقة امتدت بعض الأحكام الدستورية العربية إلى عدم جواز محاكمة المواطن إلا في المحكمة المعنية . وقد كانت أحكام الدستور السوري لعام ١٩٣٠م أول النصوص الدستورية العربية فيما نعلم التي تقرر أنه لا يجوز محاكمة أحد إلا في المحاكم المعنية في القانون (م ١٠) وقد اتسمت الأحكام الدستورية اللاحقة في ذلك بالشكل التالي :

لا يجوز إحداث محاكم جزائية استثنائية وتوضع أصول خاصة للمحاكمة في حالة الطوارئ (م ١١ ق ٨) من دساتير سوريا للأعوام ١٩٥٠م و ١٩٥٣م و ١٩٦٢م) ولا يحاكم أحد أمام المحاكم العسكرية غير أفراد الجيش ويحدد القانون ما يستثنى من هذه القواعد (ق ٩ من م ١١ من دستوري ١٩٥٠م و ١٩٦٢م وق ٧م ١٠ من دستور ١٩٥٣م) .

وحق الدفاع مصون في جميع مراحل التحقيق والدعوى أمام جميع المحاكم وفقاً لأصول القانون (ق ١٧م ١١ من دستوري ١٩٥٠م و ١٩٦٢م وق ٩ « من دستور ١٩٥٣م » . ولا يحكم على أحد بسبب فعل أو ترك فعل لم يكن حين اقترافه معاقب عليه بموجب القوانين المعمول بها ، ولا تطبق عقوبة أشد من العقوبة النافذة أثناء ارتكابه (م ١١ ق ١٠ من دستوري ١٩٥٠م و ١٩٦٢م وم ١٠ ق ١٠ من دستور ١٩٥٣م)

وأعطت هذه الدساتير : لكل شخص حكم عليه حكماً مبرماً ونفذت فيه العقوبة وثبت خطأ الحكم أن يطالب الدولة بالتعويض عن الضرر الذي لحق به (م ١١ ق ١١ من دستوري ١٩٥٠م و ١٩٦٢م وم ١٠ ق ١١ من دستور ١٩٥٣م) ورغم أن دساتير سوريا للأعوام ١٩٦٤م و ١٩٦٩م و ١٩٧٣م قد نحت منحاً أيديولوجياً آخر في فلسفة نظام الحكم بيد أن أثر التشريعات الدستورية السابقة لاستيلاء البعث على السلطة قد بقي من حيث النصوص إلى هذا الحد أو ذاك مثال ذلك كررت بعض الصيغ القانونية الواردة في دستور ١٩٥٠م في دساتير ١٩٦٤م و ١٩٦٩م و ١٩٧٣م وإن كانت قد أوجزت الصيغ في الدساتير الجديدة بالشكل التالي :

لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانوني^١ " ولا يجوز تحري أحد أو توقيفه إلا وفقاً للقانون^٢ " وحق الدفاع مكفول بالقانون^٣ " . وكانت الفقرة واحد من هذه المادة قد قررت أن كل إنسان بريء حتى يردان بحكم قضائي . وقد كررت نصوص الدستور السوري لعام ١٩٧٣م ما ورد في دساتير ١٩٥٠م و ١٩٥٣م و ١٩٦٢م ما ورد فيها بصدد عدم جواز التعذيب (ق ٣م ٢٨ من دستور ١٩٧٣م)

^١ - م ١٠ ق ١ من دستور ١٩٦٤م وم ٢٧ ق ٢ من دستور ١٩٦٩م و ٢٩ ق ١ من دستور ١٩٧٢م.

^٢ - م ١٠ من دستور ١٩٦٤م ٢٦ ق ٢ من دستور ١٩٦٩م و ٢٩ ق ٢ من دستور ١٩٧٣م .

^٣ - ق ٣ من المادة ٤ من دستور ١٩٦٤م و ٤ من دستور ١٩٦٩م .

وحق التقاضي (ق ٢٨م ٢٨ من دستور ١٩٧٣ م) . وإذا كانت الأحكام الدستورية العربية بالتغاير المذكور في مجال مهم من الحريات الشخصية فإنه بالعودة إلى الدساتير الأجنبية نجد أنه قد وجد شبه أو تقارب مع هذه المجموعة أو تلك .

ويمكن أن تسير المقارنة بالشكل التالي :

١- بالنسبة لكفالة الحرية الشخصية وصيانتها :-

اتفقت أحكام طائفة من الدساتير الأجنبية مع الدساتير العربية على النص على كفالة الحرية الشخصية للإنسان وصيانتها وإن اختلفت في تفاصيل هذه الأحكام على النحو التالي :

كان دستور بلجيكا لعام ١٨٣١م أول نص يقرر كفالة الحرية الشخصية في المجموعة الدستورية الأجنبية التي بحوزتنا وهو الدستور الذي استلهمت منه أحكام الدستوري المصري لعام ١٩٢٣م كما سبق القول وامتد تأثير الأخير على دساتير عربية عديدة كما سبق أن أوضحنا أعلاه . لقد نص الدستور البلجيكي لعام ١٨٣١م على أن : الحرية الشخصية مكفولة ولا يجوز القبض على أي إنسان أو حبسه إلا وفق أحكام القانون ولا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذي ينص عليها (م ٧وم ٨) .

واقتربت أحكام الدستور الإيراني لعام ١٩٠٦م المعدل عام ١٩٠٧م من أحكام الدستور البلجيكي المذكور في بداية النص . إذ قرر الدستور الإيراني المذكور أن يكفل الدستور حياة الأشخاص وممتلكاتهم ومساكنهم وكرامتهم ويتم الدفاع عنهم من أي تعدي (م ٩) . وعلى هذا المنوال سار الدستور اليوناني لعام ١٩١١م ، المعدل عام ١٩٥٢م في النص على أن الحرية الشخصية مكفولة (م ٤) .

لم ينحصر الأمر على ما تقدم فقط ، بل قررت مجموعة من الأحكام الدستورية الأجنبية حرمة الحريات الشخصية وإن تغايرت في سائر عناصر

الحريات الشخصية كما سنوضح ذلك فيما بعد . مثال ذلك قضى الدستور الإيطالي لعام ١٩٤٧م بالنص على أن الحرية الشخصية مصونة لا تمس على أنه إذا كان الدستور اليوناني المذكور أعلاه قد اكتفى بالنص المشار إليه ومنع الدستور اليوناني لعام ١٩١١م التفتيش أو الحجز أو السجن في الحبس وحرمانه من الحرية الشخصية إلا في الأحوال التي بينها القانون فإن نصوص الدستور الإيطالي قد أسهبت في هذا الصدد حيث ورد فيه إلى جانب أن الحرية الشخصية مصونة لا تمس ولا يسمح بحبس أي شخص أو تفتيشه أو التحري بأي طريقة من الطرق كما لا يسمح بأي قيد آخر على الحرية الشخصية إلا بمقتضى إجراء مسبب صادر من السلطة القضائية وفي الأحوال وبالطرق المنصوص عليها في القانون ويجوز لسلطات الأمن العام بسبب الضرورة أو الاستعجال وفي حالات استثنائية معينة منصوص عليها صراحة في القانون أن تتخذ إجراءات مؤقتة يجب إبلاغها خلال ثمان وأربعين ساعة إلى السلطة القضائية فإذا لم تؤيد السلطة القضائية تلك الإجراءات خلال ثمان وأربعين ساعة اعتبرت ملغية وأصبحت غير نافذة المفعول . ويعاقب على استخدام العنف البدني والمعنوي مع الأشخاص الذين يخضعون لإجراءات مقيدة للحرية . ويحدد القانون الحد الأقصى للحبس الاحتياطي (م ١٣) .

وإلى جانب ما تقدم قرر هذا الدستور للجميع حق الإلتجاء إلى القضاء لحماية حقوقهم ومصالحهم المشروعة والدفاع حق مصون لا يمس في جميع المجالات وفي جميع مراحل الإجراءات وتكفل نظم خاصة للعاجزين مالياً ووسائل الإلتجاء إلى القضاء والدفاع عن حقوقهم أمام جميع درجات التقاضي ويحدد القانون شروط وطرق التعويض عن الأخطاء القضائية (م ٢٤) .

وبالإضافة إلى ما تقدم قرر هذا الدستور مبدأ مهماً في حياة الإنسان الذي يعيش في مجتمع مدني هذا المبدأ القائل بالمسؤولية الجنائية الشخصية . وعدم

اعتبار المتهم مذنباً قبل الحكم النهائي . وعدم جواز العقوبات أن تتضمن أية معاملة مخالفة للشعور الإنساني ، ويجب أن تهدف إلى تهذيب المحكوم عليه ولا يسمح بعقوبة الإعدام إلا في الأحوال المنصوص عليها في قوانين الحرب العسكرية (م ٢٧).

ومع أن أحكام دستور ألمانيا الاتحادية لعام ١٩٤٩ م ، المعدل عام ١٩٥٦ م قد قررت هي الأخرى صيانة كرامة الإنسان والتزام السلطات العامة باحترامها وحمايتها غير أنها أوجزت في ذلك فلم تشمل الأحكام التي وردت في الدستور الإيطالي السابق . إذ انحصرت نصوص الدستور الألماني في هذا الشأن على النص على أن : يعترف الشعب الألماني بحقوق الإنسان المقدسة الثابتة أساساً لكل مجتمع بشري كما يؤيد السلام والعدالة في العالم أجمع (م ١ ق ١-٢) لكل إنسان الحق في الحياة وفي المحافظة على سلامته والحرية الشخصية مصونة ولا يجوز أن تعرض قيود كل هذه الحقوق إلا بمقتضى قانون (م ٢) .

وينتمي دستور أفغانستان لعام ١٩٣١ م إلى الأحكام الدستورية التي أوجزت في هذا المضمار إذ انحصرت أحكامه في النص على أن تكفل الحرية الشخصية من أي اعتداء . لا يجوز حبس أي شخص أو حجزه إلا وفقاً للشرطة والقانون وتمنع العبودية بكل أشكالها للرجال والنساء (م ١١) .

وبالمقابل شملت أحكام الدستور التركي لعام ١٩٢٤ م كل من حصانة : الشخص في الحق والحرية والضمير والفكر والكلمة والطباعة (م ٧٠) وتكفل حياة الإنسان وكرامته وملكيته ومسكنه (م ٧١) ولا يجوز الحبس أو الاعتقال إلا بموجب أحكام القانون (م ٧٢) . أما دستور كوستاريكا لعام ١٩٤٩ م فقد قرر هو الآخر أن حياة الإنسان مكفولة (م ٢١) ولا يجوز حجز الشخص بدون تأكيد إثبات ولا يجوز أن يبقى المحجوز أكثر من (٢٤) ساعة في الحجز (م ٣٧) ولا يجوز عزله عن العالم الخارجي أكثر من ثمان ساعات (م ٤٤) .

لم ينحصر الأمر على الأحكام الدستورية السابقة فقط ، بل وقضت دساتير أخرى بهذا الحق في إطار هذه المجموعة الدستورية الأجنبية مثال ذلك نص دستور أندونيسيا لعام ١٩٥٦م على أن لكل مواطن الحق في حمايته من قبل القانون ضد أي إهمال نحوه أو ضد أي حسود يعمل لإهماله (م ١٢) . ولكل مواطن الحق في الدفاع عن النفس أمام المحاكم ضد أي عمل يخالف الحقوق التي أعطيت له (م ١٣) . ولا يجوز تعذيب أي شخص كان أو إصدار حكم ظالم ضده لا يتماشى مع الإنسانية (م ١٧) .

ولا يجوز إلقاء القبض أو حجز أي شخص كان إلا بإذن خاص من الجهات المختصة حسب القوانين وفي حدود التعليمات المكتوبة في ورقة الإذن (م ١٨) . كما نصت أحكام هذا الدستور على أنه لكل مواطن الحق في المعاملة العادلة لقضاياه من قبل المحكمة وإعطائه الحقوق وفرض واجبات عليه وإعطائه البيانات الكاملة عما إذا كانت التهم الموجهة إليه لها أساس أم لا (م ١٩) بيد أن هذا الدستور قد حصر براءة المتهم في التهم المدنية فقط بنصه على أن كل متهم بتهمة مدنية بريء حتى تثبت إدانته في محكمة قانونية وله كل الحق في الدفاع عن نفسه (م ٢١) .

وكان دستور فنزويلا لعام ١٩٥٣م من الدساتير الأجنبية التي قررت كفالة الحرية الشخصية وضمانة حق الإنسان في الحياة إلى جانب النصوص الأخرى التي وردت فيه طبقاً للمادة (٥٣) ، التي قضت بأنه لكل سكان فنزويلات الحق في الحياة ولا يحق لأي قانون أي يقضي بالإعدام ، ولا يحق لأي سلطة استخدام عقوبة الإعدام والحرية الشخصية مكفولة . ولا يجوز الحبس والإعتقال أو الحجز إلا بناء على قانون، والعقوبة شخصية ولا يجوز معاقبة الأقارب إلى الدرجة الرابعة .

ومع أن دستور هايتي لعام ١٩٥٠م لم يشر إلى عقاب الأقارب الذي نص عليه دستور فنزويلا المذكور غير أن دستور هايتي قد قرر كل من أن : تضمن الدولة الحق في الحياة وحرية كل شخص في هايتي وعدم التفتيش والملاحقة للأشخاص إلا وفق القانون والنظام . زد على ذلك قضى هذا الدستور بأن لا يكون الحجز أو الحبس إلا بأمر المسؤول في الدولة ويكون القيام به في إطار الإجراءات التالية :

١- الإشارة الرسمية إلى السبب الذي أوجب ذلك والإستناد على النصوص القانونية التي أوجبت ذلك .

٢- حالة التلبس بالجريمة .

نصت أحكام هذا الدستور على أن يمنع استخدام وسائل التعذيب والأعمال الضارة (م ١٠) كما يمنع تفتيش المنزل إلا بأمر النيابة (م ١٢) زد على ذلك حرم هذا الدستور نزع الاعتراف بالقوة (م ١١) . وإجراء العقوبة بدون نص قانوني (م ١٤) .

وإلى جانب ما تقدم حرم هذا الدستور الإعدام في القضايا ذات الصلة السياسية باستثناء الخيانة العظمى (م ١٨) .

ولأن دساتير أمريكا اللاتينية قد أسهبت في النصوص المتعلقة بالحقوق والحريات مستلهمة ذلك من التشريع الدستوري الأسباني فإنه لم ينحصر هذا الإسهاب على الدساتير السابقة فقط بل وامتد إلى دساتير أخرى سيلحظها القارئ من خلال المقارنات .

ينتمي دستور هندوراس لعام ١٩٦٣م إلى الأحكام الدستورية التي أسهبت في هذه الأحكام ، مثال ذلك تعترف الدولة بكامله Habeas Corpus . ولذا فإن أي شخص يحتجز بصورة غير قانونية يحق له أن يلجأ إلى القضاء لمقاضاة الجهة التي قامت بهذا الاحتجاز . ولا يعتبر قانونياً أي أمر بالحبس يصدر من

جهة غير مخولة بذلك (م ٣٢ - ٣٣ - ٣٤) مشروط أن لا يستمر الحجز أكثر من ستة أيام (م ٣٥) علماً بأنه لا يجوز عزل المحجوز عن العالم المحيط أكثر من ثمان ساعات (م ٣٦) كما حرم هذا الدستور زيادة العقوبة على العقوبة المقررة في القانون (م ٣٩) كما أوجب أن يكون الدفاع عن المتهم مكفول (م ٤٤) معتبراً أن الاعترافات تحت التهديد عن الشخص أو غيره غير مقبولة . كما حرم العقوبة القاسية (م ٤٧) وعلى الرغم من أحكام دستوري بناما لعام ١٩٤٦م والدومنيكان لعام ١٩٤٧م قد كانت من الأحكام الدستورية التي اختارت الوسط بين الإيجاز والإسهاب إلا أنها قد نصت على أن يكون الإنسان حراً طليقاً لا يجوز تقييد حريته (م ٢٢ من دستور بناما) وحق الإنسان في الحياة مقدس وحياته مكفولة (م ٦ من دستور الدومنيكان) زد على ذلك منع الدستوران عقوبة الإعدام (م ٣٠ من دستور بناما وم ٦ من دستور الدومنيكان) وإن كان الدستور الأخير قد نص على وجوب حكم الإعدام في الحالة التي يقوم فيها المواطن بالتعامل مع الدول الأجنبية أثناء الحرب أو قام المواطن بارتكاب الخيانة العظمى واعتبر دستور بناما السجن عقوبة وإصلاح (م ٢٨) . كما لم يجيز احتجاز الإنسان إلا من قبل الجهة المخولة بذلك (م ٣٢) . مقرر أن يطلق الشخص الذي يحتجز خلافاً للدستور والقانون (م ٣٠) وضمن دستور نيكارجوى لعام ١٩٥٠م الحرية الشخصية للإنسان ومنع حصرها أو تقيدها إلا بموجب القانون (م ٣٧) . واشترط أن تكون العقوبة بعد المحاكمة (م ٤٢) وأن تكون محاكمة الشخص علنية (م ٤٣) . وعلاوة على ذلك حدد مدة الحجز بأربعة وعشرين ساعة (م ٣٩) في الوقت الذي يكون فيه الحق للمحجوز مقاضاة الجهة التي احتجزته (م ٤١) .

لم ينحصر الأمر على ما تقدم فقط ، بل قررت الحريات الشخصية أحكام دساتير البلدان التي كانت تابعة للملكة المتحدة (بريطانيا) في صيغة تكاد تكون متشابهة أو متقاربة وهو ما نجد له أساساً في هذا الصدد دساتير السودان

للأعوام ١٩٥٣م و١٩٥٦م و١٩٦٤م و١٩٨٥م ودستور مستعمرة عدن لعام ١٩٦٢م قامت تلك النصوص على صيغ طويلة سنكتفي هنا بإيراد معانيها دون الدخول في الترجمة الحرفية لهذه النصوص التي رجعنا إلى موسوعة الدساتير الصادرة باللغة الروسية . باستثناء دستور الهند الذي نقارن أحكامه من الموسوعة العربية للدساتير العالمية الصادر عن مجلس الأمة في ج.ع.ي عام ١٩٦٦م .

قضى دستور الهند لعام ١٩٤٩م بأنه :

١- لا يجوز الحكم بإدانة أي شخص عن ارتكاب جريمة إلا بسبب مخالفة قانون نافذ وقت ارتكاب الفعل المكون للجريمة . ولا يجوز الحكم على شخص بعقوبة أشد من تلك التي كان يمكن أن توقع عليه ، بمقتضى القانون الذي كان نافذاً وقت ارتكاب الجريمة .

٢- ولا تجوز محاكمة شخص ومعاقبته لذات الجريمة أكثر من مرة واحدة .

٣- لا يجوز إكراه متهم بجريمة على أن يكون شاهداً ضد نفسه (م ٢٠) .

ولا يجوز أن يحرم شخص من حياته أو حريته الشخصية إلا طبقاً للإجراءات التي ينص عليها القانون (م ٢١) كما لا يجوز إبقاء شخص مقبوض عليه دون إبلاغه بأسرع ما يمكن بأسباب هذا القبض كما لا يجوز إبقاء شخص مقبوض عليه دون إبلاغه بأسرع ما يمكن بأسباب هذا القبض كما لا يجوز حرمانه من حق اختيار محام لاستشارته وتولى الدفاع عنه.

وكل شخص ألقى القبض عليه وأودع الحجز . يجب أن يقدم أمام أقرب قاضي خلال مدة أربع وعشرين ساعة من القبض عليه مع عدم احتساب الوقت اللازم للانتقال من مكان القبض للمحكمة التي يوجد بها ذلك القاضي ولا يجوز حبس هذا الشخص بعد تلك المدة بغير إذن من أحد القضاة ولا يجوز لأي قانون

ينظم أحكام الحبس الاحتياطي أن يسمح بحبس شخص مدة تزيد على ثلاثة أشهر ... الخ .

وتكاد تكون أحكام دستور ماليزيا لعام ١٩٥٦م مقاربة لأحكام دستور الهند بصفة عامة . إذ نص هذا الدستور على أنه لا يجوز أن يحرم شخص من حياته أو حريته الشخصية إلا طبقاً للقانون « الرقم ١٥ وغيرها من الأرقام التي وردت في هذا الدستور » .

واستلهمت مجموعة من دساتير المستعمرات البريطانية السابقة أحكامها المتعلقة بالحريات الشخصية بتحريم العبودية وتقرير الضمانات للحقوق الأساسية وحرية الشخص في دساتير أوغندا لعام ١٩٦٢م (الرقمان ١٧ - ١٨) وكفالة الحق في الحياة (الرقم ١٩) وضمانة عدم مصادرة الممتلكات (الرقم ٢٢) . وهي نفس الضمانات في دستور كينيا لعام ١٩٦٣م (في الأرقام ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧) .

ولم يشذ عن ذلك دستور زامبيا لعام ١٩٦٤م في الأرقام ١٦٠ - ٢٦) وهي نصوص مطولة . وتكاد تكون هي نفس الأحكام الدستورية التي وردت في دستور نيجريا لعام ١٩٦٠م (الرقم ٢٠ الفقرات ١ - ١٠) .

ومن قبل كانت قد قررت ذلك أحكام دستور باكستان لعام ١٩٥٦م (الرقم ٧) . وملاوي لعام ١٩٦١م (الأرقام ٣ و ١٢ و ١٨) ودستور سيرليون لعام ١٩٦١م (الأرقام ١١ ق.أ - ب - ج. والرقم ١٢ ق.٦ والرقم ٣ ق.١ - ١٥ والرقم ١٥ ق.١ - ٧ والرقم ١٧ ق.١ - ١٨) .

لم يقتصر التطويل في النصوص المتعلقة بالحريات الشخصية على الدساتير التي سنتها أحكام الدول التي كانت مستعمرات بريطانيا ودول أمريكا اللاتينية فقط ، بل وتعداه إلى دول أوروبية واسيوية مثال ذلك قرر دستور تركيا لعام ١٩٦١م أنه لكل فرد الحق في الحياة وفي تنمية مستواه المادي والمعنوي

والتمتع بالحرية الشخصية . ولا يجوز أن تفقد حصانة الفرد وحرية دون قرار تصدره المحكمة وفقاً للقواعد وفي الأحوال التي ينص عليها القانون ولا يجوز إساءة معاملة الفرد أو تعذيبه كما لا يجوز أن توقع عليه عقوبات تتنافى مع الكرامة الجنسية (م ١٤) .

ولا يجوز المساس بسرية الحياة الخاصة للفرد إلا في الحالات الاستثنائية التي تستلزمها الإجراءات القضائية (م ١٥) ولا يجوز تفتيش أي فرد ولا أوراقه وحاجاته الخاصة إلا إذا كان ذلك بموجب قرار من القاضي وفقاً للقواعد وفي الأحوال التي يحددها القانون صراحة أو بمقتضى أمر تصدره السلطة التي يخولها القانون ذلك في الأحوال التي يقتضيها النظام العام .

والأشخاص الذين توجد شبهات قوية على ارتكابهم جريمة لا يجوز القبض عليهم إلا بقرار من القاضي بقصد الحيلولة دون هربهم أو دون إخفاء الأدلة أو تبديلها وكذلك في الأحوال المماثلة التي ينص عليها القانون وتستوجب الحبس (م ٣٠) وقد اشترط أن يخضع قرار استمرار الحبس لنفس هذه الشروط . ولا يجوز القبض إلا في حالة التلبس أو في الأحوال التي ينشأ ضرر عن التأخير فيه ويبين القانون الشروط الخاصة بذلك . ويجب أن يبلغ فوراً كتابة للأشخاص المقبوض عليهم أو المحبوسين بأسباب القبض أو الحبس أو الإتهامات الموجهة إليهم . على أن يؤتى بالفرد المقبوض عليه أو المحبوس أمام القاضي خلال (٢٤) ساعة لا تدخل فيها المدة اللازمة لإرساله من محل الاعتقال إلى أقرب محكمة ولا يمكن أن يظل محروماً من حريته بعد انتهاء هذه المدة إلا بقرار من القاضي ويجب إبلاغ أقارب المقبوض عليه أو المحبوس فوراً عند تقديمه إلى المحكمة . وتعوض الدولة جميع الأضرار التي يصاب بها الأشخاص الذين يعملون معاملة تخالف هذه الأسس وفقاً للقانون (م ٣٠) .

ومع أن دستور اليابان لعام ١٩٦٣م قد أكد على عدم حرمان الإنسان من حقه في الحياة والقبض على المتهم بناء على أمر من السلطة القضائية وإبلاغ المحجوز بسبب حجزه ومنع التعذيب غير أنه لم يشر إلى المدة التي يجب فيها بقاءه في الحجز .

لقد نص الدستور الياباني هذا على أنه لا يجوز حرمان أحد من حقه في الحياة أو في الحرية كما لا يجوز فرض عقوبات جنائية على أحد ما لم يكن ذلك وفقاً لإجراءات يحددها القانون (م ٢١) .

وقرر هذا الدستور أنه لا يجوز القبض على أحد إلا بناءً على أمر تصدره السلطة القضائية المختصة وتحدد فيه التهمة الموجهة وذلك فيما عدا حالة التلبس بالجريمة (م ٣٣) . كما لا يجوز القبض على أحد أو حبسه دون إبلاغه في الحال عن سبب ذلك ويجب أن تتاح له فوراً الإستعانة بمحامى كما لا يجوز حبس أحد دون سبب شرعي ويجب مواجهته بهذا السبب في الحال متى طلب ذلك على أن تتم المواجهة في جلسة علنية بحضور صاحب الشأن ومن يتولى الدفاع عنه (م ٤٣) .

وحرّم هذا الدستور أعمال التعذيب التي يقوم بها رجال السلطة العامة وكذلك أعمال القسوة محظورة حظراً تاماً (م ٣٦) . وقرر في المواد الجنائية ، للمتهم الحق في أن يحاكم بصفة عاجلة أمام محكمة تتوافر فيها أسباب النزاهة وفي جلسة علنية.

وإلى جانب ما تقدم كفل هذا الدستور للمتهم حق استجواب الشهود وحق استدعائهم على نفقة الخزانة العامة . كما خول للمتهم أن يوكل عنه محامياً مختصاً فإن استحال عليه ذلك دبرت الدولة له محامياً عنه (م ٣٧) . وأكد عدم جواز إكراه أحد على الإدلاء بأقوال تسيء إلى مصالحه والإعتراف الذي يتم نتيجة الإكراه أو التعذيب أو التهديد أو القبض أو الحبس لفترة تجاوز ما يقضي

به القانون لا يجوز أن ينتقض للإثبات . كما لا يجوز إدانة أحد أو توقيع عقوبة جنائية إذا كان اعترافه هو الدليل الوحيد القائم ضده (م ٣٨) .

وكان دستور أفغانستان لعام ١٩٦٤م من الدساتير التي أسهبت في النصوص المتعلقة بالحريات الشخصية لكنه لم يشر إلى المدة التي يبقى فيه المحجوز في الحجز شأنه شأن الدستور الياباني . وإن لم يشر إلى حق المتهم في استجواب الشهود وإن كان قد قرر حق المتهم في تعيين محامياً للدفاع عنه . لقد نص هذا الدستور على أن : الحرية حق طبيعي للإنسان وليس لهذا الحق حدود سوى حرية الآخرين والمنافع العامة التي تنظم بواسطة القانون والحرية والكرامة الإنسانية مصونة من التعرض وغير قابلة للإنفكاك ، الدولة مكلفة بحماية الحرية والكرامة الإنسانية واحترامها . زد على ذلك لم يعتبر أي عمل جريمة إلا بموجب قانون يكون نافذاً قبل ارتكابه . ولا يمكن مجازاة أي شخص إلا طبقاً لحكم محكمة ذات صلاحيات يكون قد صدر بعد محاكمة علنية وحضورية . لا يمكن مجازاة أي شخص إلا طبقاً لأحكام قانون يكون نافذاً قبل ارتكاب الفعل موضوع الإتهام . وبراءة الذمة هي الحالة الأصلية ويعد المتهم إلى الوقت الذي يصبح فيه محكوماً عليه بحكم قطعي من المحكمة غير مذب .

وإلى جانب ما تقدم جعل هذا الدستور الحرية أمر شخصي ومراقبة المتهم أو اعتقاله أو توقيفه وتطبيق الجزاء عليه لا يسري على شخص آخر . كما لم يجز تعذيب الإنسان ولا يستطيع أي شخص حتى بقصد كشف الحقائق من شخص آخر ولو كان ذلك الشخص موضع المراقبة أو الاعتقال أو التوقيف أو محكوماً عليه بالجزاء أن يقدم على تعذيبه أو بأمر بذلك . كما لم يجز تعيين الجزاء الذي ينافي الكرامة الإنسانية لا اعتبار للبيان الذي ينتزع من المتهم أو شخص آخر بوسيلة الإكراه . زد على ذلك قرر أن يكون الاعتراف بالجريمة عبارة عن اعتراف المتهم برضاه كاملاً وفي حالة عقلية سليمة بحضور محكمة

ذات صلاحيات بارتكاب الجريمة المنسوبة إليه قانوناً . ولكل متهم الحق في أن يعين محامياً للدفاع عن التهمة الموجهة إليه (م ٢٦) .

وإذا كانت أحكام دستوري اليابان لعام ١٩٦٣م وأفغانستان لعام ١٩٦٤م لم تقرر المدة التي يبقى فيها المحجوز في الحجز فإن الدستور اليوناني لعام ١٩٧٥م قد قرر أن كل شخص يقبض عليه يجب أن ترسل نتائج التحقيق إلى المحكمة المختصة خلال (٢٤) ساعة من اعتقاله (م ٦) علماً بأن المادة (٥) من هذا الدستور قد نصت على أنه لكل واحد الحق في تطوير شخصه بحرية واشتراك في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبلاد بشرط أن لا تضر بمصالح الآخرين ولا تخالف الدستور والقانون .

ولكل الناس الذين يعيشون على أرض اليونان حق استخدام الدفاع الكامل عن حياته وكرامته وحرية بصرف النظر عن الجنس والعرق واللغة والديانة ووجهة النظر السياسية . إلا في الحالات التي ينظر فيها القانون الدولي .. الخ . ولا يجوز القبض على أي شخص ولا حبسه بدون إشعار السلطة القضائية في مرحلة القبض . وفوق هذا وذاك قررت المادة (٧) من هذا الدستور أن لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون ... الخ .

وشملت الحريات الشخصية في الدستور الأسباني لعام ١٩٧٨م تحريم الإعدام إلا في الحالات الاستثنائية التي تنظر فيها التشريعات العسكرية - الجنائية النافذة أثناء الحرب (م ١٥) .

لقد قضى هذا الدستور بأنه لكل إنسان الحق في الحرية والأمن ولا يمكن أن يحرم من الحرية إذا لم يكن قد ارتكب فعلاً يوجب ذلك .

بيد أنه إذا كانت الأحكام الدستورية السابقة التي قررت مدة الحجز قد حددت مدته بأربعة وعشرين ساعة فإن الدستور الأسباني هذا قد جعل هذه المدة (٧٢) ساعة وذلك من خلال نصه على أنه يمنع تمديد مدة الحجز التحفضي أكثر من

الوقت المحدد ويكون هذا ضرورياً لتفسير كل المسؤوليات ولا يمكن أن يكون الحجز لأكثر من (٧٢) ساعة في كل الحالات .

وقضى بأن يشعر كل محجوز بأسرع وقت وبالشكل الذي يفهمه عن حقوقه والأسس التي على أساسها احتجز شريطة أن يضمن حقه في الدفاع بواسطة محام يساعده أثناء التحقيق وسير المحاكمة في حدود القانون كما يضمن القانون الإجراءات اللازمة لإرسال الشخص المحتجز إلى المحاكمة ، والمحجوز بصورة غير قانونية (م ١٦) وعلاوة على ما تقدم قرر هذا الدستور لكل المواطنين الحق في الدفاع النشط وفي ممارسة حقوقهم والمصالح القانونية ولا يجوز الامتناع عن أي دفاع في ذلك . كما أنه لكل مواطن في حدود القانون الحق في الدفاع عن نفسه واستخدام مساعدة المحامين ... الخ (م ٢٤) .

وينتمي دستور البرتغال لعام ١٩٧٦م إلى الدساتير التي أسهبت في الحريات الشخصية شأنه شأن الدستور الأسباني وذلك طبقاً للمادة (٢٥) منه التي نصت على أن الحرية الشخصية مكفولة . ولا تستخدم عقوبة الإعدام إلا في الحالات الاستثنائية . زد على ذلك قررت المادة (٢٦) حق الإنسان في الحصانة الشخصية . ولا جريمة ولا عقوبة إلا بنص . بينما قضت المادة (٢٧) بالحق في الحرية والأمن لكل مواطن . وعدم جواز القبض على أي إنسان ولا حبسه إلا بناء على قانون .

ومع أن أحكام هذا الدستور قد نصت على مدة الحجز مثل الدستور الأسباني بيد أنه إذا كان الدستور الأسباني قد جعل تلك المدة (٧٢) ساعة فقد اشترط هذا الدستور ألا تزيد هذه المدة عن (٤٨) ساعة .

وينتمي دستور كوبا لعام ١٩٤٠م إلى هذه المجموعة التي قررت مدة الحجز . وإن كان قد قصرها إلى (٢٤) ساعة فقط مقررأ أن لا عقوبة إلا بعد محاكمة عادلة (م ٢٨) . كما قرر تحريم الإعدام باستثناء الحكم بالإعدام على

الموظفين العسكريين (م ٢٥) . ونص مثل غيره من الدساتير على عدم رجعية القوانين ولا يوجد أثر رجعي للقانون إلا إذا كان بقصد التحقيق عن العقوبة (م ٢١-٢٢) .

ومع أن دستور بيرو لعام ١٩٣٣م قد أوجز في النصوص بهذا الشأن غير أنه قد قرر المدة التي يبقى فيها الشخص في الحجز ، بحيث لا تزيد على أكثر من (٢٤) ساعة (م ٥٥) في الوقت الذي قرر فيه أنه لا يجوز حجز أي شخص بدون دوافع للجريمة (نفس المادة) .

وأنت أحكام دستور جواتمالا لعام ١٩٥٦م في هذا السياق نفسه . غير أنه بخلاف الدستور الكويتي ، الذي قرر مدة الحجز ٢٤ ساعة فإن هذا الدستور قد نص على أن يكون الاحتجاز لمدة ثمان ساعات يبلغ فيها المحتجز بأسباب الحجز ونوع التهمة الموجهة إليه شريطة أن لا يدوم الحجز أكثر من خمسة أيام (م ٦٤) علماً بأنه قد منع حجز الشخص لمدة طويلة (م ٦٣) معتبراً أن الغاية من الحبس إعادة تربية الشخص تربية اجتماعية (م ٦٥) أما مسألة أحكام الإعدام فإنه قد تركها وفقاً للقانون (م ٦٩) .

وبالمقابل حرم دستور بوليفيا لعام ١٩٤٧م العبودية (م ٥) وكذلك الاعتقال والسجن بدون مسوغ قانوني (م ٧) . وحصر الإعدام في حالتي القتل العمد أو الخيانة العظمى (م ٢٥) . ولكنه قد اتفق مع الدستور الكويتي لعام ١٩٤٠م في النص على أن لا تزيد مدة بقاء المتهم في الحجز عن (٢٤) ساعة (م ٨) .

وهناك مجموعة من الدساتير الأجنبية التي قررت نصوصاً موجزة بشأن الحريات الشخصية لم تشر إلى المدة التي يبقى المحجوز في الحجز شأنها شأن مجموعة من الدساتير العربية المذكورة أعلاه والتي لم تقرر تلك المدة . تكاد تكون الدساتير التي سنت في بلدان كانت تابعة لفرنسا هي التي أوجزت في تلك النصوص بشكل أساسي وإن وجدت بعض الدساتير الأخرى التي سارت على هذا

النهج . وكان دستور الأرجنتين لعام ١٨٥٣م أول دستور من هذه المجموعة فيما نعلم يقتصر حكمه بهذا الشأن على النص على أنه لا عقوبة إلا على جريمة ترتكب (م ١٦) .

ورغم أن دستور كولومبيا لعام ١٨٨٦م قد أوجز في هذا الشأن بيد أنه قد نص على كل من تحريم العبودية (م ٢٢) . ووجوب محاكمة الشخص الذي يقبض عليه متلبساً بالجريمة في محكمة مختصة (م ٢٤) في الوقت الذي حرم فيه محاكمة Postfacto حتى أثناء الحرب إلا وفقاً للقانون (م ٢٨) . زد على ذلك حرم هذا الدستور على المشرع إصدار الحكم بالإعدام إلا في الحالات الاستثنائية (م ٢٩) . أما دستور شيلي لعام ١٩٢٥م فقد انحصرت أحكامه بهذا الشأن على تحريم العبودية (م ١٠) .

أما أحكام دستور بورما لعام ١٩٤٧م فإنه قد انحصرت نصوصه بعدم جواز إلقاء القبض على أي شخص بسبب أي مخالفة إذا لم يكن قد قام بخرق القانون النافذ في وقت ارتكاب الجريمة . ولا يجوز أن يعاقب أي شخص بعقوبة أكبر من العقوبة الموقعة على الجريمة المرتكبة (الرقم ٢٤) .

ومع أن أحكام دستور كمبوديا لعام ١٩٤٨م قد أتت مختصرة مثل أحكام دستور بورما المذكور غير أن الدستور الكمبودي قد قرر براءة المتهم حتى تثبت إدانته . والهدف من عقوبة الحبس إعادة تربية المحكوم (م ٥) . في الوقت الذي اشترط فيه أن يكون الحبس أو الاعتقال وفقاً للقانون . مضيفاً إلى ذلك أنه لا يجوز أن يبقى أي شخص في الحبس بدون أمر القاضي .. الخ (م ٤) .

واستهل دستور أرجواي لعام ١٩٥١م أحكامه بهذا الشأن في النص على أنه لمواطني الدولة وسكانها حق الدفاع عن حياتهم وكرامتهم وحريتهم ويجب أن يعيشوا في أمن ويضمن لهم حق العمل والملكية (م ٧) . مشترطاً عدم عقاب

أي شخص بدون محاكمة (م ١٢) . وعدم عقوبة مصادرة الأموال إلا بسبب دوافع ذات صبغة سياسية (م ١٤) .

ومع أن أحكام دستور أثيوبيا لعام ١٩٥٥م لم تقرر النصوص المتعلقة بحق الإنسان في الحياة وكرامته إلى آخر ما ورد في دستور أرجواي بهذا الصدد بيد أن أحكام الدستور الأثيوبي قد نصت على ضرورة الإستعجال في النظر من قبل المحكمة في أي مرافعة جنائية (م ٢٥) وأن العقوبة شخصية (م ٥٤) ولا عقوبة إلا على جريمة ارتكبت (م ٥٦) وإنسانية العقوبة (م ٥٧) . وعدم تنفيذ عقوبة الإعدام إلا بتوقيع الإمبراطور (م ٥٩) .

وتكاد تكون أحكام دساتير البلدان التي تحررت من الاستعمار الفرنسي وفي أفريقيا بالذات قد أوجزت في نصوصها الخاصة بالحريات الشخصية فضمنتها إما ديباجة الدستور أو أتت بنصوص قصيرة في مواد الدستور ذاته غير أن ما يثير الإنتباه أنها لم تشر إلى مدة حجز المتهم بشكل عام مثال ذلك قضى دستور توجو لعام ١٩٦٣م بأن شخصية الإنسان مقدسة والدولة ملزمة باحترامه وحمايته (م ٥) ولا يجوز احتجاز الشخص أو حبسه بدون مسوغ قانوني والدفاع عن المحجوز أو المتهم مضمون في جميع درجات المحاكم (م ٧) .

واكتفت أحكام القانون الأساسي للحريات المدنية في الكونغو الصادر في ١٧ / ٧ / ١٩٦٠م بالنص على أنه لكل شخص الحق في الاحترام والدفاع عن حياته وكرامته الشخصية ولا يجوز استخدام العقوبات القاسية . كما لا يحق الحكم بالإعدام إلا من قبل المحكمة المختصة .. الخ (م ٣) .

ومع أن أحكام دستور أفريقيا الوسطى لعام ١٩٥٩م ، المعدل عام ١٩٦٠م لم تقضي بأية صيغة تتعلق بحكم الإعدام إلا أنها قد قررت أنه لكل فرد الحق في الحياة وفي سلامة جسده . والحرية الشخصية غير قابلة للإنتهاك ولا يجوز المساس بالحقوق إلا تطبيقاً للقانون . وعليه فلا يجوز الحكم على أي شخص إلا

بموجب قانون صادر في موعد سابق للعمل وموجب للمحاكمة . وحق الدفاع عن المتهم غير قابل للإنتهاك في جميع درجات الإجراءات في ديباجة هذا الدستور . واتفقت أحكام دستور السنغال لعام ١٩٦٠م المعدل عام ١٩٦٣م مع ديباجة دستور أفريقيا الوسطى في عدم جواز الحكم على أي فرد إلا بمقتضى قانون كان معمول به قبل ارتكاب الفعل الذي قام المتهم بارتكابه . وأن الدفاع حق مطلق في كل الظروف وأمام كافة درجات المحاكم القضائية كما نص على عدم إنتهاك الحرية الشخصية والحق في الضمانة والسلامة الجسمانية للشخص وإنما اكتفى بالنص على أن لكل شخص الحق في حرية تنمية شخصيته بشرط ألا يعتدي على حق الغير ولا يخالف نظام القانون وأكد في نفس الوقت ما ورد في ديباجة دستور أفريقيا الوسطى المذكور في حق الفرد في الحياة والسلامة البدنية بالشروط التي يحددها القانون (م٦) . أما ديباجة دستور الكمرون لعام ١٩٦٠م فإنها قد انحصرت في النص على عدم جواز محاكمة أي فرد أو معاقبته إلا بمقتضى قانون يصدر وينشر قبل وقوع الحادث الموجب للعقاب ولا يجوز مقاضاة أي فرد أو القبض عليه أو اعتقاله إلا في الأحوال التي ينص عليها القانون وفقاً للإجراءات الواردة فيه دون أن يشير إلى الحق في الحياة والسلامة الجسدية التي وردت في الدستورين السابقين .

وكان دستور غينيا لعام ١٩٥٨م أكثر هذه الدساتير اختصار لهذا الحكم إذ لم يرد فيه بهذا الصدد سوى النص على أنه لا يجوز حبس أي مواطن بطريقة تعسفية (م٤٢) .

وتفرد دستور الصومال لعام ١٩٦٠م في النص على كل من أن الحرية الشخصية مكفولة . ومنع الإيذاء الجسماني والمعنوي ضد أي شخص مفروض على حريته الشخصية وأي قيد من القيود يعتبر جريمة تستوجب العقاب (م١٨) ولا يجوز أن يتعرض الشخص لأي شكل من أشكال الحبس أو لأي قيد آخر على

حرية الشخصية إلا في حالة التلبس أو بمقتضى أمر من السلطة المختصة وذلك في الحالات وطبقاً للإجراءات المبينة في القانون (م ١٧ ق ١ و ٣) . وتجدر الإشارة إلى أن هذا الدستور قد تأثر بالدستور الإيطالي لعام ١٩٤٧م على اعتبار أن الصومال الجنوبي كان مستعمرة إيطالية .

وكفلت ديباجة دستور مدغشقر لعام ١٩٥٩م ، المعدل على ١٩٦٠م الحرية والأمن لكل فرد بشرط ألا يقوم بأي عمل من شأنه أن يسيء إلى الدولة أو يمس حرية الغير وأمنه . ولا يجوز أن يكون أي فرد موضوع تدخلات تعسفية في حياته الخاصة أو أسرته أو في مسكنه أو مراسلاته أو مساس بشرفه أو بسمعته . ولكل إنسان الحق في أن يحميه القانون من هذا التدخل أو ذاك المساس .

وأضافت تلك الديباجة إلى ما تقدم أنه لا يجوز أن يحكم على أحد إلا بمقتضى قانون صدر قبل الفعل المرتكب ولا يصدر الحكم الجنائي إلا من قاضي . ولا يجوز أن يحبس أي إنسان تعسفياً ويحظر استعمال أي شدة أو إكراه غير ضروريين لزرع إنسان أو بقاءه محبوساً أو أي حفظ معنوي أو ضرب .

وكانت أحكام دستور الكونغو لعام ١٩٦٣م قد قررت أن شخصية الإنسان مقدسة ويجب على الدولة احترام هذا المبدأ والحفاظ عليه ولكل شخص الحق في تطوير شخصيته بحرية شرط احترام حقوق الآخرين وحرية الإنسان كل لا يتجزأ ولا يجوز احتجاز الإنسان أو حبسه إلا وفق القانون ولا يمكن اتهام الشخص إلا وفقاً للقانون (م ٥) وبالمقابل قررت أحكام دستور بورنوا لعام ١٩٦٢م أن الحرية الشخصية مكفولة ولا يجوز احتجاز الشخص أو حبسه إلا في الحالات التي ينص عليها القانون وبالشرط التي يحددها القانون (م ٧) ولا يجوز أخذ الشخص من المحكمة المختصة دون رغبته إلا وفقاً للقانون (م ٨) ولا عقوبة إلا بقانون (م ٩) . بيد أنه لم يشر إلى منع الحبس الذي أشار إليه دستور الكونغو المذكور .

وكما هو واضح أن الحريات الشخصية مرتبطة بحريات أخرى مثل حرية التنظيم السياسي والتعددية الحزبية وحق تكوين الجمعيات وغيرها من الحريات التي سنتناولها فيما بعد فإن الحريات الشخصية تقيد بتلك الحريات إذا كانت النصوص الدستورية المعنية قد قيدتها من جهة . كما أن تحقيق هذه الحريات مرتبط بالمستوى الحضاري للدولة المعنية ومدى رقيها ومستوى الوعي القانوني والسياسي والثقافي والحضاري برمته فيها أيضاً . لهذا فإنه على رغم أهمية النصوص القانونية التي تقرر هذه الحريات إلا أن هذه النصوص غير كافية إذا كان الوضع العام في الدولة لا يزال متخلفاً عن النص الدستوري الذي سن في الدولة . إذ المعروف أن تقدم النصوص القانونية عن الواقع يؤدي إلى عدم تطبيقها . وتخلف النصوص القانونية عن الواقع يؤدي إلى عرقلة مسيرة التطور وهكذا تكون المعادلة نصوص متقدمة لا تطبق في الواقع أو نصوص قانونية لم تعد تساعد على تطوير الحياة وتكون النتيجة واحدة ، عدم ملائمة النصوص القانونية لواقع تطور الحياة .

ومثلما قررت مجموعة من الدساتير العربية الحريات الشخصية المذكورة أعلاه كانت قد قررت التنظيم السياسي الوحيد الحزب الحاكم فقد نصت على ذلك أحكام دساتير البلدان الاشتراكية ومجموعة كبيرة من بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية أثناء الحرب الباردة كما كانت تلك النصوص غير معمول بكثير منها في الواقع لهذا فإن هذه المقارنات لا تتعدى الأحكام القانونية ويبقى الواقع في كل بلد حسب مستوى تطوره أكبر من هذه النصوص وأقوى .

لم ينحصر الأمر على النصوص الدستورية التي قررتها أحكام الدساتير السابقة بل امتد هذا الإيجاز إلى نصوص الدول الاشتراكية والبلدان التي عرفت ببلدان التوجه الاشتراكي سابقاً . لقد كان القاسم المشترك لهذه الدساتير أنها لم تفصل أحكامها في هذا الشأن بالشكل الذي ورد في أحكام المجموعة الدستورية

السابقة . وفي هذا السياق نص دستور الاتحاد السوفيتي لعام ١٩٣٦ م على أن الحرية الشخصية مضمونة لمواطني الاتحاد السوفيتي ولا يجوز اعتقال أحد إلا بقرار من المحكمة أو بموافقة من المدعي العام في دستور الاتحاد السوفيتي لعام ١٩٧٧ م (م ٥٤) . أضاف هذا الدستور واحترام الفرد وحماية حقوقه المواطنين وحياتهم واجب على جميع هيئات الدولة والمنظمات الاجتماعية والمسؤولين ويحق لمواطني الاتحاد السوفيتي طلب الحماية القضائية من التعديات على شرفهم وكرامتهم وعلى حياتهم وصحتهم وعلى حريتهم الشخصية وأحوالهم (م ٥٧) .

لم تقتصر هذه الأحكام الموجزة على دستوري الاتحاد السوفيتي المذكورين فقط، بل امتد إلى دساتير جمهورية الصين الشعبية للأعوام ١٩٥٤ م و ١٩٧٥ م و ١٩٨٢ م لقد قضى دستور ١٩٥٤ م بالنص على أنه لا يعتقل أي مواطن إلا بناءً على قرار المحكمة الشعبية ، أو بناءً على موافقة النيابة العامة (م ٨٩) . في حين قرر دستور ١٩٧٥ م أنه لا تنتهك الحرية الشخصية وحرمة المنازل للمواطنين ولا يعتقل أي مواطن إلا بقرار من المحكمة الشعبية أو بموافقة من هيئة الأمن العام (م ٢٨) .

ومع أن دستور ١٩٨٢ م قد كرر النص السابق الخاص بكفالة الحرية الشخصية وعدم حبس الشخص وقد أشار مثل سابقه إلى أمر المحكمة الشعبية غير أنه قد نص على موافقة هيئات الأمن الاجتماعي . وأضاف يمنع حرمان المواطن من الحرية الشخصية أو تحديدها كما يمنع احتجاز المواطن بدون قانون لا يجوز تفتيشه بدون قانون أيضاً (م ٣٧) .

وكان دستور يوغسلافيا لعام ١٩٦٣ م قد حظر المساس بحق الإنسان في الحياة وفي الحرية ولا يجوز بغير قانون اتحادي تقرير عقوبة الإعدام إلا في الأحوال الاستثنائية وبسبب جرائم جسيمة ، كما لا يجوز الحكم به إلا عقاباً على

أبشع هذه الجرائم ، ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا بناء على قانون ويعاقب القانون على الحرمان غير الشرعي من الحرية والحياة الخاصة والحقوق الشخصية مكفولة للمواطنين (المواد ٤٨ و ٤٩ و ٥٠) وقد قابلت هذه النصوص المواد ١٧٦ و ١٧٧ و ١٧٨ و ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨١ و ١٨٢ من دستور يوغسلافيا لعام ١٩٨٠ م .

وعلى هذا المنهج سارت أحكام دستوري ألمانيا الديمقراطية لعام ١٩٤٩ م ، المعدل في عام ١٩٦١ م ودستور ١٩٦٨ م ، المعدل عام ١٩٧٤ م مثال ذلك نص الدستور الأول على الحرية الشخصية وحرمة البيوت وسرية المراسلات (م ٨) توسع الثاني بالنص على هذا الحق في نصه على احترام وحماية الكرامة والحرية الشخصية التي هي واجبات جميع أجهزة الدولة وكافة القوى الاجتماعية وكل فرد من المواطنين (م ١٩ ق ٢) .

وإذا كانت أحكام دستوري ألمانيا الديمقراطية المذكورين أعلاه لم تقرر أن يكون القانون هو الذي على أساسه يعاقب المتهم فإن دستور تشيكوسلواكيا لعام ١٩٦٠ م قد نص على أن حرية الأشخاص مكفولة ولا يجوز محاكمة أحد إلا في الأحوال المرخص بها قانوناً وفقاً لأحكام القانون . كما لا يجوز القبض على أحد إلا في الأحوال التي نص عليها القانون وعلى أساس من المحكمة والنيابة العامة . والمتهمون يعاقبون عن طريق القانون وحده (م ٣٠) .

لم يكتفي دستور فيتنام العام ١٩٨٠ م بالنص على أنه للمواطنين الحق في أن تكفل حرياتهم الشخصية فقط بل وقضى هذا الدستور بأنه لا يجوز احتجاز شخص أو حبسه إلا بقرار من المحكمة الشعبية أو أمر النيابة العامة الذي يجب أن لا يخالف القانون . زد على ذلك حرم هذا الدستور التعذيب المادي والمعنوي (م ٦٩) .

وبالمقال انحصرت أحكام عدد من دساتير البلدان الاشتراكية السابقة والتي لا تزال كذلك على نصوص مختصرة اكتفت بالنص على أن تكفل الحرية الشخصية لجميع المواطنين وكذلك السكن وسرية المراسلات ولا يجوز حجز المواطن أو سجنه إلا وفقاً لأحكام القانون في دستور كوريا الديمقراطية لعام ١٩٧٢م (م ٦٤) . واقترب من هذا النص دستور كوبا لعام ١٩٧٦م ، الذي قرر أن الحرية الشخصية مكفولة ومصونة لكل المواطنين ولا يجوز حجز إنسان أو حبسه إلا وفقاً للقانون (م ٥٧) . ومع أن دستور منغوليا لعام ١٩٦٠م قد قضى بأن تكفل الحرية الشخصية للمواطنين فإنه قد نص على أن لا يجوز احتجاز شخص أو حبسه إلا بقرار من المحكمة أو بأمر من الإدعاء العام (م ٧٨) . واقتصر أحكام دستور هنغاريا لعام ١٩٤٩م ، المعدل عام ١٩٧٢م في النص على أن تضمن الدولة الحرية الشخصية والحرية الشخصية مكفولة لجميع المواطنين (م ٦٦) .

والى جانب ما تقدم قررت مجموعة من دساتير البلدان الاشتراكية السابقة المدة التي يحجز فيها المتهم من حيث المبدأ غير أنها قد اختلفت في ذلك . حيث قررت أحكام أربعة دساتير أن تكون مدة الحجز (٢٤) ساعة في حين نص دستور آخر على أن تكون مدة الحجز ثلاثة أيام .

ومع اتفاق أحكام دساتير بولندا لعامي ١٩٥٢م و١٩٧٦م ورومانيا لعام ١٩٦٥م وبلغاريا لعام ١٩٧٢م على أن يكون إيقاف المحجوز مدة لا تزيد على (٢٤) ساعة من حيث المبدأ غير أنها قد تباينت في التفاصيل إلى هذا الحد أو ذاك . مثال ذلك قرر دستور بولندا الشعبية أن تكفل الحرية الشخصية للمواطنين ذاتهم ولا يجوز حرمان المواطن من حريته إلا في الأحوال المنصوص عليها في القانون . ويجب الإفراج عن كل شخص مقبوض عليه إذا لم يسلم إليه خلال

(٢٤) ساعة التالية للقبض عليه القرار الصادر من المحكمة أو من النيابة بالقبض عليه وهو نفس الحكم الذي قررته أحكام دستور ١٩٧٦م (م٨٧) .

وإذا كانت أحكام دستوري بولندا المذكورين قد انحصرت على أن يسلم القرار الصادر من المحكمة أو النيابة بالقبض على المحجوز خلال (٢٤) ساعة فإن أحكام دستوري رومانيا لعام ١٩٦٥م وبلغاريا قد قررت أنه لا يحق للجهات المسؤولة إحتجاز الشخص أكثر من (٢٤) ساعة وذلك طبقاً للمادة (٣١) من الأول و(٤٨) من الثاني ، علماً بأن أحكام الدستورين في غاية الإيجاز . لقد اكتفت أحكام دستور رومانيا بالنص على أن تكفل الحرية الشخصية لمواطني رومانيا . ولا يجوز احتجاز شخص أو حبسه إذا لم يثبت عليه . ولا يحق للجهات المسؤولة إحتجاز الشخص أكثر من (٢٤) ساعة .. الخ (م٣١) .

واقتربت من هذا النص أحكام دستور بلغاريا لعام ١٩٧٢م . إذ نص على أن الحرية الشخصية مكفولة ولا يجوز اعتقال أو حجز أي شخص لأكثر من (٢٤) ساعة بدون قرار المحكمة أو أمر النيابة (م٤٨) .

وبخلاف الأحكام الدستورية السابقة نصت أحكام دستور ألبانيا لعام ١٩٧٦م على أن لا تزيد مدة حجز الشخص المقبوض عليه أكثر من ثلاثة أيام طبقاً للمادة (٥٦) منه ، التي نصت على أن تضمن الدولة كفالة الشخص وحرية . ولا يجوز حجز أو اعتقال أي شخص بدون قرار المحاكمة أو أمر الإدعاء العام ولا يجوز احتجاز أي شخص لأكثر من ثلاثة أيام ولا يجوز عقاب أي شخص بدون حضور سير المحاكمة

وانتمى دستور جمهورية بورمالعام ١٩٧٤م إلى هذه المجموعة الدستورية التي قررت حجز المتهم لمدة (٢٤) ساعة وذلك في إطار النص على أن الحرية الشخصية مصونة ، وأمن كل مواطن مصون ، ولا يجوز حجز أو

حبس أي مواطن لأكثر من (٢٤) ساعة بدون أمر الهيئة القضائية المختصة (م ١٥٩) .

ومثلما قررت طائفة من دساتير البلدان الاشتراكية السابقة مدة حجز المتهم واتفق معها دستور إحدى البلدان التي كانت تعرف بالبلدان ذات التوجه الاشتراكي آنذاك لم يقضي بهذه المدة التي يجب أن يبقى فيها المتهم بالحجز أحكام دساتير بعض البلدان التي كانت تعرف باسم البلدان ذات التوجه الاشتراكي وذلك شأنها شأن بعض الدول الاشتراكية السابقة المذكورة آنفاً .

نص دستور بنين لعام ١٩٧٧م على أن تضمن الدولة الحرية الشخصية للمواطنين ، ولا يجوز اعتقال شخص أو احتجازه بدون قرار المحكمة أو أمر النيابة الشعبية (م ١٣٧) . وإذا كان دستور بنين بهذا الإيجاز فقد توسع دستور الصومال لعام ١٩٧٩م في النص بهذا الصدد على أنه : « لكل فرد الحق في الحياة والسلامة الشخصية (م ٦) ولا يجوز اعتقال أي شخص أو تقييد حريته مالم يقبض عليه متلبساً بالجريمة أو بمقتضى أمر المحكمة . وإذا اعتقل أي شخص لأسباب تتعلق بالأمن فإنه يجب أن يقدم إلى المحكمة فوراً خلال المدة المقررة بالقانون . ولا يجوز التفتيش (م ٢٧) كما تمنع العقوبة الجسدية ويحرم التعذيب » . أما أحكام دستور أثيوبيا لعام ١٩٨٨م فقد قرر عدم انتهاك الكرامة (م ٤٣) ولا يعتقل أي شخص مالم يتم القبض عليه متلبساً بجريمة أو بأمر من المدعي العام أو بقرار من المحكمة أو وفقاً لما ينص عليه القانون .. الخ (م ٤٤) .

وعلى هذه الشاكلة تغيرت الأحكام الدستورية العربية في النصوص الخاصة بالحرية الشخصية في الإسهاب والإيجاز وذكر المدة التي يبقى فيها المتهم في الحجز من عدمه . والإشارة إلى أمر المحكمة في الحجز أو عدم النص على ذلك . وكان صدور هذه الدساتير العربية في أوقات مختلفة تباينت في أخذها بالتعددية الحزبية ومنعها والتنظيم السياسي الحاكم الوحيد وهو ما يؤثر على

تطبيق هذه الأحكام الدستورية إيجاباً أو سلباً . وعلاوة على ما تقدم يتضح من خلال مقارنة الدساتير الأجنبية بالدساتير العربية بهذا الشأن وجود مقابل لكل مجموعة من الدساتير العربية في الأحكام الدستورية الأجنبية وإن تطور التشريع الدستوري العربي في هذا الشأن وغيره قد كان في إطار التطور العالمي ومسايراً له .

٤- حرمة السكن

يقصد بحرمة السكن حق الفرد في اختيار مسكنه وحق تغييره وحرية استعماله والإقامة فيه والخروج منه . وتضمن حرمة السكن بحيث لا يجوز دخوله ولا اقتحامه ولا تفتيشه إلا في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه .

وتحريم دخول المساكن بدون إذن أهلها من المبادئ التي حرمتها الأديان السماوية ومبادئ حقوق الإنسان الوضعية وسنتها الأحكام التشريعية المختلفة . ويعني السكن المنزل أو المكان الذي يقيم فيه الإنسان كماوى له بصفة دائمة أو مؤقتة . ولا يجوز الدخول إليه دون إذن مسبق من صاحب البيت أو تصريح بذلك من الجهة المختصة وعليه فإن الدخول إلى المنزل بدون إذن أو تصريح يعتبر اعتداء على حرية الإنسان في حرمة مسكنه أو إلحاق ضرر بحقه ويرى بعض فقهاء القانون أن يحمي مسكن كل فرد حتى لو لم يكن مسكنه القانوني . إذ وفقاً لوجهة نظر هؤلاء الفقهاء تعتبر الغرفة في الفندق مسكن له حرمة حتى لو استأجرها المسافر لمدة يوم واحد لأن الحماية تشمل المسكن الدائم والموقت وسواء شغله الفرد برضاه أو بمقتضى حق . فليس ضرورياً أن يكون شاغل المكان مالكا له أو منتفع به بمقتضى تصريح من المالك . ولذلك تحمي كثير من قوانين العقوبات من يقطن في شقة معارة إليه من مالكاها أو مستأجرها لأنها تعتبر مسكناً لنازلها .

وترى الأحكام القانونية المذكورة أن الدخول بصورة غير قانونية إلى السكن اعتداء على المسكن سواء كان الشخص الذي تم الاعتداء على مسكنه حاضراً أو غائب ، إلى درجة أن بعض الفقهاء يعتبر أن المكان المخصص لمزاولة العمل أو المهنة مسكن أيضاً " ١ " .

نصت أحكام (٥٦) وثيقة دستورية عربية على حرمة السكن من حيث المبدأ وصممت عن النص على ذلك أحكام (١٩) وثيقة دستورية عربية ووجدت أحكام دستورية أجنبية مشابهة لهذه المجموعة وتلك ، وقد تباينت الأحكام الدستورية العربية التي قضت بحرمة السكن في نصوصها بالشكل التالي :

اتفقت أحكام (١٧) دستور في النص على أن للمنازل حرمة ، فلا يجوز دخولها إلا في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه وذلك في دساتير مصر للأعوام ١٩٢٣م (٨م) و ١٩٣٠م (٨م) و ١٩٥٦م (٤١م) و ١٩٦٤م (٣٣م) وج.ع.ي للأعوام ١٩٦٣م (٢٣م) و ١٩٦٤م (٣١م) و ١٩٦٥م (٥٤م) و ١٩٦٧م (٥١م) والكويت لعام ١٩٦٢م (٣٨م) وليبيا لعامي ١٩٥١م (١٩م) و ١٩٦٣م (١٩م) والعراق للأعوام ١٩٦٤م (٢٧م) و ١٩٦٨م (٢٥م) و ١٩٧٠م (٢٢م ق ج) ومشروع دستور ١٩٨٩م (٤٧م) ودستور الأردن لعام ١٩٥٢م (الرقم ١٠) . والإمارات العربية المتحدة لعام ١٩٧١م (٣٧م) .

وقد اتفقت معها في الإيجاز في النصوص مجموعة من الدساتير الأجنبية ، التي نصت على أن حرمة السكن لكل شخص ولا يحق للحكومة أن تتدخل في هذا إلا في الحالات المخولة في القانون .. الخ في كل من القانون الأساسي للحريات

^١ - وهذا ما ذهب إليه القضاء الفرنسي مثال ذلك حكمت محكمة (يوردو) العمدة الذي يدخل بصفة غير منتظمة أحد المصانع ليتأكد من حسن سير العمل فيها يعتبر معتدياً على مسكن الغير . راجع حول ذلك أبو اليزيد علي المتين . النظم السياسية والحريات العامة . مؤسسة الشهاب الجامعية . الإسكندرية ، ص ١٨١-١٨٢ .

المدينة في الكونغو اليوبودفيل لعام ١٩٦٠م (م٩) . كما قررت الدساتير التالية
حرمة السكن .. الخ . دساتير بلجيكا لعام ١٨٣١م (م١٠) ودساتير مالاوي لعام
١٩٦٤م وبورمالعام ١٩٤٧م (الرقم ١٦ ق٤) وكمبوديا لنفس العام (م١١)
وإيران لعام ١٩٠٧م (م١٣) وتركيا لعام ١٩٢٤م (م١٧) والبرازيل لعام
١٩٤٦م (الرقم ١٥) وبوليفيا لعام ١٩٤٧م (م١٦) واليونان لعام ١٩١١
المعدل عام ١٩٥٢م (م١٢) والفلبين لعام ١٩٣٥م (الرقم ٣ من ٣٢) .
وهندوراس لعام ١٩٣٦م (م٤٨) وبيرو لعام ١٩٣٣م (م١٦) وتشيلي لعام
١٩٢٥م (الرقم ١٢ من ١٠) وبناما لعام ١٩٤٦م (م٢٦) وكوبا لعام ١٩٤٠م
(م٣٠) والدومنيكان لعام ١٩٤٧م (م٦ ق٦) وكوستاريكا لعام ١٩٤٩م (م٢٣)
وهايتي لعام ١٩٥٠م (م٢٧) وفنزويلا لعام ١٩٥٣م (م٣٥ ق٣) . وأثيوبيا لعام
١٩٥٥م (م٦١) وباكستان لعام ١٩٥٦م (الرقم ١١) وأسبانيا لعام ١٩٧٨م
(م١٩) والبرتغال لعام ١٩٧٦م (م٣٤) . وغيرها من الدساتير الأجنبية وهناك
مجموعة أخرى من الدساتير العربية قد نصت على أن للمنازل حرمة فلا يجوز
دخولها إلا في الأحوال المنصوص عليها في القانون بدلاً من النص المذكور في
أحكام المجموعة الدستورية العربية السابقة . والأحكام الدستورية التي قررت
النص المشار إليه في أحكام دساتير المجموعة الثانية هي القانون الأساسي
لحكومة اللاذقية لعام ١٩٢٠م (م٣) والقانون الأساسي لحكومة جبل الدروز لعام
١٩٣٠م (م٣) ودساتير سوريا للأعوام ١٩٦٤م (م١٢) و ١٩٦٩م (م٢٨)
و ١٩٧٣م (م٣١) وسلطنة لحج لعام ١٩٥٢م (م٨) .

واشترطت أحكام مجموعة ثالثة من الدساتير العربية إذن أهل المنزل في
الدخول إليه إلى جانب الحالات التي يحددها القانون . بيد أن بعض هذه الأحكام
قد قضت بالتفتيش في حالة الجرم المشهود أو الأمر القضائي نصاً . وقد كان
الدستور السوري لعام ١٩٥٠م أول نص يقضي بذلك فيما نعلم إذ قضى في

المادة (١١) منه على أن : « المساكن مصونة ولا يجوز دخولها أو تفتيشها إلا في حالة الجرم المشهود أو إذن صاحبها أو بموجب أمر قضائي أو في حالة الطوارئ بموجب أحكام القانون . » واتفقت مع النص الدستوري السوري المذكور القاضي بدخول المنزل بإذن أهله كل من مشروع دستور المملكة العربية السعودية لعام ١٩٦١م ودساتير ج.ع.ي لعام ١٩٧٠م والبحرين لعام ١٩٧٣م وج.م.ع. لعام ١٩٧١م .

لقد نصت أحكام هذه التشريعات الدستورية على إذن أهل المنزل في الدخول إليه غير أنه إذا لم تكن أحكام الدساتيرين اليمني والبحريني ومشروع دستور المملكة العربية السعودية قد نصت على الأمر القضائي في وجوب الدخول إلى المنزل فإن دستور ج.م.ع لعام ١٩٧١م قد خول ذلك بأمر قضائي .

نص مشروع دستور المملكة العربية السعودية على أنه : « للمساكن حرمة ولا يجوز دخولها بغير إذن أهلها إلا في الحدود التي تبينها الشريعة ووفقاً للإجراءات التي يبينها النظام (م٣٩) . وللمساكن حرمة فلا يجوز دخولها وتفتيشها إلا بإذن أهلها إلا في الحالات التي يبينها القانون (م٢٩) » .

وتشدد دستور البحرين لعام ١٩٧٣م في موضوع التفتيش هذا في نصه على أنه « للمنازل حرمة فلا يجوز دخولها وتفتيشها إلا بإذن أهلها باستثناء الضرورة القصوى التي يعينها القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه (م٢٥) » هو ما قرره دستور البحرين لعام ٢٠٠٢م (م٢٥) .

وسبق أن كان الدستور التونسي لعام ١٩٥٩م قرر حرمة السكن ولم يجز تفتيشها إلا في الحالات الاستثنائية طبقاً للفصل (٩) منه كما يلي : « حرمة المسكن وسرية المراسلات مضمونتان إلا في الحالات الاستثنائية التي يضبطها القانون » .

وكما سبق القول بأن عدد من أحكام هذه المجموعة الدستورية العربية قد أجازت تفتيش المنازل بأمر قضائي في دساتير كل من سوريا لعام ١٩٥٠م و١٩٦٢م ومصر لعام ١٩٧١م والجزائر للأعوام ١٩٧٦م و١٩٨٩م و١٩٩٦م من حيث المبدأ غير أنها قد تغيّرت في تفاصيل هذه الأحكام ، إذ أنه إذا كان النص على أن المساكن مصنونة ولا يجوز دخولها وتفتيشها إلا في حالة الجرم المشهود وإلا بإذن صاحبها أو بموجب أمر قضائي في دستوري سوريا لعام ١٩٥٠م و١٩٦٢م (م ١٢) فإن دستور ج.م.ع. قد نص على أن : للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها إلا بأمر قضائي مسبب وفقاً لأحكام القانون (م ٤٤) واشترطت الدساتير الجزائرية الأمر المكتوب الصادر من السلطة القضائية فينصها على أن تضمن الدولة حرمة السكن ولا تفتيش إلا بمقتضى القانون وفي حدوده فلا تفتيش إلا بأمر مكتوب صادر عن السلطة القضائية المختصة في دساتير ١٩٧٦م (م ٥٠) و١٩٨٩م (م ٣٨) و١٩٩٦م (م ٤٠) دون أن تنص أحكام الدساتير الجزائرية على إذن أهل المنزل .

وبالمقابل قرر دستور السودان لعام ١٩٧٣م والنظام الأساسي للسلطة في سلطنة عمان إذن أهل المنزل قبل الدخول إليه دون الحديث عن الأمر القضائي . فللمساكن حرمة ولا يجوز دخولها دون إذن ساكنيها وتفتيشها إلا في الأحوال وبالطرق المبينة في القانون في الدستور السوداني (م ٣) . وللمساكن حرمة فلا يجوز دخولها بغير إذن أهلها إلا في الأحوال التي بينها القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه من النظام الأساسي للدولة في سلطنة عمان لعام ١٩٩٦م (م ٢٧) .

وبالعودة إلى الأحكام الدستورية الأجنبية نجد أن مجموعة منها قد حرمت تفتيش المساكن إلا بأمر قضائي مثلما هي الحال في دساتير إيطاليا لعام ١٩٤٧م (م ١٤) وألمانيا الاتحادية لعام ١٩٤٩م ، المعدل عام ١٩٥٦م (م ١٣) وأفريقيا

الوسطى لعام ١٩٦٠م (م ١٢) والسنغال لنفس العام (م ١٣) والصومال ١٩٦٠م (م ٢١) والكمرون لنفس العام (الديباجة) والجابون لعام ١٩٦١م (الديباجة) وتركيا لعام ١٩٦١م (م ١٦) وأفغانستان لعام ١٩٦٤م (م ٢٨) وقررت التفتيش بأمر قضائي دساتير بعض البلدان التي كانت مستعمرات بريطانية بطريقة مفصلة مثل دساتير زامبيا لعام ١٩٦٤م (الرقم ١٩) وكينيا لعام ١٩٦٣م (الرقم ٢٥) وأوغندا لعام ١٩٦٠م (الرقم ٢٣) وبورما لعام ١٩٤٧م (الرقم ١٦ ق ٤) وماليزيا لعام ١٩٥٧م (الرقم ٩) وسيراليون لعام ١٩٦١م (الرقم ١٨) وهي أحكام تتفق مع الرقم (٧) من دستور مستعمرة عدن لعام ١٩٦٢م .

وبالمقابل قررت أحكام دستور يوغسلافيا لعام ١٩٦٣م حرمة المنزل ولا يجوز انتهاك حرمة المسكن وما في حكمها أو تفتيشها على الرغم من إرادة أصحابها إلا بموجب أمر بذلك وفقاً للقانون . دون أن يبين أن يكون الأمر هذا من القاضي أو النيابة وإن كان قد أضاف هذا الدستور . ولأصحاب المساكن والحال التي يجري تفتيشها أو لأفرادهم ووكلائهم حق حضور التفتيش ولا يجوز إجراء التفتيش إلا بحضور اثنين من الشهود .. الخ المادة (٥٢) . واقتحام المساكن وما في حكمها وتفتيشها بغير الطريق القانوني محضور ويعاقب عليه القانون (نفس المادة) .

واقتربت من هذا النص حكم دستور ألبانيا لعام ١٩٧٦م ، الذي نص على أن للمساكن حرمة ولا يجوز دخول المنزل بدون إذن أهله إلا بإذن الجهات المختصة (م ٥٧) وهو نفس الحكم الذي سبق أن قضى به الدستور البلغاري لعام ١٩٧١م (م ٤٩) ودستور رومانيا لعام ١٩٦٥م (م ٣٢) وكوبا لعام ١٩٧٦م (م ٥٥) وفيتنام لعام ١٩٨٠م (م ٧١) .

واقترنت أحكام دساتير مجموعة ثالثة من أحكام المجموعة الدستورية العربية الأولى في النصوص المتعلقة بهذا الشأن وتشمل هذه المجموعة أحكام (٦) دساتير عربية ابتداءً بالدستور السوري لعام ١٩٢٠م وانتهاءً بالدستور اليمني لعام ١٩٩٠م كما يلي :

نص الدستور السوري لعام ١٩٢٠م على أن « المساكن مصنونة من التعرض ولا يجوز دخولها إلا في الأحوال التي يعينها القانون (م ١٨) ». وأضاف الدستور العراقي لعام ١٩٢٥م إلى النص السابق التحري حين نص على أن : « المساكن مصنونة من التعرض ولا يجوز دخولها والتحري فيها الأحوال والطرائق التي يعينها القانون (م ٨) وبالمقابل أسهب قانون إدارة الدولة العراقية لعام ٢٠٠٤م وفي هذا الشأن حيث نصت الفقرة ب من المادة ١٤ على أنه:- لايجوز إنتهاك حرمة المساكن الخاصة من قبل الشرطة أو المحققين أو السلطات الحكومية الأخرى سواء كانت هذه السلطات تابعة للحكومة الاتحادية أو الإقليمية أو المحافظات و البلديات والإدارات المحلية إلا إذا أصدر قاض أو قاضي تحقيق حسب القانون المرعي إذناً بالتفتيش بناءً على معلومات أدلى بها شخص أقسم يميناً وهو يعلم أن اليمين الكاذب يعرضه للعقاب وأن ضرورياً ملحة للغاية كما تقررته محكمة ذات إختصاص قد تبرر إجراء التفتيش بلا إذن ولكن يجب عدم التوسع في تفسير مثل هذه الظروف الملحة وفي حالة إجراء تفتيش بلا إذن عند عدم وجود ظرف ملح للغاية فإن الأدلة أو القرائن التي يعثر عليها في مثل هذا التفتيش بلا إذن لا يعتد بها بشأن تهمة جنائية إلا إذا قررت المحكمة أن الذي قام بالتفتيش بلا إذن كان يعتقد بشكل مقبول وبحسن نية أن التفتيش موافق للقانون . وللمنازل حرمة ولا يسوغ لأحد الدخول إليها إلا في الأحوال والطرق المبينة في القانون في الدستور اللبناني لعام ١٩٢٦م (م ١٤) .

هذا وقد تشابهت أحكام دستوري الأردن لعامي ١٩٢٨م (م٦) و ١٩٤٧م (الرقم ١٠) مع النص الذي ورد في الدستور العراقي مع تغيير في نهاية المادة : بالكيفية التي يعينها القانون بدلاً من الطرائق التي يعينها القانون في الدستور العراقي .

وبالمقابل قررت أحكام دستوري ج.ي.د.ش لعامي ١٩٧٠م و ١٩٧٨م حرمة للسكن : إذ للمساكن حرمة يحميها القانون ولا يجوز دخولها إلا فيما يرتبط بالأفعال التي تمس أمن الثورة ويجب أن تستند إلى القانون في دستور ١٩٧٠م (م٤٤) . حذفت الجملة الأخيرة في دستور ١٩٧٨م ، الذي اكتفى بالنص على أنه : للمساكن حرمة يحميها القانون ولا يجوز دخولها إلا فيما يرتبط بالأفعال المعاقب عليها وفقاً للقانون (م٥٠) . علماً بأن هذا الدستور قد قرر حق المواطن في السكن (راجع م٤٢) من الناحية القانونية الشكلية . وأضاف دستور ج.ي.د.ش لعام ١٩٩٠م إلى حرمة السكن دور العلم والعبادة طبقاً للمادة (٣٥) منه كما يلي : للمساكن حرمة ودور العبادة والعلم ولا يجوز مراقبتها أو تفتيشها إلا في الحالات التي يبينها القانون . وأنت حرمة السكن في الدستور الإنتقالي السوداني لعام ٢٠٠٥م في إطار عدم جواز إنتهاك خصوصية أي شخص ولايجوز التدخل في الحياة الخاصة أو الأسرية لأي شخص في مسكنه أو في مراسلاته إلا وفقاً للقانون (الرقم ٣٧) .

وقد تقاربت أحكام مجموعة من الدساتير الأجنبية مع أحكام دساتير هذه المجموعة العربية إلى هذا الحد أو ذاك مثال ذلك حرمة السكن مكفولة لجميع المواطنين في دستور غينيا لعام ١٩٥٨م (م٤٣) .

واكتفت أحكام دساتير بعض البلدان الاشتراكية السابقة والتي لا تزال اشتراكية بصيغ مختصرة في حرمة السكن مثلما قرر دستور الاتحاد السوفيتي لعام ١٩٣٦م حرمة السكن (م١٢٨) . ثم قرر هذه الصيغة مع توسع في النص

والمضمون دستور ١٩٧٧م ، الذي قضى بحرمة السكن لمواطني الاتحاد السوفيتي ولا يحق لأحد أن يدخل بدون مبرر شرعي مسكناً خلافاً لإرادة الساكنين فيه (م ٥٥) زد على ذلك قرر هذا الدستور الحق في السكن .. الخ (م ٤٤) في حين اكتفى دستور بولندا لعام ١٩٥٢م بالنص على أنه لا يجوز تفتيش المنازل إلا في الأحوال المنصوص عليها في القانون (م ٧٤) . قضى دستور بولندا لعام ١٩٧٦م بحرمة المنزل .. الخ (م ٨٧ ق ٢) . وهو نفس النص الذي قضى به دستور تشيكوسلوفاكيا لعام ١٩٦٠م (م ٣١) . ولم تشذ عن هذا النص أحكام دستوري ألمانيا الديمقراطية لعام ١٩٤٩م ، المعدل عام ١٩٦١م (م ٨) ودستور ألمانيا الديمقراطية لعام ١٩٦٨م ، المعدل عام ١٩٧٤م (م ٣٧ ق ٣) .

وأنت على هذه الشاكلة المختصرة أحكام دساتير بورما لعام ١٩٧٤م ، الذي نص على أمن السكن والحفاظ عليه ودستور بنين لعام ١٩٧٧م ، الذي قرر حرمة السكن (م ١٣٧) . أما دستور الصومال لعام ١٩٧٩م فإنه قد نص على أنه لا يجوز دخول مسكن خاص أو أي مكان خاص آخر إلا في الحالات المنصوص عليها في ٢ من م ٦) (راجع م ٢٩) .

وبالمقابل توسع دستور أثيوبيا لعام ١٩٨٨م في هذا النص حين قرر عدم انتهاك مساكن الأثيوبيين وهو حق مكفول لا يستطيع أي شخص الدخول إلى مسكن آخر بدون إذن ماعدا في الحالات المنصوص عليها في القانون (م ٣) . وكان دستور إيران لعام ١٩٧٩م قد قرر حق المواطن : امتلاك السكن المناسب عند الحاجة لكل فرد إيراني ولكل أسرة إيرانية . والدولة ملزمة بتنفيذ هذه المادة حسب الأولوية والأكثر حاجة إلى السكن سيما أهل القرى والعمال (المادة ٣١) وصمت عن النص على حرمة السكن كل من دستور تونس لعام ١٩٦١م ونظامات جبل لبنان لنفس العام والنظام الأساسي للقطر الطرابلسي لعام ١٩١٩م

والنظام الأساسي لبرقة لنفس العام ودستور فلسطين لعام ١٩٢٢م والميثاق الوطني المقدس لعام ١٩٤٨م في اليمن ودستور برقة لعام ١٩٥١م وقانون الحكم الذاتي السوداني لعام ١٩٥٣م ودساتير السودان للأعوام ١٩٥٦م و ١٩٦٤م و ١٩٨٥م و ١٩٩٨م والعراق لعام ١٩٥٨م والمغرب للأعوام ١٩٦٢م و ١٩٧٠م و ١٩٧٢م و ١٩٩٢م و ١٩٩٦م و ج.ع.م لعام ١٩٥٨م وقطر لعام ١٩٧١م .

وقد صممت أحكام مجموعة من الدساتير الأجنبية عن حرمة السكن منها دساتير أندونيسيا لعام ١٩٥٦م ومدغشقر لعام ١٩٥٩م ، المعدل عام ١٩٦٠م والكنغو لعام ١٩٦٣م وليبيريا لعام ١٩٥٥م ورواندا لعام ١٩٦٢م ونيبال لعام ١٩٥٨م والأرجنتين لعام ١٨٥٣م وكولومبيا لعام ١٩٦٨م والمكسيك لعام ١٩١٧م وبيرو لعام ١٩٣٣م والأكوادور لعام ١٩٤٦م وسان سلفادور لعام ١٩٥٠م وهايتي لنفس العام وجواتمالا لعام ١٩٥٦م. وصممت عن النص على حرمة السكن عدد من دساتير البلدان الاشتراكية السابقة مثل دستور روسيا الاتحادية لعام ١٩١٨م ودستور منغوليا لعام ١٩٦٠م والقانون الدستوري التشيكوسلوفاكي الصادر عام ١٩٦٨م ودستور المجر لعام ١٩٧٢م .

٥- حرية التنقل

المعهود أن يوجد فرق بين مواطن الدولة والأجنبي في حق الإقامة وحرية التنقل للشخص . وذلك لأن المواطن يقيم على أرض وطنه وله حرية التنقل فيه . وبخلاف ذلك يكون وضع الأجنبي الذي يستلزم دخوله البلاد أو الإقامة فيها إجراءات معينة .

وتنقل المواطن داخل وطنه حق شخصي سواء كفله الدستور أم لا . وللمواطن حق الخروج من وطنه إلى بلد آخر والعودة إليه متى ما شاء في إطار الإجراءات القانونية المعمول بها في الدولة شريطة أن لا تخالف هذه الإجراءات

الحق القانوني للإنسان أن لا تكون وسيلة للتلاعب بها حسب الأهواء . والحقيقة أن الحرية ليست مفهوماً فوضوياً دون ضوابط تكفل العدالة القانونية . ويكون الأمر على هذا النحو في عدم السماح بالدخول إلى القواعد العسكرية أو المناطق التي يحدد القانون دخولها بتصريح نظراً لمقتضيات أمنية للبلاد . وبالعودة إلى الأحكام الدستورية العربية نجد أنها قد انقسمت إلى فرعين قررت أحكام الفرع الأول حرية التنقل في (٤٧) دستور في حين صممت عن هذا الحق أحكام (٢٣) وثيقة دستورية عربية .

والأحكام الدستورية العربية التي نصت على حرية التنقل قد تباينت في تفاصيل النصوص بالشكل التالي :

اتفقت أحكام المجموعة الدستورية الأولى من الدساتير العربية في النص على أنه : لا يجوز إبعاد المواطن من ديار الدولة ولا يجوز أن يحضر عليه الإقامة في جهة ما ولا أن يلزم الإقامة في مكان معين إلا في الأحوال المبينة في القانون في دساتير مصر للأعوام ١٩٢٣م (٧م) و ١٩٣٠م (٧م) و ١٩٥٦م (٣٨م و ٣٩م) و ١٩٦٤م (٣٠م و ٣١م) و ١٩٧١م (٥٠م و ٥١م) علماً بأن الدساتير المصرية في العهد الجمهوري قد أضافت ولا يمكن منع المواطن من العودة إلى وطنه راجع نفس المواد السابقة الذكر . وأضاف دستور ج.م.ع لعام ١٩٧١م إلى هذا الحق حق الهجرة ، التي نصت عليها المادة (٥٢) منه . والأردن لعام ١٩٥٢ (٩م ق ١-٢) وليبيا لعامي ١٩٥١م (١٨م) و ١٩٦٣م (٨م) والعراق للأعوام ١٩٦٤م (٢٥م) و ١٩٦٨م (٢٧م) و ١٩٧٠م (٢٤م) ومشروع دستور العراق لعام ١٩٨٩م (٨٧م) ودساتير ج.ع.ي للأعوام ١٩٦٤م (٢٨م و ٢٩م) و ١٩٦٥م (٥١م و ٥٢م) و ١٩٦٧م (٥١م و ٥٢م) .

وبالمقابل قررت مجموعة أخرى من الدساتير العربية حق المواطن في الإقامة والتنقل في البلاد ولا يكون المنع إلا في حق حالة الحكم القضائي أو

الصحة .. الخ لقد ورد النص التالي : لا يجوز إبعاد السوري عن أرض الوطن . ولكل سوري حق الإقامة والتنقل في الأراضي السورية ، إلا إذا منع من ذلك بحكم قضائي أو تنفيذ القوانين الصحية والسلامة العامة في دساتير سوريا للأعوام ١٩٥٠م (١٩م) و ١٩٥٣م (١٨م) و ١٩٦٢م (١٩م) و ١٩٦٤م (١٤م) و ١٩٦٩م (٣٠م) و ١٩٧٣م (٣٣م) .

ومع أن أحكام الدستور السوداني لعام ١٩٧٣م قد اتفقت مع الأحكام الدستورية السورية المذكورة أعلاه بهذا الشأن غير أنها قد قررت تحديد مدة الحجز على الأشخاص طبقاً للمادتين ٤٠ و ٤١ منه كما يلي : لا يجوز إبعاد أي سوداني من الأرض السودانية أو منعه من دخولها (م ٤٠) . وتكفل للمواطنين حرية التنقل والإقامة إلا في الأسباب التي يقتضيها الأمن أو الصحة العامة ، التي يبينها القانون . على أن تحدد مدة ومدى أي حجر عليها (م ٤١) . وبذلك أضاف هذا الدستور الأسباب التي تقتضيها الأحوال الأمنية من جهة ودون النص على الأمر القضائي بالمنع من التنقل من جهة أخرى . ولم يشذ عن ذلك الدستور الإنتقالي السوداني لعام ٢٠٠٥م حين قرر في الرقم ٤٢ - منه لكل مواطن الحق في حرية التنقل وحرية اختيار مكان إقامته إلا لأسباب تقتضيها الصحة العامة والسلامة وفقاً لما ينضمه القانون. ولكل مواطن الحق في مغادرته البلاد وفقاً لما ينظم القانون وله الحق في العودة .

في حين اكتفى دستور السودان لعام ١٩٩٨م بالنص على أنه : لكل مواطن الحق في حرية التنقل والإقامة في البلاد والخروج منها والدخول إليها ولا يجوز تقييد حريته إلا بضوابط القانون (الرقم ٢٣) .

ونصت أحكام مجموعة ثالثة من الدساتير العربية على حق المواطن في التنقل وعدم إبعاد المواطن من وطنه الأصلي إلا في الأحوال التي يبينها القانون دون الإشارة إلى الأمر القضائي أو الظروف الأمنية أو الصحية . لقد نص

الدستور السوري لعام ١٩٣٠م على أنه : لا يجوز إبعاد السوريين عن مواطنهم ولا أن يكرهوا على الإقامة ، أو يمنعوا من السكن في مكان معين إلا في الأحوال المنصوص عليها في القانون (م ١١) وقد تقاربت أحكام دستوري ج.ع.ي لعامي ١٩٦٣م و ١٩٧٠م مع الدستور السوري المذكور في هذا النص وذلك بأنه : لا يجوز إبعاد اليمني عن الأرض اليمنية أو منعه منها أو العودة إليها (م ٣٠ من دستور ١٩٦٣م وم ٢٧ من دستور ١٩٧٠م) . وهو نفس الحكم الذي قرره النظام الأساسي للدولة في سلطنة عمان لعام ١٩٩٦م ، الذي قرر أنه : لا يجوز إبعاد المواطنين أو نفيهم أو منعهم من العودة إلى السلطنة (م ١٦) .

وبالمقابل اتفقت أحكام دستوري ج.ي.د.ش لعامي ١٩٧٠م و ١٩٧٨م مع أحكام الدستور السوداني في العام ١٩٧٣م في شروط منع حرية التنقل بسبب الظروف الأمنية حيث أن : التنقل من مكان إلى آخر داخل الجمهورية مكفول ولا يجوز تقيده إلا في الحالات التي يبينها القانون أو إذا اقتضت حماية الأمن أو الصحة ذلك . وحرية الدخول والخروج من البلاد والهجرة ينضمها القانون (م ٥٠ من دستور ١٩٧٠م وم ٥٤ من دستور ١٩٧٨م) .

وأوجزت أحكام مجموعة رابعة من الدساتير العربية في النص المتعلق بحرية التنقل مكثفية بالنص على أنه لكل فرد حرية التنقل في جميع أنحاء الاتحاد وحرمة السكن والإقامة مكفولة في أي جهة من جهاته في دستور الاتحاد العربي لعام ١٩٥٨م (م ٨) وحرية التنقل مكفولة في حدود القانون في ميثاق الدول العربية المتحدة لعام ١٩٥٨م (م ٥) . ويضمن الدستور لجميع المواطنين حرية التجول وحرية الاستقرار لجميع أرجاء المملكة في دساتير المغرب للأعوام ١٩٦٢م (ق ٩) و ١٩٧٠م (ق ٩) و ١٩٧٢م (ق ٩) و ١٩٩٢م (ق ٩) و ١٩٩٦م (ق ٩) . وقضت أحكام دساتير الجزائر بهذا الحق للمواطن الذي يتمتع بحقوقه المدنية والسياسية نصاً إذ لكل مواطن حق الخروج من التراب الوطني مضمون

في نطاق القانون في دساتير ١٩٧٦م (م٥٧) و١٩٨٩م (م٢١) الذي أضاف والدخول إلى التراب الوطني أيضاً . دستور ١٩٩٦م (م٤٥) .

لم ينحصر الأمر على الأحكام الدستورية السابقة في الإيجاز فقط ، بل ونصت على ذلك أحكام دستوري الأردن لعام ١٩٤٧م والكويت لعام ١٩٦٢م . لقد نص الأول على أن لا يحضر على أردني الإقامة في جهة ما ولا يلزم الإقامة في مكان معين إلا في الأحوال المبينة في القانون (م٩٢) ، ولا تحدد إقامة الإنسان أو تقييد حريته في الإقامة والتنقل إلا وفق أحكام القانون في الثاني (م٣١) .

وكان الدستور السوري لعام ١٩٢٠م أكثر هذه الدساتير إيجاز في هذا الشأن . إذ اكتفى بالنص على أن : التقي الإداري ممنوع منعاً باتاً (م٢٠) وهو ما قرره دستور الكويت أيضاً (راجع م٢٧) في حين قرر دستور البحرين حظر إبعاد المواطن البحريني أو منعه من العودة إليها (م١٧ق ج) . وهو ما قرره دستور البحرين لعام ٢٠٠٢م (م١٧ف ب وم١٩) ف ب التي نصت على أنه لا يجوز تحديد إقامة الإنسان أو تقييد حريته في الإقامة أو التنقل إلا وفق أحكام القانون وبرقابة من القضاء في حين لم يشر دستور قطر لعام ٢٠٠٣م أي رقابة للقضاء حيث إكتفى بالنص على أنه لايجوز إبعاد أي مواطن عن البلاد أو منعه من العودة إليها (م٣٨) .

وبالمقابل قضى دستور دولة الإمارات العربية المتحدة بحرية التنقل والإقامة مكفولة للمواطنين في حدود القانون (م٢٩) . وأقترب من هذا الحكم ما نص عليه قانون إدارة الدولة العراقية لعام ٢٠٠٤م في نصه على أن للعراقي الحق بحرية التنقل في أنحاء العراق كافة وله الحق بحرية السفر الى خارجه والعودة إليه (ف د.م١٣) .

وبخلاف ذلك لم توجز أحكام الدستور التونسي لعام ١٩٥٩م بالشكل الذي أوجزته الأحكام الدستورية السابقة . لقد قرر هذا الدستور أنه : لكل مواطن حرية التنقل داخل البلاد وإلى خارجها واختيار مقر الإقامة في حدود القانون (ق ١٠) . ويمنع تغريب المواطن من تراب الوطن أو منعه من العودة إليه (ق ١١) وبذلك حدد في نصه عدم منع المواطن من الخروج من تونس أو من العودة إليها وعليه فقد اتفق مع الأحكام الدستورية العربية التي نصت على ذلك وكذلك الدساتير الأجنبية التي قضت بذلك .

وكان الدستور اليمني لعام ١٩٩٠م من هذه المجموعة التي لم تجز إبعاد المواطن اليمني عن الأرض اليمنية أو من منعه من العودة إليها ، إذ وفقاً للمادة (٣٨) من دستور ج.ي المذكور فإن : حرية التنقل من مكان إلى آخر في الأراضي اليمنية مكفول لكل مواطن ولا يجوز تقيدها إلا في الحالات التي يبينها القانون لمقتضيات أمن وسلامة المواطنين وحرية الدخول إلى الجمهورية والخروج منها يضمنها القانون ولا يجوز إبعاد أي مواطن عن الأرض اليمنية أو منعه من العودة إليها .

أما دستور مستعمرة عدن لعام ١٩٦٢م فقد أسهب في هذا الشأن حين قرر حماية حرية التنقل في الرقم (١٢) منه كما يلي :

١- يجب أن لا يحرم أي شخص من حريته في التنقل والأغراض هذه المادة تعني الحرية المذكورة الحق في التنقل بحرية في عدن والحق في الإقامة في أي جزء من عدن والحق في دخول عدن والحصانة من الطرد من عدن .

٢- أي تقييد على حرية شخص ما في التنقل يشمل حرمانه من حريته الشخصية التي تسمح بها المادة (٣) من هذا الدستور يجب أن لا يعتبر غير متسق مع هذه المادة أو مناقضاً لها .

٣- لا شيء يتضمنه أي قانون أو يفصل بمقتضى سلطة أي قانون يجب أن يعتبر غير متسق مع هذه المادة أو مناقضاً لها في حدود ما يضعه ذلك القانون من أحكام :

أ- لفرض قيود بأمر من محكمة على تنقلات أي شخص أو إقامته في عدن إما بسبب كونه مذنّباً بجنحة جنائية بمقتضى قانون عدن أو بقصد ضمان حضوره أمام محكمة في تاريخ لاحق لمحاكمته بسبب تلك الجنحة الجنائية أو من أجل الإجراءات الأولية للمحاكمة أو من أجل إجراءات تتعلق بتسليمه باعتباره متهماً فاراً أو لإبعاده من عدن بصفة شرعية .

ب- أو لفرض قيود تقتضيها في حدود معقولة مصلحة الدفاع أو السلامة العامة أو النظام العام أو الآداب العامة أو الصحة العامة على التنقل أو الإقامة في عدن لأشخاص عامة أو لطائفة من الأشخاص . وفيما عدا ذلك فإن تلك الأحكام أو ما يفعل بمقتضى السلطة التي تمنحها تلك الأحكام تعتبر غير مبررة بصفة معقولة في مجتمع ديمقراطي .

ج- أو لفرض قيود على حرية تنقل أي شخص لا تنطبق عليه هذه المادة .

د- أو لفرض قيود على اكتساب أي شخص لأرض أو استعماله لها أو أي ممتلكات أخرى في عدن .

هـ- أو لفرض قيود على التنقل والإقامة في عدن للموظفين العاملين .

و- أو لنقل شخص من عدن ليقضي عقوبة السجن في قطر أو إقليم آخر لتنفيذ الحكم في جنحة جنائية بمقتضى قانون عدن قد أدين بها .

٤- تنطبق هذه المادة على أي شخص من رعايا بريطانيا أو تحت الحماية البريطانية وعلى :

أ- من ولد في عدن أو لد أبواه في عدن .

ب- أو من حصل على الرعوية البريطانية بسبب منع المندوب السامي شهادة
تجنس بمقتضى قانون الجنسية البريطانية وأحوال الأجانب لعام ١٩١٤م
وقانون الجنسية البريطانية لعام ١٩٤٨م .

ح- أو من كانت زوجة لشخص تنطبق عليه أي من الفقرات السابقة ولا تعيش
منفصلة عنه بمقتضى وثيقة انفصال .

د- أو من كان طفلاً لشخص تنطبق عليه أي من الفقرات السابقة أو طفل
لزوجته أو طفلاً يتبناه بطريقة يقرها القانون وكان الطفل في كل الأحوال
دون سن الثامنة عشرة .

هـ- أو من كان عضواً في أي طائفة من الأشخاص قد يحددها أي قانون يسن
بمقتضى هذا الدستور .

لقد أوردنا هذا النص المطول في دستور مستعمرة عدن السابقة للتدليل على
أسباب التصوص الدستورية التي سنتها الإدارة الإنجليزية في مستعمراتها
وبلدان الحماية من جهة . وأخذ الدول التي استقلت عن التاج البريطاني بهذه
الأحكام المطولة في النصوص من جهة ثانية . هذا وقد تشابهت مع نص دستور
مستعمرة عدن أو تقاربت معه أحكام دساتير الدول التي استقلت عن التاج
البريطاني كما سبق القول في : دساتير كل من الهند لعام ١٩٤٩م (م ١٩)
وبورما لعام ١٩٤٧م (الرقم ١٦ق ٤) وباكستان لعام ١٩٥٦م (م ١١) وماليزيا
لعام ١٩٥٧م (الرقم ٩) وأوغندا لعام ١٩٦٠م (الرقم ٢٧) ونيجيريا لنفس العام
(الرقم ١٦) وسيراليون لعام ١٩٦١م (الرقم ١٤) وملاوي لعام ١٩٦٢م
(الرقم ٢٢) وكينيا لعام ١٩٦٣م (الرقم ٢٥) وزامبيا لعام ١٩٦٤م (الرقم ٢٤)
وغيرها في البلدان التي كانت مستعمرات أو محميات إنجليزية طبعاً مع الأخذ
بعين الاعتبار وضع هذا البلد أو ذاك . وتتفق مع الأحكام الدساتير العربية
المذكورة أعلاه ، التي نصت على عدم منع دخول أي مواطن أو العودة إلى وطنه

. دساتير مجموعة من الدول الأجنبية الأخرى غير المذكورة في الفقرة السابقة منها دساتير بيرو لعام ١٩٣٣ م (م ٦٧) وهندوراس لعام ١٩٣٦ م (م ٦٧) وكوبا لعام ١٩٤٠ م (م ٣٠) وبناما لعام ١٩٤٦ م (م ٢٧) والدومنيكان لعام ١٩٤٧ م (م ٢٣) وبوليفيا لعام ١٩٤٧ م (م ٥٠ ق أ) وكوستاريكا لعام ١٩٤٩ م (م ٢٣) ونيكارجوى لعام ١٩٥٠ م (م ٦٠) وفنزويلا لعام ١٩٥٣ م (م ٣٥ ق ٥) . ودستورا إيران لعام ١٩٠٧ م (م ١٤) والفلبين لعام ١٩٣٥ م (الرقم ٤ من ٣٢) من الدساتير الآسيوية غير المستعمرات البريطانية السابقة . وإذا أتينا بأمثلة للنصوص في هذا المضمار لوجدنا أن الدستور الإيطالي لعام ١٩٤٧ م قد قرر أنه يجوز لكل مواطن أن ينتقل وأن يقيم بحرية في كل جزء من الإقليم الوطني فيما عدا القيود التي يفرضها القانون بصورة عامة لأسباب تتعلق بالصحة والأمن ولا يجوز فرض أي قيد لأسباب سياسية . وكل مواطن حر في أن يغادر أراضي الجمهورية وأن يعود إليها ولا يحد من ذلك الإلتزامات القانونية (م ١٦).

واقترب من هذا الحكم نص الدستور التركي لعام ١٩٦١ م إذ نص على أن : حرية الانتقال مكفولة للأفراد ولا يجوز بقانون الحد من هذه الحرية إلا لاعتبارات الأمن القومي أو للوقاية من الأمراض المعدية أو حماية الأحوال العامة أو تحقيق التطور الاجتماعي والاقتصادي والزراعي وللأترك حرية الدخول إلى الوطن والخروج منه وينظم القانون حرية الخروج من الوطن (م ١٨) دون النص على المنع من الدخول والخروج من الجمهورية . وقررت أحكام دستور أندوسيا لعام ١٩٥٦ م حرية التنقل للمواطنين والاستقرار داخل الدولة (م ١٤) . ولكل مواطن حق مغادرة الوطن والعودة إليه (م ١٥) دون عدم جواز المنع من ذلك أيضاً .

واكتفت أحكام دستور الكمرون لعام ١٩٦٠ م وديباجة دستور مدغشقر لعام ١٩٥٩ م ، المعدل عام ١٩٦٠ م بالنص على أنه لكل إنسان الحق في أن يستقر

في أي مكان وينتقل بحرية دون إخلال بالأحكام التشريعية الخاصة بالنظام والصحة العامة (ديباجة الدستور) دون عدم جواز المنع من ذلك .

وبخلاف الدساتير الثلاثة السابقة التي لم تقضي بعدم جواز المنع من مغادرة أرض الدولة والعودة إليها فإن دستور أفغانستان لعام ١٩٦٤م قد قرر هذا الحق نصاً بالنص على أنه لكل أفغاني الحق في أن يسافر إلى أي منطقة في أرجاء دولته وأن يختار فيها مسكناً إلا في المناطق التي جعلها القانون ممنوعة ولكل أفغاني الحق طبقاً لأحكام القانون أن يسافر إلى خارج أفغانستان وأن يعود إليها ولا يحكم على أفغاني بالإبعاد من داخل أفغانستان (م ٢٦) . وأوجزت مجموعة من الدساتير الأجنبية في نصوصها الخاصة بحرية التنقل شأنها شأن مجموعة الأحكام الدستورية العربية الأولى المذكورة أعلاه دون أن تنص على عدم منع المواطن من مغادرة وطنه أو من العودة إليه من حيث المبدأ و يكاد يكون دستور ألمانيا الاتحادية لعام ١٩٤٩م ، المعدل عام ١٩٥٦م قد قرر نصاً مسهباً إلى حد ما في هذا الشأن لكنه لم يقضي بعدم منع المواطن من مغادرة أرض الدولة أو العودة إليها حيث نص على أن يتمتع الألمان بحرية الانتقال في أرجاء الإقليم الاتحادي . ولا يجوز تقييد هذا الحق إلا بمقتضى قانون وفي حالات خاصة حيث لا تكون موارد العيش كافية وحيث يترتب على الانتقال أعباء ظاهرة للجماعة . وكذلك في الحالات التي يرى فيها ضرورة لغرض هذه القيود من أجل وقاية الشباب من التشرد أو لمقاومة الأوبئة أو لمنع انتشار الجرائم (م ١١) ومع أن دستور اليابان لعام ١٩٦٣م قد اتفق مع دستور ألمانيا في عدم النص على عدم منع دخول مواطني الدولة إليها أو الخروج منها إلا أنه لم يشر إلى المنع المتعلق بوقاية الشباب من التشرد ... الخ الذي ورد في الدستور الألماني والنص على حق الياباني في الإقامة في الخارج أو التخلي عن جنسيته طبقاً للمادة (٢٢) منه التي قضت بأنه لكل شخص الحرية في اختيار مسكنه وفي تنقله

واختيار مهنته وذلك في الحدود التي لا يضر بالصالح العام وحرية كل مواطن في الإقامة بالخارج أو التخلي عن جنسيته المصونة .

وقد قضت أحكام مجموعة من دساتير الدول الأجنبية بحرية التنقل في إطار أحكام دساتير هذه المجموعة مثل دساتير تركيا لعام ١٩٢٤م (م٧٨) ودساتير أثيوبيا لعامي ١٩٥٥م (م٤٦) و١٩٨٨م (م٨٤ق١) وأفريقيا الوسطى لعام ١٩٥٩م ، المعدل عام ١٩٦٠م (الديباجة) ، والسنغال لعام ١٩٦٠م (م١١) مع إضافة في حدود احترام الأملاك (وتوجو لعام ١٩٦٣م (م١٠) ويوغسلافيا لعام ١٩٦٣م (م٥١) و١٩٧٤م وإيران لعام ١٩٧٩م (م٣٣) .

وصممت عن حرية التنقل أحكام مجموعة من الدساتير العربية مثل الدستور التونسي لعام ١٨٦١م ونظامات جبل لبنان لنفس العام والقانون الأساسي للقطر الطرابلسي لعام ١٩١٩م والنظام الأساسي لبرقة لنفس العام . والقوانين الأساسية لحكومتى اللاذقية وجبل الدروز لعام ١٩٢٠م ودساتير فلسطين لعام ١٩٢٢م والعراق لعام ١٩٢٥م ولبنان لعام ١٩٢٦م وشرق الأردن لعام ١٩٢٨م والميثاق المقدس في اليمن لعام ١٩٤٨م ودستور سلطنة لحج لعام ١٩٥٢م وبرقه لعام ١٩٥١م والسودان للأعوام ١٩٥٣م و١٩٥٦م و١٩٦٤م و١٩٨٥م والعراق لعام ١٩٥٨م وج.ع.م لنفس العام ومشروع دستور المملكة العربية السعودية لعام ١٩٦١م واتفاق الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق عام ١٩٦٣م والجزائر لعام ١٩٦٣م وقطر لعام ١٩٧١م .

وقد اتفقت مع هذه الأحكام الدستورية العربية في عدم النص على حرية التنقل طائفة من دساتير الدول الأجنبية مثل دساتير بلجيكا لعام ١٨٣١م والأرجنتين لعام ١٨٥٣م وكولومبيا لعام ١٨٨٦م والمكسيك لعام ١٩١٧م وشيلي لعام ١٩٢٥م وأفغانستان لعام ١٩٣١م ، واليونان لعامي ١٩١١م ، المعدل عام ١٩٥٢م ودستور ١٩٧٥م والبرازيل لعام ١٩٤٦م والأكوادور لنفس

العام وكمبوديا لعام ١٩٤٧م وليبيريا لعام ١٩٥٥م ونيبال لعام ١٩٥٨م وغينيا لعام ١٩٥٨م والصومال لعام ١٩٦٠م وجابون لعام ١٩٦١م والقانون الأساسي للحقوق المدنية في الكنفو اليوبودفيل لعام ١٩٦٠م ورواندا لعام ١٩٦٢م والكنفو لعام ١٩٦٣م .

كما صممت عن النص على حرية التنقل طائفة من أحكام دساتير الدول الاشتراكية السابقة والتي لا تزال اشتراكية فيها دساتير روسيا الاتحادية لعام ١٩١٨م والاتحاد السوفيتي لعامي ١٩٣٦م و١٩٧٧م والصين الشعبية للأعوام ١٩٥٤م و١٩٧٥م و١٩٨٢م وبولندا لعامي ١٩٥٢م و١٩٧٦م . وتشيكوسلفاكيا لعام ١٩٦٠م والقانون الدستوري الصادر عام ١٩٦٨م . ودساتير ألمانيا الديمقراطية لعام ١٩٤٩م المعدل عام ١٩٦١م وبلغاريا لعام ١٩٧٠م ومنغوليا لعام ١٩٦٠م ورومانيا لعام ١٩٦٥م والمجر لعام ١٩٤٩م ، المعدل عام ١٩٧٢م وكوريا الديمقراطية لعام ١٩٧٢م وألبانيا لعام ١٩٧٦م وفيتنام لعام ١٩٨٠م وصممت عن النص على حرية التنقل أحكام مجموعة من دساتير الدول ذات الاتجاه (الاشتراكي) سابقاً مثل دساتير بورما لعام ١٩٧٤م وبينين لعام ١٩٧٧م والصومال لعام ١٩٧٩م .

٦- سرية المراسلات

تعتبر حرية المراسلات من الحريات الأساسية للإنسان ، ومعناها في الفقه المنع من الإطلاع السري والعلمي عن الخطابات والمكالمات الهاتفية والبرقية .. الخ .

توزعت الأحكام الدستورية العربية إلى ١٤ حكم دستوري قرر سرية وحرية المراسلات و ٣٠ حكم دستوري صمت عن النص على ذلك .

تغايرت الأحكام الدستورية العربية التي قررت سرية المراسلات ابتدأت مجموعة من الدساتير العربية بالنص على أنه لا يجوز إفشاء أسرار الخطابات

والتلغرافات والاتصالات التليفونية إلا في الأحوال المبينة في القانون في
دستوري مصر لعام ١٩٢٣ م (م ١١) و ١٩٣٠ م (م ١١) .

وأنت صيغة مجموعة أخرى من الدساتير العربية بسرية المراسلات في
معناها حين نصت على أن تكون جميع المراسلات البريدية والبرقية والتليفونية
مكتومة ومصونة من كل مراقبة أو توقيف إلا في الأحوال والطرائق التي يعينها
القانون في دستوري العراق لعام ١٩٢٥ م (م ١٥) وسوريا لعام ١٩٣٠ م (م ١٨)
واقتربت من هذا الحكم نصوص دستوري الأردن لعامي ١٩٤٧ م (م ٢٠)
و ١٩٥٢ م (م ١٨) في حين استبدلت أحكام الدستورين اللبيين التوقيف بالتأخير
نصا على أنه تكفل سرية الخطابات والبرقيات والمواصلات التليفونية وجميع
المراسلات على اختلاف صورها ووسائلها ولا يجوز مراقبتها أو تأخيرها إلا في
الحالات التي ينص عليها القانون في دستوري ليبيا لعامي ١٩٥١ م (م ٢٠)
و ١٩٦٣ م (م ٢٠) وحرمت ثلاثة دساتير سورية مصادرة الرسائل إذ نصت على
أن المراسلات البريدية والبرقية والمخابرات الهاتفية وغيرها سرية ولا يجوز
مصادرتها أو تأخيرها أو الإطلاع على ما فيها إلا في الحالات التي يعينها القانون
في دساتير سوريا للأعوام ١٩٥٠ م (م ١٣) و ١٩٥٣ م (م ١٣) و ١٩٦٢ م (م ١٣)
علماً بأن دستور ١٩٥٣ م قد استبدل كلمة تأخيرها بمحل مصادرتها .

وأوجزت مجموعة من الدساتير العربية النص المتعلق بحرمة المراسلات أو
سريتها مكتفية بالنص على أن : حرية المراسلات وسريتها مكفولتان في حدود
القانون في دساتير مصر لعام ١٩٥٦ م (م ٤٢) وج.ع.ي للأعوام ١٩٦٤ م
(م ٣٢) و ١٩٦٥ م (م ٥٥) و ١٩٦٧ م (م ٥١) وكانت الدساتير المغربية أكثر
إيجازاً في هذا المضمار إذ اقتصر أحكامها على النص على أنه : لا تنتهك
سرية المراسلات في دساتير ١٩٦٢ م (ق ١١) و ١٩٧٠ م (ق ١١) و ١٩٧٢ م

(ق ١١) و ١٩٩٢م (ق ١١) و ١٩٩٦م (ق ١١) . ودستور السودان لعام ٢٠٠٥م (الرقم ٣٧) .

ومع أن أحكام دستوري سوريا لعام ١٩٦٩م و ١٩٧٣م تنتمي إلى الأحكام الدستورية الموجزة بهذا الشأن إلا أنها قد أضافت البريدية إذ نصت على أن سرية المراسلات البريدية والسلكية مكفولة وفق الأحكام المبينة في القانون (م ٢٩ من دستور ١٩٦٩م وم ٣٢ من دستور ١٩٧٣م) .

وكانت الدساتير الجزائرية من الأحكام الدستورية العربية الموجزة . لقد تدرجت من النص على أن تضمن حفظ سر المراسلات لجميع المواطنين في دستور ١٩٦٣م (م ١٤) إلى النص على أنه لا يجوز انتهاك حرمة حياة المواطنين الخاصة ولا شرفه والقانون يصونهما . سرية المراسلات والمواصلات الخاصة بكل أشكالها مضمونة في دساتير ١٩٧٦م (م ٤٩) و ١٩٨٩م (م ٣٧) و ١٩٩٦م (م ٣٩) . ومع أن الدستور التونسي لعام ١٩٥٩م قد ضمن حرية المراسلات شأنه شأن الدساتير الجزائرية إلا أنه بخلافها أجاز عدم ضمانتها في الحالات الاستثنائية في النص الذي قضى به الفصل (٨) كما يلي : سرية المواصلات مضمونة إلا في الحالات الاستثنائية التي يقتضيها القانون وعلى هذا المنوال سار الدستور السوداني لعام ١٩٩٨م ، الذي قرر أن تكفل للمواطنين حرية الاتصال والمراسلات وسريته ولا يجوز مراقبتها أو الإطلاع عليها إلا بضوابط القانون (الرقم ٢٩ ق ١١) .

واقتربت من هذا الحكم ما قرره دستور العراقي لعام ١٩٧٠م ومشروع دستور ١٩٨٩م في نصهما على أن : سرية المراسلات البريدية والبرقية والهاتفية مكفولة لا يجوز كشفها إلا لضرورة العدالة والأمن وفق العدالة والأصول التي يقررها القانون (م ٢٣ من دستور ١٩٧٠م و ٤٨ من مشروع دستور ١٩٨٩م) .

وأنت أحكام دستوري ج.ي.د.ش لعامي ١٩٧٠م (م٤٥) و١٩٧٨م (م٥٢) ،
مقررة إفشاء هذه السرية في الحالات التي تقتضيها المحاكمات الجنائية لحماية
الأمن العام وذلك بالنص على أن سرية المراسلات وكافة وسائل الاتصال مكفولة
ولا يجوز إفشاء هذه السرية إلا في الحالات التي ينص عليها القانون أو
تقتضيها المحاكمات لحماية الأمن العام .

وشملت أحكام مجموعة من الدساتير العربية سرية المراسلات حرمة
المراسلات البريدية والبرقية والهاتفية مثال ذلك نص دستور دولة الإمارات
العربية المتحدة على أن حرية المراسلات البريدية والبرقية والهاتفية مصونة
وسريتها مكفولتان وفقاً للقانون (م٣١) . سبق أن أضاف دستور الكويت
والبحرين إلى النص الذي قرره دستور دولة الإمارات إمكانية إفشاء هذه السرية
في الأحوال المبينة في القانون وذلك في نصها على أن : حرية المراسلات
البريدية والبرقية والهاتفية مصونة وسريتها مكفولة فلا يجوز مراقبة الرسائل
أو إفشاء سريتها إلا في الأحوال المبينة في القانون وبالإجراءات المنصوص
عليها فيه في دستور الكويت لعام ١٩٦٢م (م٣٩) والبحرين لعام ١٩٧٣م
(م٢٦) في حين قضت المادة ٢٦ من دستور البحرين لعام ٢٠٠٢م :- بحرية
سرية المراسلات البريدية والبرقية والهاتفية والإلكترونية مصونة وسريتها
مكفولة ، فلا يجوز مراقبة المراسلات أو إفشاء سريتها إلا في الضرورات التي
يبينها القانون ووفقاً للإجراءات والضمانات المنصوص عليها فيه وأنت هذه
الحماية للمراسلات في دستور قطر لعام ٢٠٠٣م في إطار حريات أخرى طبقاً
للمادة ٣٧ :- ما يلي لخصوصية الإنسان حرمتها ، فلا يجوز تعرض أي شخص
،لاي تدخل في خصوصياته أو شرفه أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته أو أية
تدخلات تمس شرفه أو سمعته إلا وفقاً لأحكام القانون وبالكيفية المنصوص

عليها فيه. علماً بأن الدستور الأخير قد حذف - النص الخاص بالإجراءات المنصوص عليها في دستور الكويت .

وتكاد تكون أحكام النظام الأساسي للدولة في سلطنة عمان قد اتفقت مع أحكام الدستور الكويتي بهذا الشأن وأضافت إليها نصوصاً جديدة وذلك بما قرره النظام الأساسي في حرية المراسلات البريدية والبرقية والمخاطبات الهاتفية وغيرها من وسائل الإتصال مصونة وسريتها مكفولة فلا يجوز مراقبتها وتفتيشها أو إفشاء سريتها أو تأخيرها أو مصادرتها إلا في الحالات التي بينها القانون والإجراءات المنصوص عليها فيه (م ٣٠) .

هذا وقد اتفقت أحكام دستور ج.ع.ي لعام ١٩٧٠م مع أحكام دستور دولة الكويت بشأن حرية المراسلات (راجع م ٢٦ منه) . ويكاد يكون دستور السودان لعام ١٩٧٣م قد نص على نفس الحكم الذي قضى به دستور ج.ع.ي لعام ١٩٧٠م، إلا أن الدستور السوداني قد ابتدأ بصيغة جديدة هي : لحياة المواطنين الخاصة حرمة وتكفل الدولة سرية الرسائل البريدية والبرقية والهاتفية في حدود القانون (م ٤٢) وقد نصت أحكام دستور السودان لعام ١٩٨٥م على هذا الحكم أيضاً (م ٢٢) .

وبخلاف الأحكام الدستورية السابقة أضاف دستوران عربيان الأمر القضائي إلى التفتيش وذلك طبقاً للنص التالي : لحياة المواطن الخاصة حرمة يحميها القانون والمراسلات البريدية والبرقية والمحادثات التلفونية وغيرها من وسائل الإتصال حرمة وسريتها مكفولة ولا يجوز مصادرتها أو الإطلاع عليها أو رقابتها إلا بأمر قضائي مسبب ولمدة محددة وفقاً لأحكام القانون في دستور ج.م.ي لعام ١٩٧١م (م ٤٥) . وقد اقترنت أحكام دستور ج.ي. لعام ١٩٩٠م بهذا الشأن في نصه على أن : حرية وسرية المراسلات البريدية والهاتفية والبرقية وكافة وسائل الإتصال مكفولة ولا يجوز مراقبتها أو تفتيشها أو إفشاء

سريتها أو تأخيرها أو مصادرتها إلا في الحالات التي يبينها القانون وبأمر قضائي (م ٣٦) .

وإذا قارنا الأحكام الدستورية العربية بالدساتير الأجنبية لوجدنا أنه قد وجد مقابل لكل مجموعة من الدساتير العربية في الدساتير الأجنبية .

وكما سبق القول بأن أحكام دستورين عربيين قد قرر الأمر القضائي في حرمان حرية المراسلات .. الخ فإن أحكام دستورية أجنبية قد اقتربت منها أو تطابقت معها في هذا النص مثال ذلك نص دستور كولومبيا لعام ١٨٨٦م على أن التلغراف والبريد والمراسلة مصونة : ولا يمكن مصادرة الرسائل والأوراق والإطلاع عليها إلا بأمر من الجهات المختصة وفقاً للقانون (م ٣٨) .

وإذا كان دستور كولومبيا المذكورة قد قرر الأمر من الجهة المختصة وهو ما يمكن فهمه الأمر من النيابة أو القضاء فإن دساتير أخرى قد قررت الأمر القضائي صراحة في هذا الشأن حيث نص دستور تركيا لعام ١٩٢٤م على أنه لا يمكن تفتيش الرسائل والوثائق المرسلة بالبريد إلا بأمر قضائي . وسرية التلغراف مصونة (م ٨١) ولم يشذ عن هذا الحكم دستور تركيا لعام ١٩٦١م ، الذي قرر هو الآخر أن : حرية المراسلات مكفولة والسرية هي الأصل في المراسلات ولا يجوز المساس بهذه السرية دون أن يكون هناك قرار تصدره المحكمة وفقاً للقانون في الأحوال المبينة فيه (م ١٧) .

لم ينحصر الأمر على الدستورين السابقين في تقرير هذا الشأن فقط ، بل ونصت على ذلك مجموعة من الدساتير الأجنبية الأخرى . فالمراسلات سرية ومصونة وكذلك الأوراق الشخصية ولا يمكن احتجازها إلا بأمر المحكمة في دستور بيرو لعام ١٩٣٣م (م ٨٦) . وقد أسهب دستور كوبا لعام ١٩٤٠م في هذا النص الذي يتفق من حيث المبدأ مع ما ورد في دستور بيرو لعام ١٩٣٣م . ولقد نص دستور كوبا المذكور على سرية المراسلات وغيرها من الوثائق

الأخرى مصنونة ولا يمكن الإطلاع عليها أو مصادرتها إلا بأمر من المحكمة المختصة (م ٣٢) .

أما دستور كوستاريكا لعام ١٩٤٩م فقد خول للمحكمة الإطلاع على الوثائق التي تفتش وذلك طبقاً للمادة (٢٤) منه كما يلي : « الوثائق الخاصة والأخبار المكتوبة والشفوية مصنونة ويحدد القانون الحالات التي يحق للمحكمة الإطلاع عليها .. الخ

وعلى هذا النسق سار دستور بلغاريا لعام ١٩٧١م حين نص على أن : سرية المراسلات والمكالمات التليفونية والأخبار التلغرافية مصنونة ، إلا في حالة التعبئة الحربية أو في حالة أمر المحكمة أو النيابة (م ٥١) « ولم يشر دستور روسيا الاتحادية لعام ١٩٩٣م إلى إمكانية التفتيش بأمر النيابة وإنما حصره على الحكم القضائي وذلك وفقاً للمادة (٢٣) منه كما يلي : سرية المراسلات . والمكالمات التليفونية والتلغراف والبريد وغيرها من وسائل الإتصال ولا يحد ذلك إلا بحكم قضائي علماً بأن دستور الفلبين لعام ١٩٣٥م قد كان قرر أن سرية المراسلات مصنونة باستثناء الحالات التي يأمر فيها القضاء أو الحالات التي يتطلبها الأمن القومي (الرقم ٥) .

وإلى جانب ما تقدم قررت أحكام دستورين أجنيين حكماً مشابهاً لما ورد في دستوري ج.ي.د.ش لعامي ١٩٧٠م و١٩٧٨م لقد نص دستور يوغسلافيا لعام ١٩٦٣م على أن « سرية المراسلات وغيرها من وسائل الإتصال ، مكفولة . ومع ذلك يجوز بقانون اتحادي وبناء على قرار من السلطة المختصة إفشاء هذه السرية متى كان ذلك لازماً للمحاكمات الجنائية أو لصيانة أمن الدولة (م ٥٣) .

وقرر دستور ألمانيا الديمقراطية لعام ١٩٦٨م ، المعدل عام ١٩٧٤م أنه : « لا يسمح بانتهاك حرمة وأسرار البريد والهاتف ويجوز التحديد هنا على أساس قانوني فقط عندما يتطلب ذلك أمن الدولة الاشتراكية وحالة الملاحقة

الجنائية» (م ٣١) . وعلى هذا النحو سار دستور الصين الشعبية لعام ١٩٨٢ م ، الذي قضى بأن سرية المراسلات مصونة إلا في الحالات التي يحتملها الأمن القومي (م ٤٠) . ومثلما أوجزت دساتير مصر لعام ١٩٥٦ م وج.ع.ي. للأعوام ١٩٦٤ م و١٩٦٥ م و١٩٦٧ م من شأن حرية المراسلات إلى درجة أنها لم تذكر البريد والبرق والهاتف ... الخ . أوجزت دساتير أجنبية في هذا الشأن مع التباين في النصوص بالشكل التالي : سرية المواصلات مصونة . ويحدد القانون الموظفين الذين يسألون عن خرق سرية المراسلات والبريد في دستور بلجيكا لعام ١٨٣١ م (م ٢٢) . لقد قررت نصوصاً موجزة أكدت فيه على سرية أو حرمة المراسلات دون أن تذكر أي نوع منها مثل البريد أو الهاتف .. الخ مجموعة من الدساتير الأجنبية فسرية المراسلات مصونة في دستور الاتحاد السوفيتي لعام ١٩٣٦ م (م ١٢٨) . ودستور البرازيل لعام ١٩٤٦ م (م ١٤١ ق ٦) أضاف دستور هايتي لعام ١٩٥٠ م في إطار القانون بحيث ورد النص على أن سرية المراسلات مصونة في إطار القانون (م ٢٧) بينما قرر دستور ألمانيا الديمقراطية لعام ١٩٤٩ م ، المعدل عام ١٩٦١ م ما قرره الدستور السوفيتي لعام ١٩٣٦ م (م ٨) وحرية المراسلات وكل وسائل الإتصال وسريتها في دستور إيطاليا لعام ١٩٤٧ م (م ١٥) واليابان لعام ١٩٦٣ م (م ٢١) .

وبالمقابل نص دستور كمبوديا لعام ١٩٤٧ م ، المعدل عام ١٩٥٦ م على أن : سرية المراسلات مصونة باستثناء الحالات التي يحددها القانون متى ما تتطلبه المصالح العليا للدولة (م ١٢) .

وقضت أحكام دستوري اليونان لعام ١٩١١ م ، المعدل عام ١٩٥٢ م و١٩٧٥ م الحق بشكل موجز أيضاً . فالمراسلة مصونة بشكل مطلق في دستور ١٩٥٢ م (م ٢٠) قضى دستور ١٩٧٥ م بسرية المراسلات وكل أنواع الأخبار حرة حرية مطلقة وفقاً للقانون (م ١٩) . أما دستور السويد لعام ١٩٧٤ م فإنه قد

نص على أن : « حرية المعلومات مصونة (فصل ١ - فقرة ٢ من تعديل ١٩٧٦م » .

وينتمي دستور السنغال لعام ١٩٦٣م وتوجو لنفس العام إلى هذه الأحكام الدستورية الأجنبية التي أوجزت دون أن تذكر أنواع الاتصالات الحرة مكثفة بسرية المراسلات (الديباجة من دستور السنغال وم ٩ من دستور توجو) .

ومثلما أوجزت الدساتير السابقة الذكر في هذا الشأن أوجز دستور تشيكوسلفاكيا لعام ١٩٦٠م حين نص على أن : سرية المراسلة وجميع وسائل المواصلات الأخرى ، وكذلك حرية المواطن مكفولة (م ٣١) .

وإذا كان الدستور السابق قد أضاف جميع المواصلات إلى حرية المراسلة فإن دستور البانيا لعام ١٩٧٦م قد أضاف إلى جانب ما تقدم إمكانية عدم سرية المراسلات في حالة البحث عن الجريمة أو الطوارئ أو حالة الحرب طبقاً للمادة (٥٨) منه التي نصت على أن : سرية المراسلة وغيرها من وسائل الاتصال مصونة إلا في حالة البحث عن الجريمة أو الطوارئ أو الحرب .

وبالمقابل اكتفت أحكام دستوري المجر لعام ١٩٤٩م ، المعدل عام ١٩٧٢م وكوريا الديمقراطية لعام ١٩٧٢م بالنص على : الحفاظ على سرية المراسلة (م ٦٦ من دستور المجر وم ٦٤ من دستور كوريا الديمقراطية) . وهو نفس الحكم الذي سبق أن قرره دستور منغوليا لعام ١٩٦٠م (م ٨٨) . ونص عليه دستور بنين لعام ١٩٧٧م (م ٣١) في حين أضاف دستور أثيوبيا لعام ١٩٨٨م جملة يضمنها القانون طبقاً للمادة (٤٩) ، التي قضت بأن سرية المراسلات للأثيوبيين يضمنها القانون . وكان دستور الكونغو لعام ١٩٦٣م قد اكتفى بالنص على أن سرية المواصلات مصونة (م ٧) .

وتتنمي إلى المجموعة الدستورية الأجنبية التي قررت سرية المراسلات دون أن تشير إلى التلفون والتلغراف دساتير كل من إيطاليا لعام ١٩٤٧م (م ١٥)

وغينيا لعام ١٩٥٨م (م٤٣) والصومال لعام ١٩٦٠م (م٢٢) وتركيا لعام ١٩٦١م (م١٧) واليابان لعام ١٩٦٣م (م٢١).

وهناك طائفة من الدساتير الأجنبية قد أوجزت في شأن سرية المراسلات لكنها قد ذكرت نوعاً أو أنواعاً من هذه المواصلات مثل البريد أو البرق أو الهاتف .. الخ . وبذلك تكون قد اتفقت مع الأحكام الدستورية العربية التي قررت سرية المراسلة ذاكرة البرق والهاتف .. الخ .

يكاد يكون الدستور الإيراني لعام ١٩٠٧م أول نص دستوري فيما نعلم من دساتير الشرق الأوسط يحضر حجز التلغراف إلا بموافقة الملك حين نص على أن يحضر كشف أو حجز الرسائل أو التلغراف بدون موافقة الملك إلا في الحالات التي يحددها القانون (م٢٣) .

واقترب من هذا النص حكم دستور هوندوراس لعام ١٩٣٦م حين قرر أن : البريد والتلغراف والرسائل والأوراق الخاصة مصونة إلا في الحالات الخاصة التي يحددها القانون (م٥١) وهو نفس الحكم الذي قضى به دستور الدومنيكان لعام ١٩٤٧م (م٦ق٨) ودستور فنزويلا لعام ١٩٥٣م (م٣٥ ، ق٤) . أما دستور جواتمالا لعام ١٩٥٦م فإنه قد أضاف الطبوغرافيا والراديو محطات التلفون طبقاً للمادة (٥٧) منه ، التي قررت أنه لا يمكن مصادرة الطبوغرافيا والراديو ومحطات التلفزيون وغيرها من أدوات الإتصال إلا وفقاً للقانون . وقد ذكرت التلفون والتلغراف دساتير أخرى ، مثال ذلك لكل شخص الحق في سرية المراسلات بما في ذلك التلغراف والتلفون في القانون الأساسي للحريات في الكونغو اليوبيدفيل لعام ١٩٦٠م (م١٠) ودساتير رواندا لعام ١٩٦٢م (م٢١) وبورندي لعام ١٩٦٢م .

بيد أن أحكام دستوري أفريقيا الوسطى لعام ١٩٥٩م ، المعدل عام ١٩٦١م والسنغال لعام ١٩٦٠م ، المعدل عام ١٩٦٣م قد أتت بأحكام مفصلة في هذا

الشان حين نصت على أن : سرية المواصلات البريدية والتلغرافية والتلفونية غير قابلة للإنتهاك ولا يجوز فرض هذه القيود على هذه السرية إلا تطبيقاً للقانون (ديباجة دستور أفريقيا الوسطى) و(م ١٠) من دستور السنغال .

لم ينحصر الأمر على ما تقدم في هذا الشأن فقط ، بل قررت ذلك دساتير أخرى منها دستور ألمانيا الاتحادية لعام ١٩٤٩م ، المعدل عام ١٩٥٦م ، الذي نص على أن : سرية المراسلة والبريد والمواصلات التلفونية مصونة ولا يجوز أن تفرض عليها قيود إلا بمقتضى قانون (م ١٠) .

وقد سارت على هذا المنوال دساتير أخرى منها دستور أفغانستان لعام ١٩٦٤م ، الذي قضى بحرية المواصلات للأشخاص وسريتها سواء كانت في صورة رسالة أو عن طريق التلفون والتلغراف أو بوسائل أخرى مصونة من التعرض (م ٣٠) .

ونص دستور أسبانيا لعام ١٩٧٨م على ضمانات سرية الأخبار وخاصة سرية البريد والتلغراف والمكالمات التلفونية إلا في الحالات التي ينظر فيها القانون (م ١٨ق ٢) . ويحمي القانون حياة المواطنين الشخصية وسرية المراسلات والمكالمات التلفونية والمراسلات البرقية في دستور الاتحاد السوفيتي لعام ١٩٧٧م (م ٥٦) وسرية المراسلات والمكالمات التلفونية والأخبار التلغرافية مصونة في دستور فيتنام لعام ١٩٨٠م (م ٧١) . وقد سبق أن قضى دستور رومانيا لعام ١٩٦٥م بأن سرية المراسلات والمكالمات التلفونية مصونة (م ٣٣) .

وقد أسهب الدستور الإيراني لعام ١٩٧٩م في النص على سرية المراسلات حين نص على أن يمنع تفتيش الرسائل وعدم إيصالها وإفشاء المكالمات الهاتفية وإفشاء المخابرات البرقية والتللكس ومراقبتها وعدم مخابراتها وعدم إيصالها ، واستراق السمع، وكل أنواع التجسس إلا بحكم القانون (م ٢٥) .

واكتفت أحكام مجموعة من الدساتير الأجنبية بالنص على أن : يكفل القانون حرمة وسرية المراسلات . ولا يجوز تفتيش المنازل إلا في الأحوال المنصوص عليها في القانون في دستوري بولندا لعامي ١٩٥٢م (م ٧٤ ق ٢) . و ١٩٧٦م (م ٨٧ ق ٢) . واقترب من هذا النص حكم الدستور الكويتي لعام ١٩٧٦م في قراره بأن المراسلات مصونة ولا يمكن حجزها أو تفتيشها إلا في الحالات التي ينظر فيها القانون (م ٥٦) . أما دستور الصومال لعام ١٩٧٩م فإنه قد نص على أنه : لا يجوز الكشف عن سرية الرسائل ووسائل الإتصال الأخرى ما لم تتوفر الشروط المقررة بالقانون (م ٣٠) .

وصممت مجموعة من الأحكام الدستورية العربية عن النص على سرية المراسلات مثل دستور تونس لعام ١٨٦١م ونظامات جبل لبنان لعام ١٨٦١م ودستور لبنان لعام ١٩٢٦م والقوانين الأساسية لقطري طرابلس لعام ١٩١٩م وبرقة لنفس العام ودستور سوريا لعم ١٩٢٠م والنظام الأساسي لحكومة اللاذقية لنفس العام وحكومة جبل الدروز لعام ١٩٢٠م والميثاق الوطني المقدس في اليمن لعام ١٩٤٨م ودستور السلطنة الحجازية لعام ١٩٥٢م ومستعمرة عدن لعام ١٩٦٢م وج.ع.ي لعام ١٩٦٣م . والسودان للأعوام ١٩٥٣م و ١٩٥٦م و ١٩٦٤م والاتحاد العربي لعام ١٩٥٨م والعراق للأعوام ١٩٥٨م و ١٩٦٤م و ١٩٦٨م وميثاق الدول العربية المتحدة لعام ١٩٥٨م ومشروع دستور المملكة العربية السعودية لعام ١٩٦١م واتفاق الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق لعام ١٩٦٣م . والإعلان الدستوري المصري لعام ١٩٥٣م ودساتير ج.ع.م لعامي ١٩٥٨م و ١٩٦٤م واتحاد الجمهوريات العربية لعام ١٩٧١م ودستور قطر العام ١٩٧١م .

وقد اتفقت أحكام مجموعة من الدساتير الأجنبية مع هذه المجموعة من الدساتير العربية في عدم النص على سرية المراسلات . والدساتير الأجنبية التي

صممت عن النص على سرية المراسلات فيما نعلم هي : دساتير نيوزلندا لعام ١٨٥٢م وروسيا الاتحادية لعام ١٩١٨م وأفغانستان لعام ١٩٣١م والهند لعام ١٩٤٧م وسيلان ١٩٤٨م وبوليفيا لعام ١٩٤٧م وأثيوبيا لعام ١٩٥٥م وباكستان لعام ١٩٥٦م وماليزيا لعام ١٩٥٧م والنيبال لعام ١٩٥٨م ، والصين الشعبية لعامي ١٩٥٤م و١٩٧٥م والنيجر لعام ١٩٦٠م وجابون لعام ١٩٦١م وساحل العاج لعام ١٩٦٠م وفولتا العليا لنفس العام ومالي لعام ١٩٥٩م ، المعدل عام ١٩٦٠م ومدغشقر لعام ١٩٥٩م ، المعدل عام ١٩٦٠م واندونيسيا لعام ١٩٥٦م ونيجريا لعام ١٩٦٠م وأوغنده لعام ١٩٦٠م وكينيا لعام ١٩٦٣م وزامبيا لعام ١٩٦٤م ومالوي لعام ١٩٦٤م .

٧- حرية الاعتقاد والضمير

يقصد بحرية اعتناق المعتقدات والآراء السياسية والفلسفية والاجتماعية ،
ولذلك فإنه من الصعب تحديد حرية الضمير بدقة بسبب تطور دلالتها وتوسعها
ومتغير محتواها .

وقد ابتدأت حرية الضمير مفهومه في الأصل على أنها حرية الضمير الديني
، في اعتناق الدين أو عدم اعتناقه . ثم توسع المفهوم ليشمل المعتقدات
الفلسفية والآراء السياسية والثقافية حتى أن حرية الضمير وحرية الرأي
أصبحتا اليوم مرتبطتين بشكل وثيق " ١ " .

لقد قررت حرية الاعتقاد أحكام (٥١) وثيقة دستورية عربية وصممت عن
النص على ذلك أحكام (١٥) وثيقة دستورية عربية .

والأحكام الدستورية العربية التي قررت حرية الاعتقاد قد تباينت في
النصوص المتعلقة بذلك وكان الدستور التونسي لعام ١٨٦١م أول تشريع
دستوري عربي يقضي بذلك فيما نعلم . إذ نص على أن : غير المسلم من رعايتنا
إذا انتقل لدين آخر لا يخرج من الحماية التونسية ورعايتها (ق ٩٤) . واحترام
الدين والأموال والعوائد المحلية مضمونة في القانون الأساسي للقطر الطرابلسي
لعام ١٩١٩م (ق ٦) والنظام الأساسي لبرقه (ق ٦) . ولا يجوز تعليم المسلمين
أصول مخالفة دينهم في الحكمين المذكورين (ق ١٢) .

وبالمقابل قررت مجموعة أخرى من الدساتير العربية أن تحمي الدولة حرية
القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقاً للعادات المرعية على أن لا يخل ذلك بالنظام
العام ولا ينافي الآداب في دساتير مصر لعامي ١٩٢٣م (م ١٣) و ١٩٣٠م
(م ١٢) والكويت لعام ١٩٦٢م (م ٣٥) . واقترب من هذا النص الحكم الخاص

١ - لمزيد من الإطلاع راجع أوليفية وهامبل - إيف ميني - المعجم الدستوري ، مرجع سابق
ص ٤٧٤-٤٧٧ .

بهذا الشأن دستوري الأردن لعامي ١٩٤٧م و١٩٥٢م ، اللذان قرران : تحمي الدولة حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقاً للعادات المرعية في المملكة الأردنية مالم تكن مخالفة للنظام ومنافية للآداب (م ١٦ من دستور ١٩٤٧م وم ١٤ من دستور ١٩٥٢م) .

وإذا كانت أحكام المجموعة السابقة قد نصت على أن تحمي الدولة حرية القيام بالشعائر الدينية فإن أحكام مجموعة دستورية عربية أخرى قد قضت بحرية القيام بالشعائر الدينية مثال ذلك نص الدستور العراقي لعام ١٩٢٥م على حرية القيام بشعائر الدين الإسلامي وبشعائره المألوفة في العراق على اختلاف مذاهبه محترمة لا تمس . وتضمن لجميع ساكني البلاد حرية الاعتقاد التامة وحرية القيام بشعائر العبادة وفقاً لعاداتهم مالم تكن مخلة بالأمن والنظام ومالم تناف الآداب العامة (م ١٣) وإذا كان الدستور العراقي لعام ١٩٢٥م قد اشترطاً أن لا تكون حرية الاعتقاد مخلة بالأمن فإن مجموعة أخرى من الدساتير العربية قد اقتربت من دساتير المجموعة السابقة وهكذا فحرية الاعتقاد مصونة للجميع وكذلك حرية القيام بجميع الشعائر الدينية التي لا تخل بالنظام العام ولا تنافي الآداب في القوانين الأساسية لحكومتها اللادقية وجبل الدروز لعام ١٩٢٠م (م ٤) بدلاً من الإخلال بالأمن في الدستور العراقي المذكور .

وعلى هذا المنوال سارت دساتير سوريا اللاحقة في نصها على أن لا تكون حرية الاعتقاد مخلة بالنظام العام من حيث المبدأ . وإن تغايرت نصوص هذه الدساتير في تفاصيل أحكامها بهذا الشأن . فحرية الاعتقاد مصونة والدولة تحترم جميع الأديان السماوية وتكفل حرية القيام بجميع شعائرها .

على أن لا يخل ذلك بالنظام العام - والأحوال الشخصية للطوائف مصونة ومرعية في دساتير سوريا للأعوام ١٩٥٠م و١٩٦٢م (م ٣ق ٣-٤) و١٩٥٣م (م ٣ق ٣-٤) .

وكان جوهر نصوص الدساتير السورية اللاحقة مقترباً مما نصت عليه أحكام الدساتير السورية السابقة لأن : حرية الاعتقاد مصونة والدولة تحترم جميع الأديان وتكفل حرية القيام بجميع شعائرها على أن لا يخل ذلك بالنظام العام في دساتير سوريا للأعوام ١٩٦٤م (م ١٦)، ١٩٦٩م (م ٣١) و ١٩٧٣م (م ٣٥) .

والى هذه المجموعة ينتمي دستور تونس لعام ١٩٥٩م حين نص على أن تضمن حرية العقيدة وتحمي حرية القيام بالشعائر الدينية مالم يخل بالأمن العام (ق ٥) وإن كان قد قرر عدم الإخلال بالشعائر الدينية بالأمن العام بدلاً من النظام العام في الدساتير الأخرى .

وتوسع الدستور العراقي لعام ١٩٥٨م في هذه النصوص . فحرية الاعتقاد والتعبير مضمونة وتنظم بقانون (م ١٠) وحرية الأديان مصونة ويجب احترام الشعائر الدينية على أن لا تكون مخلة بالنظام العام ولا متنافية مع الآداب العامة (م ١٢) . ومع أن دستور العراق لعام ١٩٦٤م قد قرر هو الآخر أن حرية الأديان مضمونة ، غير أنه قد قضى بأن تحمي الدولة حرية القيام بشعائرها على أن لا يخل ذلك بالنظام العام وينافي الآداب (م ٢٨) وكان جوهر نص دستور ١٩٦٨م بهذا المعنى (راجع م ٣٠ منه) .

وأضاف دستور ١٩٧٠م إلى تلك النصوص على أن لا يتعارض ذلك مع أحكام الدستور والقوانين وأن لا ينافي النظام العام (راجع م ٢٥) وقرر مشروع دستور العراق لعام ١٩٨٩م أن لا يتنافى مع المصلحة العامة إلى جانب النص السابق (راجع م ٦٢) .

وأتى دستور السودان لعام ١٩٩٨م بنص مسهب في هذا المجال حيث قرر أنه : لكل إنسان الحق في حرية الوجدان والعقيدة الدينية وله حق إظهار دينه أو معتقده ونشره عن طريق التعبد أو التعليم أو الممارسة أو أداء الشعائر

والطقوس ، ولا يكره أحد على عقيدة لا يؤمن بها أو شعائر أو عبادات لا يرضاها طوعاً وذلك دون إضرار بحرية الاختيار للدين أو إيذاء لمشاعر الآخرين أو النظام العام وذلك ما يفصله القانون (الرقم ٢٤) .

زد على ذلك نص هذا الدستور على أن : يكفل لأية طائفة أو مجموعة من المواطنين حقها في المحافظة على ثقافتها الخاصة أو لغتها أو دينها وتنشئة أبنائها طوعاً في إطار تلك الخصوصية ولا يجوز طمسها إكراهاً (الرقم ٢٧) .

وبذلك يكاد يكون هذا الدستور قد قرر حكماً جلياً مسهباً لم يرد في أي دستور عربي آخر . في حين كانت قد انحصرت أحكام دستور السودان لعام ١٩٧٣م بهذا الشأن على أن حرية العقيدة والتعبّد وأداء الشعائر الدينية مكفولة دون الإخلال بالنظام العام أو الآداب (م ٤٧) . على أن الدستور الانتقالي السوداني لعام ٢٠٠٥م قد نص هو الآخر في الرقم ٣٨ على أنه :- لكل إنسان الحق في حرية العقيدة الدينية و العبادة . وله الحق في إعلان دينه أو عقيدته أو للتعبير عنها عن طريق العبادة والتعليم والممارسة وأداء الشعائر أو الإحتفالات وذلك وفقاً لما يتطلبه القانون والنظام العام ولا يكره أحد على إعتناق دين لا يؤمن به أو ممارسة طقوس أو شعائر لا يقبل بها طواعية .

لم ينحصر الأمر على ما تقدم فقط ، بل ونصت أحكام دستور السلطنة الحجية لعام ١٩٥٢م والنظام الأساسي للدولة في سلطنة عمان على حرية الاعتقاد . مثال ذلك قرر الدستور الحجّي حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد على أن لا تخل هذه بالنظام العام ولا ينافي الآداب (م ١١) . وحرية القيام بالشعائر الدينية طبقاً للعادات المرعية مصونة على أن لا يخل ذلك بالنظام العام أو ينافي الآداب في النظام الأساسي للدولة في سلطنة عمان (م ٢٨) . في حين

إكتفت أحكام دستور قطر لعام ٢٠٠٣م بأن حرية العبادة مكفولة للجميع، وفقاً للقانون ومقتضيات حماية النظام العام (م ٥٠) .

وأكدت أحكام مجموعة من الدساتير العربية على حرية العقيدة المطلقة من حيث المبدأ . غير أنها قد تباينت في تفاصيل أحكامها بهذا الشأن . حيث إذا كان الدستور اللبناني لعام ١٩٢٦م قد نص على حرية الاعتقاد المطلقة والدولة بتأديتها فروض الإجلال لله تعالى تحترم جميع الأديان والمذاهب وتكفل حرية إقامة الشعائر الدينية تحت حمايتها على أن لا يكون ذلك إخلال بالنظام العام وهي تضمن أيضاً للأهلين على اختلاف مللهم احترام نظام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية (م ٩) .

لقد اقترب نص الدستور السوري لعام ١٩٣٠م من أحكام الدستور اللبناني المذكور في تقرير حرية الاعتقاد المطلقة بيد أن الدستور السوري لم يشر إلى أن الدولة بتأديتها فروض الإجلال لله تعالى ، الذي نص عليه الدستور اللبناني ، ثم تطابق حكم الدستور السوري مع حكم الدستور اللبناني بهذا الشأن بعد ذلك (راجع م ١٦ من الدستور السوري).

ونصت أحكام دستوري ليبيا لعامي ١٩٥١م و ١٩٦٣م على حرية الاعتقاد المطلقة وتحترم الدولة جميع الأديان والمذاهب وتكفل لليبيين والأجانب المقيمين في أراضيها حرية العقيدة والقيام بشعائر الأديان على أن لا يخل ذلك بالنظام العام ولا ينافي الآداب (م ٢١ من الدستورين) .

لم ينحصر الأمر على ما تقدم فقط ، بل قرر هذا الحكم كل من الإعلان الدستوري المصري لعام ١٩٥٣م ودستور مصر لعام ١٩٥٦م . لقد نص الحكمين المذكوران على أن : حرية الاعتقاد مطلقة وتحمي الدولة حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقاً للعادات المرعية على أن لا يخل ذلك بالنظام العام

ولا يناف الآداب في الإعلان الدستوري المصري الصادر في ١٠ / ٢ / ١٩٥٣م (م٤) ودستور مصر لعام ١٩٥٦م (م٤٣) .

وقررت أحكام دستوري ج.ي.د.ش أن دين الدولة الإسلام على أن حرية الاعتقاد بأديان أخرى مكفولة . وتحمي الدولة حرية الأديان والمعتقدات طبقاً للعادات المرعية شريطة أن تتماشى ذلك مع مبادئ الدستور . في دستور ج.ي.د.ش لعامي ١٩٧٠م (م٤٦) و ١٩٧٨م (م٤٧) .

وينتمي دستور دولة الإمارات العربية المتحدة إلى مجموعة الدساتير العربية التي قضت بحرية القيام بشعائر الدين طبقاً للعادات المرعية مصونة على أن لا يخل ذلك بالنظام العام أو يناف الآداب العامة (م٣٢) . وأوجزت مجموعة من الدساتير العربية في النصوص المتعلقة بحرية الاعتقاد في قرارها بأن الدولة تضمن لكل واحد حرية ممارسة شؤنه الدينية في دساتير المغرب لأعوام ١٩٦٢م (ق٦) و ١٩٧٠م (ق٦) و ١٩٧٢م (ق٦) و ١٩٦٢م (ق٦) و ١٩٩٦م (ق٦) .

بينما ورد النص الخاص بحرية الاعتقاد في الدساتير الجزائرية بأنه : لا مساس بحرية المعتقد ولا بحرية الرأي في دساتير ١٩٧٦م (م٥٣) و ١٩٨٩م (م٣٥) و ١٩٩٦م (م٣٦) .

وإلى هذه المجموعة الدستورية العربية التي أوجزت في نصوصها الخاصة بحرية الاعتقاد ينتمي الدستور المصري لعام ١٩٧١م الذي قضى بأن : تكفل الدولة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية (م٤٦) .

هذا وتجدر الإشارة إلى أن ستة دساتير في البلدان العربية قررت حرية الضمير نصاً وهم قانون الحكم الذاتي لعام ١٩٥٣م في السودان ودستور مستعمرة عدن لعام ١٩٦٢م ودستور البحرين لعام ١٩٧٣م ودستور السودان لعام ١٩٩٨م . قرر قانون الحكم الذاتي السوداني لعام ١٩٥٣م أن يتمتع جميع

الأشخاص بحرية الضمير والحق في أداء شعائرهم الدينية بحرية شريطة أن لا يتنافى ذلك مع الآداب والنظام العام أو الصحة كما يقتضيها القانون (م٧ق١) .
وقد أسهب دستور مستعمرة عدن لعام ١٩٦٢م في النص على حرية الضمير في الرقم (٩) منه كما يلي :-

١- يجب أن لا يحال بين شخص وحقه في التمتع بحرية الضمير إلا برضاه ولأغراض هذه المادة تشمل الحرية المذكورة حرية الفكر والدين وحرية تغيير دينه أو معتقده وحرية إما بمفرده أو بالإشتراك مع آخرين سراً أو علانية في كلتا الحالتين في أن يظهر دينه أو معتقده بالعبادة والتعليم أو الممارسة المرعية .

٢- أي شخص يحضر مكاناً للتعليم يجب أن لا يكون مطلوباً منه أن يتلقى تعاليم دينية أو أن يشترك في احتفالات أو عبادات دينية أو أن يحضرها إذا كانت تلك التعاليم أو الاحتفالات أو العبادات تتعلق بدين غير دينه إلا برضاه أو برضا وليه إن كان قسراً .

٣- أي جماعة أو طائفة دينية يجب أن لا تمنع من تقديم التعليم الديني لأشخاص تلك الجماعة أو الطائفة ضمن أي منهاج للتعليم تقدمه تلك الجماعة أو الطائفة.

٤- يجب أن لا يجبر أي شخص على أن يحلف أي قسم يتعارض مع دينه أو معتقده أو أن يقسم أي قسم بطريقة تتعارض مع دينه أو معتقده .

٥- لا شيء ينضمه أي قانون أو يفعل تحت سلطة أي قانون يجب أن يغير عبر نفس هذه المادة أو مناقضاً لها في حدود ما يضعه القانون المذكور من أحكام تقتضيها الأمور التالية وفي الحدود المعقولة :

أ- مصلحة الدفاع أو السلامة العامة ، أو النظام العام ، أو الآداب العامة أو الصحة العامة .

ب- أغراض حماية حقوق الأشخاص الآخرين وحررياتهم بما في ذلك الحق في مراعاة أي دين وفي ممارسته بدون أي تدخل غير مرغوب من اتباع أي دين آخر . وفيما عدا ذلك فإن تلك الأحكام أو الشئ الذي يعمل بمقتضى السلطة التي تخولها تلك الأحكام يجب أن تبدو بصفة معقولة في مجتمع ديمقراطي .

واكتفى دستور البحرين بصيغة موجزة في تقرير حرية الضمير في نصه على أن : حرية الضمير مطلقة وتكفل الدولة حرمة دور العبادة وحرية القيام بشعائر الأديان والمواكب والاجتماعات الدينية طبقاً للعادات المرعية (م ٣٢) . وهو ماقرره دستور البحرين لعام ٢٠٠٢م (م ٢٢) . وقضى قانون إدارة الدولة العراقية للفترة الإنتقالية بأنه:- للعراقي الحق بحرية الفكر والضمير والعقيدة الدينية وممارسة شعائرها ويحرم الأكراد بشأنها (م ١٣ ف هـ) .

وبالمقابل أغفلت الدساتير السودانية بعد قانون الحكم الذاتي السوداني لعام ١٩٥٣م النص على حرية الضمير مكتفية بالنص على أن يتمتع جميع الأشخاص بالحق في أداء شعائهم الدينية بحرية بشرط ألا يتنافى ذلك مع الآداب أو النظام العام أو الصحة كما يقتضيها القانون في دساتير ١٩٥٦م (م ٥ ق ١) و ١٩٦٤م (م ٥ ق ١) و ١٩٨٥م .

بينما استبدل دستور ١٩٩٨م كلمة الضمير بالوجدان في الرقم (٢٤) منه ، الذي قضى بأنه لكل إنسان الحق في حرية الوجدان والعقيدة الدينية وله حق إظهار دينه أو معتقده ونشره عن طريق التعبد أو التعليم أو الممارسة أو أداء الشعائر أو الطقوس ولا يكره أحد على عقيدة لا يؤمن بها أو شعائر أو عبادات لا يرضاها طوعاً وذلك دون إضرار بحرية الاختيار للدين أو إيذاء لمشاعر الآخرين أو النظام العام وذلك ما يفصله القانون .

وإذا كانت الأحكام الدستورية الأربعة التي قررت حرية الضمير والوجدان قد تغيرت بالشكل المذكور أعلاه في هذا الحكم فإنه تجدر الإشارة إلى أن دساتير البلدان التي تحررت من الاستعمار البريطاني قد قررت هذا الحكم من حيث المبدأ معتمدة أسلوب التطويل في النصوص كما هي الحال في دساتير الهند لعام ١٩٤٧م وبروما لنفس العام وباكستان لعام ١٩٥٦م ، وماليزيا لعام ١٩٥٧م ونيجريا لعام ١٩٦٠م وغانا لنفس العام وأوغندا لعام ١٩٦٢م وكينيا لعام ١٩٦٣م وزامبيا لعام ١٩٦٤م ومالاوي لعام ١٩٦٤م أيضاً .

وبالمقابل قررت مجموعة أخرى من الدساتير العربية والأجنبية ما يندرج تحت مفهوم حرية الضمير في النصوص المتعلقة بحرية الرأي وهو ما سنتناوله فيما بعد.

وصممت عن حرية الاعتقاد أحكام كل من نظمات جبل لبنان لعام ١٨٦١م ودساتير سوريا لعام ١٩٢٠م والأردن لعام ١٩٢٨م والميثاق الوطني المقدسي لعام ١٩٤٨م ودساتير برقه لعام ١٩٥١م والجزائر لعام ١٩٦٣م وج.ع.ي للأعوم ١٩٦٣م و١٩٦٤م و١٩٦٥م و١٩٦٧م و١٩٧٠م وقطر لعام ١٩٧١م وج.ي لعام ١٩٩٠م .

الباب الثاني

١- حرية الاجتماع والتظاهر

يقصد بحق الاجتماع من الناحية القانونية حادثة يراد بها الدفاع عن رأي معين لإقناع الآخرين به للعمل من أجله . وبذلك تنتفي الأشكال الأخرى للاجتماع الذي يعرفه الفقه الدستوري على هذا الشكل .

وقد توزعت الأحكام الدستورية العربية إلى ثلاث مجموعات ، نصت أحكام المجموعة الأولى على حرية الاجتماع في (٣٣) دستور عربي . وقضت المجموعة الثانية بحرية الاجتماع والتظاهر في أحكام (١٧) دستور عربي وصممت أحكام المجموعة الدستورية الثالثة عن النص على حرية الاجتماع في أحكام (٢٢) دستور عربي .

انقسمت أحكام المجموعة الدستورية الأولى إلى فرعين ، قضت أحكام فرع منها بحرية الاجتماع ضمن أحكام أخرى في نفس المادة أي في جملة واحدة من كل من القانونين الأساسيين للقطر الطرابلسي لعام ١٩١٩م (ق٧) وبرقة لنفس العام (ق٧) ودساتير سوريا لعامي ١٩٢٠م (م١٧) و ١٩٣٠م (م٢٥) والقانونيين الأساسيين لحكومتها اللاذقية وجبل الدروز لعام ١٩٢٠م (م٦) ودساتير العراق لعام ١٩٢٥م (م١٢) و عام ١٩٧٠م (م٢٦) ولبنان لعام ١٩٢٦م (م١٣) والأردن للأعوام ١٩٢٨م (م١٢) و ١٩٤٧م (الرقم ٢٦) و ١٩٥٢م (م١٦ق١) وبرقة لعام ١٩٥١ (الرقم ١١) ومشروع دستور المملكة العربية السعودية لعام ١٩٦١م (م٤١) ودساتير تونس لعام ١٩٥٩م (ق٨) والجزائر للأعوام ١٩٦٣م (م١٩) و ١٩٧٦م (م٥٥) و ١٩٨٩م (م٣٩) و ١٩٩٦م (م٤١) والإمارات العربية المتحدة لعام ١٩٧١م (م٣٢) والمغرب للأعوام ١٩٦٢م (ق٩) و ١٩٧٠م (ق٩) و ١٩٧٢م (ق٩) و ١٩٩٢م (ق٩)

و١٩٩٦م (ق ٩) ودستور اتحاد الجمهوريات العربية لعام ١٩٧١م (م ١٢ ق ١) "١"

وبالمقابل وردت في الفرع الثاني من هذه المجموعة الأحكام الخاصة بحرية الاجتماع في فقرات مقتضبة مثل حق الاجتماع السلمي مكفول في حدود القانون في دستوري ليبيا لعامي ١٩٥١م (م ٢٥) و١٩٦٣م (م ٢٥) والنظام الأساسي لسلطنة عمان لعام ١٩٩٦م (م ٣٢) . وأقترب من هذه الحكم نص دستور قطر لعام ٢٠٠٣م الذي قرر أن :- حق المواطنين في التجمع مكفولة وفقاً لأحكام القانون (م ٤٤) .

وأسهبت أحكام المجموعة الثالثة من الدساتير العربية في النصوص المتعلقة بحرية التجمع مثال ذلك للمصريين حق الاجتماع في هدوء وسكينة غير حاملين سلاحاً وليس لأحد من رجال البوليس أن يحضر اجتماعهم ولا حاجة بهم إلى إشعاره. لكن هذا الحكم لا يجري على الاجتماعات العامة فإنها خاضعة لأحكام القانون . كما أنه لا يقيد أو يمنع أي تدبير يتخذ لوقاية النظام الاجتماعي في دستوري مصر لعامي ١٩٢٣م (م ٢٠) و١٩٣٠م (م ٢٠) .

لم تختلف أحكام الدستور المصري لعام ١٩٥٦م عن حكم الدستوريين السابقين من حيث المبدأ غير أنها قد أضافت إباحة المواكب العامة من جهة وحذفت التدابير الخاصة لوقاية النظام الاجتماعي من جهة أخرى وذلك طبقاً للمادة (٤٦) منه كما يلي : للمصريين حق الاجتماع في هدوء غير حاملين سلاحاً ودون حاجة إلى إخطار سابق ولا يجوز للبوليس أن يحضر اجتماعهم والاجتماعات والمواكب والتجمعات مباحة في حدود القانون على أن تكون أغراض الاجتماع ووسائله سلمية ولا تتنافى والآداب وهو نفس النص الذي

١ - قرر الميثاق الوطني المقدس لعام ١٩٤٨م في اليمن : أن تكفل حرية الرأي والكلام والكتابة والإجتماع في حدود الأمن والقوانين .

قرره دستور ج.م.ع لعام ١٩٧١م في المادة (٥٥) منه (مع استبدال رجال الأمن بدلاً من البوليس في دستور ١٩٥٦م) . وإذا كانت أحكام الدستوريين السابقين قد قررت المواكب إلى جانب التجمع فإن أحكام دساتير أخرى من هذه المجموعة قد نصت على صيغة واحدة هي : للمواطنين حق الاجتماع في هدوء غير حاملين سلاحاً ودون إخطار سابق والاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات مباحة في حدود القانون في دساتير ج.م.ع. لعام ١٩٦٤م (م٣٧) والكويت لعام ١٩٦٢م (م٤٤) والعراق لعسامي ١٩٦٤م (م٣٢) و١٩٦٨م (م٣٤) وج.ع.ي لعام ١٩٧٠م (م٣٩) والبحرين لعام ١٩٧٣م (م٢٨) .

واقترنت من هذا النص أحكام دستور السودان لعام ١٩٧٣م في المادة (٥٠) التي نصت على أنه : للسودانيين الحق في الاجتماع السلمي وتسير المواكب في سلم وهدوء وفق ما يقرره القانون . وبالمقابل نصت أحكام دستور البحرين على حق الاجتماع الخاص والاجتماعات العامة في المادة ٢٨ كما يلي:-
أ - للأفراد حق الاجتماع الخاص دون حاجة الى إذن أو إخطار سابق ، ولا يجوز لأحد من قوات الأمن العام حضور اجتماعاتهم الخاصة .

ب- الاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات مباحة وفقاً للشروط والأوضاع التي بينها القانون على أن تكون أغراض الاجتماع ووسائله سلمية ولا تتنافى الآداب العامة.

ووردت كلمة التظاهر في أحكام فرع ثالث من هذه المجموعة ، كان الدستور السوري لعام ١٩٥٠م ، أول الأحكام الدستورية العربية التي قررت ذلك فيما نعلم حين نص على أنه : للسوريين حق الاجتماع والتظاهر بصورة سلمية دون سلاح ضمن حدود القانون في دساتير سوريا للأعوام ١٩٥٠م (م٢٦) و١٩٥٣م (م١٥) و١٩٦٢م (م١٦). في حين اكتفت أحكام دستوري ج.ع.ي

لعامي ١٩٦٥م و١٩٦٧م بالنص على أن: حق التجمع والتظاهر مكفول في حدود القانون (م ٥٦ من دستور ١٩٦٦م وم ٦٢ من دستور ١٩٦٧م) .

واقترب من هذا النص حكم دستوري ج.ي.د.ش لعامي ١٩٧٠م و١٩٧٨م في نصها على أنه : للمواطنين حق التجمع والتظاهر بروح أهداف الدستور (م ٤٨ من دستور ١٩٧٠م وم ٤٤ من دستور ١٩٧٨م) على أن مشروع دستور العراق لعام ١٩٨٩م قد نص على أن : التجمع والتظاهر السلميان مكفولان في حدود مقتضيات حماية الأمن العام أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم وينظم القانون هذه الممارسة (م ٥٨) . وكان دستور مستعمرة عدن لعام ١٩٦٢م قد توسع في هذا الحكم بأن قرر : حماية حرية الاجتماع وتكوين الجمعيات في الرقم (١١) منه كما يلي :

١- لا يجب أن يصد أي شخص إلا برضاه عن التمتع بحريته في الاجتماع وتكوين الجمعيات ، أي حقه أن يجتمع بحرية ، ويجتمع مع أشخاص آخرين وبصفة خاصة تشكيل نقابات أو جمعيات أخرى أو الانتماء إليها من أجل حماية مصالحه .

٢- لا شيء ينضمه أي قانون أو يفعل تحت سلطة أي قانون يجب أن يعتبر غير متسق مع هذه المادة أو مناقضاً لها في حدود ما يضعه القانون المذكور من أحكام:

أ- تقتضيها في حدود معقولة مصلحة الدفاع والأمن العام أو النظام والآداب العامة أو الصحة العامة .

ب- أو تقتضيها في حدود معقولة أغراض حماية حقوق الآخرين وحرياتهم .

ج - أو تفرض قيود على الموظفين العمامين .

وفيما عدا ذلك فإن تلك الأحكام أو ما يفعل بمقتضى السلطة التي تخولها تلك الأحكام يجب أن لا تبدو وليس لها ما يبررها بصفة معقولة في مجتمع ديمقراطي

. فى حين أتى حق الإجتماع فى إطار حرية الانتماء وحق تشكيل النقابات والأحزاب فى قانون إدارة الدولة العراقية لعام ٢٠٠٤م عندما قضت الفقرة (ج من م ١٢) :- أن الحق بحرية الإجتماع السلمي وبحرية الانتماء فى جمعيات هو حق مضمون كما أن الحق بحرية تشكيل النقابات والأحزاب والانضمام إليها وفقاً للقانون هو حق مضمون .

وتكاد تكون أحكام دستورية أجنبية قد تشابهت كل مجموعة منها مع مجموعة من الدساتير العربية المذكورة سابقاً . مثال ذلك قررت أحكام دساتير الدول التي استقلت عن بريطانيا نصوصاً متشابهة أو متقاربة مع ما ورد فى دستور مستعمرة عدن بهذا الشأن فى كل من دستور زامبيا لعام ١٩٦٤م (الرقم ٢٢) وكينيا لعام ١٩٦٣م (الرقم ٢٣ و ٢٤) وأوغندا لعام ١٩٦٢م (الرقم ٢٦) وملوي لعام ١٩٦٤م (م ٢٠) ونيجريا لعام ١٩٦٠م (الرقم ٢٤-١ والرقم ٢٥-١) وباكستان لعام ١٩٥٦م (الرقم ٨ والرقم ٩) وماليزيا لعام ١٩٥٦م (الرقم ١٠) وسيرليون لعام ١٩٦٠م (الرقم ٢١) علماً بأن هذه الدساتير قد أضافت حق الاتحاد إلى حرية الرأي والاجتماع .. الخ .

ومثلما قررت دساتير مصر للأعوام ١٩٢٣م و ١٩٣٠م و ١٩٥٦م أن تكون حرية الرأي والاجتماع بدون حمل سلاح قضت أحكام مجموعة من الدساتير الأجنبية بحرية الرأي والاجتماع بدون حمل سلاح مثل دساتير بلجيكا لعام ١٨٣١م (م ١٩) وبيرو لعام ١٩٣٣م (م ٦٢) وهندوراس لعام ١٩٣٦م (م ٦١) وكوبا لعام ١٩٤٠م (م ٣٣) وبناما لعام ١٩٤٥م (م ٣٨ و ٣٩) وكوستاريكا لعام ١٩٤٩م (م ٢٦) وهايتي لعام ١٩٥٠م (م ٢٤) والبرازيل لعام ١٩٤٦م (الفصل ١١) والدومنيكان لعام ١٩٤٧م (م ٥٦ منه) وألمانيا الغربية لعام ١٩٤٩م ، المعدل عام ١٩٥٦م (م ٨ ق ١-٢) وإيطاليا لعام ١٩٤٧م (م ٢١) علماً بأن هذا الدستور قد أضاف أنه للمواطنين الحق فى أن يجتمعوا اجتماعاً سلمياً دون أن

يحملوا سلاحاً ولا يتم الإخطار السابق بالنسبة للاجتماعات ولو تمت في مكان يتردد عليه الجمهور.

أما الاجتماعات في مكان عام فيجب أن يسبقها إخطار السلطات ولا يجوز للسلطات أن تمنعها إلا لأسباب محددة تتعلق بالأمن والصحة العامة .

ولجميع حق التعبير بحرية عن آرائهم بالقول وبالكتابة وبجميع وسائل الإذاعة الأخرى ولا يجوز أن تكون الصحافة خاضعة لترخيص أو رقابة (م ١٧ و ٢١) .

وإلى هذه المجموعة ينتمي دستور اليونان لعام ١٩١١ م ، المعدل عام ١٩٥٢ م حيث لليونانيين حق الاجتماع بدون حمل سلاح ولا يمكن للشرطة أن تحظر سوى للحفاظ على الأمن . ويمكن منع الاجتماع إذا كان يضر بالأمن العام (م ١٠) . ولكل يوناني الحق في التعبير عن رأيه وفكره شفويًا وكتابة وطباعة في إطار القانون (م ١٤) وهو نفس النص الذي قرره دستور اليونان لعام ١٩٧٥ م (م ١١) . وأسبانيا لعام ١٩٧٨ م (م ٢١) .

لم ينحصر الأمر على ما تقدم فقط بل وقرر دستور الهند أن تكون الاجتماعات بدون حمل سلاح (م ١٩ أ - ب) وهو ما قرره دستور باكستان لعام ١٩٥٦ م (الرقم ٩) . أما أحكام دستور أثيوبيا لعام ١٩٥٥ م فإنه قد قضى بحق الأثيوبيين في الاجتماع السلمي بدون حمل سلاح وفقاً لما يقتضيه القانون (م ٤٥) . ولم يشذ عن النص على ذلك دستور النيبال لعام ١٩٥٨ م (الرقم ٧ - ق - أ - ب - ج) وقد سبق أن قرر هذا الحق دستور بورما لعام ١٩٤٧ م حين نص على أنه للمواطنين الحق في الاجتماع السلمي بدون حمل سلاح .. الخ (الرقم ١٧ ق ٢ - ٣) وإلى جانب ما تقدم قضت أحكام بعض الدساتير الاشتراكية بحق التجمع بدون حمل سلاح مثل دستور ألمانيا الديمقراطية لعام ١٩٤٩ م ، المعدل

عام ١٩٦١ م (م ٩) وكذلك دستور ألمانيا الديمقراطية لعام ١٩٦٨ م ، المعدل عام ١٩٧٤ م (م ٢٧ و ٢٨) .

وكان دستور جواتمالا لعام ١٩٥٦ م من دساتير أمريكا اللاتينية التي قضت بحق الاجتماع بدون حمل سلاح (م ٣٥) .

وانحصرت أحكام مجموعة أخرى من الدساتير الأجنبية في النص على حرية الرأي والاجتماع دون النص على عدم حمل السلاح مثال ذلك قرر دستور تشيلي لعام ١٩٢٥ م الحق في الاجتماع بدون إخطار مسبق - الاجتماعات في الساحات والشوارع والأماكن الأخرى والحق في الاتحاد بدون إذن سابق من السلطات (م ١٠ ق ٤) . وبالمقابل اكتفى دستور ليبيريا لعام ١٩٥٥ م بالنص على أنه للشعب حق الاجتماع في أي وقت في نظام عام سلمي من أجل مناقشة العمل العام (الرقم ٥) وهو ما سبق أن قرره دستور الدومنيكان لعام ١٩٤٧ م حين نص على أن حرية الرأي والتعبير مكفولة بدون رقابة مسبقة وينظم القانون المخالفة وحرية الاجتماع السلمي والاتحاد مكفولة (م ٦ ق ٦) .

في هذا الإطار قضى القانون الأساسي عن الحريات المدنية في الكنفو ليوبودفيل لعام ١٩٦٠ م بحرية الاجتماع السلمي وحرية الاتحاد مع الآخرين وإنشاء اتحادات النقابات .. الخ (م ١٦) . وقد اقترب من هذا النص دستور ارتيريا لعام ١٩٥٢ م (م ٢٢ ق ٤٠) .

ومع أن مجموعة أخرى من الدساتير الأجنبية لم تقضي بحق الاجتماع السلمي وإنما ورد نصاً عاماً عن حرية الرأي والاجتماع . ويمنع الاجتماع والاتحاد الذي يهدف إلى نشاط مخالف للقانون في دستور الكنفو لعام ١٩٦٣ م (م ٩) ودستور بورندي لعام ١٩٦٢ م (م ١٨) وهو ما سبق أن قرره دستور كمبوديا لعام ١٩٤٧ م (م ٩ وم ١٠) .

أما أحكام الدستور الإيراني لعام ١٩٠٦م فقد نص على أن يسمح بتشكيل الاجتماعات (م٢٧) . ومثلما قررت أحكام دساتير سوريا للأعوام ١٩٥٠م ١٩٥٣م و١٩٦٢م وج.ع.ي لعامي ١٩٦٥م و١٩٦٧م حرية الاجتماع والتظاهر قررت هذا النص أحكام مجموعة من الدساتير الأجنبية مثل دساتير إيطاليا لعام ١٩٤٧م (م٤٠) وتركيا لعم ١٩٦١م (م٢٨) وجواتمالا لعام ١٩٥٦م (م٥٣) ومدغشقر لعام ١٩٥٩م المعدل عام ١٩٦٠م (الديباجة) والسنغال لعام ١٩٦٠م (م٢٠) والكمرون لنفس العام (الديباجة) وتوجو لعام ١٩٦٣م (م١٨) وغينيا لعام ١٩٥٨م (م٤٠) واندنوسيا لعام ١٩٥٦م (م٢٧) وقانون الحريات الأساسية في الكونغوليوبودفيل لعام ١٩٦٠م (م١٧ق٣) ودستور إيران لعام ١٩٧٩م (م٢٧) وروسيا الاتحادية لعام ١٩٩٣م (م٣١) وإسبانيا لعام ١٩٧٧م (م٢٨ق٢) .

وقررت مجموعة من دساتير البلدان الاشتراكية التي قررت الإضراب والمظاهرة وفقاً لمصالح الشغيلة في دساتير الاتحاد السوفيتي لعام ١٩٣٦م (م٢٥) و١٩٧٧م (م٥٠) والصين لعام ١٩٧٥م (م٢٨) في حين اكتفى دستور ١٩٥٤م بالنص على حرية المظاهرة (م٨٧) ودستور ١٩٨٢م (م٣٥) . وكانت مجموعة من دساتير البلدان الرأسمالية أو ذات الاتجاه الرأسمالي قد قضت بحرية الإضراب كما هي الحال في دساتير إيطاليا لعام ١٩٤٧م (م٤٠) واندنوسيا لعام ١٩٥٦م (م٢٧) وأفريقيا الوسطى لعام ١٩٥٩م المعدل ١٩٦٠م (الديباجة) والصومال لعام ١٩٦٠م (م٢٧) والكمرون لعام ١٩٦٠م (الديباجة) والسنغال لعام ١٩٦٠م (م٢٠) وتوجو لعام ١٩٦٣م (م١٨) ومدغشقر لعام ١٩٥٩م ، المعدل عام ١٩٦٠م (الديباجة) وإسبانيا لعام ١٩٧٨م (م٢٨ق٢) وروسيا الاتحادية لعام ١٩٩٣م (م٣١) .

واكتفت مجموعة من دساتير البلدان الاشتراكية السابقة وذات التوجه الاشتراكي بالنص على حرية المظاهرة في دساتير كل من بولندا لعامي ١٩٥٢م (٧١ق) و ١٩٧٦م (٨٣م) وتشيكوسلوفاكيا لعام ١٩٦٠م (٢٨م) وألمانيا الديمقراطية لعام ١٩٦٨م ، المعدل عام ١٩٧٤م (٢٨ق٢) والمجر لعام لعام ١٩٤٩م المعدل عام ١٩٧٢م (٥٤م) ومنغوليا لعام ١٩٦٠م (٨٧ق٤) ورومانيا لعام ١٩٦٥م (٢٨م) . وبلغاريا لعام ١٩٧٢م (٥٤ق١) وكوريا الديمقراطية لعام ١٩٧٢م (٥٣م) وألبانيا لعام ١٩٧٦م (٥٣م) وكوبا لعام ١٩٧٦م (٥٣م) وفيتنام لعام ١٩٨٠م (٦٧م) وبنين لعام ١٩٧٧م (٣٤م) وأثيوبيا لعام ١٩٨٨م (٤٧م) .

وصممت عن حرية الاجتماع والتظاهر أحكام الدستور التونسي لعام ١٨٦١م ونظامات جبل لبنان لعام ١٨٦١م وقانون الحكم الذاتي السوداني لعام ١٩٥٣م ودساتير السودان للأعوام ١٩٥٦م و ١٩٦٤م و ١٩٨٥م و ١٩٩٨م و ٢٠٠٥م والإعلان الدستوري المصري لعام ١٩٥٣م ودساتير ج.ع.م لعام ١٩٥٨م والاتحاد العربي لنفس العام والعراق لعام ١٩٥٨م وسلطنة لحج لعام ١٩٥٢م وج.ع.ي لعامي ١٩٦٣م و ١٩٦٤م .

والإعلانان الدستوريان في ج.ع.ي لعامي ١٩٦٢م و ١٩٧٤م ودساتير سوريا لعامي ١٩٦٤م و ١٩٦٩م وقطر لعام ١٩٧١م وج.ي لعام ١٩٩٠م وميثاق الدول العربية المتحدة لعام ١٩٥٨م واتفاق الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق لعام ١٩٦٣م .

ولم تقرر مجموعة من الدساتير الأجنبية حرية الاجتماع مثل دساتير تركيا لعام ١٩٢٤م وأفغانستان لعام ١٩٣١م والفلبين لعام ١٩٣٥م ولاوس لعام ١٩٤٧م والصومال لعام ١٩٧٩م ولم تقرر حرية التظاهر والإضراب كل من دستور بلجيكا لعام ١٩٣١م وكولومبيا لعام ١٨٨٦م وهندوراس لعام ١٩٣٦م

ودستور اليابان لعام ١٩٦٣م والبرازيل لعام ١٩٤٦م وبوليفيا لعام ١٩٤٧م وكوستاريكا لعام ١٩٤٩م وألمانيا الاتحادية لعام ١٩٤٩م ، المعدل عام ١٩٥٦م وكينيا لعام ١٩٦٣م وزامبيا لعام ١٩٦٤م والكنغو لعام ١٩٦٣م وأفغانستان لعام ١٩٦٤م وتركيا لعام ١٩٦١م وألمانيا الديمقراطية لعام ١٩٤٩م ، المعدل عام ١٩٦١م ، والصومال لعام ١٩٧٩م.

وصمّت عن النص على حرية الإضراب دساتير الاتحاد السوفيتي لعامي ١٩٣٦م و١٩٧٧م وبولندا لعامي ١٩٥٢م و١٩٧٦م وتشيكوسلوفاكيا لعام ١٩٦٠م وألمانيا الديمقراطية لعام ١٩٦٨م ، المعدل عام ١٩٧٤م والمجر لعام ١٩٤٩م المعدل عام ١٩٧٢م ومنغوليا لعام ١٩٦٠م والصين الشعبية للأعوام ١٩٥٤م و١٩٥٧م و١٩٨٢م ورومانيا لعام ١٩٦٥م وكوريا لعام ١٩٧٢م وبلغاريا لعام ١٩٧١م وألبانيا لعام ١٩٧٦م وكوبا لنفس العام وفيتنام لعام ١٩٨٠م وبينين لعام ١٩٧٧م وأثيوبيا لعام ١٩٨٨م وغيرها.

٢ - حرية الصحافة

تعتبر حرية الصحافة من الحريات الفكرية ، وتعني كتابة الأفكار والآراء ونشرها في إطار ما ينظمه القانون الخاص بها .

وتتضمن حرية الصحافة كل من حرية إنشاء مؤسسات صحافية وحرية الطبع والنشر وحرية القانون في تلقي المعلومات حسب اختياره .

ويرجع الأساس التشريعي لحرية الصحافة إلى المادة (١١) منه إعلان حقوق الإنسان والمواطن ، لعام ١٧٨٩ م ، التي نصت على أن : الاتصال الحر للفكر والآراء هو حق من الحقوق الأعلى ثمناً للإنسان : وبإمكان كل مواطن إذا أن يتكلم ويكتب ويطبّع بحرية شرط أن يكون مسؤولاً عن الإفراط في هذه الحرية في الحالات التي يحددها القانون .

وتشكل حرية الصحافة حرية أساسية ثمينة بحيث أن ممارستها هي إحدى الضمانات الأساسية لاحترام الحقوق والحريات الأخرى السيادة الوطنية " ١ " .

نصت أحكام (٣٨) تشريع دستوري في البلدان العربية على حرية الصحافة وصممت عن النص على ذلك أحكام (٣٧) تشريع دستوري في البلاد العربية .

وتغايرت الأحكام الدستورية العربية التي قررت حرية الصحافة ، إذ أسهبت مجموعة من هذه الأحكام الدستورية في النصوص وأوجزت أخرى ، واشترطت أحكام مجموعة ثالثة تأييد النظام القائم .

أنت المجموعة الأولى من الأحكام الدستورية العربية التي قررت حرية الصحافة بصيغة متقاربة تكاد تكون على الشكل التالي : الصحافة حرة في حدود القانون والرقابة على الصحف محظورة وإنذار الصحف أو وقفها أو إلغائها

١ - لمزيد من الإطلاع حول حرية الصحافة يمكن العودة الى أفية دو هامبل - إيف ميني ، المعجم الدستوري ، ترجمة منصور القاضي ، مراجعة العميد د/ زهير شكر ، مرجع سابق ، ص ٤٧١ -

بالطريق الإداري محظور كذلك إلا إذا كان ذلك ضرورياً لوقاية النظام الاجتماعي في دستوري مصر لعام ١٩٢٣م (م ١٥) و ١٩٣٠م (م ١٥) وأضاف دستور ج.م.ع لعام ١٩٧١م إلى تلك الصيغة ويجوز استثناء في حالة إعلان الطوارئ أو زمن الحرب أن يفرض على الصحف والمطبوعات ووسائل الإعلام رقابة محدودة في الأمور التي تتصل بالسلامة العامة أو أغراض الأمن القومي وذلك وفقاً للقانون (م ٤٨) .

لم ينحصر الأمر على الدساتير السابقة في تقييد حرية الصحافة إذا كان لوقاية النظام الاجتماعي أو أغراض الأمن القومي فقط ، بل وتعداه إلى دساتير أخرى قررت أحكام النظامين الأساسيين لحكومتى اللاذقية وجبل الدروز لعام ١٩٢٠م أن الصحافة حرة ضمن الحدود المعينة في القوانين والأنظمة المعدة لحفظ النظام العام واحترام حقوق الأفراد والجماعات (م ٧) . واقتربت من هذه النصوص أحكام الدساتير السورية للأعوام ١٩٥٠م و ١٩٥٣م و ١٩٦٢م مع إضافة جديدة حيث كانت نصوصها بالشكل التالي :

- (١) الصحافة والطباعة حرتان في حدود القانون .
- (٢) لا يجوز تعطيل الصحف ولا إلغاء امتيازها إلا وفق لأحكام القانون .
- (٣) في حالة إعلان الأحكام العرفية والطوارئ أن يعرض القانون على الصحف والنشرات والمؤلفات والإذاعة رقابة محدودة في الأمور التي تتصل بالسلامة العامة وأغراض الدفاع الوطني .
- (٤) ينظم القانون أسلوب الرقابة على مواد الصحف (م ١٥ من دستوري ١٩٥٠م و ١٩٦٢م) .

أضاف دستور ١٩٥٣م إلى النص السابق ويجوز للقانون أن يفرض على الصحف والنشرات والمؤلفات الرقابة المحدودة في الأمور التي تتصل بالسلامة العامة وأغراض الدفاع الوطني وذلك في حالة الطوارئ (م ٤١ ق ٣) . وتمتلك

الدولة والأفراد وذو العلاقة حق طالب نشر التصحيح والتكذيب وفقاً لأحكام القانون (م ٤١ ق ٥) . واقتربت أحكام النظام الأساسي للدولة في سلطنة عمان من النصوص السابقة حين قررت أن حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون ويحظر ما يؤدي إلى الفتنة أو يمس بأمن الدولة أو يسيء إلى كرامة الإنسان وحقوقه (م ٣١) .

ومع أن أحكام الدستور الأردني لعام ١٩٥٢م قد قررت عدم جواز تعطيل الصحف إلا أنها لم تشر إلى الأحوال التي تقتضيها أحوال أمن الدولة وذلك بما نصت عليه المادة (١٥ ق ٢-٣) كما يلي : الصحافة والطباعة حرتان في حدود القانون ، ولا يجوز تعطيل الصحف ولا إلغاء امتيازها إلا وفقاً لأحكام القانون علماً بأن الدستور السوري لعام ١٩٢٠م كان قد حرم تفتيش المطبوعات في المادة (٢٠) منه التي نصت على أن المطبوعات ضمن دائرة القانون ولا يجوز تفتيشها ومعاينتها قبل الطبع .

وبالمقابل قررت أحكام مجموعة ثانية من الدساتير العربية حرية الصحافة دون أن تشير إلى تقيدها في الظروف الاستثنائية مثال ذلك حرية الطبع والاجتماع وتصدر في ضبطتها تراتيب محلية يعين فيها عقاب من تجاوز الحدود في القانونين الأساسيين للقطر الطرابلسي وبرقة لعام ١٩١٩م (ق ٧) .

وكان الدستور التونسي لعام ١٩٥٩م من الأحكام الدستورية العربية ، التي اقترنت فيه حرية الصحافة بحرية الاجتماع في نص واحد طبقاً للفصل (٨) منه كما يلي : حرية الفكر والتعبير والصحافة والنشر والاجتماع ... الخ .

وقضت أحكام دساتير الكويت والبحرين وقطر بصيغة واحدة في هذا الصدد وهي : حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون (م ٣٧ من دستور الكويت وم ٢٤ من دستور البحرين)

لعام ١٩٧٣م و(م ٢٤) من دستور البحرين لعام ٢٠٠٢م. ودستور قطر لعام ٢٠٠٣م (م ٤٨) .

وتغايرت أحكام الدساتير العربية من هذه المجموعة في النصوص من النص على أن حرية الصحافة والطباعة مكفولة في حدود القانون في دستوري ليبيا لعامي ١٩٥٠م و١٩٦٣م (م ٢٣) إلى النص على أن الصحف والنشرات حرة في حدود النظام في مشروع دستور المملكة العربية السعودية لعام ١٩٦١م (م ٤٢) وحرية الصحافة والنشر مكفولة في دستور قطر لعام ١٩٧١م (م ١٣) وهو النص الذي اقترب منه حكم دستور اتحاد الجمهوريات العربية لعام ١٩٧١م ، الذي قرر حرية الصحافة والرأي والنشر (راجع م ١٢ ق ٩) وكان الدستور الجزائري لعام ١٩٦٣م قد نص على كل من : حرية الصحافة وحرية وسائل الإعلام الأخرى (م ١٩) وأنت مجموعة ثالثة من الدساتير العربية بنص متطابق هو : حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة في حدود القانون في دساتير ج.ع.م لعام ١٩٦٤م (م ٣٦) والعراق لنفس العام (م ٣٠) وج.ع.ي لعامي ١٩٦٥م (م ٥٦) و١٩٦٧م (م ٥٣) . واكتفى الدستور السوري لعام ١٩٣٠م بالنص على أن الصحافة والطباعة حرتان في حدود القانون (م ١٧) .

واشترطت أحكام مجموعة دستورية عربية رابعة في حرية الصحافة خدمة الشعب أو مصلحته أو دعم النظام الاشتراكي : أنت ثلاثة أحكام دستورية عربية بصيغة واحدة هي : حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة وفقاً لمصالح الشعب في حدود القانون في دساتير مصر لعام ١٩٥٦م (م ٤٥) وج.ع.ي ي لعام ١٩٦٤م (م ٣٤) والعراق لعام ١٩٦٨م (م ٣٢) . في حين قضى الدستور السوداني لعام ١٩٧٣م بأن : الصحافة حرة في حدود القانون كأداة لتثقيف الشعب وتنويره وهي موجهة لخدمة أهداف الشعب (م ٤٩) .

واشترطت دساتير أخرى من هذه المجموعة في حرية الصحافة دعم النظام الديمقراطي حيث ينظم القانون حرية التعبير عن طريق الصحافة وغيرها من وسائل النشر والإعلان بما يدعم النظام الوطني الديمقراطي في دستوري ج.ي.د.ش لعامي ١٩٧٠م (م٤٧) و١٩٧٨م (م٤٤) . وقرر الدستور السوري لعام ١٩٧٣م حرية الصحافة بما يضمن سلامة البناء الوطني والقومي ويدعم النظام الاشتراكي ، إذ تكفل الدولة حرية الصحافة والطباعة والنشر بما يضمن سلامة البناء الوطني والقومي ويدعم النظام الاشتراكي (م٣٨) .

وإذا كانت أحكام هذه المجموعة الدستورية العربية قد وجدت مقابل لها أو مقارب في دساتير البلدان الاشتراكية أو ذات التوجه الاشتراكي كما كان يسمى وارتبطت بعقدي الستينات والسبعينات فإن مشروع دستور العراق لعام ١٩٨٩م قد خرج عن هذه الدائرة حين قرر حرية الصحافة والطباعة والنشر مضمونة وينظم القانون ممارسة هذه الحرية ولا تفرض الرقابة على الصحف والمصنفات إلا بموجب أحكام القانون (م٥٤) .

وأتى الدستور السوداني لعام ١٩٩٨م بحرية الصحافة في إطار حرية التماس أي علم أو مذهب في الرأي والفكر دون إكراه من السلطة وتكفل لهم حرية التعبير وتلقي المعلومات والنشر والصحافة دون ما قد يترتب عليه من الإضرار بالأمن أو النظام أو السلامة أو الآداب العامة وفق ما يفصله القانون (الرقم ٢٥) . وقضى الدستور الانتقالي السوداني لعام ٢٠٠٥م بأن تكفل الدولة حرية الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى وفقا لما ينظمه القانون في مجتمع ديمقراطي (ف٢ من الرقم ٣٩ حرية التعبير والإعلام). وتلتزم وسائل الإعلام بأخلاق المهنة وبعدم إثارة الكراهية الدينية أو العرقية أو العنصرية أو الثقافية أو الدعوة للعنف أو الحرب (ف٣ من الرقم ٣٩) .

وقررت طائفة كبيرة من الدساتير الأجنبية حرية الصحافة مثال ذلك قضي دستور بلجيكا لعام ١٨٣١م بأن الطباعة حرة ولا يمكن أن توضع رقابة عليها (م ١١) . ودستور اليونان لعام ١٩١١م ، المعدل عام ١٩٥٢م (م ١٤) ، ودستور اليونان لعام ١٩٧٥م (م ١٤) وأثيوبيا لعام ١٩٥٥م (م ٤١) والدستور الإيراني لعام ١٩٧٩م (م ٢٧).

وإذا كانت الأحكام الدستورية السابقة قد قررت حرية المطبوعات فإن دساتير أجنبية أخرى قد قضت بحرية الصحافة مشترطة أن تكون هذه الحرية في إطار المصالح الطبقية مثل دساتير ألمانيا الديمقراطية لعام ١٩٤٩م ، المعدل عام ١٩٦١م (م ٩) ودستور ١٩٦٨م ، المعدل عام ١٩٧٤م (م ٥٣) والمجر لعام ١٩٤٩م المعدل عام ١٩٧٢م (م ٦٧) ومنغوليا لعام ١٩٦٠م (م ٨٧) وبولندا لعامي ١٩٥٢م (م ١٧ق ١) و١٩٧٦م (م ٨٣) وتشيكوسلوفاكيا لعام ١٩٦٠م (م ٢٨) وبلغاريا لعام ١٩٧١م (م ٥٤ق ١) ورومانيا لعام ١٩٦٥م (م ٢٨) وكوريا الديمقراطية لعام ١٩٧٢م وألبانيا لعام ١٩٧٦م (م ٥٣) وكوبا لنفس العام (م ٥٢) والاتحاد السوفيتي لعام ١٩٧٧م (م ٥٣) وفيتنام لعام ١٩٨٠م (م ٦٧) وبينين لعام ١٩٧٧م (م ١٣٤) .

وهناك دساتير أخرى قررت حرية الصحافة مثل دساتير إيطاليا لعام ١٩٤٧م (م ٢١) وألمانيا الاتحادية لعام ١٩٤٩م ، المعدل عام ١٩٥٦م (م ٥ق ١) وغينيا لعام ١٩٥٨م (م ٤٠) والكمرون لعام ١٩٦٠م (الديباجة) وأسبانيا لعام ١٩٧٨م (م ٢٠ق ب) وروسيا الاتحادية لعام ١٩٩٣م (م ٣٢) وغيرها من الدساتير الأجنبية . وصممت عن النص على حرية الصحافة دساتير تونس لعام ١٨٦١م والعراق للأعوام ١٩٢٥م و١٩٥٨م و١٩٧٠م ونظامان جبل لبنان ١٨٦١م ودستور لبنان ١٩٢٦م والميثاق الوطني المقدس في اليمن لعام ١٩٤٨م ودستور السلطنة الحجية لعام ١٩٥٢م وقانون الحكم الذاتي في

السودان لعام ١٩٥٣م ودساتير السودان للأعوام ١٩٥٦م و١٩٦٤م و١٩٨٥م
والاتحاد العربي لعام ١٩٥٨م وميثاق الدول العربية المتحدة لعام ١٩٥٨م
ودساتير المغرب للأعوام ١٩٦٢م و١٩٧٠م و١٩٧٢م و١٩٩٢م و١٩٩٦م
وسوريا لعامي ١٩٦٤م و١٩٦٩م وبرقة لعام ١٩٥١م والإعلان الدستوريان
اليمنيان لعامي ١٩٦٢م و١٩٧٤م ودساتير مستعمرة عدن لعام ١٩٦٢م
وج.ع.ي لعامي ١٩٦٣م و١٩٧٠م والأردن لعامي ١٩٢٨م و١٩٤٧م
والإمارات العربية المتحدة لعام ١٩٧١م والجزائر للأعوام ١٩٧٦م و١٩٨٩م
و١٩٩٦م وج.ي لعام ١٩٩٠م . وقانون إدارة الدولة العراقية في الفترة المؤقتة
لعام ٢٠٠٤م.

٣- تأليف الجمعيات

يقصد بحق تأليف الجمعيات حق مجموعة من الناس محددة في القانون إنشاء جمعية ما مهنية أو سياسية أو حرفية أو اقتصادية أو اجتماعية أو أدبية ... الخ .

وقد قررت أحكام (٥٧) تشريع دستوري عربي حق قيام الجمعيات " ١ " منها (٢٩) حكم دستوري عربي لم يقضي إلى جانب هذا الحق بالتعددية الحزبية أو منعها أو بالتنظيم السياسي الحزب الحاكم الوحيد ، في كل من القانونين الأساسيين للقطر الطرابلسي وقطر برقة لعام ١٩١٩م ودساتير سوريا لعام ١٩٢٠م و ١٩٣٠م والنظامان الأساسيان لحكومتى اللاذقية وجبل الدروز لعام ١٩٢٠م ودساتير مصر لعامي ١٩٢٣م و ١٩٣٠م والعراق لعام ١٩٢٥م والأردن لعامي ١٩٢٨م و ١٩٤٧م وليبيا لعامي ١٩٥١م و ١٩٦٣م وقانون الحكم الذاتي السوداني لعام ١٩٥٣م ودساتير السودان لأعوام ١٩٥٦م و ١٩٦٤م و ١٩٨٥م وتونس لعام ١٩٥٩م وسلطنة حج لعام ١٩٥٢م ومستعمرة عدن لعام ١٩٦٢م وج.ي لعام ١٩٩٠م قبل تعديله عام ١٩٩٤م ولبنان لعام ١٩٢٦م ومشروع دستور المملكة العربية السعودية لعام ١٩٦١م ودساتير الكويت لعام ١٩٦٢م ودولة الإمارات العربية المتحدة لعام ١٩٧١م وقطر لنفس العام ٢٠٠٣م والبحرين لعامي ١٩٧٣م و ٢٠٠٢م والجزائر لعام ١٩٨٩م وعمان لعام ١٩٩٦م .

وبالمقابل نصت أحكام (١٣) دستور عربي على حرية قيام الجمعيات إلى جانب النص على التعددية الحزبية مثل دساتير سوريا لأعوام ١٩٥٠م و ١٩٥٣م و ١٩٦٢م والمغرب للأعوام ١٩٦٢م و ١٩٧٠م و ١٩٩٢م و ١٩٩٦م

^١ - تجدر الإشارة الى أن عدد من هذه الدساتير قد نصت على حرية قيام النقابات لم ندرجها في هذه الفقرة سنتناولها فيما بعد .

ودستور ج.م.ع بعد تعديله عام ١٩٨٠م والأردن لعام ١٩٥٢م والعراق لعام ١٩٧٠م ومشروع دستور العراق لعام ١٩٨٩م ودستور ج.ي لعام ١٩٩٠م بعد تعديلها عام ١٩٩٤م . وقانون إدارة الدولة المؤقتة للفترة الانتقالية .

ولم ينحصر الأمر على ما تقدم فقط ، بل وقررت أحكام (١١) دستور عربي قيام الجمعيات في ظل نص هذه الأحكام على قيام التنظيم السياسي أو الحزب الحاكم الوحيد كما هو الحال في دساتير مصر لعام ١٩٥٦م وج.م.ع لعام ١٩٧١م قبل تعديله عام ١٩٨٠م ودستور الجزائر لعامي ١٩٦٣م و١٩٧٦م وج.ي.د.ش لعامي ١٩٧٠م و١٩٧٨م وقضى دستور ج.ع.ي لعام ١٩٧٠م بقيام الجمعيات في ظل النص على منع الحزبية .

ونظراً لأن الأحكام الدستورية العربية التي قررت قيام الجمعيات قد نصت على هذا الحق في ظل الأحكام الدستورية العربية المتغايرة فإن من المستحسن أن نتناول كل مجموعة فيها على حدة . وبما أن الأحكام الدستورية العربية التي قررت قيام الجمعيات دون النص على التعددية الحزبية أو منعها أو التنظيم السياسي الحاكم قد كانت الأولى من حيث الإصدار والأكثر من حيث العدد والأغلب من حيث الاستمرار فإننا سنبدأ بمقارنتها .

نصت فئة من هذه المجموعة الدستورية على حق تأليف الجمعيات في إطار النص على حرية الرأي والنشر والاجتماع كما هي الحال في القانونين الأساسيين للقطر الطرابلسي وبرقه لعام ١٩١٩م ، اللذان قررا أنه لكل شخص الحق في حرية الرأي والقول وحرية الاجتماع وتكوين الجمعيات بشرط مراعاة النظام والآداب (ق ١٩) . وأضاف الدستور العراقي لعام ١٩٢٥م حرية النشر إلى جانب ما تقدم . إذ نص على أن : للعراقيين حرية إبداء الرأي والنشر والاجتماع وتأليف الجمعيات والإنضمام إليها في حدود القانون (م ٣١) . وزاد على ذلك الدستور اللبناني الطباعة طبقاً للمادة (١٣) منه التي نصت على : حرية إبداء الرأي قولاً

وكتابة وحرية الطباعة وحرية الاجتماع وحرية تأليف الجمعيات كلها مكفولة ضمن دائرة القانون . وقد اقترب من هذا الحكم نص دستور الأردن بهذا الشأن ، الذي قضى بأنه لجميع الأردنيين الحرية في الإعراب عن آرائهم ونشرها وأن يعقدوا الاجتماعات معاً ويؤلفوا الجمعيات وأن يكونوا أعضاء فيها طبقاً لأحكام القانون (م ١١) . وإلى جانب ذلك قررت أحكام النظامين الأساسيين لحكومتى اللاذقية وجبل الدروز لعام ١٩٢٠م حرية إبداء الأفكار والآراء بواسطة الكلام والكتابة وحرية الاجتماع وحرية إنشاء الجمعيات هي مكفولة جميعاً ضمن حدود القانون (م ٦) .

وأسهب مشروع دستور المملكة العربية السعودية لعام ١٩٦١م في هذا الحكم حين نص في المادة (٤١) منه على : حرية الرأي والتراسل والاجتماع وتكوين الجمعيات مكفولة في حدود النظام ... الخ .

وإلى هذه الفئة ينتمي دستور مستعمرة عدن لعام ١٩٦٢م في نصه على أن : يجب أن يصد أي شخص إلا برضاه على التمتع بحرية الاجتماع وتكوين الجمعيات أي حق أن يجتمع بحرية ويجتمع مع أشخاص آخرين بصفة خاصة .. الخ (الرقم) .

وإذا كانت الأحكام الدستورية العربية السابقة قد قررت حرية تأليف الجمعيات في إطار حرية الاجتماع (٤٠١) فإن الدستور السوري لعام ١٩٢٠م قد كان الدستور العربي الوحيد فيما نعلم الذي ساوى بين حق تأليف الجمعيات والشركات وذلك طبقاً للمادة (١٧) منه ، التي قررت أن : تأليف الجمعيات وعقد الاجتماعات وتأليف الشركات حر ضمن قوانينها الخاصة التي يسنها المؤتمر .

وبخلاف الأحكام الدستورية السابقة ، التي قررت قيام الجمعيات في إطار النص على حريات أخرى كما سبق الذكر فإن دستور مصر لعام ١٩٢٣م قد كان أول دستور في تاريخ التشريع الدستوري العربي يدقق في النص على قيام

الجمعيات ويفرد لها مادة مستقلة دون الإشارة إلى الحريات الأخرى . لقد نصت المادة (٢١) من دستور ١٩٢٣م على حق تكوين الجمعيات (ق - ب من المادة ٢١) ويبين القانون هذا الحق ، وقابتلها المادة (٢١) ق.ب. من دستور ١٩٣٠م على هذا المنوال سار دستور قطر لعام ٢٠٠٣م في نصه على تكوين الجمعيات مكفولة وفقاً للشروط والأوضاع التي بينها القانون (م ٤٥) .

واشترطت فئة أخرى من الأحكام الدستورية العربية أن يكون تأليف هذه الجمعيات سلمياً أو عدم الإخلال بالآداب العامة . لقد نصت أحكام دستوري ليبيا لعامي ١٩٥١م و ١٩٦٣م على أن حق تكوين الجمعيات السلمية مكفولة وكيفية استعمال هذا الحق ينضمها القانون أما الجمعيات السرية والجمعيات التي ترمي إلى تحقيق أهداف سياسية بواسطة منظمات ذات طبيعة عسكرية فتكوينها محضور (م ٢٦) . وإذا كانت أحكام الدستورين السابقين قد اشترطت سلمية قيام الجمعيات وقررت صراحة حظر الجمعيات ذات الصفات العسكرية والجمعيات السرية فإن أحكام دستور سلطنة لحج لعام ١٩٥٢م قد قضت بحظر الجمعيات التي تخل بالآداب العامة والأمن العام : إذ للحجبي الحق في تكوين الجمعيات والأندية بترخيص بعد الموافقة على الأهداف وتمنع هذه الجمعيات إذا تبين إخلالها بالآداب والأمن العام (م ١٣) .

واقترن حق تأليف الجمعيات بحق الاجتماع فقط في ثلاثة دساتير عربية غير أن هذه الدساتير لم تضيف حرية الرأي الخ ، الذي قرره فئة سابقة من الدساتير العربية ، مثال ذلك حرية إنشاء الجمعيات وعقد الاجتماعات مكفولة ضمن الشروط المنصوص عليها في القانون في دستور سوريا لعام ١٩٣٠م (م ٣٠) بينما اختصر هذا النص في دستوري الأردن لعام ١٩٤٧م ودستور دولة الإمارات العربية المتحدة لعام ١٩٧١م حيث نص الأول على أن : للأردنيين حق

الاجتماع وتكوين الجمعيات في حدود القانون (الرقم ١٨) وحرية الاجتماع وتكوين الجمعيات مكفولة في حدود القانون في الثاني (م ٢٣) .

وأضافت خمسة دساتير حق تكوين النقابات إلى جانب الجمعيات .. وكان دستور الكويت لعام ١٩٦٢م أول حكم دستوري في تأريخ التشريع الدستوري العربي يقضي بذلك فيما نعلم إذ نص على : حرية تكوين الجمعيات والنقابات على أسس وطنية وبوسائل سلمية مكفولة وفقاً للشروط والأوضاع التي بينها القانون ولا يجوز إجبار أحد على الانضمام إلى جمعية أو نقابة (م ٢٣) وقد قرر هذا النص دستور البحرين لعام ١٩٧٣م علماً بأن الدستور الأخير قد أضاف شرط أن تكون أهداف الجمعية أو النقابة مشروعة وعدم الإجبار على الاستمرار في النقابة (م ٢٧) . أما دستور البحرين لعام ٢٠٠٢م فقد إشتراط في تكوين الجمعيات عدم المساس بأسس الدين والنظام طبقاً للمادة ٢٧ منه التي قررت : - حرية تكوين الجمعيات والنقابات على أسس وطنية ولأهداف مشروعة وبوسائل سلمية ، مكفولة وفقاً للشروط والأوضاع التي بينها القانون بشرط عدم المساس بأسس الدين والنظام العام ولا يجوز إجبار أحد على الإنضمام الى أي جمعية أو نقابة أو الاستمرار فيها.

وبالمقابل انحصرت أحكام دستوري العراق لعامي ١٩٦٤م و١٩٦٨م على النص على حرية تكوين الجمعيات والنقابات بالوسائل المشروعة وعلى أسس وطنية مكفولة (م ٣١) في دستور ١٩٦٤م (م ٢٣) ودستور ١٩٦٨م ، ومع أن الدستور التونسي لعام ١٩٥٩م قد قرر حق تكوين النقابات إلى جانب الجمعيات غير أنه قد شمل ذلك في النص الخاص بحق الجمعيات حرية الفكر والتعبير والصحافة والنشر والاجتماع وتأسيس الجمعيات مضمونة وتمارس حسبما يقضي به القانون والحق النقابي مضمون (ق ٨) .

أما دستور الجزائر لعام ١٩٨٩م فإنه قد قرر قيام الجمعيات ذات الطابع السياسي مشترطاً عدم التذرع بحق إنشاء هذه الجمعيات لضرب الحريات الأساسية وفقاً لما نصت عليه المادة (١٩) منه كما يلي : حريات التعبير وإنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترفاً به ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقلال البلاد وسيادة الشعب .

وأنت الأحكام الدستورية السودانية بصيغ قانونية تدل على معنى أوسع من تشكيل الجمعيات بحيث يشمل الجمعية والنقابة والمنظمة كما يلي : كل منظمة تنطوي أهدافها ووسائلها على مخالفة للحكم الشرطي الوارد في الفقرة (٢) من الرقم خمسة تعتبر منظمة غير مشروعة وللجمعية التأسيسية أن تصدر أي تشريع تراه لتنفيذ أحكامها ذلك علماً بأن الفقرة (٢) المذكورين قد نصت على أنه لا يجوز لأي شخص أن يروج أو يسعى لترويج الشيوعية (التعديل الدستوري الصادر في عام ١٩٦٥م حيث لم يرد ذلك ودستور ١٩٥٦م ودستور ١٩٦٤م قبل هذا التعديل . وكان قد ورد في الميثاق الوطني السوداني الصادر في ٣ / ١٠ / ١٩٦٤م (الفقرة ثانياً) . إطلاق الحريات العامة كحرية الصحافة والتجمع والتنظيم . وكما سبق القول قررت مجموعة من الدساتير العربية تأليف الجمعيات في ظل النص على التعددية الحزبية ، لقد قررت هذا النص أحكام (١٤) دستور عربي إذا ما اعتبرنا أن حرية التوالي والتنظيم الذي نص عليه الدستور السوداني لعام ١٩٩٨م تعني التعددية الحزبية علماً بأن هذا الدستور لم يقضي بقيام الجمعيات . لقد كان الدستور السوري لعام ١٩٥٠م ، أول دستور في تاريخ التشريع الدستوري العربي يقضي بحرية قيام الجمعيات في ظل النص على التعددية الحزبية . وهو ما قررته أحكام دستوري ١٩٥٣م و١٩٦٢م كما يلي :

(١) للسوريين حق تأليف الجمعيات والانتساب إليها على أن لا يكون هدفها محرم

(٢) ينظم القانون طريقة اختيار السلطات الإدارية بتأليف الجمعيات ومراقبة مواردها في دساتير سوريا للأعوام م ١٩٥٠م (م ١٧) و ١٩٥٣م (م ١٦) و ١٩٦٢م (م ١٧)

وإذا كانت الدساتير السورية المذكورة قد أسهبت في النص الخاص بقيام الجمعيات فإن أحكام الدساتير المغربية قد أوجزت في هذا الشأن إلى درجة أنها اكتفت بالنص على حرية تأسيس الجمعيات وحرية الانخراط في أية منظمة نقابية وسياسية حسب اختيارهم في دساتير ١٩٦٢م (ف ٩) و ١٩٧٠م (ف ٩) و ١٩٧٢م (ق ٩) و ١٩٩٢م (ق ٩) و ١٩٩٦م (ق ٩) .

لم ينحصر الأمر على ما تقدم بل أصبح نص الدستور المصري لعام ١٩٧١م على حق تكوين الجمعيات في ظل النص على التعددية الحزبية بعد تعديله عام ١٩٨٠م . لقد قرر الدستور المصري لعام ١٩٧١م أنه للمصريين حق تكوين الجمعيات على الوجه المبين في القانون ويحظر إنشاء جمعيات يكون نشاطها معاداً للنظام الاجتماعي أو سرياً أو ذا طابع عسكري (م ٥٥) .

ومع أن دستور ج.ي لعام ١٩٩٠م لم يقرر نصاً قيام الجمعيات غير أنه قد أورد نصاً يدل على معان أشمل وأوسع في حق تكون المنظمات وبما أن التعديل الدستوري الصادر عام ١٩٩٤م قد قرر التعددية الحزبية (راجع م ٥٧ بعد التعديل) . لقد نص دستور ١٩٩٠م على أن للمواطنين في عموم الجمهورية بما لا يتعارض مع نصوص الدستور الحق في تنظيم أنفسهم سياسياً ومهنيّاً ونقائياً والحق في تكوين المنظمات العلمية والثقافية والاجتماعية والاتحادات الوطنية بما يخدم أهداف الدستور وتضمن الدولة هذا الحق . كما تتخذ جميع الوسائل الضرورية التي تمكن المواطنين من ممارسته . وتضمن كافة الحريات

للمؤسسات والمنظمات السياسية والنقابية والثقافية والعلمية والاجتماعية (م ٣٩).

ومع أن أحكام الدستور العراقي لعام ١٩٧٠م قد قرر قيام الجمعيات والنقابات في ظل النص على التعددية الحزبية من حيث الإعلان (راجع م ٢٦) وإن لم تقوم التعددية الحزبية في ظله بشكل مستمر . وهو ما قرره مشروع دستور العراق لعام ١٩٨٩م في تأسيس الجمعيات وحرية الإنضمام إليها (راجع م ٥٧) غير أنه قد أتى في ظل الإعلان على التعددية الحزبية شكلياً مثل سابقه . وهو ما سنتناوله في الفقرة الخاصة بالأحكام الدستورية العربية التي قررت التنظيم السياسي الحزب الحاكم الوحيد ، وينتمي الدستور الجزائري لعام ١٩٩٦م إلى الدساتير العربية التي قررت قيام الجمعيات في ظل النص على التعددية الحزبية . لقد نص هذا الدستور على حرية التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمونة للمواطن (م ١٤) وحق إنشاء الجمعيات مضمون وتشجع الدولة ازدهار الحركة الجموعية ، ويحدد القانون شروطاً وكيفيات إنشاء الجمعيات (م ٤٣) .

وبخلاف الأحكام الدستورية التي قررت قيام الجمعيات في ظل النص على التعددية الحزبية قررت مجموعة أخرى من الدساتير العربية قيام الجمعيات في ظل النص على التنظيم السياسي الحاكم ، الحزب الواحد . لقد كان الدستور المصري لعام ١٩٥٦م أول الأحكام الدستورية العربية فيما نعلم التي قررت التنظيم السياسي الوحيد ونص في نفس الوقت على قيام الجمعيات طبقاً للمادة (٤٧) منه بأنه للمصريين حق تكوين الجمعيات على الوجه المبين في القانون . وأضاف دستور ١٩٧١م، ويحظر إنشاء جمعيات يكون نشاطها معادياً للنظام الاجتماعي أو سرياً أو ذا طابع عسكري (م ٥٥) .

لم ينحصر الأمر على الدستورين المصريين المذكورين فقط ، بل وقضت بقيام الجمعيات في ظل النص على التنظيم السياسي الحاكم الوحيد أحكام دساتير عربية أخرى مثال ذلك نص دستور الجزائر لعام ١٩٦٣م على أن حرية إنشاء الجمعيات معترفاً بها وتمارس في إطار القانون (م ١٩) . وأضاف دستور ١٩٧٦م إلى النص السابق أن تكون المنظمات الجماهيرية بإشراف الحزب ومراقبته مكلفة بتعبئة أوسع فئات الشعب لتحقيق كبريات المهام السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، التي تتوقف عليها تنمية البلاد والنجاح في بناء الاشتراكية والمنظمات الجماهيرية مكلفة دون غيرها بمهمة تنظيم العمال والفلاحين والشباب والنساء والعمل على تحقيق وعيهم لمسؤولياتهم وللدور المتعاضم الذي يجب أن يضطلعوا به في بناء الوطن (م ١٠٠) .

ويعتبر الدستور السوري لعام ١٩٦٩م من أحكام هذه المجموعة الدستورية العربية . لكن هذا الدستور قد أسهب في النص الخاص بتكوين الجمعيات حيث عنون الفصل الثاني من الباب الثاني : التنظيمات الجماهيرية والجمعيات التعاونية حقوقها وواجباتها . زد على ذلك نصت المادة (٤٢) منه على أنه يحق للقطاعات الجماهيرية إقامة تنظيمات نقابية أو اجتماعية أو مهنية أو جمعيات تعاونية للإنتاج أو الخدمات . مخولاً للقوانين أن تحدد إطار هذه التنظيمات وعلاقاتها وحدود عملها على أن تضمن هذه القوانين استقلال هذه التنظيمات (م ٤٣) .

وإلى جانب ما تقدم قضى هذا الدستور بمهام هذه التنظيمات بأن تساهم مساهمة فعالة عن طريق أجهزتها أو ممثليها في مختلف القطاعات والمجالات الأخرى المحددة بالقوانين بتحقيق الأمور التالية :

(١) بناء المجتمع الاشتراكي وحماية نظامه .

(٢) تخطيط وقيادة الاقتصاد الاشتراكي .

(٣) تطوير شروط العمل والرقابة والصحة والثقافة وجميع الشؤون الأخرى المرتبطة بحياة أفرادها .

(٤) تحقيق التقدم العلمي والتقني وتطوير أساليب الإنتاج .

(٥) الرقابة الشعبية على أجهزة الحكم (م ٤٤) .

وبالمقابل انحصرت أحكام الدستور السوري لعام ١٩٧٣م في النص على أن : للمنظمات الشعبية والجمعيات التعاونية تنظيمات تضم قوى الشعب العاملة من أجل تطوير المجتمع وتحقيق مصالح أفرادها (م ٩) .

ومع أن أحكام دستوري العراق لعامي ١٩٦٨م و ١٩٧٠م ومشروع دستور ١٩٨٩م قد تباينت في التصوص الخاصة بموضوع الحزب الحاكم حيث لم يقرر ذلك دستور ١٩٦٨م وقرر الحكمان الآخران التعددية الحزبية غير أنهما قررا قيوداً عليها إلى درجة أنه لا يمكن أن توجد حياة حزبية إلا للحزب الحاكم فقط والمنظمات التي تتبعه وهذا ما جعلنا ندرج هذه الأحكام في خانة التنظيم الحاكم الوحيد . لقد نص دستور ١٩٦٨م على حرية تكوين الجمعيات والنقابات بالوسائل المشروعة على أسس وطنية مكفولة في حدود القانون في ظل عدم النص على التنظيم الحاكم أو على التعددية الحزبية : أو منعها علماً بأن حزب البعث العربي الاشتراكي قد كان الحزب الحاكم والعلني الوحيد .

وقرر دستور ١٩٧٠م حرية الأحزاب والجمعيات في المادة (٢٦) منه (سنتناول بالتفصيل هذا الموضوع عند التطرق للتعددية الحزبية في هذا البحث) . بيد أنه قد قضى بأن يحظر كل نشاط يتعارض مع أهداف الشعب المحددة في هذا الدستور وكل عمل أو تصرف يستهدف تفتيت الوحدة الوطنية لجماهير الشعب أو إثارة النعرات العنصرية أو الطائفية أو الإقليمية بين صفوف الشعب أو العدو أن على مكاسبها ومنجزاتها التقديمية (م ٣٦) من جهة . وإصدار قرار الحزب القائد لعام ١٩٧٤م من جهة أخرى .

وعلى هذا المنوال سار مشروع دستور العراق لعام ١٩٨٩م حين قرر تأسيس الجمعيات وحرية الإنضمام إليها مكفولان بموجب القانون بما لا يتعارض وأحكام الدستور والنظام العام والوحدة الوطنية (م ٥٧) وحق تأسيس الأحزاب في المادة (٥٦) . غير أن هذا المشروع قد نص على أن يحظر على غير حزب البعث العربي الاشتراكي العمل السياسي أو الحزبي في القوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي ومنتسبيها (م ٥٩) . زد على ذلك قرر أولاً يحظر على الأحزاب والجمعيات والنقابات والاتحادات والنوادي تلقى أي عون أو أية أموال منقولة أو غير منقولة خلافاً للقانون وهو ما يمكن تفسيراً هذا النص بمنع أي حزب تحت أي دعوى بمخالفة القانون في ظل التفسير الشمولي لهذا النص .

ثانياً : تعمل الدولة لتوفير الأسباب اللازمة لممارسة الأحزاب السياسية والجمعيات والنقابات والاتحادات والنوادي نشاط بموجب القانون (م ٦١) . وبالمقابل قررت أربعة دساتير يمنية (إثنان في الشمال سابقاً وإثنان في الجنوب سابقاً) الجمعيات في ظل النص على التنظيم الحاكم الوحيد أو الحزب القائد . مثال ذلك قررت المادة (٦٣) من دستور ١٩٦٥م في ج.ع.ي النص على إنشاء المنظمات الثقافية والاجتماعية والثقافية والعلمية حق مكفول ولكل منها شخصية اعتبارية وذلك على الوجه المبين بالقانون وهو نفس الحكم الذي قضى به دستور ١٩٦٧م (م ٥٩) .

وأفرد دستور ج.ي.د.ش لعام ١٩٧٠م فصلاً للمنظمات وحقوقاً (المواد ٥٦ - ٦١) شملت النصوص المتعلقة بكفالة الدولة حق التجمع الاختياري في المنظمات الجماهيرية التي تخدم أهداف الدستور والتي ترفع النشاطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب العامل ويجوز لهذه المنظمات أن تكون على مستوى الجمهورية أو ضمن المحافظات (م ٥٦) والنقابات منظمات جماهيرية تمثل مصالح الشعب العامل ويعهد لها بحماية

مصالحتها وتقوية الوعي الديمقراطي لأعضائها . وتساهم النقابات في الثورة الوطنية الديمقراطية بتبعية أعضائها نحو تحقيق الخطة الاقتصادية وتحسين التدريب والعمل المهني وحماية الملكية العامة ويمارس الشعب العامل من خلال نقاباته حقه في المساهمة في إدارة المشاريع المؤممة ومن خلال ممارسة وظائفها الاجتماعية تبرم النقابات اتفاقيات العمل الجماعي وتساهم في رسم الأجور والحوافز المادية وتساند الانضباط في العمل وتشرف على التأمين الاجتماعي وتنظيم أوقات وظروف العمل وأوقات الراحة لأعضائها والسكن وتسوية النزاعات الناتجة عن العمل (م ٥٧) في حين قررت بقية أحكام هذا الفصل توحيد منظمة المرأة (م ٥٨) ومنظمة الشباب والطلاب والعمال ومنظمات أخرى (م ٦٠) والتعاونيات (م ٦١) واقتربت من هذه النصوص أو شابهتها أحكام دستور ج.يد.ش لعام ١٩٧٨ م .

وأتى ذكر الحق في حرية قيام الجمعيات في الدستور السوداني لعام ١٩٧٣ م في إطار النص على حق النقابات (٤٠١) وذلك طبقاً للمادة (٥١) منه ، التي نصت على أن : يكفل للسودانيين حق تكوين النقابات والاتحاد والجمعيات وفقاً لأحكام القانون .

ونصت أحكام دستورين عربيين آخرين على قيام الجمعيات في ظل الأحكام الدستورية التي قررت منع الحزبية . اكتفت أحكام دستور العراق لعام ١٩٦٤ م بالإشارة في مقدمة الدستور إلى أنه إجابة إلى رغبة الشعب والقوات المسلحة التي زحفت طلائعها في الثامن عشر من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٦٣ م لإنقاذ البلاد من شرور الانحراف والتسلط الحزبي .. الخ . ثم قرر هذا الدستور حرية تكوين الجمعيات والنقابات بالوسائل المشروعة على أسس وطنية مكفولة في حدود القانون (م ٣١) .

وإذا كان الدستور العراقي قد قرر قيام الجمعيات بعد المقدمة التي هاجمت التسلط الحزبي فإن دستور ج.ع.ي لعام ١٩٧٠م قد نص على حرية تكوين الجمعيات والنقابات على أسس وطنية سليمة مكفولة وفقاً للشروط والأوضاع التي بينها القانون (م ٢٨) في ظل النص على أن منع الحزبية بجميع أشكالها محضورة (م ٣٧) . وبالمقابل قرر الدستور السوداني الإنتقالي لعام ٢٠٠٥م الجمعيات في إطار النص على حرية التجمع والتنظيم (أي التعددية الحزبية- راجع ف ١ - الرقم ٤٠) .

وإذا قارنا الأحكام الدستورية الأجنبية بالدساتير العربية في هذا الشأن لوجدنا أن هناك دساتير أجنبية قد قررت قيام الجمعيات في ظل عدم النص على التعددية الحزبية أو منعها أو التنظيم الحاكم مثال ذلك قرر الدستور البلجيكي لعام ١٨٣١ أن للبلجيكيين الحق في الاتحاد في جمعيات ولا يمكن منع هذا الحق بأي إجراءات (م ٢٠) .

وإذا كان دستور بلجيكا قد أوجز في هذا النص فإن دستور كولمبيا لعام ١٨٨٦م قد قرر حق الأشخاص في الاتحاد في جمعيات شأنه شأن الدستور البلجيكي المذكور حين نص على أنه لجميع المواطنين حق الاجتماع السلمي والاتحاد في أية شخصية . والسلطة على حق في تفريق أي اجتماع يتحول إلى تجمع مناوئ للنظام يقوم بأعمال الفوضى أو منع الحركة (م ٤٦) . وتمنع الاتحادات ذات الصفة السياسية الدائمة (م ٤٧) .

أما دستور اليونان لعام ١٩١١ ، المعدل عام ١٩٥٢م فقد قضى بحق المواطنين في الاتحاد شأنه شأن دستور كولومبيا لعام ١٨٨٦م غير أنه لم يقرر منع الاتحادات السياسية . على أنه قد اشترط أن يكون الاتحاد على أساس طاعة قوانين الدولة . ولا يحق للدولة أن توقف هذا الحق في أي حال والحكومة هي التي تسمح بذلك . بيد أن هذا الدستور قد نص على إمكانية حل الاتحاد إذا خرق

القوانين شريطة أن يكون هذا الإجراء وفقاً لقرار المحكمة . كما اشترط على الاتحادات التي يولفها موظفو الدولة أن تكون شخصيات قانونية مثبتة في منظمات محددة (م ١١) .

وأوجزت أحكام دستورية أخرى في هذا الشأن مثال ذلك قرر دستور تشيلي لعام ١٩٢٥ م الحق في الاتحاد بدون تصريح أولي وفقاً للقانون (م ١٠ ق ٥) . أما دستور الفلبين لعام ١٩٣٥ م فإنه قد اشترط أن لا تتعارض أهداف الاتحاد أو الجمعية مع القانون حيث نص على الحق في إنشاء الاتحادات والجمعيات لأهداف لا تتعارض مع القانون (الرقم ٦ - الفن ١ من المادة ٣) وانحصرت أحكام دستور بناما لعام ١٩٤٦ م في النص على أن الجمعيات الدينية هي أشخاص اعتبارية في نشر وإدارت ممتلكاتها في حدود القانون شأنها شأن الأشخاص الاعتبارية الأخرى (م ٣٧) .

وبالمقابل اشترطت أحكام دستور كمبوديا لعام ١٩٤٧ م أن لا يضر قيام الاتحادات بالحريات وفقاً للمادة (١٠) منه ، التي نصت على أنه لكل الكمبوديين الحق في الاتحاد في اتحادات لا تهدف إلى الإضرار بالحريات التي قررها الدستور . وحرّم دستور بورما لعام ١٩٤٧ م المنظمات التي تهدف إلى خرق الدستور : حيث للمواطنين الحق في إنشاء الاتحادات أي كان نوعها شريطة أن يكون هدف نشاطها قائماً على أساس الدستور أما المنظمات التي تهدف إلى خرق الدستور فهي محرمة (الرقم ١٦ ق ٣) .

وبالمقابل منع دستور كوستاريكا لعام ١٩٤٩ م الإرغام على الدخول في الاتحادات وذلك في نصه على أنه لسكان الجمهورية الحق في الاتحاد طبقاً للقانون ولا يحق لأي كان أن يرغم على الدخول في الاتحاد (م ٢٥) .

وتكاد تكون أحكام مجموعة من دساتير البلدان التي كانت تابعة للتاج البريطاني قد قررت أحكاماً متقاربة أو متطابقة مع ما نص عليه دستور

مستعمرة عدن لعام ١٩٦٢ م ، كما هي الحال في دساتير الهند لعام ١٩٤٧ م (م ق ١٩ فح) وباكستان لعام ١٩٥٦ م (الرقم ١٠) وماليزيا بنفس العام (الرقم ١٠) وأوغندا لعام ١٩٦٢ م (الرقم ٢٧) ونيجريا بالعام ١٩٦٠ م (الرقم ٢١) وكينيا لعام ١٩٦٣ م (الرقم ٢٤-٣١) وزامبيا لعام ١٩٦٤ م (الرقم ٢٣) وقانون حقوق الإنسان في الكنفو اليوبودفيل لعام ١٩٦٠ م (م ١٦ ليست الكنفو من الأمم التابعة للتاج وإنما كانت مستعمرة بلجيكا) ومالاوي لعام ١٩٦٤ م (الرقم ٢١) وسيرليون لعام ١٩٦١ م (الرقم ٢٢) .

وإلى جانب ما تقدم قررت مجموعة من الدساتير الأجنبية قيام الجمعيات مثل دساتير بوليفيا لعام ١٩٤٧ م (م ق ٣ ، ٤) وفنزويلا لعام ١٩٥٣ م (م ٥ ف ٧) . وإيطاليا لعام ١٩٤٧ م (م ٢١) واليابان لعام ١٩٦٣ م (م ٢١) ومدغشقر لعام ١٩٥٩ م ، المعدل عام ١٩٦٠ م (الديباجة) وغينيا لعام ١٩٥٨ م (م ٤٠) والكمرون لعام ١٩٦٠ (ديباجة) والدومنيكان لعام ١٩٤٧ م (م ق ٥-٦) وبورندي لعام ١٩٦٢ م (م ١٨) والسنغال لعام ١٩٦٣ م (م ٨) وإيران لعام ١٩٧٩ م (م ٢٧) ونيبال لعام ١٩٥٨ م (الرقم ٧- ف أ - ب - ج) وارتيريا لعام ١٩٥٢ م (الرقم ٢٢ ف ٦) والكنغوبرازفيل لعام ١٩٦٣ م (م ١) وأندونيسيا لعام ١٩٥٦ م (م ٢٦) .

وإذا كانت بعض الدساتير الأجنبية قد قررت حق إنشاء الجمعيات في ظل النص على التعددية الحزبية كما هي الحال في دساتير إيطاليا لعام ١٩٤٧ م ومدغشقر لعام ١٩٩٠ م وإيران لعام ١٩٧٩ م والسنغال لعام ١٩٦٠ م فإن مجموعة من الدساتير الأجنبية قد قررت قيام الجمعيات في ظل الحزب أو التنظيم السياسي الحاكم الوحيد كما هي الحال في دساتير الاتحاد السوفيتي لعام ١٩٣٦ م و١٩٧٧ م والصين لعامي ١٩٥٤ م و١٩٨٢ م وبولندا لعامي ١٩٥٢ م و١٩٧٦ م والمجر لعام ١٩٤٩ م ، المعدل عام ١٩٧٢ م وألمانيا الديمقراطية لأعوام

١٩٤٩م والمعدل عام ١٩٦١م وعام ١٩٦٨م ، المعدل عام ١٩٧٤م ورومانيا
عام ١٩٦٥م وبلغاريا لعام ١٩٧١م وكوريا لعام ١٩٧٢م وألبانيا لعام ١٩٧٦م
وكوبا لنفس العام وفيتنام لعام ١٩٨٠م وغيرها .

وصممت عن النص على حرية تكوين الجمعيات الأحكام الدستورية العربية
التالية :

الدستور التونسي لعام ١٨٦١م ونظامات جبل لبنان لنفس العام والميثاق
الوطني المقدس لعام ١٩٤٨م في اليمن وميثاق الدول العربية المتحدة لعام
١٩٥٨م ودساتير الاتحاد العربي لعام ١٩٥٨م والعراق لنفس العام وج.ع.ي
لنفس العام وج.ع.م لعام ١٩٦٤م وسوريا لنفس العام وج.ع.ي لعامي ١٩٦٣م
و ١٩٦٤م واتفاق الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق لعام ١٩٦٣م
ودستور اتحاد الجمهورية العربية لعام ١٩٧١م ودستور السودان لعام ١٩٩٨م

٤ - تأليف النقابات

انقسمت الأحكام الدستورية العربية إلى مجموعة قضت بتأليف النقابات إلى جانب نصها على قيام الجمعيات وأخرى قررت قيام النقابات في مواد منفصلة وصممت أحكام مجموعة ثالثة عن النص على ذلك .

وتوزعت الأحكام الدستورية العربية إلى مجموعات قررت الأولى منها تأليف النقابات إلى جانب الجمعيات في ظل عدم النص على التعددية الحزبية أو التنظيم السياسي الحاكم الوحيد أو منع الحزبية ، كما هي الحال في دساتير الكويت لعام ١٩٦٢ م (م ٢٣) والعراق لعام ١٩٦٨ م (م ٢٣) والبحرين لعام ١٩٧٣ م (م ٢٧) .

وبالمقابل قضت أحكام مجموعة ثانية بحق تأليف النقابات في إطار النص على الجمعيات من جهة وفي ظل أحكام هذه الدساتير على التعددية الحزبية من جهة ثانية . مثال ذلك قرر الدستور السوري لعام ١٩٥٣ م ، الذي قضى بأن تشجع الدولة التنظيم النقابي وتكفل حريته ضمن حدود القانون وتحميه من المؤثرات السياسية وتساعد على إنما أثر النقابات في ازدهار الاقتصاد القومي ورفع مستوى الحياة للقوى المنتجة (م ٣٩ ف ٤) . وترعى الدولة إتحادات النقابات وتصرفها عن المزاحمة الضارة وتوجهها إلى التعاون . (الرقم ٥) علماً بأن هذا الدستور قد عرف العمال بأنه : يقصد بالعمال في هذه المادة العمال والفلاحون ، العمال الزراعيون ، وتطبق مبادئ التشريع الواردة فيها على كل فئة منهم تبعاً للأحوال المبينة فيها .

وإلى هذه المجموعة تنتمي أحكام دساتير المغرب للأعوام ١٩٦٢ م (ف ٩) و ١٩٧٠ م (ف ٩) و ١٩٧٢ م (ق ٩) و ١٩٩٢ م (ق ٩) و ١٩٩٦ م (ق ٩) . والدستور الجزائري لعام ١٩٩٦ م ، الذي قرر أن الحق النقابي معترف به لجميع المواطنين (م ٥٣) . وإذا كانت أحكام دساتير المغرب والجزائر المذكورة قد

أوجزت في النصوص المتعلقة بتأليف النقابات فإن الدستور المصري بعد تعديله عام ١٩٨٠م قد قرر إنشاء النقابات والاتحادات على أسس ديمقراطية حق يكفله القانون وتكون لها الشخصية الاعتبارية . وينظم القانون النقابات والاتحادات في تنفيذ الخطط والبرامج الاجتماعية وفي رفع مستوى الكفاية ودعم السلوك الاشتراكي بين أعضائها وحماية أموالها وهي ملزمة بمسألة أعضائها عن سلوكهم في ممارسة نشاطهم وفق مواثيق شرف أخلاقية وبالدفاء عن الحقوق والحريات المقررة قانوناً لأعضائها (م ٥٦) "١".

ونصت أحكام المجموعة الدستورية الثالثة على حق تأليف النقابات في ظل الأحكام الدستورية العربية التي قررت التنظيم السياسي الحاكم - الحزب الوحيد مثال ذلك إنشاء النقابات حق مكفول وللنقابات شخصية اعتبارية وذلك على الوجه المبين في القانون في دستور ج.ع.م لعام ١٩٦٤م (م ٤١) وج.ع.ي لنفس العام (م ٣٩) وقد أضاف دستور ج.م.ع لعام ١٩٧١م النص المذكور أعلاه .

وتغايرت الأحكام الدستورية السورية التي تنتمي إلى هذه المجموعة من النص على أن : التنظيم النقابي مكفول على أساس استقلال النقابات وتوكيد مسؤوليتها في بناء الاقتصاد القومي على أسس اشتراكية ويحدد ذلك القانون في دستور ١٩٦٤م (م ١٨ق ٣) إلى النص على أنه يحق للقطاعات الجماهيرية إقامة تنظيمات نقابية أو اجتماعية أو مهنية .. الخ في دستوري ١٩٦٩م (م ٤٢) ١٩٧٣م (م ٤٨) بالوظائف التي سبق أن تناولناها في الفقرتين السابقتين .

وبالمقابل قرر الدستور الجزائري لعام ١٩٦٣م حق الأحزاب إلى جانب الحق في تأليف النقابات وكذلك مشاركة العمال في تدبير المؤسسات المعترف بها جميعاً وتمارس هذه الحقوق في نطاق القانون (م ٢٠) في حين انحصر حكم

١ - ملحوظة : ورد هذا النص في الدستور عام ١٩٧١م ولكن المقصود هنا أنه قد بقي بعد تعديل الدستور عام ١٩٨٠م .

دستور الجزائر لعام ١٩٧٦م في النص على أن حق الانتخاب في النقابة معترف به لجميع العمال ويمارس في إطار القانون (م ٦٠) وعلى هذا الأساس سارت أحكام الدستور السوداني لعام ١٩٧٣م على هذا المنوال حين قضت بأن يكفل للسودانيين حق تكوين النقابات والاتحادات والجمعيات وفقاً للقانون (م ٥١) . وقررت أحكام دستوري ج.ي.د.ش لعامي ١٩٧٠م و١٩٧٨م هذا الحق بما هو مبين في الفقرة الخاصة بالجمعيات .

وصممت الأحكام الدستورية العربية الأخرى عن النص على قيام النقابات ، ومثلما قرر الدستور الجزائري لعام ١٩٦٣م حق الأحزاب قضت بذلك أحكام مجموعة من الدساتير الأجنبية (راجع الفقرة الخاصة بحرية الاجتماع والتظاهر في هذا البحث) .

وتكاد تكون دساتير أجنبية تنتمي إلى الدساتير التي قررت الجمعيات والتعددية الحزبية والتنظيم السياسي الحاكم قد قررت حرية النقابات شأنها شأن المجموعات المختلفة من الدساتير العربية . مثل دساتير اليونان لعام ١٩١١م ، المعدل عام ١٩٥٢م (م ١١) ودساتير البلدان التي كانت تابعة للتاج البريطاني ودساتير كثير من البلدان الاشتراكية) .

٥- الحق في إنشاء التعاونيات

انقسمت الدساتير العربية إلى مجموعتين قررت واحدة منها التعاونيات في أحكام (٢٦) دستور عربي وصممت مجموعة أخرى عن النص على تلك أحكام (٣٨) وثيقة دستورية عربية .

وتفرعت المجموعة التي قررت إنشاء التعاونيات إلى فرعين ، نص الفرع الأول على التعاون دون النص على قيام الجمعيات التعاونية مثال ذلك تشجع الدولة التعاون والإدخار وتشرف على تنظيم الإئتمان في دساتير الكويت لعام ١٩٦٢م (٣٣م) والبحرين لعامي ١٩٧٣م (١٤م) و ٢٠٠٢م (١٤م). وقطر لعام ٢٠٠٣م (٣١م). وإن اختلفت نهاية المادة في الدستور الأخير وتعمل على توفير الضمانات والتسهيلات اللازمة .

وإذا كانت أحكام الدستورين السابقين قد أوجزت في هذا النص فإن أحكام دستور دولة الإمارات العربية المتحدة والنظام الأساسي للدولة في سلطنة عمان قد أسهبت في هذا الشأن : فالاقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية وقوامة التعاون الصادق بين النشاط العام والنشاط الخاص وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرضاء للمواطنين في حدود القانون وتشجيع التعاون والإدخار في دستور دولة الإمارات العربية المتحدة لعام ١٩٧١م (٢٤م) .

واقتربت من هذه الصياغة أحكام النظام الأساسي للدولة في سلطنة عمان لعام ١٩٩٦م وفقاً للفقرة الأولى من المادة (١١) منه ، التي نصت على أن : الاقتصاد الوطني أساسه العدالة ومبادئ الاقتصاد الحر وقوامه التعاون البناء المستمر بين النشاط العام والنشاط الخاص ، وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يؤدي إلى زيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة للمواطنين وفقاً للخطة العامة للدولة في حدود القانون .

وينتمي دستور العراق لعام ١٩٧٠م إلى هذه المجموعة إذ : تكفل الدولة وتشجع وتدعم جميع أشكال التعاون في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك (م ١٤) وهو النص الذي سبق أن قرره الدستور السوري لعام ١٩٦٤م ، الذي قضى بأن تشجع الدولة التعاون وتعمل على دعم حماية جميع المنشآت التعاونية (م ٢٨) . هذا وتجدر الإشارة إلى أن هذه المجموعة من الدساتير العربية قد قررت الجمعيات وهو ما يمكن اعتبار الجمعيات التعاونية جزء منها (راجع الفقرة الخاصة بالجمعيات أعلاه) .

وتتدرج في هذه المجموعة أحكام ثلاثة دساتير عربية أخرى قررت نصاً واحد قضى بأن : تشجع الدولة التعاون وترعى المنشآت التعاونية بمختلف صورها وينظم القانون الأحكام الخاصة بالجمعيات التعاونية وبالمقابل اكتفت بعض الدساتير العربية بالنص على أن تشجع الدولة التعاون وترعى المنشآت التعاونية بمختلف صورها في دساتير ج.ع.م لعام ١٩٦٤م (م ١٨) والعراق لنفس العام (م ١٤) وج.ع.ي لعام ١٩٧٠م (م ١٦) . وأوجزت أكثر في هذا المضمار أحكام دستوري ج.ع.ي لعامي ١٩٦٥م و١٩٦٧م حين قررت إنشاء المنظمات التعاونية (م ٦٣ من دستور ١٩٦٥م وم ٥٩ من دستور ١٩٦٧م) واقترب من هذا النص صيغة النص الذي ورد في دستور العراق لعام ١٩٦٨م ومشروع دستور العراق لعام ١٩٨٩م حين قرر أن تشجع الدولة الحركة التعاونية وترعى منشأتها (م ١٩ من دستور ١٩٦٨م وم ٣٣ من مشروع دستور ١٩٨٩م) . وقسمت أحكام دستوري سوريا لعامي ١٩٦٩م و١٩٧٣م الجمعيات التعاونية للإنتاج وأخرى للخدمات حيث يحق للقطاعات الجماهيرية إقامة جمعيات تعاونية وخدمية (م ٤٢ من دستور ١٩٦٩م وم ٩ من دستور ١٩٧٣م) .

وفصل الدستور السوداني لعام ١٩٧٣م هذا الحكم حين نص على أن يقوم القطاع التعاوني على أساس ملكية كل الأعضاء المشتركين في الجمعيات

التعاونية وترعى الدولة الجمعيات التعاونية وينظم القانون تكوينها وإدارتها (م ٣٢) . وكان الدستور المصري لعام ١٩٧١م قد قرر قبل الدستور السوداني ملكية التعاونيات إذ قضى بأن : الملكية التعاونية هي ملكية الجمعيات التعاونية ويكفل القانون رعايتها ويضمن الإدارة الذاتية (م ٣١) . وقررت التعاونيات أحكام دستوري ج.ي.د.ش لعامي ١٩٧٠م و١٩٧٨م بالشكل الذي أوردناه أعلاه (راجع الفقرة الخاصة بالجمعيات من هذا البحث) .

واقتربت أحكام دستور ج.ي.د.ش لعام ١٩٩٠م من دستوري ج.ع.ي لعام ١٩٧٠م والإمارات العربية المتحدة لعام ٧١م حيث نص هذا الدستور على أن : تشجع الدولة التعاون والادخار وتكفل وترعى وتشجع تكوين المنشآت والنشاطات التعاونية بمختلف صورها (م ٣١) .

هذا وقد قررت مجموعة من الدساتير الأجنبية الجمعيات التعاونية سواء كانت دساتير البلدان الاشتراكية أو البلدان الأخرى التي اندرجت فيها التعاونيات في إطار الاتحادات أو تقررت نصاً (راجع الفقرة الخاصة بالجمعيات من هذا البحث) .

وصممت عن النص على ذلك أحكام كل من الدستور التونسي لعام ١٨٦١م ودستور تونس لعام ١٩٥٩م . والقانونان الأساسيان للقطر الطرابلسي وقطر برقة لعام ١٩١٩م ودساتير برقة لعام ١٩٥١م وليبيا لعامي ١٩٥١م و١٩٦٣م ومصر لعامي ١٩٢٣م و١٩٣٠م وج.ع.م لعام ١٩٥٨م والعراق لعامي ١٩٢٥م و١٩٥٨م والأردن للأعوام ١٩٢٨م و١٩٤٧م و١٩٥٢م والاتحاد العربي لعام ١٩٥٨م وميثاق الدول العربية المتحدة لنفس العام واتفاق الوحدة الثلاثية لعام ١٩٦٣م ودساتير الجزائر للأعوام ١٩٦٣م و١٩٧٦م و١٩٨٩م و١٩٩٦م والسودان لأعوام ١٩٥٣م و١٩٥٦م و١٩٦٤م و١٩٨٥م و١٩٩٨م و٢٠٠٥م والميثاق الوطني المقدس في اليمن لعام ١٩٤٨م ودستور سلطنة لحجة لعام

١٩٥٢م ويستور مستعمرة عدن لعام ١٩٦٢م وقطر لعام ١٩٧١م واتحاد
الجمهوريات العربية لنفس العام .

٦- التعددية الحزبية

يبدو أنه من المستحسن قبل أن نتناول التعددية الحزبية في الدساتير العربية ومنع هذه الأحزاب والتنظيم السياسي الحاكم الوحيد ومقارنتها بالدساتير الأجنبية إلى هذا الحد أو ذاك أن نتحدث قليلاً عن قيام الأحزاب في البلدان العربية والأجنبية .

بالعودة إلى التاريخ نجد أنه قد حدث في الواقع أن قامت مجموعة من الأحزاب قبل صدور الدساتير التي قررت قيام الجمعيات ، التي ازدهرت في ظلها الحياة الحزبية في بعض البلدان . مثال ذلك قامت الأحزاب العلنية في مصر قبل سن الدستور المصري لعام ١٩٢٣ م . حيث أنشأ مصطفى كامل الحزب الوطني في ١ / ٢ / ١٩٠٨ م^١ . وقامت الأحزاب العلنية في لبنان عام ١٩٢٠ م حين تم الإعلان عن قيام الاتحاد الديمقراطي . وتأسس حزب الشعب في الأردن عام ١٩٢٧ م كما تأسس حزب الاستقلال في فلسطين في ٢٧ / ٨ / ١٩٣١ م . وظهرت صحيفة العمل الناطقة باسم الحزب الدستوري التونسي عام ١٩٣٣ م وتشكل حزب الشعب الجزائري في الثلاثينات والحزب الديمقراطي للبيان الجزائري عام ١٩٤٥ م في حين يرجع نشأت الأحزاب في العراق إلى عام ١٩٢٥ م وهو نفس العام الذي سمح فيه المندوب السامي الفرنسي بدمج بعض الجماعات السياسية في حزب سياسي ، علماً بأن دستور سوريا لعام ١٩٢٠ م

^١ - نود أن نشير إلى أننا لن نتطرق إلى نشاط القوى السياسية التي ناضلت في إطار الأحزاب الرسمية العثمانية أو الجمعيات السرية منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الأولى ولا إلى نضال الزعماء العرب منذ مؤتمر باريس عام ١٩١٣ م وإنما سيقصر الأمر على إشارة عابرة حول نشأت هذه الأحزاب من الناحية القانونية . علماً بأننا قد عالجت هذا الموضوع في كتاب لنا بعنوان : التعددية الحزبية ومنعها والتنظيم الحاكم الوحيد في الدساتير العربية والواقع . تحت الطبع . المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع . مجد . يتناول جزءاً من نشاط الأحزاب السياسية في البلاد العربية ... الخ .

كان قد قرر قيام الجمعيات غير أن هذا الدستور قد سقط برحيل الملك فيصل بن الحسين من دمشق في نفس العام .

وبقي الاستقطاب السياسي في السودان من ١٩٤٣ - إلى عام ١٩٤٥ لنشأة الأحزاب السياسية وكان حزب الأشقاء أكبرها عام ١٩٤٤م . ثم نشأ الحزبان الكبيران الوطني الاتحادي وحزب الأمة بعد ذلك . ويعتبر حزب الاستقلال في المغرب أول الأحزاب التي تأسست هناك عام ١٩٤٥م ، في حين تشكلت المنظمات السياسية الجديدة في ليبيا بطرابلس الغرب عام ١٩٤٦م وتأسس حزب الأحرار اليمني في عدن عام ١٩٤٤م

ورابطة أبناء الجنوب العربي في بداية الخمسينات "١" . وإذا قارنا طريقة قيام الأحزاب في البلدان الديمقراطية الغربية وقيام بعض الأحزاب في البلدان العربية بعد الحرب العالمية الأولى ، ثم قيام التعددية الحزبية بعد العزوف عن الحزب الحاكم الوحيد فإنها قد كانت بالشكل التالي :

كانت القاعدة العامة في تكوين الأحزاب السياسية في فرنسا عدم وجود قيود على تكوينها ، إذ لا يوجد حتى الآن قانون خاص بالأحزاب السياسية ، فهي من الناحية القانونية من قبيل قيام الجمعيات تخضع للقانون المنظم للجمعيات العادية

١ - لمزيد من الإطلاع حول الأحزاب المذكورة يمكن العودة الى: ثروة بدوي ، القانون الدستوري وتطور الأنظمة الدستورية في مصر ، النهضة العربية ، غير مؤرخ . ص ٢٢ . إبراهيم شلبي ، تطور النظم السياسية والدستورية ، دار الفكر العربي ، غير مؤرخ . ص ٥٧٢-٢٤٩ . مصطفى أبو زيد فهمي . القانون الدستوري والأنظمة السياسية ، الجزء الثاني ، المكتب العربي (يعيد هذا الكتاب تأسيس الحزب الوطني في مصر الى ١٩٠٦م والوفد الى ١٩١٨/١١/١٢م) . ويمكن العودة أيضا الى وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٨م - ١٩٣٩م من أوراق أكرم زعيتر ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، الطبعة الثانية ١٩٨٤م ، اعدّها بيان نويهض الحوت . ص ٢٦٠ . وكذلك (تيم بنلوك) صراع السلطة والثروة في السودان منذ الاستقلال وحتى الإنتفاضة ، ترجمة محمد عيسى عصفور ، منشورات عويدان ، ط ١ - ١٩٨٢م . ص ١٥١-١٥٧ . جون واتربوري . الملكية والنخبة السياسية في المغرب . ترجمة ماجد نعمة عطية ، دار الوحدة . بيروت ، ط ١ - ١٩٨٢م . ص ٥ . لوتسكي . تاريخ الأقطار العربية ، ج ٢ ، دار التقدم ، موسكو باللغة العربية ، ١٩٧٦م ، ص ٢٤٢-٢٤٣ وغيرها .

الصادر عام ١٩٠١م . هذا القانون الذي يجعل إنشاء الجمعيات حر في ثلاثة أنواع :

(١) الجمعيات غير المعلنة رسمياً وعدم الإعلان هذا لا يجعلها غير مشروعة ، وإنما تكون محرومة من الأهلية القانونية رسمياً ، وإن كانت تستطيع القيام بجميع الاشتراكات .

(٢) النوع الثاني : الجمعيات المعلنة : ويتمثل هذا الإعلان في شكلية بسيطة هي أن تودع بلدية المحافظة الإعلان عن نشاط الجمعية ومقرها مرفقاً بالنظام الأساسي الذي وضعته لنفسها . ويحتم القانون نشر موجز لهذا الإعلان خلال شهر في الجريدة الرسمية متضمناً اسم الجمعية وتاريخ الإعلان ونشاط الجمعية ومقرها . وتكتسب بذلك الأهلية القانونية فيكون لها الشخصية الاعتبارية وأهلية التقاضي واكتساب الأموال مثل جمع الاشتراكات واقتناء العقارات اللازمة لها .

(٣) الجمعيات المعترف لها بصفة النفع العام : ويصدر مرسوم خاص يقر هذا الاعتراف ، وتتمتع هذه الجمعيات بقدر أكبر من الإمكانيات ، حيث يكون بمقدورها إقتناء العقارات الضرورية وأن تتلقى الأموال عن طريق الهبات ، وتستطيع الأحزاب أن تتحرك بسهولة ويسر وهي متخذة شكل جمعيات من النوع الثاني ، وهي تلك الجمعيات التي يكفي لقيامها مجرد الإعلان ، وهكذا يكون الحزب إذ يكفي الإعلان عن قيامه .

وحرية تكوين الأحزاب في إيطاليا مكفول بنص المادة (٤٩) من دستور ١٩٤٧م وقد ضمن هذا المبدأ قيام أحزاب بما في ذلك الحزب الديمقراطي للوحدة الملكية وإيطاليا جمهورية .

ولا يتوقف إنشاء الأحزاب في ألمانيا على ترخيص من الإدارة وموافقة سابقة منها ، ومع أن المادة (٩) من دستور ألمانيا الاتحادية لعام ١٩٤٩م ،

المعدل عام ١٩٥٦م قد قررت أن تكفل للمواطنين حرية تكوين الجمعيات إلا أنها لم تجعل الأحزاب بنفس قواعد النظام القانوني الفرنسي . لأن الأحزاب في النظام السياسي الألماني تتمتع بوضع قانوني خاص ينطوي على ضمانات أهم حيث تستطيع الإدارة حل جمعية من الجمعيات لكن لا يمكن حل الحزب إلا بحكم من المحكمة الدستورية الاتحادية . وإذا كانت الأسباب التي تكفي لحل الجمعية فإنها لا تكفي لصدور قرار بحل الحزب ، زد على ذلك أن الأحزاب وحدها هي التي بمقدورها أن ترفع دعوى أمام المحكمة الدستورية ولا تتمتع الجمعيات بهذا الحق .

والقاعدة العامة للأحزاب أن إنشاءها حر ولا تخضع لأي ترخيص أو إذن سابق في بريطانيا وبلدان النظام الأنجلوسكسوني ، ويظل الشعب حر في الإقبال على من يشاء منها

وإذا كان قيام الأحزاب في البلدان الغربية المذكورة أعلاه بالشكل الذي أشرنا إليه فإن قيام الأحزاب في مصر قد كان معتمد على أن لا تطلب الترخيص من أحد ، حيث قامت الأحزاب في مصر غير المستقلة والمستقلة في حرية تامة لا تستأذن أحد قبل قيامها ولا تنتظر من أحد أن يصرح لها بحق الحياة. لقد كان المبدأ حينئذ هو حرية إنشاء الأحزاب السياسية حتى وإن تشابهت برامجها في الواقع والقانون . وقد استمد هذا النظام من النظام الأنجلوسكسوني حيث لا داعي للإذن بقيام الأحزاب في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية^١ .

^١ - لمزيد من الإطلاع حول هذا راجع مصطفى أبو زيد فهمي ، القانون الدستوري والأنظمة السياسية ، الجزء الثاني، المكتب العربي . ١٩٨٩م، ص ٥٢-١٢٢.

أما تكوين الأحزاب بعد العزوف عن الحزب الحاكم الوحيد في بعض البلدان مثل مصر وتونس والجزائر والجمهورية اليمنية فإنه يخضع لعدد من الشروط والموافقة على قيام هذه الأحزاب " ١ " .

وإذا أخذنا مصر وهي الدولة التي بدأ شرط قيام الأحزاب فيها من جديد بعد العزوف عن التنظيم السياسي الحزب الحاكم الوحيد يستند على قيود منها عدم قيام الحزب في مبادئه أو برامجه أو في مباشرة نشاطه أو اختبار قياداته أو أعضائه على أساس يتعارض مع أحكام القانون رقم (٣٣) لعام ١٩٧٨م بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي أو على أساس طبقي أو طائفي أو فئوي أو جغرافي أو على أساس التفرقة بسبب الجنس أو الأصل أو الدين أو العقيدة .

أولاً : عدم تعارض مقومات الحزب أو مبادئه أو أهدافه أو برامجه أو سياساته في نشاطه مع :

(١) مبادئ الشريعة الإسلامية باعتبارها المصدر الرئيسي للتشريع .

(٢) مبادئ ثورتي ٢٣ يوليو ١٩٥٢م و ١٥ مايو ١٩٧١م .

١ - تجدر الإشارة إلى أن إجازة قيام الأحزاب في بعض البلدان العربية قد وجد قبل قيام التنظيم السياسي الحزب الحاكم مثل ذلك حدث بعد عودة الحياة الحزبية في العراق عام ١٩٤٦م (جمدت قبل ذلك) أن إجازة وزارة الداخلية العراقية خمسة أحزاب هي حزب الشعب- حزب الاستقلال- حزب الأحرار- الحزب الوطني الديمقراطي- حزب الاتحاد الوطني (راجع عبدالرزاق الحسيني، تاريخ الوزارات في العراق، الجزء السابع، وقد أشار هذا المؤلف إلى أنه جمدت الحياة الحزبية من ١٩٣٥/٣/١٧م إلى ١٩٤٦/٤/٢م).

وحين قامت أحزاب جديدة في الأردن في الخمسينيات حصل الحزب الوطني الاشتراكي على ترخيص بالعمل في ١٩٥٤/٧/١٧م، ورخص لحزب البعث عام ١٩٥٠م، غير أنه ألغى قانون الأحزاب عام ١٩٥٦م، فجلت كل الأحزاب باستثناء جماعة الإخوان المسلمين التي ظلت تمارس دورها منذ رخص لها بالعمل عام ١٩٥٢م (راجع الوسط في ١/٨/١٩٩٢م) لهذا حين عاد السماح بتشكيل الأحزاب من جديد وافقت وزارة الداخلية على تأسيس حزب التجمع الوطني وغيرها من الأحزاب (راجع المستقبل العربي، لندن، ٢٤/ ١٩٩٣م).

(٣) الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي والنظام الاشتراكي الديمقراطي والمكاسب الاشتراكية .

وكان قيام الأحزاب في الجزائر بعد صدور دستور ١٩٨٩ م ، الذي سن قيام الجمعيات السياسية وج.ي بعد صدور دستور ١٩٩٠ م ، الذي قرر حرية العمل السياسي بدون تسجيل ، الأمر الذي أدى إلى قيام أحزاب حقيقية وأخرى من أجل الإعلان فقط . وهو ما جعل المشرع يصدر قانون الأحزاب عام ١٩٩١ م في ج.ي الذي نظم كيفية قيام الأحزاب منها أن يقدم طلب تأسيس الحزب (٧٥) مؤسساً والف وخمسمائة عضو من جميع مناطق الجمهورية .

لقد قررت كل من تونس والجزائر وج.ي ومصر تسجيل الأحزاب وتنظيم الطريقة التي تقوم بها وذلك نظراً لأن هذه البلدان قد خرجت من التنظيم الحاكم الوحيد وذلك خشية من الإنزلاق إلى مالا يحمد عقباه في نشاط هيئات سياسية يمكن أن تقوم على أسس تضر بالمصلحة الوطنية وتخل بالنظام الاجتماعي . خاصة وأن العديد من البلدان العربية قد انتقلت من التنظيم الراديكالي والعنف القومي واليساري إلى محاولات التنظيمات الأصولية والعنف المرافق لها . وهو ما حدا بالحكومات المذكورة تعين شروطاً قيام الأحزاب السياسية في هذا الإطار وبعد هذا العرض السريع ماهي الأحكام الدستورية العربية بشأن التعددية الحزبية ومنعها والتنظيم السياسي الحاكم الوحيد أن هذا ما سوف نتوقف عنده الآن بالترتيب كما يلي :

١ - التعددية الحزبية :-

يمكن تقسيم الأحكام الدستورية العربية التي قررت التعددية الحزبية إلى ثلاث مجموعات ابتدأت المجموعة الأولى التي قضت بالتعددية الحزبية عام ١٩٥٠م في الدستور السوري لذلك العام وقد نص على حق تأليف أحزاب سياسية على أن تكون غايتها مشروعة ووسائلها سليمة وذات أنظمة ديمقراطية في الدستور المذكور (م١٨) ودستوري ١٩٥٣م (م١٧) و١٩٦٢م (م١٨) . على أن الدستور السوري لعام ١٩٥٣م قد اشترط في الفقرة (٢) من المادة (١٧) أن ينظم القانون طريقة إخبار السلطات الإدارية بتأليف الأحزاب السياسية ومراقبة مواردها بما يضمن قيام أعضائها بانتخاب سلطتها العليا مرة في السنة على الأقل ، زد على ذلك قررت الفقرة (٣) من هذه المادة أن : يهدف القانون إلى اعتبار الأحزاب السياسية مدارس تعمل لتكوين صفوة من المستثمرين المخلصين وإعدادهم إعداداً ديمقراطياً لتحمل التبعات العامة ، كما تهيء للشعب سبل تربيته القومية وتيسر له استكمال الوعي في شؤون العامة وتقوده إلى تحقيق مصلحة فيها .

واقترنت أحكام الدستور الأردني لعام ١٩٥٢م من أحكام الدساتير السورية المذكورة بما قرره في المادة (١٦) فقرة (٢) منه ، كما يلي : للأردنيين الحق في تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية على أن تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية وذات نظام لا تخالف أحكام الدستور .

وإذا كانت الأحكام الدستورية السابقة قد سمحت بقيام الأحزاب السياسية شريطة أن تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية .. الخ . كان التوجه نحو تعزيز التعددية الحزبية في مصر قد بدأ بالقرار بقانون رقم (٢) لعام ١٩٧٧م ، الصادر في ٣ / ٢ / ١٩٧٧م ، الذي نص على أن : حرية تكوين الأحزاب مكفولة طبقاً لما نص عليه القانون الخاص بإنشاء الأحزاب حال صدوره من

السلطة التشريعية بعد فترة التنظيم السياسي الحاكم الوحيد في مصر "١" ثم صدر التعديل الدستوري في ٢٦ / ٦ / ١٩٨٠م بأن يقوم النظام السياسي في ج.م.ع على أساس تعدد الأحزاب وذلك في إطار المقومات والمبادئ الأساسية للمجتمع المصري المنصوص عليها في الدستور وينظم القانون الأحزاب السياسية (م ٥) .

. ورغم أن التعديل الدستوري اليمني الصادر في ٣١ / ٩ / ١٩٩٤م قد اقترب من التعديل الدستوري المصري المذكور بيد أن التعديل الدستوري اليمني قد أضاف التزام الأحزاب المصرح بها بالتداول السلمي للسلطة وذلك وفقاً للمادة (٥) منه بأن : يقوم النظام السياسي للجمهورية اليمنية على التعددية السياسية والحزبية وذلك بهدف تداول السلطة سلمياً وينظم القانون الأحكام والإجراءات الخاصة بتكوين التنظيمات والأحزاب السياسية وممارسة النشاط السياسي ولا يجوز تسخير الوظيفة العامة أو المال العام لمصلحة خاصة بحزب أو تنظيم سياسي معين .

إن الإشارة إلى عدم جواز تسخير الوظيفة العامة أو المال العام لمصلحة خاصة بحزب أو تنظيم سياسي معين قد أتى لتصحيح الوضع الذي رافق قيام

١ - لقد نصت أحكام هذا القرار على أن التنظيمات السرية أو التنظيمات العادية لنظام المجتمع أو ذات الطابع العسكري محظورة طبقاً للدستور ، ويعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو المؤبدة كل من شارك فيها أو دعا الي تشكيلها (م ٢) . ويعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة كل من دبر أو شارك في تجمهر يؤدي الى إثارة الجماهير إلى تعطيل تنفيذ القوانين واللوائح بهدف التأثير على ممارسة السلطات الدستورية لأعمالها أو منع الهيئات الحكومية أو مؤسسات القطاع العام أو الخاص أو معاهد العلم من ممارسة عملها باستعمال القوة أو التهديد باستعمالها وتطبق نفس العقوبة على مدبري التجمهر ولو لم يكونوا مشتركين فيه وعلى المحرضين والمشجعين (م ٦) . ويعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة العاملون الذين يضربون عن عملهم متفقين في ذلك أم مبتغين تحقيق غرض مشترك إذا كان من شأن هذا الإضراب تهديد الإقتصاد القومي (م ٧) . ويعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة كل من أدار أو شارك في تجمهر أو إعتصام من شأنه أن يعرض السلم العام للخطر (م ٨).

الوحدة اليمنية (أعظم حدث في تاريخ اليمن المعاصر) ، حيث تم اعتبار أعضاء المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني بدرجة نائب رئيس وزراء وعضو اللجنة المركزية بدرجة وزير.. الخ وفقاً للتسلسل الحزبي ، الذي يوازيه التسلسل الوظيفي ، وكان الحزب الاشتراكي قد ابتدع هذا العمل قبل قيام الوحدة . في حين لم يكن ذلك موجوداً قبل الوحدة في ج.ع.ي ، غير أن المؤتمر قد أعطى أعضائه نفس الحق الذي أعطاه الحزب الاشتراكي بحيث أصبح بعد الوحدة عضو اللجنة العامة بدرجة نائب رئيس وزراء وعضو اللجنة الدائمة بدرجة وزير وهكذا ... إن هذا التصحيح الدستوري قد أتى ليضع حداً لخرق أهم قاعدة من قواعد حقوق الموظف العام .

وتغايرت أحكام مجموعة أخرى من الدساتير العربية التي قررت التعددية الحزبية بين شرط امتياز الحزب القائد وبين تقرير مانع قيام الأحزاب إلا بشرط محدد . مثال ذلك نصت أحكام الدستور العراقي لعام ١٩٧٠م على أن تكفل حرية النشر والاجتماع والتظاهر وتأسيس الأحزاب السياسية والنقابية والجمعيات وفق أغراض الدستور وفي حدود القانون وتعمل الدولة على توفير الأسباب اللازمة لممارسة هذه الحريات التي تنسجم مع خط الثورة التقدمي (م ٢٦) . وبذلك يكون هذا الدستور قد ربط بين قيام الأحزاب السياسية في ممارسة هذه الحريات وبين خط الثورة التقدمي وعليه فلم يسمح بقيام أحزاب ذات اتجاهات إجتماعية وسياسية مختلفة في الفكر أو الأيدلوجيا . ثم أتى القانون رقم ١٤٢م لعام ١٩٧٤م - قانون الحزب القائد - فنصت المادة (١) منه على أن تتخذ الوزارات وكافة دوائر الدولة ومؤسساتها وهيئاته وأجهزتها من التقرير السياسي القطري الشامن لحزب البعث العربي الاشتراكي الذي يقود السلطة والدولة منها ج دليل عمل لها في ممارسة اختصاصاتها من الآن وحتى إشعار

آخر ، وقد وضع هذا القانون المادة (٢٦) من دستور العراق لعام ١٩٧٠م -
الإنسجام مع خط الثورة التقدمي .

لم ينحصر الأمر على ما تقدم فقط ، بل ونصت المادة (٥٦) من مشروع
دستور العراق لعام ١٩٨٩م على أن : تأسيس الأحزاب السياسية وحرية
الإنضمام إليها مكفولان بموجب القانون بما لا يتعارض وأحكام الدستور والنظام
العام والوحدة الوطنية . علماً بأن هذا المشروع قد قرر أن :

أولاً : يحظر على الأحزاب والجمعيات والنقابات والاتحادات والنوادي تلقي
أي عون أو أية أموال منقولة أو غير منقولة خلافاً للقانون .

ثانياً : تعمل الدولة لتوفير الأسباب اللازمة لممارسة الأحزاب السياسية
والجمعيات والنقابات والاتحادات والنوادي نشاطها بموجب القانون (م ٦١) .
وفوق هذا وذاك يحظر على غير حزب البعث العربي الاشتراكي العمل
السياسي أو الحزبي في القوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي ومع
منتسبيها (م ٥) .

وإلى جانب ما تقدم قرر هذا المشروع أن يحظر تأسيس الأحزاب السياسية
والجمعيات والنوادي التي تقوم على أساس زج الدين في السياسة أو الإلحاد أو
الطائفية أو العنصرية أو الإقليمية أو الشعبوية أو التي ترمي إلى عزل العراق
عن انتماه القومي الطبيعي إلى الأمة العربية أو التي لا تعتمد الديمقراطية في
عقيدتها أو نهجها أو ممارستها أو استخدام القوة أو العنف في ممارستها
(م ٥٨) . أما قانون إدارة الدولة العراقية في الفترة المؤقتة فقد إكتفى بالنص على
الحق في تشكيل النقابات والأحزاب والانضمام إليها في الفقرة (ج من م ١٣)
في إطار نصوصه في هذه الفقرة بالحق بحرية الإجتماع السلمي وحرية الإنتماء
في جمعيات ... الخ .

ويعتبر الدستور الجزائري لعام ١٩٩٦م من الدساتير العربية التي قررت التعددية الحزبية المشروطة طبقاً للمادة (٤٢) منه التي نصت على أن : حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون ، ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات والقيم والمكونات الأساسية للهوية الوطنية والوحدة الوطنية وأمن القرب الوطني وسلامته واستقلال البلاد وسيادة الشعب وكذا الطابع الديمقراطي للدولة .

وفي حال احترام أحكام هذا الدستور لا يجوز تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي . ولا يجوز للأحزاب السياسية اللجوء إلى الدعاية الحزبية التي تقوم على العناصر المبينة في الفقرة السابقة .. يحظر على الأحزاب السياسية كل شكل من أشكال التبعية للمصالح والجهات الأجنبية . ولا يجوز أن يلجأ أي حزب سياسي إلى استعمال العنف أو الإكراه مهما كانت طبيعتهما أو شكلهما ، وتحدد التزامات وواجبات أخرى بموجب قانون .

وبالمقابل قضت أحكام مجموعة دستورية عربية ثالثة من الدساتير التي قررت التعددية الحزبية تحريم نظام الحزب الحاكم الوحيد نصاً . حيث أتت صيغة هذه الدساتير : الأحزاب السياسية في تنظيم المواطنين وتمثيلهم ونظام الحزب الوحيد ممنوع في دستوري المغرب لعامي ١٩٦٢م (٣٥) و ١٩٧٠م (ق٣) . أضافت الدساتير المغربية التالية إلى ذلك النص على أن : الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية والمجالس الجماعية والفرق المهنية تسهم في تنظيم المجتمع ونظام الحزب الواحد نظام غير مشروع في دساتير ١٩٧٢م (ف٣) و ١٩٩٢ (ف٣) و ١٩٩٦م (ف٣) . وكان دستور السودان المؤقت لعام ١٩٨٥ قد نص على أن : يقوم النظام السياسي على حرية تكوين الأحزاب السياسية

ويحمي القانون الأحزاب المنتزعة بالمثل والوسائل الديمقراطية الواردة في هذا الدستور (م ٧) .

أما الدستور السوداني لعام ١٩٩٨م فقد قرر صيغة جديدة في هذا الشأن هي حرية التوالي والتنظيم وهي مثار جدل في فهمها بأنها حرية التعددية الحزبية بين أنصار الدولة ومعارضيه . لقد نص الرقم (٢٦) من هذا الدستور بأن :

١- للمواطن حق التوالي والتنظيم لأغراض ثقافية أو اجتماعية أو اقتصادية أو مهنية أو نقابية لا تقيد إلا وفق القانون .

٢- يكفل للمواطنين الحق لتنظيم التوالي السياسي ولا يقيد إلا بشرط الشورى والديمقراطية في قيادة التنظيم واستعمال الدعوة لا القوة المادية في المناقشة والإلتزام بثوابت الدستور كما ينظم القانون . وأفرد الدستور الإنتقالي لعام ٢٠٠٥م- الرقم ٤٠ منه لحرية التجمع والتنظيم قرر فيه أن :

(١) يكفل الحق في التجمع السلمي ولكل فرد الحق في التنظيم مع آخرين بما في ذلك الحق في تكوين الأحزاب السياسية والجمعيات والنقابات والإتحادات المهنية أو الإنضمام إليها حماية لمصالحه (ف١- الرقم ٤٠) .

(٢) ينظم القانون تكوين وتسجيل الأحزاب السياسية والجمعيات والنقابات الإتحادية المهنية وفقاً لما يتطلبه المجتمع الديمقراطي .

(٣) لا يحق لأي تنظيم أن يعمل كحزب سياسي على المستوى القومي أو مستوى جنوب السودان أو المستوى الولائي ما لم يكن لديه :-

أ- عضوية مفتوحة لأي سوداني بغض النظر عن الدين أو الأصل العرقي أو مكان الميلاد .

ب - برنامج لا يتعارض مع نصوص الدستور .

ج - قيادة ومؤسسات منتخبة ديمقراطياً .

د - مصادر تمويل شفافه ومعلنه .

وإذا قارنا الدساتير العربية التي قررت التعددية السياسية والحزبية نصاً يعتبر الدستور الإيطالي لعام ١٩٤٧ م أولها فيما نعلم . لقد نصت المادة (٤٩) منه على أن : لكل المواطنين الحق في حرية الإنضمام في أحزاب ليساهموا - طبقاً للطريقة الديمقراطية في تحديد السياسة القومية .

واشترط الدستور الفرنسي لعام ١٩٥٨ م في تكوين الأحزاب السياسية احترام مبادئ السيادة الوطنية والديمقراطية وذلك بما نصت عليه المادة (٤) منه كما يلي : الأحزاب والمجموعات السياسية تساهم في التعبير عن الناخبين وهي تتكون وتمارس نشاطها بحرية ويجب أن تحترم مبادئ السيادة الوطنية والديمقراطية . لقد كان هذا النص أساساً للدساتير التي سنت بعد صدور هذا الدستور في المستعمرات الفرنسية السابقة حيث قررت هذا الحق مجموعة كبيرة منها كما هي الحال في دساتير أفريقيا الوسطى لعام ١٩٥٩ ، المعدل عام ١٩٦٠ (٣م) والكمرون لعام ١٩٦٠ (٣م) والنيجر لعام ١٩٦٠ (٧م) والجابون لعام ١٩٦١ (٤م) والسنغال لعام ١٩٦٠ م ، المعدل عام ١٩٦٣ (٣م) وساحل العاج لعام ١٩٦٠ (٧م) وفولتا العليا لعام ١٩٦٠ (٧م) ومالي لعام ١٩٥٩ ، المعدل عام ١٩٦٠ (٣م) ومدغشقر لعام ١٩٥٩ م ، المعدل عام ١٩٦٠ (٦م) وبورندي لعام ١٩٦٢ (١٠م) وتشاد لعام ١٩٦٢ (٤م) وتوجو لعام ١٩٦٣ (٣م) داهومي العام ١٩٦٠ (٧م) والكنغويرازفيل لعام ١٩٦١ (٥م) وموريتانيا لعام ١٩٦١ (٩م) مع إضافة ما أو تعديل بسيط إلى هذه الصيغة إلى هذا الحد أو ذاك .

وإذا كانت الأحكام الدستورية السابقة قد استسقت أحكامها من الدستور الفرنسي لعام ١٩٥٨ فإن أحكام دستورية أجنبية أخرى قد قضت بأحكام تقرر التعددية الحزبية على أنه قد قررت نصوصاً متغايرة بهذا الشأن مثال ذلك قضى

دستور ألمانيا الاتحادية لعام ١٩٤٩م ، المعدل عام ١٩٥٦ بحق الأحزاب في تكوين إرادة الشعب السياسية وإنشاؤها حر من كل قيد ويجب أن يتمشى تنظيمها الداخلي مع المبادئ الديمقراطية ، كما تقدم بياناً عاماً عن مصدر مواردها .

والأحزاب التي يظهر من أهدافها أو موقف مؤيديها أنها تسعى إلى المساس بالنظام الأساسي الديمقراطي الحر أو إلى قلبه أو تعريض وجود الجمهورية الاتحادية الألمانية للخطر تعتبر غير دستورية وتفصل المحكمة الدستورية الاتحادية في موضوع عدم دستورية الأحزاب .

الأحكام التفصيلية الخاصة بذلك تنضمها القوانين الاتحادية (م ٢١) .
وإذا كان دستور ألمانيا الاتحادية قد فصل النص الخاص بحرية التعددية الحزبية وبين الأسباب التي يجعل المحكمة الدستورية تقضي بحق إنشاء الحزب من عدمه فإن أحكام دستور هايتي لعام ١٩٥٠ قد انحصرت على أنه لمواطني هايتي الحق في الاتحاد في المنظمات السياسية والأحزاب والنقابات والاتحادات التعاونية ولا يمكن اتخاذ أي إجراء في هذا الشأن (م ٢٥) .

وبالمقابل اقتربت أحكام دستور أفغانستان لعام ١٩٦٤م من الدستور الألماني المذكور أعلاه في هذا الصدد لقد قرر الدستور الأفغاني الحق لرعايا أفغانستان في تكون الأحزاب السياسية طبقاً لأحكام القانون وعلى شرط أن يكون هدف الحزب ونشاطه والآراء التي بنيت عليها تشكيلات الأحزاب لا تكون مناقضة للمثل المنصوص عليها في هذا الدستور . أن تكون تشكيلات الحزب ومصادره المالية علنية ، والحزب الذي يتم تكوينه طبقاً لأحكام القانون لا يحل بدون موجبات قانونية وحكم (من المحكمة ، المحكمة العليا (م ٣٢ ف ١-٣) .

وكان دستور جوا تمالاً لعام ١٩٥٦ قد أفرد باباً خاصاً للأحزاب الباب الثاني قررت المادة (٢٣) من هذا الدستور أن تشكيل الأحزاب السياسية ونشاطها حر إذا عملت على أسس المبادئ الديمقراطية .

غير أن هذا الدستور قد اقترب من النص الذي قرره تعديل دستور السودان عام ١٩٦٥ حين نص دستور جواتمالاً على أن يمنع إنشاء منظمات تدافع عن الأيدلوجية الشيوعية ويحظر نشاطها . وتمارس الأحزاب السياسية المسجلة بطريقة قانونية نشاطها بحرية ويضمنها الدستور . ويحدد القانون عدد الأشخاص اللازمين لإنشاء الحزب السياسي وشروط تنظيمه ونشاطه (م ٢٤) .

ويحق للأحزاب السياسية المسجلة قانونياً الترشيح للانتخابات الرئاسية والنيابية (م ٢٥) .

ولا تقدم الدولة مساعدات اقتصادية لأي حزب غير أن بإمكانها أن تقدم للأحزاب معونات وفقاً لما هو مقرر في قانون الانتخابات (م ٢٦) .

وإذا كان دستور جواتمالاً قد منع الأحزاب التي تدافع عن الشيوعية فإن أحكام دستير أجنبية أخرى قد قررت التعددية الحزبية دون النص على ذلك . مثال ذلك قرر دستور الصومال لعام ١٩٦٠ أن للمواطنين الحق في الإنضمام إلى الأحزاب دون تصريح سابق وذلك بغرض المساهمة الديمقراطية والسلمية في تشكيل السياسة الوطنية (م ١٢ ف ١) .

أما أحكام دستور البرتغال لعام ١٩٧٥ فقد منعت الأحزاب من استخدام مصطلحات ذات مغنى مباشر بأي دين في تسمياتها .. الخ (م ٤٧) .

وبخلاف ذلك نصت أحكام دستور أسبانيا لعام ١٩٧٨ م على أن الأحزاب تعبر عن رأي الشعب وفقاً لمبدأ التعددية الحزبية . ويعتبر العنصر الأساسي للنشاط السياسي . وإنشاء الأحزاب ونشاطها حر في حدود الدستور والقوانين الأخرى . شريطة أن يخضع بناؤها الداخلي ونشاطها للمبادئ الديمقراطية (م ٦) وفي هذا الإطار اندرجت حرية الاتحاد وحق المواطن في إنشاء الجمعيات والأحزاب السياسية التي تساعد على تشكل الإرادة الشعبية وتنظيم السلطة السياسية بالطريق الديمقراطي .

ويمنع الدخول في عضوية أكثر من حزب سياسي في وقت واحد ، ولا يسمح بالحرمان من الحقوق المدنية بسبب العضوية في الأحزاب ، التي قامت على أسس قانونية أو الخروج منها في هذا الدستور .

وينتمي الدستور التركي لعام ١٩٦١ إلى هذه المجموعة من الدساتير الأجنبية التي قررت التعددية الحزبية حيث يملك المواطنون حق تأسيس الأحزاب السياسية والانضمام إليها أو الخروج منها وفقاً للقاتون وتؤسس الأحزاب السياسية دون إذن سابق وتصل بحرية .

والأحزاب السياسية سواء كانت في الحكم أم في المعارضة عنصر من عناصر الحياة السياسية الديمقراطية (م٥٦) . على أن هذا الدستور قد اشترط أن تكون أنظمة وبرامج ونشاط الأحزاب السياسية مطابقة لمبادئ الجمهورية الديمقراطية والوطنية المستندة على حقوق الإنسان وحرياته ومطابقة للقاعدة الأساسية التي تعتبر الدولة إقليماً وشعباً وحدة لا تتجزأ .. الخ (م٥٧) علماً بأن هذا الدستور قد حظر انتساب الموظفين العاملين في جهاز الدولة إلى أي من الأحزاب السياسية (راجع م١١٩) .

وبخلاف الدستور التركي السابق قرر الدستور الإيراني لعام ١٩٧٩ الأحزاب والجمعيات والهيئات السياسية والنقابية والهيئات الإسلامية والأقليات الدينية المعترف بها تتمتع بالحرية بشرط أن لا تتناقض أسس الاستقلال والحرية والوحدة الوطنية والقيم الإسلامية وأساس الجمهورية الإسلامية كما أنه لا يمكن منع أي شخص من الاشتراك فيها أو إجباره على الاشتراك في أحدها (م٢٦) .

وإذا كانت الأحكام الدستورية العربية التي قررت التعددية الحزبية بالشكل المشار إليه أعلاه فما هي الأحكام الدستورية التي قضت بالتنظيم السياسي الحزب الحاكم الوحيد .

٧- التنظيم السياسي (الحزب الحاكم الوحيد)

يمكن تقسم الأحكام الدستورية التي قررت التنظيم السياسي الحاكم - الوحيد إلى ثلاث مجموعات :

١- نصت أحكام مجموعة دستورية على قيام هذا التنظيم بأن : يقوم المواطنون بتكوينه دون الإفصاح عن أن يكون التنظيم السياسي الحاكم الوحيد ، علماً بأن أحكام هذه المجموعة قد صدرت في ظل منع الحزبية قانونياً واستيلاء مجلس الثورة (أو مجلس قيادة الثورة) على السلطة وإعداد العدة لقيام التنظيم السياسي الحاكم في الواقع .

وكان ميثاق هيئة التحرير لتكوين التنظيم الشعبي للثورة الذي صدر في ٢٣ / ١ / ١٩٥٣ ، أول هذه الأحكام التي قررت قيام هذا التنظيم « هيئة التحرير » ثم أتى الدستور المصري لعام ١٩٥٦ ف قضى بقيام التنظيم السياسي الوحيد وبذلك يكون هذا الدستور أول وثيقة دستورية عربية تنص على قيام التنظيم السياسي فيما نعلم ، حيث نصت المادة (١٩٢) منه على أن : يكون المواطنون اتحاداً قومياً للعمل على تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها الثورة ولحث الجهود لبناء الأمة سلمياً من النواحي السياسية والاجتماعي والاقتصادية وتبين طريقة تكوين هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية .

ومع أن أحكام دستور ج.ع.م لعام ١٩٥٨ قد اتفقت مع النص السابق من حيث المبدأ غير أنه قد تم تعديل الصيغة بحيث استبدلت الصيغة القائلة بالعمل على تحقيق الأهداف التي قامت من أجل الثورة في دستور مصر لعام ١٩٥٦ بالنص على العمل على تحقيق الأهداف القومية في دستور ١٩٥٨ وذلك نظراً لقيام الجمهورية العربية المتحدة من إقليم مصر وسوريا . زد على ذلك لم يقرر الدستور الأخير حق الاتحاد القومي في أن يتولى الترشيح لعضوية مجلس الأمة

وهو الحكم الذي سبق وأن قرره دستور ١٩٥٦ (راجع م ٧٢ من دستور ١٩٥٨) .

واقترنت الوثائق السياسية والدستورية في ج.ع.ي من هذا النص ، مثال ذلك نصت الفقرة (٢) من البيان الأول لثورة ٢٦ سبتمبر على : تنظيم جماهير الشعب في تنظيم شعبي موحد يشارك في عملية البناء الثوري ويمكنها من مراقبة أجهزة الدولة مراقبة تامة يمنعها من الانحراف عن أهداف الثورة .

وبالمناسبة كان النص الدستوري الخاص بهذا الشأن في دستور ج.ع.ي لعام ١٩٦٤ قريباً من جوهر النص الذي قرره دستور ١٩٥٦ في مصر وذلك بما قررته المادة (١٥٥) من دستور ج.ع.ي لعام ١٩٦٤ بأن يشكل المواطنون تنظيمًا شعبياً للعمل على تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها الثورة ولحث الجهود لبناء الأمة بناءً سليماً .

وأضاف دستور ج.ع.ي لعام ١٩٦٥ إلى سابقة اسم هذا التنظيم وأهدافه بأن يؤلف المواطنون تنظيمًا شعبياً يتولى حشد القوى الشعبية لحماية الثورة والمبادئ الأساسية للدستور وتحقيق أهداف الثورة في تقدم الشعب وحرية وحدته ورفاهيته (م ٤٣) . وعين هذا الدستور اسم التنظيم شأنه شأن الدستور المصري لعام ١٩٥٦ وإن اختلفت تسميتها في الدستورين : الاتحاد القومي في الدستور المصري والمؤتمر الشعبي في الدستور اليمني ، لقد قررت المادة (٢٤) من دستور ج.ع.ي لعام ١٩٦٥ أن يسمى التنظيم الشعبي السياسي (المؤتمر الشعبي) .

بيد أنه إذا كانت أحكام دستوري مصر لعام ١٩٥٦ وج.ع.م لعام ١٩٥٨ قد قضت بأن تكون طريقة تكوين التنظيم بقرار من رئيس الجمهورية ، فإن أحكام الدستور اليمني لعام ١٩٦٤م قد صممت عن النص على طريقة تكوين التنظيم السياسي الذي ينشأه المواطنون . وبالمقابل قرر دستور ج.ع.ي لعام ١٩٦٥

صيغة أخرى بعيدة عن طريقة قيام التنظيم التي نصت عليها الدساتير المذكورة أعلاه إذ خول دستور ج.ع.ي لعام ١٩٩٥ للجنة الدائمة لمتابعة قرارات مؤتمر السلام المنعقد في (خمر) مهام الهيئة التأسيسية للمؤتمر الشعبي العام (راجع م٢٥) وتختار اللجنة الدائمة لمتابعة قرارات مؤتمر السلام أمانة عامة للمؤتمر (م٢٦) . وتعتبر الأمانة العامة للمؤتمر أعلى مراكز التنظيم الشعبي وهي التي تضع دستور المؤتمر واللائحة الداخلية (م٢٧) .

وبناء على ما تقدم فقد قررت أحكام دستور ج.ع.ي لعام ١٩٦٥ قيام هذا التنظيم بطريقة يتفق عليها قادة مؤتمر خمر . إذ كما هو معروف أنه قد انعقد مؤتمر خمر في مدينة خمر في مايو ١٩٦٥ م^١ . لتدارس الأوضاع العامة في البلاد وحل مشكلة الحرب الأهلية آنذاك . لم يحضر هذا المؤتمر مندوبون منتخبون من قبل منظمات سياسية أو اجتماعية . وإنما حضر زعماء سياسيون ومشايخ قبائل وضباط وتجار كانت وجهات نظرهم متقاربة حول وسائل حل المشكلة اليمنية . صدر عن المؤتمر الشعبي دستور مؤقت سمي دستور خمر . وصدرت وثائق أخرى عديدة وشكل زعماء هذا المؤتمر حكومة مناوئة لرئيس الجمهورية والقيادة المصرية في اليمن آنذاك . وقد قام رئيس الجمهورية بإرغام الحكومة على الاستقالة بعد شهرين من قيامها ، وإبطال دستور مؤتمر خمر وهيئات المؤتمر في الواقع بما في ذلك اللجنة الدائمة للمؤتمر المذكور .

وقبل أن تنتقل إلى أحكام مجموعة ثانية من الدساتير العربية التي قررت التنظيم السياسي- الحزب الحاكم الوحيد نود أن نشير إلي أنه قد قامت ثلاثة محاولات إنشاء تنظيمات سياسية في ج.ع.ي في الفترة ما بين ١٩٦٧ - ١٩٩٠ قامت المحاولة الأولى في ظل القانون رقم (١٣) لعام ١٩٦٣ الذي قرر حظر الحزبية ، وقام التنظيمان الثاني والثالث في ظل النص الدستوري بمنع الحزبية

^١ - مدينة خمر هي مركز إتحاد قبائل حاشد .

الذي قضى به دستور ج.ع.ي لعام ١٩٧٠ ، وقد عمل المشرع على تلافي التناقض بين التشريع القانوني والدستوري الذي يمنع الحزبية وبين قيام هذه التنظيمات السياسية بقرارات جمهورية وذلك بأن اعتبرها المشرع تنظيمات سياسية تجمع القوى المختلفة في تنظيم سياسي وليس حزباً سياسياً وهذه التنظيمات هي : -

١- الاتحاد الشعبي الثوري ، الذي تشكل في ١٨ - ٢٠ / ١ / ١٩٦٧ في مؤتمر عقد في ضواحي العاصمة صنعاء بإشراف رئيس الجمهورية ، نصت مبادئه على أن يقوم الاتحاد الشعبي الثوري بدوره القيادي بقيادة مفجر الثورة وقائدها المشير عبدالله السلال وتحمل التنظيم لمسؤولياته ووقوفه حارساً على مبادئ ثورة ٢٦ سبتمبر الخالدة وممارسته لعمله بالأسلوب الديمقراطي وابتثاقه عن الجماهير وتمثيله لأمانيتها وتعبيره عن إرادتها إنما هو تحقيق لمبدأ سيادة الشعب ولتكون الثورة بالشعب في أسلوبها وللشعب في أهدافها "١".

بيد أنه لم يعمر هذا التنظيم السياسي أكثر من عشرة أشهر (١٨ - ٢٠ / ١ / ١٩٦٧ م إلى ٥ / ١١ / ١٩٦٧ م) حيث انتهى عملياً بقيام حركة ٥ / ١١ / ١٩٦٧ ، التي أطاحت بالرئيس السلال ، وهنا تجدر الإشارة إلى أن نظام الاتحاد الشعبي الثوري وبنيته وأهدافه قد كانت مختارة من أهداف وبنية الاتحاد الاشتراكي العربي في مصر .

وقام التنظيم الثاني : الاتحاد اليمني عام ١٩٧٣ بعد إتفاقية الوحدة بين شطري الوطن في أكتوبر ١٩٧٢ وكان قيام هذا التنظيم ، كتتنظيم سياسي مقابل للتنظيم السياسية الجبهة القومية (التنظيم الحاكم الوحيد في ج.ي.د.ش) يهدف

١- راجع مبادئ وأهداف التنظيم السياسي للإتحاد الشعبي الثوري ، صنعاء، وزارة الإعلام، ١٩٦٧م

التوصل إلى صيغة متقاربة في شأن التنظيم الحاكم بعد الوحدة ، وقد شكلت قيادات الاتحاد اليمني من كبار مسؤولي الدولة وكان رئيسة رئيس المجلس الجمهوري ، لم يمارس هذا التنظيم نشاط في الواقع إذ لم يتشكل سوى عام ١٩٧٣ بقي إلى ١٣ / ٦ / ١٩٧٤ حين أعلن مجلس القيادة الجديد الذي تولى الحكم في ج.ع.ي حل هذا التنظيم.

لم يعتبر الاتحاد اليمني حزباً سياسياً وذلك طبقاً للمادة (٨) من النظام الأساسي للاتحاد اليمني، التي قررت أنه قام من أجل تنظيم جماهير الشعب وتجميع فئاته وتمكينها من المشاركة في الحكم ومراقبة السلطة العامة والتعاون معها في تطبيق القوانين وإنجاح خطة التنمية والحيلولة دون وقوع الشعب أو بعض مناطقها تحت ديكتاتورية طبقة أو فئة أو حزب أو فرد .

وكان المؤتمر الشعبي العام الذي أنشئ عام ١٩٨٢ ، التجربة الثالثة في ج.ع.ي سابقاً .

وتتنمي إلى هذه المجموعة أحكام اتفاق الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق عام ١٩٦٣ ، الذي قضى بحرية تكوين المنظمات الشعبية في الأقطار الأعضاء لتجد الإرادة الشعبية الحرة تعبيراً عن نفسها منظماً كل ذلك في إطار جبهة سياسية تجمع هذه المنظمات " " .

ونحن هذا المنحى دستور اتحاد الجمهوريات العربية بنصه على أن تتكون بقرار جماعي من مجلس رئاسة الاتحاد على قيام جبهة سياسية تنظم ممثلين عن قيادة التنظيم السياسي في كل من الجمهورية الأعضاء وترتبط هذه الجبهة بميثاق للعمل القومي في اتحاد الجمهوريات العربية من أجل تحقيق التفاعل

١ - لمزيد من الإطلاع راجع إتفاق الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق . كتاب مشاريع الوحدة العربية ، إعداد يوسف قزما خوري ، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٩م (٤٠٦) . وقائد محمد طربوش ، التجارب الوجدانية في العالم العربي ، كونيديريالية ، إندماجية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر مجد ، تحت الطبع .

والقربان بين جماهير الشعب في اتحاد الجمهوريات العربية وترسيخ أسس الديمقراطية وقيمها وتوحيد متطلبات وأساليب العمل السياسي في الجمهوريات الأعضاء وخلق المناخ الملائم لقيام الحركة العربية الواحدة وإلى أن يتحقق ذلك تكون القيادة السياسية في كل جمهورية وحدها المسؤولة عن تنظيم ممارسة النشاط السياسي داخل الجمهورية (م ٦٢).

. وبخلاف أحكام المجموعة الدستورية العربية السابقة التي قررت التنظيم السياسي أو الجبهة .. الخ فإن أحكام المجموعة الثانية من الدساتير العربية من هذا الصنف قررت قيام التنظيم السياسي - الحزب الحاكم - قيام التنظيم السياسي الحاكم على أساس تحالف قوى الشعب العاملة من حيث المبدأ ، غير أن أحكامها قد تغيرت في تفاصيل ذلك .

نص دستور ج.ع.م لعام ١٩٦٤ على أن الوحدة الوطنية التي يصنعها تحالف قوى الشعب الممثلة للشعب العامل وهي الفلاحون والعمال والجنود والمثقفون والرأسمالية الوطنية هي التي تقيم الاتحاد الاشتراكي العربي ليكون السلطة الممثلة للشعب والدافعة لإمكانيات الثورة والحارس على قيم الديمقراطية السليمة (م ٣) . في حين اعتبر دستور ج.م.ع لعام ١٩٧١ - الاتحاد الاشتراكي العربي - التنظيم السياسي الذي يمثل بتنظيماته القائمة على تحالف قوى الشعب العاملة من الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية وهو أداة هذا التحالف في تعميق قيم الديمقراطية والاشتراكية وفي متابعة العمل الوطني في مختلف مجالات ودفع هذا العمل الوطني إلى أهدافه المرسومة .

ويؤكد الاتحاد الاشتراكي العربي سلطة تحالف قوى الشعب العاملة عن طريق العمل السياسي الذي تباشره تنظيماته بين الجماهير وفي مختلف الأجهزة التي تضطلع بمسؤوليات العمل الوطني .

ويبين النظام السياسي للاتحاد الاشتراكي العربي شروط العضوية فيه وتنظيماته المختلفة و ضمانات ممارسة نشاطه بالأسلوب الديمقراطي على أن يتمثل العمال والفلاحون في هذه المنظمات بنسبة خمسين في المئة على الأقل (م ٥) .

يتضح من الصيغة الواردة أعلاه أن أحكام الدستورين السابقين قد اتفقت في النص على أن يكون الاتحاد الاشتراكي العربي السلطة غير أنه إذا كان السلطة الممثلة للشعب في دستور ج.ع.م لعام ١٩٦٤ فقد أصبح سلطة تحالف قوى الشعب العاملة في دستور ١٩٧١ .

وأخذ دستور السودان لعام ١٩٧٣ بجوهر فكرة الدستورين المصريين من حيث المبدأ ، غير أنه قد اختصر نصوصها بهذا الشأن فأوجز في صياغة النص المتعلق بالاتحاد الاشتراكي وإسم التنظيم نفسه نظراً لاعتبارات منها وجود جماعات قومية غير عربية في السودان . واستخدام الدستور السوداني كلمة الزراع بدلاً من الفلاحين . زد على ذلك قرر نصاً أن الاتحاد الاشتراكي السوداني هو التنظيم الوحيد وذلك طبقاً للمادة (٣) منه كما يلي : تقوم جمهورية السودان على أساس تحالف قوى الشعب العاملة المتمثلة في الزراع والعمال والمثقفين والرأسمالين الوطنيين والجنود وفق ميثاق العمل الوطني . والاتحاد الاشتراكي السوداني هو التنظيم الوحيد في جمهورية السودان الديمقراطية ، يقوم تحالف قوى الشعب العاملة المتمثلة في الزراع والعمال والمثقفين والرأسمالين الوطنيين والجنود وتؤسس تنظيماته على مبادئ المشاركة الديمقراطية وفقاً لما هو منصوص عليه في نظامه الأساسي . يقوم الاتحاد الاشتراكي السوداني بتعميق قيم الديمقراطية والاشتراكية والوحدة الوطنية ويمثل سلطة تحالف قوى الشعب العاملة في قيادة العمل الوطني .

يتضح مما تقدم أنه على الرغم من التباين في لغة النصوص الدستورية المتعلقة بهذا الشأن في الدساتير أعلاه فإنها قد اتفقت على أن الاتحاد الاشتراكي هو التنظيم السياسي الحاكم يعتمد في إقامة حكمه على فئات اجتماعية هي الفلاحون والعمال والجنود والمثقفون والرأسمالية الوطنية ، وفي هذه النصوص تقارب دستور يوغسلافيا لعام ١٩٦٣ كما سيلحظه القارئ عند مقارنة الدساتير الأجنبية فيما بعد .

وإذا كانت أحكام الدساتير المذكورة أعلاه من هذه المجموعة قد أسهبت في النصوص المتعلقة بتحالف القوى المحركة للتنظيم السياسي الحاكم الوحيد وربطت بين الديمقراطية والاشتراكية في تحقيق سلطة التنظيم الحاكم فإن القرار رقم (١) لصادر عن القيادة العامة للجبهة القومية في ج.ي.ج.ش قد قرر أن القيادة العامة للجبهة القومية الممثلة الوحيدة للشعب وهي السلطة الفعلية " "

وتعتبر مجموعة ثالثة من أحكام الدستور العربية التي قضت بالتنظيم السياسي الحاكم أكثر وضوح من المجموعتين السابقتين وذلك بنصها على أن التنظيم السياسي الحزب الحاكم هو القوة القائدة للدولة والمجتمع من حيث المبدأ ، وإن كانت قد تغايرت أحكام هذه المجموعة في هذا الشأن . وقد كان دستور الجزائر لعام ١٩٦٣ أول دستور في تاريخ التشريع الدستوري العربي فيما تعلم يقرر هذا الحكم طبقاً للمادة (٢٣) منه ، التي نصت على أن : جبهة التحرير الوطني هي حزب الطليعة الواحد في الجزائر ، وجبهة التحرير الوطني تحدد سياسة الأمة وتوصي بعمل الدولة وتراقب عمل المجلس الوطني والحكومة (م ٢٤) .

١ - راجع قرار القيادة العامة للجبهة القومية رقم (١) الصادر في ١١/٣٠/١٩٦٧م. مجموعة تشريعات ج.ي.ج.ش لعام ١٩٦٨م.

وإذا كان دستور ١٩٦٣ قد نص على حزب الطليعة ، وأن هذا الحزب هو الذي يحدد سياسة الأمة ويوصي بعمل الدولة ويراقب أعمال السلطتين التنفيذية والتشريعية فإن دستور الجزائر لعام ١٩٧٦ قد كان أكثر صرامة وخشونة في النص على الحزب القائد للدولة إذ وفقاً لأحكام هذا الدستور فإن النظام التأسيسي الجزائري يقوم على مبدأ الحزب الواحد (م ٩٤) . وتتجسد قيادة البلاد في وحدة القيادة السياسية للحزب والدولة وفي إطار هذه الوحدة فإن قيادة الحزب هي التي توجه السياسة العامة للبلاد (م ٩٨) .

وجبهة التحرير الوطني هي الحزب الواحد في البلاد . وجبهة التحرير الوطني هي الطليعة المولفة من المواطنين الأكثر وعياً الذين تحدوهم المثل العليا للوطنية الاشتراكية والذين يتحدون بكل حرية ضمنها طبقاً للشروط المنصوص عليها في القوانين الأساسية للحزب - مناضلو الحزب المختارون على الخصوص من بين العمال والفلاحين والشباب يصبون إلى تحقيق هدف واحد وإلى مواصلة عمل واحد غايته القسوى انتصار الاشتراكية (م ٩٥) وجبهة التحرير الوطني هي القوة الطلائعية لقيادة الشعب وتنظيمه من أجل تجسيم أهداف الثورة الاشتراكية .

تشكل جبهة التحرير الوطني دليل الثورة الاشتراكية الثورة المسيرة للمجتمع وهي أدوات الثورة الاشتراكية في مجالات القيادة والتخطيط والتنشيط . وتسهر جبهة التحرير الوطني على التعبئة الدائمة للشعب وذلك بالتربية العقائدية للجماهير وتنظيمها وتأطيرها من أجل تشييد المجتمع الاشتراكي (م ٩٧) والوظائف الحاسمة في الدولة تستند إلى أعضاء من قيادة الحزب (م ١٠٢) .

لم ينحصر الأمر على المواد المذكورة أعلاه في الدستور الجزائري لعام ١٩٧٦ في قيام الحزب الحاكم الوحيد بالدور الكبير في قيادة الدولة والمجتمع

فقط ، بل واشترط هذا الدستور أن يكون الميثاق الوطني لحزب جبهة التحرير مرجع أساسي أيضاً لأي تأويل لأحكام الدستور (م ٦) .

يتضح من النصوص المذكورة أن الدستور الجزائري لعام ١٩٧٦ قد أسهب وغالى في الأحكام الخاصة بالحزب الحاكم إلى درجة أن يكون ميثاق الجبهة مرجع أساسي لأي تأويل لأحكام الدستور . والميثاق المصدر الأساسي لسياسة الأمة وقوانين الدولة . إن هذا التشدد القاسي الذي لم يأخذ بعين الاعتبار اختلاف تفكير الناس وأنماط سلوكهم يفرض أيديولوجية وحيدة على المجتمع كله يؤدي حتماً إلى انهيار هذا الحكم . والتجارب واضحة للعيان في معسكر دولي بأكمله (حلف وارسو السابق) وكذلك تجربة الحزب الحاكم الوحيد في الجزائر نفسها . ومع أن أحكام دستوري ج.ي.د.ش لعامي ١٩٧٠ و ١٩٧٨ قد اقتربت من دستور سوريا لعام ١٩٧٣ في النص على التنظيم السياسي - الحزب الحاكم . غير أن الدستوريين لم يقررا قيام جبهة يقودها الحزب القائد كما هي الحال في دستور سوريا لعام ١٩٧٣ . وبذلك كاتا الدستوران أقرب إلى الأحكام الدستورية الجزائرية التي نصت على قيام الحزب القائد . لقد نص دستور ج.ي.د.ش لعام ١٩٧٠ على أن يقود تنظيم الجبهة القومية على أساس الاشتراكية العلمية والنشاط السياسي بين الجماهير ضمن المنظمات الجماهيرية بغية تطوير المجتمع بطريقة تستكمل فيها الثورة الوطنية الديمقراطية المنتهجة الطريق غير الرأسمالية (الفقرة الأخيرة من م ٧) .

وأتى النص المتعلق بالحزب القائد في دستور ١٩٧٨ أكثر مغالاة حين نص على أن : الحزب الاشتراكي اليمني المتسلح بنظرية الاشتراكية العلمية هو القائد والموجه للمجتمع والدولة وهو الذي يحدد الأفق العام لتطور المجتمع وخط السياسة الداخلية والخارجية للدولة ويقود الحزب الاشتراكي اليمني نضال الشعب ومنظماته الجماهيرية نحو الانتصار التام لاستراتيجية الثورة اليمنية

واستكمال مهام مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية وصولاً إلى بناء الاشتراكية .. الخ (م ٣) .

هذا وتجدر الإشارة إلى أن لهذه المجموعة الدستورية العربية صلة بالمبادئ الدستورية في البلدان الاشتراكية السابقة . إذ كما هو معروف أن تلك الدساتير قد نصت على أن طبقة العمال هي الطليعة ويتحالف معها الفلاحون والجنود بعد ثورة اكتوبر الاشتراكية في روسيا ، وقيام المعسكر الاشتراكي بعد الحرب العالمية الثانية ، قررت دساتير تلك الدول أن الحزب هو القائد للدولة والمجتمع سواء كان يقود جبهة تتألف من أحزاب دائمة في فلك الحزب الحاكم مثلما كان الحال في دول شرق أوروبا أو الحزب والمنظمات الجماهيرية التابعة له كما هي الحال في الاتحاد السوفيتي السابق .

ومثلما بدأت مسيرة الدول الاشتراكية السابقة بالنص على أن الطبقة العاملة طليعة النضال ، ثم تدرجت إلى النص على الحزب القائد للدولة والمجتمع ، بدأت الدساتير العربية التي قررت التنظيم السياسي الحزب الحاكم الوحيد بالنص على أن يكون المواطنون تنظيمياً للعمل في دستور مصر لعام ١٩٥٦ ، ثم سارت الأحكام الدستورية اللاحقة نحو التشدد أكثر إلى تقرير الحزب القائد في دساتير الجزائر لعامي ١٩٦٣ و ١٩٧٦ وسوريا لعامي ١٩٦٩ و ١٩٧٣ وج.ي.د.ش لعامي ١٩٧٠ و ١٩٧٨ .

ولمزيد من الإيضاح نورد أحكام طائفة من الدساتير الأجنبية التي قررت التنظيم السياسي الحزب الحاكم الوحيد مثال ذلك قرر دستور جمهورية روسيا الاتحادية لعام ١٩١٨ ، أن الطبقة العاملة القائدة لمصالح جمهورية روسيا الاتحادية السوفيتية الاشتراكية ، ويحرم أشخاص معينون وجماعات محددة من الحقوق التي يستخدمونها للأضرار بمصالح الثورة الاشتراكية (م ٢٣) . ثم تطور النص هذا بأن كل السلطة في الاتحاد السوفيتي هي لشغلة المدن والقرى

يمارسون عن طريق سوفيات نواب الشغيلة في دستور الاتحاد السوفيتي لعام ١٩٣٦ (م٣) .

وأتى دستور الاتحاد السوفيتي لعام ١٩٧٧ لينص علي أن : القوة القادة والموجهة للمجتمع السوفيتي ونواة نظامه السياسي ومؤسسات الدولة والمنظمات الاجتماعية هي الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي والحزب الشيوعي موجود من أجل الشعب ويخدم الشعب .

يحدد الحزب الشيوعي المسلح بالتعاليم الماركسية اللينينية الأفق العام لتطور المجتمع وخط السياسة الداخلية والخارجية للاتحاد السوفيتي ويقود النشاط البناء العظيم للشعب السوفيتي ويضفي على نضاله من أجل انتصار الشيوعية طابعاً منتظماً ومعللاً تعليلاً علمياً . تعمل جميع المنظمات الحزبية في إطار دستور الاتحاد السوفيتي (م٦) .

وعلى هذه الشاكلة سارت أحكام دساتير جمهورية الصين الشعبية مثال ذلك جمهورية الصين الشعبية هي دولة ديمقراطية شعبية تقودها الطبقة العاملة وتقوم على أساس التحالف بين العمال والفلاحين في دستور ١٩٥٤ (م١) . والحزب الشيوعي هو النواة القيادية للشعب الصيني قاطبة والطبقة العاملة تمارس بواسطة طليعتها الحزب الشيوعي الصيني قيادة للدولة على أساس الماركسية اللينينية - أفكار موتسي تونغ هي الأساس النظري الذي يرشد تفكير دولتنا في دستور ١٩٧٥ (م٢) . في حن اقتراب دستور ١٩٨٢ من دستور ١٩٥٤ حين قضى بأن جمهورية الصين الشعبية هي جمهورية اشتراكية ديمقراطية ديمقراطية الشعب بقيادة الطبقة العاملة التي تقوم على أساس اتحاد العمال والفلاحين . والنظام الاشتراكي هو أساس نظام جمهورية الصين الشعبية ويحرم أي تنظيم يناوئ النظام الاشتراكي (م١) .

إن النص على أن الشعب هو صاحب السلطة قد ورد في دستور بولندا لعام ١٩٥٢ دون تقرير قيادة الحزب الحاكم بتقريره على أن الشعب العامل في المدن والريف هو صاحب السلطة في جمهورية بولندا الشعبية (م ١) . وبالمقابل أسهب دستور ١٩٧٦ في هذا النص وقرر قيادة الحزب الحاكم كما يلي :

حزب العمال البولندي الموحد هو القوة السياسية القائدة للمجتمع في بناء الاشتراكية . وأن الاتحاد والتعاون بين حزب العمال البولندي الموحد وحزب الفلاحين الموحد والحزب الديمقراطي في بناء الاشتراكية ونشاط هذه الأحزاب المشترك ، الذي يستند على أسس مبادئ النظام الاجتماعي لـ جمهورية بولندا الشعبية والمنظمات الاجتماعية والاتحادات المهنية تشكل أساس الحركة الوطنية للإتبعات القومي (م ٣) .

وكان دستور تشيكوسلواكيا لعام ١٩٦٠ قد قرر هذا التحالف لكنه بصيغة الجبهة الوطنية للتشيك والسلوفاك ، التي تشترك فيها المنظمات الشعبية هي التعبير الأساسي لتحالف الشعب العامل في المدينة والريف بقيادة الحزب الشيوعي التشيكوسلواكي (م ٦) حيث اعتبر هذا الدستور أن القوة القيادية في المجتمع والدولة وطلبة الطبقة العاملة هو الحزب الشيوعي التشيكوسلواكي ، وهو اتحاد اختياري مكافح يضم أكثر المواطنين نشاطاً ووعياً سياسياً بين صفوف العمال والزراع والمثقفين (م ٤٠ من دستور ١٩٦٠ بعد تعديله بالقانون الدستوري الصادر عام ١٩٦٨) .

وعلى هذا المنوال سارت أحكام دستوري يوغسلافيا لعامي ١٩٦٣ و ١٩٧٤ . لقد قرر دستور ١٩٦٣ أن رابطة الشيوعيين اليوغسلاف التي تكونت أثناء حرب التحرير القومي والثورة الاشتراكية كتحالف ديمقراطي للمواطنين لها أقوى دعائم النشاط الاجتماعي والسياسي والإدارة الذاتية للشعب العامل (ف ٥ من بند ٦) ورابطة الشيوعيين اليوغسلاف قائد حرب التحرير ومنظم

الثورة الاشتراكية قد أصبح بفعل حتمية التطور التاريخي - القوة الموجهة والمنظمة لطبقة العمال وللشعب العامل في طريق بناء الاشتراكية وتحقيق التضامن بين العمال والوحدة والأخوة بين الشعوب . وهو الموجه الأساسي للنشاط السياسي لحماية مكاسب الثورة الاشتراكية والعلاقات الاشتراكية وخاصة لتطويرها لدعم وعي الجماهير الاشتراكي الديمقراطي (بند ٦) . وهو نفس الحكم الذي قرره دستور ١٩٧٤ .

وكان دستور ألمانيا الديمقراطية لعام ١٩٦٨ ، المعدل عام ١٩٧٤ أقرب في الصياغة - دستور تشيكوسلوفاكيا المذكور أعلاه . لقد نص هذا الدستور الألماني على أن يجد تحالف قوى الشعب تعبيره المنظم في الجبهة الوطنية - جمهورية ألمانيا الديمقراطية من أجل العمل الموحد في سبيل تطوير المجتمع الاشتراكي .. الخ (م ٣) .

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الدساتير التي صدرت منذ بداية الستينات قد قررت الحزب القائد مثال ذلك الحزب الثوري الشعبي المنغولي هو الحزب القائد والقوة الموجهة للمجتمع والدولة وفقاً للنظرية الماركسية اللينينية في دستور منغوليا لعام ١٩٦٠م (م ١١) . والحزب الشيوعي البلغاري هو القوة القادة في المجتمع والدولة في دستور ١٩٧١ (م ٢ف) . وحزب العمال الماركسي اللينيني هو الحزب القائد للمجتمع في دستور المجر لعام ١٩٤٩ ، المعدل عام ١٩٧٢ (م ٣) . وحزب العمل الألباني طليعة الطبقة العاملة والقائد الوحيد للقوى السياسية في المجتمع والدولة في دستور ١٩٧٦م (م ٣) . ويقود حزب العمل الكوري جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وذلك بتطبيق الماركسية اللينينية وفقاً لواقع البلد في دستور ١٩٧٢ (م ٤) . والحزب الشيوعي الكوبي - المتمسك بالماركسية اللينينية هو طليعة الطبقة العاملة يعتبر القوة القادة العليا للمجتمع والدولة وينظم ويوجه الظروف العامة من أجل بلوغ الأهداف المثلى بناء

الاشتراكية والوصول إلى المجتمع الشيوعي في دستور كوبا لعام ١٩٧٦ (م ٥) .
والحزب الشيوعي الفيتنامي طليعة الطبقة العاملة والمتسلح بتعاليم ماركس -
لينين هو القوة الوحيدة القائدة للدولة والمجتمع والعامل الحاسم لاكتصار الثورة
الفيتنامية في دستور ١٩٨٠ (م ٤) .

لم ينحصر الأمر على دساتير البلدان الاشتراكية المذكورة سابقاً فقط ، بل
قررت قيادة الحزب الحاكم مجموعة من دساتير البلدان التي كانت تعرف بالدول
ذات الاتجاه الاشتراكي . وحتى بعض البلدان التي اختارت طريق التوجه
الرأسمالي : مثال ذلك تعتبر حركة التطور الاجتماعي في أفريقيا الوسطى
المرتبة العليا في الجمهورية وهي الحركة السياسية الوحيدة في البلاد حيث
تجمع كل شعب أفريقيا الوسطى وفقاً للقواعد الديمقراطية التي يحددها القانون
في دستور أفريقيا الوسطى لعام ١٩٦٤ (م ١٢) . وتقوم الدولة على أساس نظام
الحزب الواحد - الحزب الاشتراكي البرمي وهو الحزب الوحيد الذي يقود الدولة
في دستور بورما لعام ١٩٧٤ (م ١١) .

لم ينحصر الأمر على أحكام الدستورين السابقين الذين قررا نظام الحزب
الواحد فقط ، بل وتخطاه إلى دساتير أخرى هي دساتير تنزانيا لعام ١٩٧٧
وبنين لنفس العام وأثيوبيا لعام ١٩٨٨ وغيرها من الدساتير الأجنبية . لقد نص
دستور تنزانيا لعام ١٩٧٧ على أن الحزب الثوري هو الحزب الوحيد في تنزانيا
يمتلك وفقاً لنظامه الداخلي القرار النهائي في أي موضوع . وتمارس المنظمات
الاجتماعية نشاطها تحت قيادة الحزب ، وكل موضوعات الدستور النافذ تحقق
في ظل رقابة صلاحيات الحزب وفقاً للفقرة (٢) و (٣) من القسم أ من الباب
(١) من دستور تنزانيا لعام ١٩٧٧ .

وطريق تطور جمهورية بنين الشعبية - الاشتراكية أساسها الفلسفي
الماركسية ، وكل الحياة القومية والقومية في جمهورية بنين الشعبية تنظم على

أساس هذه الطريقة تحت القيادة المركزية لحزب الشعب الثوري في بنين
الفصيل الطبيعي للجماهير المضطهدة والمستغلة . النواة القائدة لكل شعب بنين
في دستور ١٩٧٧ (م ٤) .

واعتبر الحزب الاشتراكي الثوري الصومالي أنه الحزب الوحيد في
جمهورية الصومال الديمقراطية ولا يجوز تأسيس حزب أو تنظيم سياسي آخر .
ويتمتع الحزب بالسلطات العليا في القيادة السياسية والاقتصادية والاجتماعية
في جمهورية الصومال الديمقراطية في دستور ١٩٧٩ (م ٧) وقيادة القطر قائمة
على وحدة سياسة الحزب والدولة (م ٨) .

ونص دستور أثيوبيا لعام ١٩٨٨ على أن حزب عمال أثيوبيا الذي يسترشد
بالماركسية اللينينية هو الحزب السياسي الطبيعي الذي يناضل من أجل خدمة
الشعب العامل وحماية مصالحه . وحزب عمال أثيوبيا هو الذي يرسم طريق
التقدم للبلاد وهو القوة الرائدة للدولة والمجتمع بأسره . وتحترم جميع أجهزة
الحزب دستور جمهورية أثيوبيا الديمقراطية (م ٦) .

هذا ويمكن القول بأنه حدث أثناء الحرب الباردة أن نصت على التنظيم
السياسي الحزب الوحيد أحكام دساتير بلدان أخرى في أفريقيا وآسيا وأمريكا
اللاتينية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر إلى جانب الدساتير السابقة أن
قررت دساتير أو قوانين الحزب القائد للدولة مثال ذلك كان حزب الاتحاد الوطني
التوغولي الحزب الشرعي الوحيد في البلاد وهو الحزب الذي يرأسه رئيس
الدولة . وحزب التجمع التوغلي الحزب الوحيد منذ قيام الانقلاب الذي قاده
الجنرال ابا ايما عام ١٩٦٩ .

هذا وتجدر الإشارة إلي أن أكثر من أربعين حكم دستوري في العالم قد
قررت الحزب القائد الوحيد في فترة الحرب الباردة في كل من بلدان اشتراكية
و ذات التوجه غير الرأسمالي وذات التوجه الرأسمالي . لقد ساد هذا الاتجاه في

بلدان كثيرة في الستينات حتى أواخر الثمانينات . وكانت الحرب الباردة بين
الثنائية القطبية قد تميزت بها تلك الفترة بقيام الحزب - التنظيم السياسي الوحيد
أو منع التعددية الحزبية بصرف النظر عن التوجه الاجتماعي (اشتراكي - أو
رأسمالي) .

والجدير بالذكر أن المشرع قد غالى في الأحكام الدستورية التي قضت بقيادة
طبقة أو فئة أو تنظيم سياسي أو حزب وحيد يقود الدولة والمجتمع . لأن ذلك
عمل لا يتسم بالمنطق ويناف مبدأ مساواة الناس أمام القانون ويضر بمبدأ
الكفاءة ويحول المواطنين إلى قسمين ، قسم يتألف من الأغلبية الساحقة من
الشعب عليه واجبات فقط ، وقسم ضئيل للغاية له حقوق فقط ، ويكون هذا
التقسيم أساس انهيار العقد الاجتماعي الذي يعتبر البداية لانهيار النظام
السياسي على المدى البعيد .

على أنه لم ينحصر الأمر على الأحكام الدستورية العربية التي قررت
التعددية الحزبية وتلك التي قضت بالتنظيم السياسي الحاكم الوحيد فقط ، بل
قررت مجموعة ثالثة من القرارات التشريعية والدستورية العربية منع الحزبية .

٨- منع الحزبية

يمكن تقسيم الأحكام الدستورية التي قررت منع الحزبية إلى ثلاث مجموعات تدرجت من الناحية التاريخية من الصمت عن منع الأحزاب أو حلها ومنع نشاطها في الواقع إلى الإعلان عن حل الأحزاب قانوناً أو دستورياً . كانت المجموعة الأولى - المراسيم الصادرة بعد الثورات والحركات التصحيحية والإنقلابات التي حدثت في أواخر الأربعينات وبداية الخمسينات بتحويل قائد الجيش أو القيادة العامة للقوات المسلحة تولى السلطتين التشريعية والتنفيذية .. من أمثلة الأحكام التي قررت ذلك الأمر الدستوري الصادر في ٢٤ / ٤ / ١٩٤٩ في سوريا . والأمر رقم (٢) الصادر في ١٢ / ١٢ / ١٩٥١ في سوريا أيضاً بتولي قائد الجيش بموجبها السلطتين ، في حين نص المرسوم (٨) على أن تتولى قيادة الجيش (بصورة جماعية) السلطتين التشريعية والتنفيذية .

وإذا كانت الأحكام المذكورة أعلاه قد خولت لقائد الجيش أو قيادته تولى السلطتين المذكورتين فإن المرسوم السوري الصادر في ٢ / ١٢ / ١٩٥١ قد خول لرئيس الأركان العامة تولى مهام رئاسة الدولة - أي السلطة التنفيذية فقط . لكن مرسوماً آخر قضى في نفس التاريخ بحل مجلس النواب وبذلك أصبح رئيس الأركان يمارس السلطتين في الواقع .

ولما كانت الحياة الحزبية والنيابية قد تعطلت في ظل أحكام المجموعة الأولى بعد الثورات والحركات التصحيحية فإن الأحكام القانونية الخاصة بالمجموعة الثانية من الأحكام الدستورية أو القانونية العربية قد قررت حل الأحزاب أو التنظيم الحاكم الوحيد . مثال ذلك قضى المرسوم رقم (٣٧) لعام ١٩٥٣ في مصر بحل الأحزاب^١ . كما تضمن البيان الذي أعلنه الفريق عبود بعد

^١ - راجع حول هذا طعيمة الجرف . القانون الدستوري ومبادئ النظام الدستوري في ج.ع.م . مكتبة القاهرة الحديثة ، غير مؤرخ . ص ٨٦-٨٧ .

انقلاب ١٩٥٨ في السودان حل الأحزاب السياسية ومنع التجمعات والمظاهرات ، وقرر القرار الجمهوري رقم (١٣) لعام ١٩٦٣ في ج.ع.ي منع النشاط الحزبي والحزبية علماً بأنه لم تكن توجد أحزاب علنية ولا حياة نيابية قبل ذلك^١ وكان الأمر الجمهوري رقم (١٩) بعد (ثورة مايو ٢٥ / ٥ / ١٩٦٩) قد نص على أن تعتبر كل الأحزاب السياسية منحلة من هذا اليوم ولا يجوز قيام تشكيل سياسي أو أي تنظيم يحتمل أن يعمل لهذه الأغراض .

وإلى جانب ما تقدم قضى الأمر الدستوري الثاني في السودان بعد حركة ٣٠ / ٦ / ١٩٨٩ وقانون الإجراءات والسلطة الانتقالية بحل الأحزاب والتشكيلات السياسية وحظر نشاطها ومصادرة أملاكها (راجع الرقم ١ منه) . زد على ذلك قرر هذا الأمر أن تحل جميع النقابات المنشأة بأي قانون ويسري ذلك حتى يصدر أمر بإعادة تكوينها (الرقم ٢ من نفس الأمر) . وتلغى تراخيص كل المؤسسات والإصدارات الصحفية والإعلامية وغير الحكومية وذلك حتى يصدر ترخيص من جهة مختصة . لم ينحصر الأمر على ما تقدم فقط ، بل وقضى القرار رقم (١) في ج.ع.ي بعد قيام حركة ١٣ / ٦ / ١٩٧٤ بحل الاتحاد اليمني - التنظيم السياسي الحاكم الوحيد وتجميد مجلس الشورى وتعليق الدستور .

أما المجموعة الثالثة فقد قررت منع الحزبية بعد أن كانت هذه الحزبية ممنوعة في الواقع وتمارس نشاطها بصورة سرية كان دستور العراق لعام ١٩٦٤ قد أورد في مقدمته ما يلبي الحاجة إلى رغبة الشعب والقوات المسلحة التي زحفت طلائعها في الثامن عشر من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٦٣ لإنتقاذ البلاد من شرور الانحراف والتسلط الحزبي^٢ .

^١ - راجع حول هذا أحمد شوقي محمود . النظم السياسية والقانون الدستوري، ١٩٩٠م، غير معروف دار النشر ، ص ٨٠ .

^٢ - راجع مقدمة دستور العراق لعام ١٩٦٤م في المجموعة الدستورية ، القسم الاول ، الدولة والنظم السياسية ، الجزء الثالث .

وإذا كانت مقدمة دستور العراق بالشكل المذكور أعلاه فإن دستور ج.ع.ي لعام ١٩٧٠ قد قضى في المادة (٣٧) منه بأن : الحزبية بجميع أشكالها (محضرة) .

أما إعلان قيام سلطة الشعب في ليبيا الصادر في ٢ / ٢ / ١٩٧٧ فقد حضر الحزبية من جهة لكنه قرر سلطة المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية .. الخ بالشكل التالي :

يجسد الحكم الشعبي على أرض الفاتح العظيم و « بيده السلاح في مجتمع الحرية وقطع الطريق نهائياً على كافة أنواع أدوات الحكم التقليدي من الفرد والعائلة والطائفة والطبقة والنيابة والحزب » مجموعة الأحزاب ويعطى استعداده لسحق أي مصالح مصادرة لسلطة الشعب » .

ثالثاً : السلطة الشعبية المباشرة هي أساس النظام السياسي في الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية ، فالسلطة للشعب ولا سلطة لسواه ويمارس الشعب سلطاته عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات والروابط ويحدد القانون نظام عملها .

هذا وتجدر الإشارة إلى أن أحكام الدستورين العراقي واليمني قد انتهت ولم تبقى سوى أحكام مؤتمرات الشعب الليبي .

من خلال الأحكام الدستورية في البلاد العربية والواقع يتضح أن مسار الدولة العربية ^١ في هذا الشأن قد تغير بالشكل التالي :

١- مرت بعض البلدان العربية بكل التجارب الآخذة بالتعددية الحزبية ثم منع الحزبية ثم التنظيم السياسي الحاكم الوحيد فالتعددية الحزبية خلال القرن العشرين من حيث المبدأ غير أنها قد تغيرت في التفاصيل كما يلي :

^١ - الدول العربية من خلال دساتيرها تاريخ ونصوص . أنور الخطيب . مطابع قدموس الجديدة ، ط ١ ، بيروت ، ١٩٧٠م ص ٣٩٢ .

أ- مرت مصر بدورة :

- ١- التعددية الحزبية ١٩٢٣ - ١٩٥٢ .
 - ٢- منع الحزبية ١٩٥٢ - ١٩٥٣ .
 - ٣- التنظيم الحاكم الوحيد ١٩٥٣ - ١٩٩٧ .
 - ٤- التعددية الحزبية ١٩٧٧ - حتى الآن ٢٠٠٥ م .
- وبذلك مرت بجميع الأشكال من مرة واحدة .

ب- مر السودان :

- ١- التعددية الحزبية ١٩٥٣ - ١٩٥٨ .
 - ٢- منع الحزبية ١٩٥٨ - ١٩٦٤ وفي ٢٥ / ٥ / ١٩٦٩ ، ١٩٧٢ ، ومن ١٩٨٩ - ١٩٩٥ .
 - ٣- التنظيم الحاكم الوحيد من ١٩٧٢ - ١٩٨٥ ، ومن ١٩٩٥ - ١٩٩٩ .
 - ٤- العودة إلى التعددية الحزبية في فترات ١٩٦٤ - ١٩٦٩ ومن شهر ٤ - ١٩٨٥ - ٣١ / ٦ / ١٩٨٩ والاتجاه نحو التعددية من جديد منذ ١٩٩٩ م التعددية الحزبية ٢٠٠٥ م .
- وعليه فإن جميع التجارب قد تكررت في السودان التعددية (٤) مرات ، المنع (٣) مرات ، التنظيم الحاكم مرتين .
- ٢- مرت بعض البلدان العربية بثلاث أشكال التعددية - الحزب الحاكم - التعددية كما هي الحال في تونس التي مرت بالتعددية حتى ١٩٦٣ - الحزب الحاكم الوحيد ١٩٦٣ - ١٩٨١ ، التعددية ١٩٨١ - حتى الآن .
 - ٣- ومرت بلدان أخرى بالتعددية - المنع - التعددية كما هي الحال في الأردن التي مرت بهذه الأشكال كما يلي :
- التعددية الحزبية ١٩٢٨ - ١٩٥٦ . المنع ١٩٥٦ - ١٩٨٩ م . التعددية ١٩٨٩ - حتى الآن (٢٠٠٥) .

٤- ومرت بلدان عربية (سوريا) بالتعددية الحزبية - منع الحزبية - الحزب الحاكم من حيث المبدأ .

أ- العراق : التعددية ١٩٢٥ - ١٩٥٨ (جمدت ١٩٣٩ - ١٩٤٦) منع الحزبية ١٩٥٨ - ١٩٦٤ . التنظيم الحاكم ١٩٦٥ ، الحزب الحاكم ١٩٦٨ - ٢٠٠٣) مع السماح بقيام بعض الأحزاب الموالية للنظام . التعددية الحزبية بعد سقوط نظام حكم صدام عام ٢٠٠٣ م .

ب. سوريا دستور تعددية حزبية ١٩٢٥ - ١٩٥٨ ومن ١٩٦١ - ١٩٦٣ ، الحزب الحاكم الوحيد ١٩٦٣ - حتى الآن ٢٠٠٥ مع السماح لبعض الأحزاب المنضوية في الجبهة التي يقودها الحزب الحاكم .

٥- مرت ج.ي.د.ش بالحزب الحاكم الوحيد فقط ١٩٦٧ - ١٩٩٠ .

٦- مرت جمهورية الجزائر بكل من الحزب الحاكم ١٩٦٢ - ١٩٨٩ ، والتعددية الحزبية ١٩٩٠ - حتى الآن (٢٠٠٥) .

٧- مرت ج.ع.ي بمنع الحزبية ١٩٦٢ - ١٩٩٠ مع قيام ثلاثة تنظيمات سياسية في هذه الفترة .

٨- مرت ثلاث دول بالتعددية الحزبية فقط لبنان ١٩٢٦ - حتى الآن ٢٠٠٥ .

والمغرب ١٩٤٥ - حتى الآن (٢٠٠٥) وج.ي ١٩٩٠ حتى الآن (٢٠٠٥) ولا تزال بعض الدول العربية في مرحلة ما قبل الحزبية مثل بلدان الخليج العربي والمملكة العربية السعودية . علماً بأنه قد أعلن عن حزب الأمة الكويتي كأول حزب سياسي في الكويت عام ٢٠٠٥م يعتبر أول حزب في دول الخليج العربي.

لقد كانت هذه هي اللوحة للتعددية الحزبية ومنعها والتنظيم الحاكم الوحيد في البلدان العربية في القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين .

٩- حظر تسليم اللاجئين السياسيين

يستند مبدأ عدم تسليم اللاجئين السياسيين من الناحية القانونية إلى فكرة أن الجريمة السياسية ليست مظهر النفسية خطرة لدى مرتكبها . إذ الثابت عليها عقيدة ورغبة في إصلاح النظم القائمة التي يعتقد الفاعل إن أخطأ أو صواباً أنها لا تحقق صالح الجماعة . ووضعها كجريمة أمر نسبي يتوقف على الظروف المحيطة بها والجهة التي وقعت فيها والنظام السياسي الذي ارتكبت ضده " ١ " .
علماً بأن تحديد الجريمة السياسية مختلف عليها وفقاً للقانون الجنائي في كل بلد والقانون الدولي .

وقد استقر مبدأ عدم تسليم اللاجئين السياسيين دستورياً إلى القرن الثامن عشر حين قضى بذلك دستور فرنسا لعام ١٧٩٣ م . ونصت على هذا المبدأ معاهدة أبرمتها فرنسا مع سويسرا عام ١٨٣٣ م وأخرى مع بلجيكا عام ١٨٣٤ م وغيرها .

وقد تغايرت الأحكام الدستورية العربية بصدد حظر تسليم اللاجئين حيث نصت على ذلك أحكام (٤١) دستور عربي في حين صمتت عن النص على ذلك أحكام (٣٣) دستور عربي.

وتباينت نصوص الأحكام الدستورية العربية التي قررت عدم تسليم اللاجئين السياسيين حيث اشترطت أحكام مجموعة منها عدم الإخلال بالاتفاقيات الدولية . مثلاً ذلك : تسليم اللاجئين السياسيين محصور ، وهذا مع عدم الإخلال بالاتفاقيات الدولية التي يقصد بها المحافظة على النظام الاجتماعي في دستوري مصر لعامي ١٩٢٣ م (١٥١) و ١٩٣٠ م (١٤٠) . وقد اختلفت صياغة النظام

١ - لمزيد من الإطلاع راجع صادق أبو هيف ، القانون الدولي العام ، ط١٢ ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، غير مؤرخ ، ص ٣٠٧-٣٠٨ .

الأساسي للدولة في سلطنة عمان في نصها على أن : تسليم اللاجئين السياسيين محذور وتحدد القوانين والإتفاقيات الدولية أحكام تسليم المجرمين (م ٣٦) .

وبالمقابل اشترطت أحكام دستوري ليبيا لعام ١٩٥١م و ١٩٦٣م أن تحدد الإتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية قواعد تسليم المجرمين العاديين طبقاً للمادة (١٨٩) منهما كما يلي : أن تسليم اللاجئين السياسيين محذور وتحدد الإتفاقيات الدولية والقوانين الاتحادية قواعد تسليم المجرمين في دستور ١٩٥١م وبدون ذكر الاتحادية في دستور ١٩٦٣م .

واقترب من هذا الحكم دستور السودان لعام ١٩٧٣م ، الذي قضى بأنه لا يجوز تسليم اللاجئين في السودان لدولة أخرى إلا في حدود تسلم به مبادئ القانون الدولي وقوانين السودان (م ١٤) .

واشترطت أحكام مجموعة ثاتية من الدساتير العربية لعدم تسليم اللاجئين دفاعهم عن الحرية إذ :

لا يسلم اللاجئين بسبب مبادئهم السياسية أو دفاعهم عن الحرية في دساتير سوريا للأعوام ١٩٥٠م (م ٢٠) و ١٩٥٣م (م ١٩ق ١) و ١٩٦٢م (م ٢٠) و ١٩٦٤م (م ١٥) و ١٩٦٩م (م ٤١) و ١٩٧٣م (م ٣٤) ودستور الأردن لعام ١٩٥٢م (م ٢١ق ١) .

وأضاف الدستور المصري لعام ١٩٧١م إلى أسباب عدم تسليم اللاجئين السياسيين الدفاع عن مصالح الشعوب أو حقوق الإنسان .. الخ المادة (٥٣) منه كما يلي :

تمنح الدولة حق الإلتجاء السياسي لكل أجنبي اضطهد بسبب الدفاع عن مصالح الشعوب أو حقوق الإنسان أو السلام أو العدالة وتسليم اللاجئين السياسيين محذور

وتدرجت الدساتير الجزائرية في هذا الصدد من النص على أن تضمن الجمهورية الجزائرية حق الإلتجاء لكل من يكافح في سبيل الحرية في دستور ١٩٦٣م (م ٢١) إلى النص على أنه : لا يمكن بحال من الأحوال تسليم أو رد لاجئ سياسي يتمتع قانوناً بحق اللجوء في دساتير ١٩٧٦م (م ٧٠) و ١٩٨٩م (م ٦٦) و ١٩٩٦م (م ٦٩).

وإذا كانت أحكام الدساتير الجزائرية الثلاثة لم تشترط النضال من أجل الحرية .. الخ من جهة وحرمت تسليم اللاجئين لأي سبب فإن دستوري ج.ي.د.ش لعامي ١٩٧٠م و ١٩٧٨م قد اشترط أن يكون سبب قبول لجوء اللاجئين الإضطهاد إذ يجوز للدولة أن تمنح اللجوء السياسي للأجانب إذا اضطهدوا في الخارج بحكم نضالهم في سبيل التحرر الوطني والاجتماعي وفي سبيل المبادئ المحددة في دستوري ١٩٧٠م (م ٥٥) و ١٩٧٨م (م ٥٧) .

واكتفت أحكام مجموعة ثالثة من الدساتير العربية بالنص على أن : تسليم اللاجئين السياسيين محظور في كل من الإعلان الدستوري المصري لعام ١٩٥٣م (م ٥) ودساتير مصر للأعوام ١٩٥٦م (م ٤) وج.ع.م. لعام ١٩٥٨م (م ٩) وج.ع.م. لعام ١٩٦٤م (م ٣٢) والعراق للأعوام ١٩٥٨م (م ١٩) و ١٩٦٤م (م ٢٦) و ١٩٦٨م (م ٢٨) والكويت لعام ١٩٦٢م (م ٤٦) والإمارات العربية المتحدة لعام ١٩٧١م (م ٣٨ - أضاف المواطنين) والبحرين لعام ١٩٧٣م (م ٢١) ومشروع دستور المملكة العربية السعودية لعام ١٩٦١م (م ٤٦) ودساتير ج.ع.ي للأعوام ١٩٦٣م (م ٣٢) و ١٩٦٤م (م ٣٠) و ١٩٦٥م (م ٥٣) و ١٩٦٧م (م ٥١) و ١٩٧٠م (م ٣١) وج.ي لعام ١٩٩٠م (م ٣٠). والبحرين لعام ٢٠٠٢م (م ٢١) وأضاف دستور قطر لعام ٢٠٠٣م الى ذلك ويحدد القانون شروط منح اللجوء السياسي (م ٥٨).

واختلفت صياغة الفصل (١٧) من الدستور التونسي لعام ١٩٥٩م بهذا الصدد وإن كان معنى النص يتفق مع أحكام المجموعة السابقة من الدساتير العربية . وذلك في نصفه على أنه : يحجر تسليم اللاجئين السياسيين وبخلاف الأحكام الدستورية العربية السابقة نص مشروع دستور العراق لعام ١٩٨٩م على أن : حق اللجوء السياسي في العراق مكفول ويحظر تسليم اللاجئين السياسي وينظم القاتون شروط اللجوء السياسي وحقوق اللاجئين السياسي وواجباته (م٦٨). في حين قرر قانون إدارة الدولة العراقية في الفترة الإنتقالية أنه :- لايجوز تسليم اللاجئين السياسي الذي منح حق اللجوء وفقاً لقانون نافذ ولا يجوز إعادته قسراً الى البلد الذي فر منه (م١٩).

وقد قررت مجموعة من الدساتير الأجنبية حق الدولة المعنية قبول اللاجئين السياسيين في دساتير كل من روسيا الاتحادية لعام ١٩١٨م (فقرة ٢١) والاتحاد السوفيتي للأعوام ١٩٢٣م (م٣٧) و١٩٣٦م (م١٢٩) و١٩٧٧م (م٣٨) وإيطاليا لعام ١٩٤٧م (م٢٦) وكوبا لعام ١٩٤٠م (م٣١) وكوستاريكا لعام ١٩٤٩م (م٣١) وألمانيا الاتحادية لعام ١٩٤٩م المعدل عام ١٩٥٦م (م١٦) والمجر لعام ١٩٤٩م المعدل عام ١٩٧٢م (م٦٧) ونيكارجوا لعام ١٩٥٠م (م٥٤) وبولندا لعامي ١٩٥٢م (م٧٥) و١٩٧٦م (م٨٨) والصين الشعبية للأعوام ١٩٥٤م (م٩٩) و١٩٧٥م (م٢٩) و١٩٨٢م (م٣٢) وجواتمالا لعام ١٩٥٦م (م٣٨) وهاييتي لعام ١٩٥٠م (م٢٩) وغينيا لعام ١٩٥٨م (م٤٦) وتشيكوسلفاكيا لعام ١٩٦٠م (م٣٣) والصومال لنفس العام (م١٩ق٢) ويوغسلافيا لعامي ١٩٦٣م (م٦٥) و١٩٧٤م (م٦٦) . ورومانيا لعام ١٩٦٥م (م٣٨) وكوريا الديمقراطية لعام ١٩٧٢م (م٦٦) .

وصممت مجموعة من الدساتير العربية عن النص على تقرير اللجوء السياسي مثل دستور تونس لعام ١٨٦١م ونظامات جبل لبنان لعام ١٩٦١م

ودستور لبنان لعام ١٩٢٦ م . والقانون الأساسي للقطر الطرابلسي لعام ١٩١٩ م
والقانون الأساسي لقطر برقه لنفس العام ودستور برقه لعام ١٩٥١ م ودستورا
سوريا لعامي ١٩٢٠ م و ١٩٣٠ م والنظامان الأساسيان لحكومة اللانقية
وحكومة جبل الدروز لعام ١٩٢٠ م ودستور فلسطين لعام ١٩٢٢ م ودستور
العراق لعامي ١٩٢٥ م و ١٩٧٠ م ودستورا الأردن لعامي ١٩٢٨ م و ١٩٤٧ م
والميثاق الوطني المقدس في اليمن لعام ١٩٤٨ م ودستور السلطنة اللحية لعام
١٩٥٢ م وقانون الحكم الذاتي في السودان لعام ١٩٥٣ م . ولساتير السودان
للأعوام ١٩٥٦ م و ١٩٦٤ م و ١٩٨٥ م و ١٩٩٨ م . ودستور مستعمرة عدن لعام
١٩٦٢ م ولساتير المغرب للأعوام ١٩٦٢ م و ١٩٧٠ م و ١٩٧٢ م و ١٩٩٢ م
و ١٩٩٦ م . والاتحاد العربي لعام ١٩٥٨ م وميثاق الدول العربية المتحدة لعام
١٩٥٨ م واتفاق الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق لعام ١٩٦٣ م
ودستور قطر لعام ١٩٧١ م ودستور اتحاد الجمهوريات العربية لعام ١٩٧١ م
والسودان لعام ٢٠٠٥ م .

وقد اتفقت مع هذه الأحكام الدستورية العربية في الصمت عن تقرير اللجوء
السياسي مجموعة من اللساتير الأجنبية منها لساتير تركيا لعام ١٩٢٤ م
و ١٩٦١ م وأفغانستان لعام ١٩٣١ م ولساتير الفلبين لعام ١٩٣٥ م وكمبوديا لعام
١٩٤٧ م والهند لنفس العم وأندونيسيا لعام ١٩٥٦ م وارتيريا لعام ١٩٥٣ م
وأثيوبيا لعام ١٩٥٥ م ونيبال لعام ١٩٥٨ م وأفريقيا الوسطى لعام ١٩٥٩ م ،
المعدل عام ١٩٦٠ م والسنغال لعام ١٩٦٠ م والكمرون لعام ١٩٦٠ م والنيجر
عام ١٩٦٠ م وجابون لعام ١٩٦١ م وساحل العاجل لعام ١٩٦٠ م وفولتا العليا
عام ١٩٦٠ م ومدغشقر لعام ١٩٥٩ م ، المعدل عام ١٩٦٠ م واليابان لعام
١٩٦٣ م والكنغو لعام ١٩٦٣ م وداهومي لعام ... وكثير من لساتير البلدان التي
كانت مستعمرات بريطانية .

١٠- تقديم الشكاوي إلى السلطات العامة

يعتبر تقديم الشكاوي إلى هيئات الدولة عن مخالفة الموظفين العموميين للقانون أو إهمالهم واجبات وظيفتهم حقاً من حقوق المواطنين ، وذلك لأن الموظف العام مسؤول عن تأدية واجباته الوظيفية أمام رؤسائه وأمام المواطنين الذين انتخبوا هيئات الدولة بشكل مباشر أو غير مباشر في إطار الأحكام الدستورية والقانونية السارية المفعول .

وقد اختلفت الدساتير العربية في النص على تقديم الشكاوي إلى السلطات العامة حيث قررت ذلك مجموعة منها وصممت عن النص على ذلك أحكام دساتير أخرى .

قضت أحكام مجموعة دستورية عربية بصيغة مشتركة هي : للأفراد أن يخاطبوا السلطات العامة فيما يعرض لهم من الشؤون وذلك بكتابات موقع عليها بأسمائهم إما مخاطبة السلطات باسم المجاميع فلا تكون إلا للجهات النظامية والأشخاص المعنوية في دساتير مصر للأعوام ١٩٢٣ (م ٢٢) و ١٩٣٠ (م ٢٢) و ١٩٥٦ (م ٦٢) و ١٩٧١ (م ٦٣) وليبيا لعامي ١٩٥١ (م ٢٧) و ١٩٦٣ (م ٢٧) والكويت لعام ١٩٦٢ (م ٤٥) والبحرين لعامي ١٩٧٣ (م ٢٩) و ٢٠٠٢ (م ٢٩) ونصت أحكام مجموعة أخرى على صيغة متقاربة مثل للأهالي أن يضعوا شكاويهم الخطية العامة والخاصة منفردين ومجتمعين للمراجع الإيجابية وللمجالس النيابية في دستور سوريا لعام ١٩٢٠ (م ١٦) إلى النص على حق السوريين مجتمعين أو منفردين أن يقدموا للسلطات والمجلس النيابي العرائض أو الاستدعاءات في الأمور المتعلقة بأشخاصهم أو بالشؤون العامة وفقاً للقانون (م ٢٧).

وقررت مجموعة ثالثة من الدساتير العربية أنه للمواطنين الحق في مخاطبة السلطات العامة فيما ينوبهم من أمور شخصية أو فيما له صلة بالشؤون العامة

بالكيفية والشروط التي يعينها القانون في دساتير الأردن للأعوام ١٩٢٨ (م ١١) و ١٩٤٧ (م ١٩) و ١٩٥٢ (م ١٧) والنظام الأساسي للسلطة في سلطنة عمان لعام ١٩٩٦ (م ٣٤) في حين إكتفت أحكام دستور قطر لعام ٢٠٠٣م بالنص على أنه :- لكل فرد الحق في مخاطبة السلطات العامة (م ٤٦) . وإذا قارنا الدساتير العربية بالأجنبية لوجدنا أنه قضت مجموعة رابعة من الدساتير العربية بنص متطابق هو حق تقديم الشكاوي إلى جميع هيئات الدولة عن مخالفة الموظفين العموميين للقانون أو إهمالهم واجبات وظيفتهم في دساتير مصر لعام ١٩٥٦ (م ٦٣) وج.ع.ي للأعوام ١٩٦٤ (م ٤٢) و ١٩٦٥ (م ٧٠) و ١٩٦٧ (م ٦٤) .

وقد قررت مجموعة من الدساتير الأجنبية حق التظلم وتقديم الشكاوي مثل دساتير بلجيكا لعام ١٨٣١ وكولومبيا لعام ١٨٨٦ (م ٤٥) واليونان لعام ١٩١١ ، المعدل عام ١٩٥٢ (م ٩) وإيران لعام ١٩٠٧ (م ٢٥) والفلبين لعام ١٩٣٥ (الرقم ٢١) وكوبا لعام ١٩٤٠ (م ٦٣) وكمبوديا لعام ١٩٤٧ (م ١٤) وكوستاريكا لعام ١٩٤٩ (م ٢٧) وكوستاريكا لعام ١٩٤٧ (م ٥٦) وأثيوبيا لعام ١٩٥٥ (م ٦٤) وجواتمالا لعام ١٩٥٦ (م ٥٢) وتركيا لعام ١٩٦١ (م ٦٢) وألمانيا الاتحادية لعام ١٩٤٩ ، المعدل عام ١٩٥٦ (م ١٧) . ودساتير الصين الشعبية للأعوام ١٩٤٥ (م ٩٧) و ١٩٧٥ (م ٢٧) و ١٩٨٢ (م ٤١) وبولندا لعامي ١٩٥٢ (م ٧٣ ف ١) و ١٩٧٦ (م ٨٦ ف ٢) وبورندي لعام ١٩٦٢ (م ١٩) ويوغسلافيا لعام ١٩٦٣ (م ٦٨) وتشيكوسلفاكيا لعام ١٩٦٠ (م ٢٩) وأسبانيا لعام ١٩٧٥ (م ٢١) وألبانيا لعام ١٩٧٦ (م ٥٩) والاتحاد السوفيتي لعام ١٩٧٧ (م ٥٨) وأثيوبيا لعام ١٩٨٧ (م ٥٢) .

الباب الثالث

الحقوق الاجتماعية والاقتصادية

١- الأسرة ورعايتها :

تعتبر الأسرة الخلية الأولى في حياة المجتمع وأساسه . ويرى بعض المفكرين أن أول مجتمع تشكل في صورة الأسرة . تكون من عدد صغير من الأفراد بمصالحهم المشتركة . وقد أولى الرسل والمفكرون والحكماء للأسرة أهمية كبيرة . واتجهت التشريعات الدستورية الحديثة إلى تقرير وضع الأسرة فاعتبرتها أساس المجتمع . لقد تباينت الدساتير العربية في شأن تقرير الأسرة . إذ لم تقرر الأحكام الدستورية العربية الأولى وضع الأسرة بسبب أنها كانت تنطلق من وجهة نظر المذهب الفردي في الفقه الدستوري بينما نصت على ذلك دساتير عربية صدرت في الخمسينات فما بعد منطلقة من المذهب الاجتماعي أو الاشتراكي في الفقه الدستوري .

وإذا كانت الأحكام الدستورية العربية المنطلقة من المذهب الفردي قد تركت الأسرة وشأنها دون تقديم عون أو مساعدة من الدولة فإن الدساتير العربية التي انطلقت من المذهب الاجتماعي أو الاشتراكي قد قضت بأحكام محددة تتعلق بدعم الأسرة ومساعدتها .

وقبل أن ندخل في مقارنة النصوص الدستورية العربية المتعلقة بالأسرة نود أن نشير إلى أن تقرير الأسرة في جل التشريعات الدستورية العربية التي صدرت منذ الخمسينات فما بعد على غاية من الأهمية . لأن كثير من مقومات تربية الأفراد وسلوكهم تستند على المفاهيم والسلوك القائم في الأسرة . ويرجع كثير من معايير أخلاق الفرد على التنشئة والبيئة التي خلق فيها من جهة والوسط الذي ترعرع فيه والمحيط الذي يعيش به من جهة أخرى . ويظل تأثير الأسرة

على الفرد كبيراً سواء كان طفلاً أو شاباً أو كهلاً أو شيخاً في التأثير بها والتأثر عليها .

ومع أن مفهوم الأسرة واسع يتغير مع تغير حياة المجتمعات ودرجة تطورها ، فإن المجتمع المدني قد حصر الأسرة في عدد قليل من الناس (الأب - الأم - الأبناء) . ونظمت التشريعات المدنية حقوق أعضائها وواجباتهم وفرض واقع الحياة العصرية الحديثة وتعقيدات الحياة أن تدرج الأسرة في التشريع الدستوري .

ويرجع إلى الدستور السوري لعام ١٩٥٠ أول النصوص الدستورية المتعلقة بالأسرة حيث نص على أن الأسرة هي الركن الأساسي للمجتمع وهي في حمى الدولة . تحمي الدولة الزواج وتشجع عليه وتزيل العقبات المادية والاجتماعية التي تعوقه (م٣٢) . وقد تطابق مع هذا النص الحكم الخاص بهذا الشأن في دستوري ١٩٦٢ (م٣٢) و ١٩٦٤ (م٢٠) . أما دستور ١٩٥٣ فقد أضاف إلى ذلك الحق في حماية المجتمع وعونه - الطفولة في حمى المجتمع وتربية الأولاد حق طبيعي للآباء والأمهات وواجب اجتماعي عليهم وتسهر الدولة على قيامهم بهذه المهمة (م٢٠) .

وطور دستور سوريا لعامي ١٩٦٩ و ١٩٧٣ هذه المفاهيم من منطلقات أيولوجية جديدة حيث قرر دستور ١٩٦٩ أن الأسرة هي خلية المجتمع الأساسية وتحميها الدولة - تحمي الدولة الزواج وتشجع عليه وتزيل العقبات المادية والاجتماعية التي تقوم فيه وتحمي الأمومة والطفولة (م٣٩) . وتكفل الدولة كل مواطن وأسرتة في حالات الطوارئ والمرض والعجز واليتم والشيخوخة (م٤٠ منه) . ثم أضاف دستور ١٩٧٣ وترعى النشئ والشباب وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم (م٤٤) و (م٤٦ق ١) .

وقررت مجموعة دستورية عربية أخرى نصاً واحداً بهذا الشأن هو : تكفل الدولة وفقاً للقانون دعم الأسرة وحماية الأمومة والطفولة في دساتير مصر لعام ١٩٥٦ (م ١٨ ، وج.ع.م لعام ١٩٦٤ (م ١٩) . والعراق لنفس العام (م ١٥) وعام ١٩٦٨ (م ٩ق ١) و ١٩٧٠ (م ١١) أضاف الأخير الأسرة نواة المجتمع في بداية (المادة) ودستور اتحاد الجمهوريات العربية لعام ١٩٧١ (م ١٢ق ١٨) .

واتفقت أحكام مجموعة دستورية عربية ثالثة في النص على أن : الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق في دستور مصر لعام ١٩٥٦ (م ٥) ومشروع دستور الملكة العربية السعودية لعام ١٩٦١ (م ٨) والكويت لعام ١٩٦٢ (م ٩) وج.ع.ي للأعوام ١٩٦٣ (م ٥) و ١٩٦٤ (ق ٦) و ١٩٧٠ (ق ٧) وقطر لعام ١٩٧١ (م ٧ق ١) وعام ٢٠٠٣ (م ٢١) والإمارات العربية المتحدة لعام ١٩٧١ (م ١٥) والبحرين لعام ١٩٧٣ (م ٩- ف ١) . بيد أن هذه الدساتير قد تغيرت في الأحكام المكملة للنص السابق حيث أضافت بعضها كلمة الوطنية إلى الدين والأخلاق كما هي الحال في دساتير مصر لعام ١٩٥٦ وج.ع.ي للأعوام ١٩٦٣ و ١٩٦٤ و ١٩٧٠ وج.ع.م.ع لعام ١٩٧١ في حين وردت تكملة هذه النصوص في دساتير أخرى من هذه المجموعة : وترعى الأنظمة تمكين أواصرها وتحمي الأمومة والطفولة في مشروع دستور المملكة العربية السعودية لعام ١٩٦١ (م ٨) . ويحفظ القانون كيانها ويقوي أواصرها ويحمي في ظلها الأمومة والطفولة في دستور الكويت لعام ١٩٦٢ (ق ٩) بينما كانت الإضافة في الدستور القطري ينظم القانون الوسائل الكفيلة بحمايتها من كل عوامل الضعف وتدعيم كيانها وتقوية أواصرها والحفاظ على الأمومة والطفولة في .. (م ٧) . أما دستور دولة الإمارات العربية المتحدة فقد أضاف ويكفل القانون كيانها ويصونها ويحميها من الإضرار (م ١٥) ويشمل المجتمع برعايته الطفولة والأمومة ويحمي القصر وغيرهم من الأشخاص العاجزين من رعاية

أنفسهم لسبب من الأسباب كالمرض والعجز والشيخوخة أو البطالة الإجبارية ويتولى مساعدتهم وتأهيلهم لصالحهم وصالح المجتمع (م ١٦) .

وبالمقابل أضاف الدستور المصري لعام ١٩٧١ وتحصر الدولة على الحفاظ على الطابع الأصيل للأسرة المصرية وما يتمثل فيه من قيم وتقاليد مع تأكيد هذا الطابع وتنمية العلاقات داخل المجتمع المصري (م ٩) . وتكفل الدولة حماية الأمومة والطفولة وترعى النشئ والشباب وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم (م ١٠) . وأضاف دستور البحرين : ويحفظ القانون كياتها الشرعي ويقوى أوامرها وقيمها ويحمي في ظلها الأمومة والطفولة ويرعى النشئ ويحميه من الاستغلال ويقيه من الإهمال الأدبي والجسماني والروحي ، كما تعنى الدولة خاصة بنمو الشباب البدني ، والخلق والعقلي (م ٩ ف ١) . وهو ما قرره المادة ٥ من دستور البحرين لعام ٢٠٠٢م على ان الدستور البحريني الجديد قد اضاف الى ماتقدم : تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع ومساواتها بالرجل في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون إخلال باحكام الشريعة الإسلامية (ف ب من م ٥) .

وابتدت الدساتير الجزائرية بالنص على أن تحمي الدولة الأسرة باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع في دستور ١٩٦٣ (م ١٧) أضاف دستور ١٩٧٦ إلى هذا النص وتحضى بحماية الدولة والمجتمع وتحمي الدولة الأمومة والطفولة والشيخوخة بواسطة سياسة ومؤسسات ملائمة (م ٦٥) . تراجعت الأحكام الدستورية الجزائرية الجديدة إلى النص على أن تحظى الأسرة بحماية الدولة والمجتمع في دستوري ١٩٨٩ (م ٥٥) و ١٩٩٦ (م ٥٨) .

ولم يشذ عن ذلك الدستور السوداني لعام ١٩٧٣ حيث قرر أن الأسرة أساس المجتمع قوامها التكامل على هدى الدين والأخلاق والمواطنة وعلى

الدولة أن تقوم بحمايتها من عوامل الضعف والتحلل (م ١٥) في حين طور دستور ١٩٩٨ هذا المفهوم بالنص على أن : ترعى الدولة نظام الأسرة وتيسر الزواج وتعنى بسياسة الذرية وتربية الأطفال وبرعاية المرأة ذات الحمل أو الطفل وبتحرير المرأة من الظلم في أي من أوضاع الحياة ومقاصدها وبتشجيع دورها في الأسرة والحياة العامة (الرقم ١٥) . وأسهب الدستور السوداني لعام ٢٠٠٥م في هذا الشأن حيث:-

قرر حقوق المرأة والطفل في الرقم ٣٢ منه بأن:-

١. تكفل الدولة للرجال والنساء الحق المتساوي في التمتع بكل الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية بما فيها الأجر المتساوي للعمل والمزايا الوظيفية الأخرى (ف١ - الرقم ٣٢) .
٢. تعزز الدولة حقوق المرأة من خلال التمييز الإيجابي .
٣. تعمل الدولة على محاربة العادات والتقاليد الضارة التي تقلل من كرامة المرأة ووضعيتها .

٤. توفر الدولة الرعاية الصحية للأمومة والطفولة وللحوامل.

زد على ذلك قرر الرقم ١٥ من هذا الدستور الأسرة والزواج والمرأة بأن :-

- ١- الأسرة هي الوحدة الطبيعية والأساسية للمجتمع ولها الحق في حماية القانون ويجب الاعتراف بحق الرجل وامرأة بالزواج وتأسيس الأسرة وفقاً لقوانين الأحوال الشخصية الخاصة بها ولا يتم أي زواج إلا بقبول طوعي وكامل من طرفيه (ف١ - الرقم ١٥) .
 - ٢- تضطلع الدولة بحماية الأمومة ووقاية المرأة من الظلم وتعزيز المساواة بين الجنسين وتأكيد دور المرأة في الأسرة وتمكينها في الحياة العامة .
- وينتمي النظام الأساسي للدولة في سلطنة عمان لعام ١٩٩٦ إلى هذه المجموعة التي نصت على أن الأسرة أساس المجتمع وينظم القانون وسائل

حمايتها والحفاظ على كيانها الشرعي وتقوية أواصرها وقيمها ورعاية أفرادها وتوفير الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم . وتكفل الدولة للمواطن وأسرتة المعونة في حالة الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة وفقاً لنظام الضمان الاجتماعي وتعمل الدولة على تضامن المجتمع في تحمل الأعباء الناجمة عن الكوارث والمحن العامة (م ١٢ ق ٣-٤) .

وقضت أحكام دستوري ج.ي.د.ش لعمي ١٩٧٠ و ١٩٧٨ بدعم الأسرة ودعم الطفولة تعمل الدولة على دعم الأسرة وتحمي الأم والطفل وتقوم بالإجراءات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية اللازمة لتكوين الأسرة تكويناً صحيحاً لتقوم بوظائفها (م ٢٩ من دستور ١٩٧٠ وم ٢٧ من دستور ١٩٧٨) . وكان مشروع دستور العراق لعام ١٩٨٩ أكثر الأحكام الدستورية العربية إسهاباً في هذا الشأن إذ نص على ما يلي :

أولاً : الأسرة نواة المجتمع وتعمل الدولة لتنشئتها بموجب القيم والمفاهيم السامية في المجتمع العراقي المستند تراثه وقيمته الحضارية ومن القيم الأصيلة والعريقة في تراث الأمة العربية وتكفل حمايتها ودعم مقوماتها الأخلاقية والوطنية وترعى الدولة الأمومة والطفولة .

ثانياً : يسود الأسرة الرعاية والاحترام المتبادل بين أفرادها . بموجب قيم المجتمع الأصلية والعريقة وفي إطار الحقوق والواجبات التي يقررها القانون ويحترم الأبناء حقوق الأبوين ويقدمون لها الرعاية الكاملة .

وقد قضت أحكام (٤٩) دستور أجنبي من المجموعة الدستورية التي بحوزتنا بالأسرة من حيث المبدأ غير أنها قد تغايرت في نصوصها بهذا الشأن لقد نص الدستور الإيطالي على أنه : تعترف الجمهورية بحقوق الأسرة كمجتمع طبيعي يقوم على الزواج . يقوم الزواج على المساواة الأدبية والقانونية للزوجين في الحدود التي عينها القانون لضمان الوحدة العائلية والإنفاق على

الأبناء وتعليمهم وتربيتهم حق واجب على الوالدين ولو ولد الأبناء خارجاً : أو الزواج . وفي حالة عجز الوالدين يعمل القانون على تأمين هذه الواجبات ويكفل القانون للأبناء الذين ولدوا خارج نطاق الزواج كل الحماية القانونية والاجتماعية التي تتفق مع حقوق أعضاء العائلة الشرعية ويحدد القانون قواعد وحدود إثبات الأبوة .

تشجع الجمهورية بإجراءات اقتصادية أو إجراءات أخرى تكوين العائلة والقيام بالواجبات التي تشملها مع رعاية العائلات الكبيرة العدد رعاية خاصة . وتحمي الأمومة والطفولة والشباب بتشجيع المؤسسات اللازمة لذلك (م ٢٩ - ٣٠) .

وأكد دستور ألمانيا الاتحادية لعام ١٩٤٩ ، المعدل عام ١٩٥٦ على أن : الرجال والنساء متساون في الحقوق (م ٣ق ٢) وتولي الدولة رعاية خاصة لشؤون الزواج والأسرة وتعتبر العناية بالأطفال وتربيتهم حقاً طبيعياً للأباء ويقع في الدرجة الأولى على عاتقهم ويتم أداء هذا الواجب تحت إشراف الدولة . ولا يجوز إبعاد الأطفال عن عائلاتهم أو القائمين على تربيتهم إلا بموجب قانون إذا قصر هؤلاء بواجبهم وإذا كان الأطفال معرضين لخطر الإهمال بسبب دوافع أخرى . مساعدة المجتمع ومساعدة لكل أم . يكفل التشريع للأطفال الطبيعيين إتاحة نفس الظروف التي يكفلها للأطفال الشرعيين بشأن نموهم البدني والخلقي ومركزهم الاجتماعي (م ٦) .

وتقاربت أحكام مجموعة من الدساتير في دول أمريكا اللاتينية في النصوص المتعلقة بالأسرة حيث قضت بأن الأسرة العنصر الأساسي في المجتمع . تصدر الدولة القوانين اللازمة لحمايتها وتراقب تنفيذ الواجبات النابعة من هذه القوانين ونشرها وينظم القانون كل ما يتعلق بالزواج الفعلي . ولا تعترف الدولة بأي تمييز بين الأطفال فلهم حق متساوي . ويمنع التمييز النابع من الأصل

الاجتماعي ويضع القانون القواعد المتعلقة بالأبوة وحماية الأمومة . ويكون تبني الأطفال لصالحهم . وتهتم الدولة بالنمو الجسدي والأخلاقي للأطفال . وتقدم لهم المساعدات الاجتماعية والمالية بمبادرة خاصة . وللقانون الخاص بحماية الأطفال أهمية اجتماعية . ويكون وضع المؤسسات التي تكلف بالقيام بالمهام المتعلقة بهذا العمل متساوياً ومساوياً للمنظمات التي تقدم المساعدات الاجتماعية . ويحدد القانون ممتلكات الأسرة كما تحدد العقوبات على من يتمنع عن دفع نفقات الأطفال القصر .. الخ في كل من دستور كوبا لعام ١٩٤٠ (القسم الخامس - المعنون الأسرة المواد ٤٣ - ٤٦) .

ويكاد يكون النص العام هذا في دستوري نيكاراغوا لعام ١١٩٥٠ (م٧٦) وجواتمالا لعام ١٩٥٦ (راجع الباب الرابع - المواد ٨٧ - ٩٤) .

ولم تشذ أحكام دستور هايتي لعام ١٩٥٠ عن هذا المفهوم حين نص على أن الزواج قد وجد من أجل تعزيز صفاء الإحساس وتوجيهه يؤثر على تنظيم الأسرة نحو الأفضل . وهي الخلية الأساسية للمجتمع ولذلك فالدولة ملزمة بالقيام بكل الإجراءات الضرورية من أجل تسهيل عقد القران ونشره بين الناس وبين سكان الريف بالذات (راجع م ٢١) .

وكان دستور بناما قد قرر هو الآخر أن تحافظ الدولة على الزواج والأسرة والأمومة - والزواج هو الأساس القانوني للأسرة وهو الرابطة الأساسية لها . وللوالدين سلطة على أولادهما الذين لم يبلغوا سن الرشد . كما ينظم القانون علاقة الآباء بالأبناء القانونيين . وتهتم الدولة بتضامن الأسرة . وتضمن الدولة تربية الشباب ودراساتهم (راجع الباب الثاني - الأسرة المواد ٥٤ - ٦٢) . ويكاد يكون دستور سان سلفادور لعام ١٩٥٠ قد قرر نصوصاً متشابهة مع دستور بناما المذكور (راجع الباب الأول القسم التاسع من المواد ١٨٠ - ١٨٢) .

لم ينحصر الأمر على ما تقدم فقط ، بل واعتبرت دساتير أخرى الأسرة أساس وخليته الأولى مثال ذلك الأسرة في أثيوبيا مصدر تطور الامبراطورية والاساس الأول للمجتمع في دستور أثيوبيا لعام ١٩٥٥ (م ٤٨) .

وتكاد تكون أحكام دستور بلدان أفريقيا - الناطقة بالفرنسية قد اتفقت أو تقاربت في هذا الشأن فالرجال والنساء متساون أمام القانون . والزواج والأسرة هما الأساس الطبيعي والأخلاقي للمجتمع البشري وهما موضوعان تحت الحماية الخاصة للدولة وعلى الدولة والمجموعات العامة واجب مشترك هو السهر على الصحة الجسمانية والأخلاقية للأسرة وتشجيعها اجتماعياً . وللوالدين حق طبيعي وعليهما واجب أساس في تربية أولادهما ومنحهما أفضل الإمكانيات الجسمية والعقلية والأخلاقية ويساعد الوالدان في ذلك الدولة والمجموعة العامة في ديباجة دستور جمهورية أفريقيا الوسطى لعام ١٩٦٠ . وهو نفس النص الذي قرره دستور السنغال مع إضافة وتحمي الدولة والهيئات العامة الشباب من الاستغلال والإهمال النفسي (راجع م ١٤ - ١٥) وقد قرر نفس الحكم دستور جابون (راجع الفقرتان ٩ و ١٠) كما قررت نفس النص أحكام دستور مدغشقر لعام ١٩٥٩ ، المعدل عام ١٩٦٠ (الديباجة) . في حين انحصرت أحكام دستور الكمرون لعام ١٩٦٠ في النص على أن تحمي الدولة الأسرة وتشجع الأسرة وهي الأساس الطبيعي للمجتمع البشري (ديباجة الدستور) . ومع أن مجموعة من الدساتير الأجنبية لم تعتبر الأسرة الخلية الأساسية للمجتمع إلا أنها قد قررت وضعاً محدداً لها مثال ذلك للأسرة الحق في الحصول على حماية المجتمع والدولة . تعني الدولة باليتامى والأطفال المتشردين في دستور أندونيسيا لعام ١٩٥٦ (م ٥٣ وم ٥٤) .

ورغم أن الدستور الصومالي لعام ١٩٦٠ قد قرر نصاً مسهباً في شأن الأسرة مستلهماً أحكامه من الدستور الإيطالي لعام ١٩٤٧ ، إلا أنه لم يعتبر

الأسرة الخلية الأساسية للمجتمع حيث قضى بحماية الأسرة وأن الأسرة تقوم على الزواج كعنصر أساسي للمجتمع وتحميها الدولة . ويتولى الوالدان رعاية وتربية وتعليم أولادهما وفقاً لأحكام القانون . يدير القاتون مسؤولية أداء الإلتزامات المبينة في الفقرة السابقة في حالة وفاة الوالدين أو في حالة عدم قدرته أو في غير ذلك في حالة عدم قيام الوالدين بأداء واجباتهما يلتزم الأبناء الذين بلغوا سن الرشد بإعالة والديهم عندما يكون هؤلاء غير قادرين على إعالة أنفسهم .

وتحمي الدولة الأمومة والطفولة وتشجع على إقامة المؤسسات اللازمة لهذا الغرض وتعترف الدولة بواجب حماية للضعفاء (م ٣١) .

وإلى هذه المجموعة ينتمي الدستور الياباني لعام ١٩٦٣ ، الذي نص على أنه : لا يتم الزواج إلا برضاء كل من الزوجين ويجب صون الرابطة الزوجية بالتعاون المشترك القائم على أساس المساواة في الحقوق بين الزوجين وينظم القانون مسائل إختيار الزوج والحقوق المالية والتركات وإختيار المسكن والطلاق وغير ذلك في الشؤون الخاصة بالزواج والأسرة مستهدفاً كرامة الفرد والمساواة المطلقة بين الجنسين (م ٢٤) .

والزواج يمثل الأساس الطبيعي للمجتمع ويحميه القانون وتضمن الدولة الأطفال في التعليم والتعلم المهني وتنشئ الدولة والمجموعات العامة الشروط الأولية اللازمة لدراسة الأطفال في دستور الكنفول لعام ١٩٦٣ (م ١١) . والزواج والأسرة يشكلان الأساس الطبيعي لدراسة الأطفال في دستور الكنفول لعام ١٩٦٣ (م ١١) . والزواج والأسرة يشكلان الأساس الطبيعي للمجتمع وتحميها الدولة : وتضمن الأمة للأشخاص منفردين والأسرة ظروف ضرورية للتطور في دستور توجو لعام ١٩٦٣ (م ١٤) . بينما إقتصرت أحكام دستور روندا العام ١٩٦٢

على النص على أن المرأة والرجل متساون في الحقوق . والرجل هو الرئيس الطبيعي للأسرة (م ٣٠) .

وعلى هذا المنوال سارت أحكام دستوري أسبانيا لعام ١٩٧٨ م وروسيا الاتحادية لعام ١٩٩٣ . لقد نص الأول على أن الرجل والمرأة لهما الحق في الزواج على أساس المساواة القانونية الكاملة وينظم القانون شكل الزواج وحقوق وواجبات الزوجين والآثار المنزلية على الطلاق (م ٣٢) .

وعلى الدولة حماية الأسرة إجتماعياً واقتصادياً وحماية الأطفال الشرعيين والطبيين وحماية الأم بصرف النظر عن وضع الجنسية وعلى الوالدين مساعدة أطفالهم بصرف النظر عن أنهم أطفال من زواج أو غيره . وللأطفال حماية ضرورية تنبع من الإتفاقيات الدولية (م ٣٩) .

أما دستور روسيا الاتحادية لعام ١٩٩٣ فقد قرر أن تقع حماية الدولة والأمومة والطفولة والأسرة والإهتمام بالأطفال وتربيتهم بشكل متساوٍ في الحقوق والواجبات على الوالدين . وعلى الأبناء البالغين سن الرشد (١٨ سنة) رعاية والديهم العاجزين عن العمل (م ٣٨) .

وبالمقابل قررت أحكام دستوري تركيا لعام ١٩٦١ واليونان لام ١٩٧٥ أن الأسرة أساس المجتمع فهي دعامة المجتمع التركي وتتخذ الدولة الأشخاص المعنوية العامة الأخرى التدابير اللازمة لإنشاء المؤسسات الكفيلة بحماية الأسرة والأم والطفل (م ٣٥) . بينما اعتبر الدستور اليوناني الأسرة أساس استمرار وتطور الأمة ويقع الزواج والأمومة والطفولة تحت رعاية الدولة . وتتمتع الأسرة الكبيرة العدد والمعوقون من الحرب أو غيرها والكوارث والأيتام والأشخاص المتضررون من المصائب بالحماية من قبل الدولة (م ٢١) . أما دستور السويد لعام ١٩٧٤ فقد اكتفى بالنص على المساواة بين المرأة والرجل (م ١٦) .

لم ينحصر الأمر علي ما تقدم فقط ، بل ونصت أحكام دساتير بلدان اشتراكية علي الأسرة في إطار النصوص التي قررت الحقوق الاجتماعية فيها وكان دستور الاتحاد السوفيتي لعام ١٩٣٦ أول هذه الأحكام فيما نطم حيث تمنح المرأة في الاتحاد السوفيتي حقوقاً متساوية لحقوق الرجال في جميع ميادين الحياة الاقتصادية والعامة والثقافية والاجتماعية والسياسية . وتؤمن للمرأة إمكانية ممارسة هذه الحقوق بمنحها حقوقاً متساوية لحقوق الرجل في العمل والأجر والراحة والتأمينات الاجتماعية والتعليم وبحماية الدولة مصالح الأم والطفل وبالمساعدات التي تخصصها الدولة للأمهات الكثيرات الأولاد والأمهات الوحيدات . وتمنح المرأة إجازة أثناء الحمل مع دفع الأجور . وتقام الشبكة الواسعة من دور الحضانة ورياض الأطفال (م ١٢٣) .

طور دستور الاتحاد السوفيتي لعام ١٩٧٧ هذا المفهوم إلى النص علي أن الأسرة هي تحت حماية الدولة ويرتكز عقد الزواج علي رضا المرأة والرجل والزوجان متساويان تماماً في الحقوق وفي العلاقات العائلية . تعني الدولة بالأسرة عن طريق إنشاء وتطوير شبكة واسعة من مؤسسات الأطفال وتنظيم تحسين الخدمات المعيشية والتغذية العامة ودفع الإعانات عند ولادة طفل وتقديم الإعانات والتسهيلات للأسرة الكثرة العدد (م ٥٣) .

ونصت أحكام دساتير الصين الشعبية علي أن تتمتع النساء في جمهورية الصين الشعبية بنفس الحقوق التي يتمتع بها الرجل في جميع ميادين الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعائلية وتحمي الدولة الزواج والعائلة والأم والطفل في دستور ١٩٥٤ (م ٩٦) . ودستور ١٩٧٥ (م ٢٧) وبالمقابل اشترط دستور ١٩٨٢ التزام الزوجين بتخطيط المواليد إذ أن : الزواج والأسرة والأمومة والطفولة تحت حماية الدولة والزوج والزوجة ملزمان بتخطيط المواليد .

والوالدان ملزمان بنفقات وتربية الأبناء الذين لم يبلغوا سن الرشد . والأبناء البالغون سن الرشد ملزمون بالنفقات والدعم لوالديهم في حالة العجز .
ويحرم خرق حرية الزواج بالمعاملة القاسية للمسنين والنساء والأطفال (م ٥٠).

وعلى هذا النسق سارت أحكام جمهورية بولندا الشعبية فالمرأة مساوية للرجل في كافة مجالات الحياة العامة والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتكفل المساواة في حقوق المرأة المتساوية مع الرجل في العمل والأجر والتأمين والتعليم والمناصب والأوسمة وشغل الوظائف العامة . وحماية الأم والطفل ومساعدة المرأة الحامل ومنح العطلات بأجر قبل وبعد الولادة .. الخ . في دستور بولندا لعام ١٩٥٢ (م ٦٦) . وأضاف دستور بولندا لعام ١٩٧٦ ، الزواج والأمومة والأسرة تحت حماية الدولة . وتقدم الدولة مساعدات خاصة للأسر كثيرة الأفراد . والوالدان ملزمان بتربية الأولاد وتقدم الدولة التسهيلات الحقيقية والنفقات القانونية والواجبات والأطفال الذين ولدوا من علاقات غير الزواج لهم نفس الحق الذي للأطفال الذين ولدوا من علاقات الزواج (م ٧٨ وم ٧٩) .

وشملت أحكام دستور تشيكوسلوفاكيا لعام ١٩٦٠ النصوص الخاصة بالأسرة بحيث تحمي الدولة الأمومة والزواج والأسرة . وتكفل الدولة والمجتمع للأسرة الوسائل التي تمكنها من تهيئة الأساس السليم لتطوير الشباب وتمنح الدولة الأسر الكبيرة إعانات ومساعدات خاصة . ويكفل المجتمع بجميع الأطفال والشباب كل فرصة للتنمية البدنية والعقلية . ويكون ذلك بالرعاية التي تقدمها الأسرة والدولة والمنظمات الشعبية وبتعديل الظروف الخاصة بالعمل للشباب .
ويكون تحقيق مساواة المرأة في الأسرة والعمل والحياة بتعديل ظروف العمل الخاصة بالنساء وبالرعاية الصحية الخاصة خلال الحمل والوضع وكذلك

بتطوير التسهيلات والخدمات التي يمكن النساء من الاشتراك في حياة المجتمع
إشتراكاً تاماً (م ٢٧) .

ومع أن دستور ألمانيا الديمقراطية لعام ١٩٤٩ ، المعدل عام ١٩٦١ قد
قرر هو الآخر أن الزواج والأسرة يشكلان العناصر الأساسية للحياة الاجتماعية
وتحميها الدولة وتلغى الأحكام التي تمس المساواة في الحقوق بين الزوجة
والزوج في الأسرة .

بيد أن هذا الدستور قد أضاف أن تربية الأطفال على أساس من الروح
الديمقراطية ليصبحوا أشخاصاً صالحين عقلياً وجسمانياً حق طبيعي للوالدين
وواجبهما الأول نحو المجتمع . للمرأة أثناء فترة الإجاب الحق في أن تتنازل
حماية ورعاية خاصة من الدولة . تصدر الجمهورية قانون لحماية الأم والطفل
وينبغي إنشاء مؤسسات لتحقيق ذلك .

ولادة الأطفال خارج نطاق الزواج لا ينبغي أن يكون سبباً للأضرار على
الطفل أو والديه ، تلغى القوانين والأحكام المتنافية لذلك (م ٣٠ وم ٣١ وم ٣٢
وم ٣٣) .

أما دستور ألمانيا الديمقراطية لعام ١٩٦٨ ، المعدل عام ١٩٧٤ فقد نص
على أن يتساوى كل من الرجل والمرأة في الحقوق أما القانون وذلك في جميع
مجالات الحياة الاجتماعية والحكومية والشخصية . أن تشجع المرأة خاصة في
مجال التأهيل المهني يعتبر مهمة إجتماعية حكومية .

ويجب أن يلقى الشباب تشجيعاً خاصاً في تطورهم الاجتماعي والمهني
ويجب أن تتوفر لهم جميع الإمكانيات التي تساعد على المساهمة بوعي
بالمسؤولية في تطوير نظام المجتمع الاشتراكي (م ٢٠ ق ٢) .

أما دستور يوغسلافيا لعام ١٩٦٣ فقد أسهب في هذا الشأن بحيث نص على
أن يرعى المجتمع الأمومة والطفولة ويبذل حماية للقصر الذين لا يرعاهم أبوهم

وغيرهم من الأشخاص العاجزين عن رعاية أنفسهم كما يحمي مشوهي الحرب .
يضمن المجتمع حماية الأسرة وينظم القانون أحكام الزواج والعلاقات القانونية
للزواج والأسرة . ويتم عقد الزواج بالرضا الحر للطرفين أمام السلطات
المختصة . ويلزم الأبوان بتربية أبنائهم وتعليمهم وللولد من غير زواج كل
حقوق الإبن الشرعي في مواجهة أبويه (م ٥٧ وم ٥٨) وهي نفس الحقوق التي
قررها دستور يوغسلافيا لعام ١٩٧٤ .

وبالمقابل اقتصرت أحكام دستور رومانيا لعام ١٩٦٥ في النص على أنه
للمرأة نفس الحقوق التي للرجل وتصون الدولة الزواج والأسرة وتحمي مصالح
الأسرة وتحمي الدولة الشباب وتطورهم جسمانياً وعقلياً (م ٢٣ وم ٢٤) . وكان
دستور المجر لعام ١٩٤٩ ، المعدل عام ١٩٧٢ قد قرر نصاً موجزاً بهذا الشأن
حيث اقتصرت أحكامه في النص على أن للرجل والمرأة نفس الحقوق . وتكون
هذه المساواة في العمل والراحة والأجر (م ٦٢) .

واقترب من هذا النص دستور ألبانيا لعام ١٩٧٦ حين نص على تحرير
المرأة من الإضطهاد السياسي والاستغلال الاقتصادي وهي كقوة ثورية عظيمة
تشارك في البناء الاشتراكي والدفاع عن الوطن .

وللمرأة نفس الحق الذي للرجل في العمل والمكافأة والراحة والضمان
الاجتماعي والتعليم في جميع النشاطات الاجتماعية والسياسية وفي الأسرة
(م ٤١) .

إن مساواة المرأة بالرجل قد ورد في دساتير اشتراكية أخرى مثال ذلك
المرأة مساوية للرجل في كل المجالات الاقتصادية والحكومية والثقافية والحياة
السياسية والاجتماعية . ولهذا فإن المرأة مساوية للرجل في شروط العمل
والراحة والضمان الاجتماعي والتعليم وتصون الدولة مصالح المرأة والأطفال
وتقدم الدولة المساعدات للأمهات اللواتي لهن أطفال كثيرون . وللمرأة إجازة

أثناء الحمل وبعد الولادة مع الاحتفاظ بالنفقات بنشر الحضانة ورياض الأطفال ويحرم القانون التحرش بالمرأة في دستور منغوليا لعام ١٩٦٠ (م ٧٤) .

واقترب من هذا النص حكم دستور كوريا الديمقراطية لعام ١٩٧٢ إذ نص على أنه للمرأة نفس الحقوق السياسية والاجتماعية التي للرجل وتولي الدولة عناية للأمهات والأطفال بواسطة منحها عطلة أثناء الحمل وتخفيض ساعات العمل للأم التي لديها أطفال كثير وذلك بتوسيع دور الحضانة ورياض الأطفال وغيرها من المؤسسات . وتعفي الدولة من العمل الشاق . وتوفر لها كل الظروف للنشاط الاجتماعي .

والزواج والأسرة تصونها الدولة وتقوم الدولة بالرعاية العميقة وتعزيز أواصر روابط الأسرة التي هي الخلية الأساسية للمجتمع (م ٦٢ وم ٦٣) . ولم يشذ عن هذا الحكم دستور كوبا لعام ١٩٧٦ حين أفرد الباب الثالث للأسرة مقرر أن تصون الدولة الأسرة والأمومة والزواج . والزواج اتحاد اختياري يعقد بين رجل وامرأة يقوم على أساس قانوني بهدف العيش المشترك . والمساواة المطلقة والواجبات على الزوجين ، الذين يحتم عليهما الحفاظ على الأسرة ورعاية الأطفال في كل الجوانب من أجل التطور الاجتماعي المشترك لنشاط الزوجين ولكل الأطفال حق متساو وواجب الوالدين الإتفاق على أطفالهم (راجع المواد ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧) .

وكان دستور بلغاريا لعام ١٩٧٢ قد قرر هو الآخر أن للمرأة والرجل نفس الحقوق . ولا يحد من أي تمييز أو تحديد للحقوق السياسية بناءً على القومية والمنشأ والدين و . جنس والتعليم والوضع الاجتماعي والمادي . تضمن الدولة مساواة المواطنين ؛ تنشئ ظروفًا وإمكانيات لاستخدام هذه الحقوق وتنفيذ الواجبات المرأة - الأم تعمل الحماية الكاملة والرعاية الاقتصادية والاجتماعية . والزواج والأسرة تحت حماية الدولة . والزواج القانوني هو الزواج المدني .

وللزوجين نفس الحقوق والواجبات في الأسرة وعلى الوالدين واجب العناية بأطفالهم وبالتربية الشيعوية . وللأطفال الذين ولدوا من علاقات غير الزواج نفس الحقوق التي للأطفال الذين ولدوا من زواج قانوني . وتربية الشباب بروح الشيعوية واجب على المجتمع في دستور بلغاريا لعام ١٩٧٢ (م ٣٦ وم ٣٧ وم ٣٨ وم ٣٩) .

وبالمقابل اعتبر دستور فيتنام لعام ١٩٨٠ الأسرة هي خلية المجتمع وتصور الدولة الزواج والأسرة ويقوم الزواج على مبادئ الاختيار . والزوجان متساويان في الحقوق والواجبات ويلتزم الوالدان بتربية الأطفال ، بغية أن يكونوا نافعين في المجتمع . والأبناء ملزمون باحترام والديهم ورعايتهم . وتحضر الدولة التمييز في علاقات الأطفال . وتعمل الدولة على تهينة الظروف للشباب في الدراسة والعمل والراحة والتطور الفكري والجسدي .. الخ (م ٦٤ وم ٦٥ وم ٦٦) .

لم ينحصر الأمر على ما تقدم فقط ، بل قضت بذلك أحكام دساتير بلدان ذات توجه اشتراكي كما تم الإصطلاح عليها فالمرأة مساوية للرجل في الحقوق السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والحياة الأسرية في دستور بنين لعام ١٩٧٧ (م ١٢٤) . وتحمي الدولة الأسرة باعتبارها خلية المجتمع كما تراعي الأمومة والطفولة . وتحمل الدولة مسؤولية العناية بالمعوقين والأطفال المجهولي الأبوين وكبار السن وذلك في حالة عدم وجود جهة أخرى تتولى رعايتهم في دستور الصومال لعام ١٩٧٩ (م ٥٦) .

وإذا كانت أحكام الدستورين السابقين لم تقرر الأسرة فإن دستور أثيوبيا لعام ١٩٨٨ قد نص على أن العائلة بوصفها أساس المجتمع تحضى بعناية الدولة والمجتمع عن طريق توفير الخدمات الاجتماعية المختلفة والأشكال الأخرى من المساعدات .

تبذل الدولة والمجتمع رعاية خاصة لتربية الأطفال حتى ينشأوا وهم ينمون في عقولهم النظرة العلمية ويصبحوا مواطنين أقوياء أخلاقياً وعقلياً وجسدياً متحليين بحب الوطن رافعين لواء الاشتراكية (م ٢٠) .

وصممت مجموعة من الدساتير العربية عن النص على الأسرة ورعايتها .. الخ مثل دستوري تونس لعامي ١٨٦١ و ١٩٥٩ ونظامات جبل لبنان لعام ١٨٦١ ودستور لبنان لعام ١٩٢٦ والقانونان الأساسيان للقطر الطرابلسي وبرقة لعام ١٩١٩ ودساتير برقة لعام ١٩٥ و ١٩٦٣ وسوريا لعامي ١٩٢٠ و ١٩٣٠ والنظامان الأساسيان لحكومتى اللاذقية وجبل الدروز لعام ١٩٢٠ ودساتير العراق لعام ١٩٢٥ و ١٩٥٨ والأردن للأعوام ١٩٢٨ و ١٩٤٧ و ١٩٥٢ والميثاق الوطني المقدس لعام ١٩٤٨ في اليمن ودساتير لحج لعام ١٩٥٢ وعدن لعام ١٩٦٢ وج.ع.ي لعامي ١٩٦٥ و ١٩٦٧ وج.ي لعام ١٩٩٠ وقانون الحكم الذاتي السوداني لعام ١٩٥٣ ودساتير السودان لأعوام ١٩٥٦ و ١٩٦٤ و ١٩٨٥ والمغرب للأعوام ١٩٦٢ و ١٩٧٠ و ١٩٧٢ و ١٩٩٢ و ١٩٩٦ . وقانون إدارة الدولة العراقية لعام ٢٠٠٤ م .

ومثلما صممت مجموعة من الدساتير العربية عن النص على الأسرة صممت أحكام مجموعة من الدساتير الأجنبية مثل دساتير بلجيكا لعام ١٨٣١ والأرجنتين لعام ١٨٥٣ وكولومبيا لعام ١٨٨٦ وإيران لعام ١٩٠٦ ، المعدل عام ١٩٠٧ والنمسا لعام ١٩٢٠ وأفغانستان لعام ١٩٣١ والبرازيل لعام ١٩٤٦ والهند لعام ١٩٤٧ ، وبورما لنفس العام وبوليفيا لعام ١٩٤٧ والدومنيكان لعام ١٩٥٠ وكمبوديا لعام ١٩٤٧ وكوستاريكا لعام ١٩٤٩ ولبيريا لعام ١٩٥٥ وماليزيا لعام ١٩٥٦ وباكستان لنفس العام ونيبال لعام ١٩٥٨ وفنزويلا لعام ١٩٥٣ وغينيا لعام ١٩٥٨ ونيجيريا لعام ١٩٦٠ وسيراليون لنفس العام وأوغندا لعام ١٩٦٢ وكينيا لعام ١٩٦٣ ومالاوي لعام ١٩٦٤ وروسيا لنفس العام وزامبيا لعام ١٩٦٤ وبورندي لعام ١٩٦٢ وأفغانستان لعام ١٩٦٤ وفولتا العليا لعام ١٩٦٠ ومالي لعام ١٩٥٩ ، المعدل لعام ١٩٦٠ والتيجر لنفس العام وساحل العاج لعام ١٩٦٢ وغيرها .

٢- الحقوق المتعلقة بالأسرة والصحة

يرجع تاريخ التشريع الدستوري العربي الذي قرر الرعاية الصحية إلى عام ١٩٥٠. إذ انتشر المذهب الاجتماعي في العالم في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية بما في ذلك البلدان العربية. لقد نصت أحكام (٣٢) دستور عربي على الرعاية الصحية وصممت عن النص على ذلك أحكام (٣٢) دستور عربي آخر.

وكما سبق القول بأن الدستور السوري لعام ١٩٥٠ قد كان أول النصوص التي تقرر هذا الحق نصاً عاماً بأن الميثاق الوطني المقدس لعام ١٩٤٨ في شمال اليمن قد تضمن أحكاماً مثل العمل على محاربة الجهل والفقر والمرض (م ٣٢).

لقد نصت مجموعة من الدساتير العربية على أن: تحمي الدولة صحة المواطنين وتنشئ لهم المستشفيات والمصحات ودور التوليد وتيسر لهم وسائل المعالجة والتداوي وتعني بالحوامل والمرضعات والأطفال في دساتير سوريا لأعوام ١٩٥٠ (م ٢٧ق ٢) و ١٩٥٣ (م ٢٣) و ١٩٦٢ (م ٢٧ق ٢). ففي حين اكتفت الدساتير التالية بالجملة الأولى من نص الدساتير السابقة كما يلي: تحمي الدولة صحة المواطن وتيسر له وسائل المعالجة والتداوي في دساتير ١٩٦٤ (م ١٩ق ٢) و ١٩٦٩ (م ٤٠ق ٢) و ١٩٧٣ (م ٤٦ق ٢).

ونصت أحكام مجموعة أخرى من الدساتير العربية على أن الرعاية الصحية حق للمواطنين تكفله الدولة بإنشاء مختلف أنواع المستشفيات والمؤسسات الصحية والتوسع فيها تدريجياً في دساتير مصر لعام ١٩٥٦ (م ٥٦) وج.ع.م لعام ١٩٦٤ (م ٢٢) وج.ع.ي لأعوام ١٩٦٣ (م ٣٧) و ١٩٦٤ (م ٤٠) و ١٩٦٥ (م ٦٤) و ١٩٦٧ (م ٦١) و ١٩٧٠ (م ٣٣) والعراق لعامي ١٩٦٤ (م ٣٦) و ١٩٦٨ (م ٣٧).

وبالمقابل قضت أحكام دستوري الجزائر لعامي ١٩٨٩ و ١٩٩٦ بنص مقتضب إذا ما قورن بالأحكام الدستورية السابقة هو أن : الرعاية الصحية حق للمواطنين تكفله الدولة بالوقاية من الأمراض الوبائية والمعدية (م ٥١ من دستور ١٩٨٩ وم ٥٤ من دستور ١٩٩٦) . وينتمي عدد من الأحكام الدستورية العربية إلى تلك التي أسهبت في هذا المجال كما هي الحال في دساتير ج.ي.د.ش لعامي ١٩٧٠ و ١٩٧٨ والعراق لعام ١٩٧٠ ومشروع دستور ١٩٨٩ وج.م.ع لعام ١٩٧١ والجزائر لعام ١٩٧٦ . لقد قرر دستور ج.ي.د.ش أن : الرعاية الصحية حق لجميع المواطنين وتكفل الدولة هذا الحق بإنشاء مختلف أنواع المستشفيات والمؤسسات الصحية والمجانية ونشر الوعي الصحي بين المواطنين (م ٤٩ في دستور ١٩٧٠ وم ٥٤ في دستور ١٩٧٨) . بينما قضى الدستور العراقي لعام ١٩٧٠ بالتزام الدولة بحماية الصحة العامة عن طريق التوسع المستمر للخدمات الطبية المجانية في الوقاية والمعالجة والدواء على نطاق المدن والأرياف (م ٣٢) . أما مشروع دستور ١٩٨٩ فقد أضاف موضوع مكافحة الأمراض ومسبباتها حيث تحمي الدولة الصحة العامة بمكافحة الأمراض ومسبباتها وتعمل على توفير الخدمات الطبية ومستلزماتها للمواطنين في الوقاية والعلاج والدواء طبقاً للقانون .

ثانياً : يتعين على جميع أجهزة الدولة وأفراد الشعب المحافظة على البيئة في التلوث وحماية الطبيعة من الأضرار التي تخل بجمالها ووضائفها (م ٦٤) .
واندرجت الرعاية الصحية في إطار كفالة الدولة للخدمات الثقافية والاجتماعية والصحية وتعمل بوجه خاص على توفيرها للقرية في يسر وانتظام رفعا لمستواها في دستور ج.م.ع لعام ١٩٧١ (م ١٦) . كما تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعي والصحي ومعاشات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة للمواطنين جميعاً وذلك وفقاً للقانون (م ١٧) .

ولم يشذ عن النص على ذلك الدستور الجزائري لعام ١٩٧٦ حيث قرر أن لكل مواطن الحق في الرعاية الصحية . وهذا الحق مضمون عن طريق توفير خدمات صحية عامة مجانية وبتوسيع مجال الطب الوقائي والتحسين الدائم لظروف العيش والعمل وكذلك عن طريق ترقية التربية البدنية والرياضية (م ٦٧) .

لم ينحصر الأمر على ما تقدم في الإيجاز المذكور فقط ، بل وقضت بذلك أحكام دساتير أخرى مثال ذلك قرر دستور الكويت بأن تعني الدولة بالصحة العامة وبوسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة (م ١٥) . وتعني الدولة - بكل إمكانياتها - لتجنب المواطنين أسباب المرض والجهل والحاجة وتوفير الدولة - وسائل الرعاية الصحية للمواطنين في دستور قطر لعام ١٩٧١ (م ٧ ق هـ - و) . وقد سبق أن قرر مشروع الدستور السعودي لعام ١٩٦١ هذا الحق بشكل أوسع حين نص على أن تعني الدولة بالصحة العامة وتعمل على أن تيسر للمواطنين التمتع بأفضل حالة صحية ممكنة وتتخذ الوسائل اللازمة للوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة (م ١٣) وقضى دستور قطر لعام ٢٠٠٣م بأن :- تعني الدولة بالصحة العامة وتوفير وسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة وفقاً للقانون (م ٢٣) .

وبالمقابل إنحصر حكم الدستور السوداني لعام ١٩٧٣ على أن الرعاية الصحية والعلاج حق لكل مواطن وتسعى الدولة لتعميمها ومجانيتها (م ٥٤) . أما الدستور السوداني لعام ١٩٩٨ فقد قرر أن تعمل الدولة على صحة المجتمع ورعاية الرياضة وعلى حماية البيئة وطهرها وتوازنها الطبيعي تحقيقاً للسلامة والتنمية المستدامة لصالح الأجيال (الرقم ١٣) وهو ما اقترب منه الدستور الإنتقالي السوداني لعام ٢٠٠٥م في الرقم ٤٦ بالنص على أن تضطلع الدولة بتطوير الصحة العامة وإنشاء وتطوير وتأهيل المؤسسات العلاجية والشخصية

الأساسية وعليها توفير الرعاية الصحية الأولية وخدمة الطوارئ مجاناً لكل المواطنين .

وإذا كانت الأحكام الدستورية العربية السابقة قد قررت الوقاية من الأمراض والأوبئة .. الخ فإن دساتير دولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان قد نصت على بناء المستشفيات أيضاً . إذ يكفل المجتمع للمواطنين الرعاية الصحية ووسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة وتشجع على إنشاء المستشفيات والمستوصفات ودور العلاج العامة والخاصة في دستور دولة الإمارات العربية المتحدة (م ١٩) .

ومع أن أحكام دستور البحرين لعام ١٩٧٣ قد اقتربت من النص الذي قرره دستور الكويت في أن : تعنى الدولة بالصحة العامة وتكفل وسائل الوقاية والعلاج . غير أنه قد أضاف أن يكون ذلك بإنشاء مختلف أنواع المستشفيات والمؤسسات الصحية . ويجوز للأفراد والهيئات إنشاء مستشفيات أو مستوصفات أو دور علاج بإشراف من الدولة (م ٨) .

وشمل النظام الأساسي للدولة في سلطنة عمان لعام ١٩٩٦ كثيراً من الأحكام التي قررها دستور الكويت ودستور البحرين مضيفاً إليهما نصوصاً أخرى كما يلي : تعنى الدولة بالصحة ووسائل الوقاية والعلاج والأمراض والأوبئة وتسعى لتوفير الرعاية الصحية لكل مواطن وتشجع على إنشاء المستشفيات والمستوصفات ودور العلاج الخاصة بإشراف من الدولة وحمايتها ومنع التلوث عنها (م ١٢ ق ٥) بينما نص دستور البحرين لعام ٢٠٠٥م على أنه لكل مواطن الحق في الرعاية الصحية، وتعنى الدولة بالصحة العامة وتكفل وسائل الوقاية والعلاج بإنشاء مختلف أنواع المستشفيات والمؤسسات الصحية (م ٨) .

وقررت مجموعة من الدساتير الأجنبية الصحة مثلها مثل الأحكام الدستورية في البلاد العربية مثال ذلك قرر الدستور الإيطالي لعام ١٩٤٧ أن تحمي الجمهورية الصحة باعتبارها حقاً أساسياً للفرد ومصلحة للجماعة وتكفل الرعاية المجانية لغير القادرين من الناحية المالية ولا يجوز للقانون بأية حال من الأحوال أن يخالف الحدود التي يفرضها احترام الإنسان (م٣٢) . وقد نص دستور الصومال لعام ١٩٦٠ على أن تحمي الدولة الصحة العامة وتعمل على تشجيع المساعدات الطبية المجانية للمعوزين (م٣٣) .

واقترب من هذا النص دستور تركيا لعام ١٩٦١ وإن لم ينص على الرعاية المجانية لغير القادرين على ذلك من الناحية المالية إذ تكفل الدولة لكل فرد أن يتمكن من أن يعيش بكامل الصحة البدنية والعقلية كما تكفل له العناية الطبية وتتخذ الدولة التدابير التي تسد حاجات العائلات المعوزة أو المحدودة الموارد من حيث المسكن الذي تتوافر فيه القواعد الصحية (م٤٩) .

أما الدستور الياباني لعام ١٩٦٣ فقد قضى بأن يبذل للشعب الجهود للنهوض واستكمال التأمين والأمن الاجتماعي والصحة العامة حين قرر أنه لكل مواطن الحق في التمتع بحياة تكفل له الحد الأدنى من الصحة والثقافة وواجب الشعب أن يبذل الجهد للنهوض واستكمال التأمين والأمن الاجتماعي والصحة العامة (م٥) . وبالمقابل قضى دستور البرتغال لعام ١٩٧٦ بحق المواطن في الحفاظ على صحته بما في ذلك إنشاء الخدمات الصحية الوطنية المجانية .. الخ (م٦٤) . وقضى دستور إيران لعام ١٩٧٩ بأن الضمان الاجتماعي من الحقوق العامة والخدمات الصحية كافة والحكومة مسؤولة عن تحقيق هذا الضمان لكل فرد من أبناء الشعب من موارد مالية وفي المساهمات الشخصية حسب القانون (م٢٩) .

وإذا كانت مجموعة قليلة من دساتير البلدان الرأسمالية قد قررت حق المواطن في الرعاية الصحية فإن أغلب دساتير البلدان الاشتراكية قد قضت بهذا الحق مثال ذلك الخدمة الطبية المجانية للشغيلة ووجود شبكة واسعة من الأماكن الصحية تحت تصرفهم في دستور الاتحاد السوفيتي لعام ١٩٣٦ (م ١٢٠) . ولمواطني الاتحاد السوفيتي الحق في الرعاية الصحية وهذا الحق يضمنه الطبيب الكفو المجاني في مؤسسات الصحة العامة في دستور ١٩٧٧ (م ٤٢) . أما دستور الصين لعامي ١٩٥٤ و ١٩٨٢ فقد قرر لشغيلة الصين الشعبية الحق في نيل العون المادي وتنشئ الدولة خدمات التأمين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية والصحية العامة وتوسيعها بصورة تدريجية (م ٩٣ من دستور ١٩٥٤ وم ٤٥ من دستور ١٩٨٢) .

وبالمقابل نصت أحكام دستوري بولندا لعامي ١٩٥٢ و ١٩٧٦ على تنمية حماية الصحة العامة التي تنظمها الدولة ، وتنمية الاستعدادات وتحسين الحالة في المدن والأرياف والتحسين المستمر في ظروف الأمن والوقاية وحفظ الصحة في العمل وبعمل واسع النطاق لتلافي الأمراض ومقاومتها وبالتوسع المنتظم في المساعدات الطبية بالمجان وبتنمية مجموع المستشفيات والمصحات والمستوصفات والمراكز الصحية الريفية وبمساعدة ذوي العاهات (م ٦٣ من دستور ١٩٥٢ وم ٧٠ ق ٢ من دستور ١٩٧٦) .

لم ينحصر الأمر على ما تقدم فقط بل وقرر دستور تشيكوسلواكيا لعام ١٩٦٠ أن لجميع أفراد الشعب العامل الحق في حماية صحتهم وفي الرعاية الطبية والطمأنينة المادية في حالتها الشيخوخة والعجز عن العمل . وتكفل الدولة والمنظمات الشعبية هذه الحقوق عن طريق القضاء على الأمراض والتجهيز الصحي الكامل وتوفير الخدمات الطبية الاجتماعية والتوسع توسعاً مستمراً في الخدمات الطبية والاجتماعية والخدمات الطبية المجانية .. الخ (م ٣٣) .

هذا وقد قضت بالخدمات الصحية المجانية أحكام منغوليا لعام ١٩٦٠ (م ٨٠) ورومانيا لعام ١٩٦٥ (م) عام ١٩٧١ (م ٥٧ق ١) وكوريا الديمقراطية لعام ١٩٧٢ (م ٥٨). وكوبا لعام ١٩٧٦ (م ٤٩) وألبانيا لنفس العام (م ٤٧) . وسار على هذا النهج دستور بوجسلافيا لعامي ١٩٦٣ و ١٩٨٤ حين نصا على أن لكل مواطن الحق في الرعاية الصحية وتحمل الخزانة العامة أعباء هذه الرعاية (م ٥٦ من دستور ١٩٦٣ وم ١٨٦ في دستور ١٩٨٠) . كما قرر الطبيب المجاني دستور فيتنام لعام ١٩٨٠ (م ٦١) .

وينتمي إلى الدساتير التي قررت الطبيب المجاني دستوران من دساتير الدول التي عرفت بالتوجه الاشتراكي حيث نص على مجانية الطبيب دستوراً بنين لعام ١٩٧٧ (م ١٤٧) والصومال لعام ١٩٧٩ (م ٥٥) ومع أن دساتير أخرى في البلدان الاشتراكية أو السائرة في الطريق الاشتراكي قد قررت هذا الحق بيد أنها لم تقرر نصاً الطبيب المجاني مثال ذلك قضى دستور ألمانيا الديمقراطية لعام ١٩٦٨ ، المعدل عام ١٩٧٤ بأنه يحق لكل مواطن من مواطني ألمانيا الديمقراطية حماية صحته وقوة عمله يتم ضمان هذا الحق عن طريق التحسين المنتظم لشروط العمل والحياة ورعاية صحة الشعب وسياسة اجتماعية شاملة وتشجيع التربية البدنية (م) .

واقترب من هذا الحق حكم دستور أثيوبيا لعام ١٩٨٨ في نصه على حق الرعاية الصحية ، تقدم الدولة الخدمات الصحية بتوسيع المؤسسات الصحية بصورة مفرطة (م ٤٢) .

وصممت طائفة من الأحكام الدستورية العربية عن النص على الطبيب كما هي الحال في نظمات جبل لبنان لعام ١٨٦١ ودستور ١٩٢٦ والدستور التونسي لعام ١٨٦١ و ١٩٥٩ والقانون الأساسي للقطر الطرابلسي وبرقة لعام ١٩١٩ ودستور برقة لعام ١٩٥١ وليبيا لعامي ١٩٥١ و ١٩٦٣ وسوريا

لعامي ١٩٢٠ و ١٩٣٠ والنظامان الأساسيان لحكومتى اللاذقية وجبل الدروز
لعام ١٩٢٠ ودساتير مصر لعامي ١٩٢٣ و ١٩٣٠ والعراق لعامي ١٩٢٥
و ١٩٥٨ وقانون الحكم الذاتي لعام ١٩٥٣ ودساتير السودان للأعوام ١٩٥٦
و ١٦٤ و ١٩٨٥ والسلطنة الحجازية لعام ١٩٥٢ ومستعمرة عدن لعام ١٩٦٢
 واتحاد الجنوب العربي لعام ١٩٥٩ ، المعدل عام ١٩٦٢ وميثاق الدول العربية
لعام ١٩٥٨ ودستور ج.ع.م لنفس العام واتفاق الوحدة الثلاثية بين مصر
وسوريا والعراق لعام ١٩٦٣ ودساتير المغرب للأعوام ١٩٦٢ و ١٩٧٠
و ١٩٧٢ و ١٩٩٢ و ١٩٩٦ واتحاد الجمهورية العربية المتحدة لعام ١٩٧١
وج.ي لعام ١٩٩٠ .

واتفقت مجموعة من الدساتير الأجنبية مع هذه المجموعة من الأحكام
الدستورية العربية في الصمت عن النص على التطبيق مثل دساتير بلجيكا لعام
١٨٣١ ، والأرجنتين لعام ١٨٥٣ وكولومبيا لعام ١٨٨٦ وإيران لعام ١٩٠٦
وشيلي لعام ١٩٢٥ وبيرو لعام ١٩٣٣ وروسيا الاتحادية لعام ١٩١٨ والاتحاد
السوفيتي لعام ١٩٢٤ وهوندوراس لعام ١٩٣٦ وكوبا لعام ١٩٤٠ وأفغانستان
لعام ١٩٣١ والفلبين لعام ١٩٣٥ وبوليفيا لعام ١٩٤٧ وأكوادور لعام ١٩٤٦
والدومنيكان لعام ١٩٤٧ والبرازيل لعام ١٩٤٦ وتركيا لعام ١٩٢٤ واليونان
لعام ١٩١١ ، المعدل عام ١٩٥٢ وبورما لعام ١٩٤٧ والهند لنفس العام
وألمانيا الاتحادية لعام ١٩٤٩ ، المعدل عام ١٩٥٦ ، وألمانيا الديمقراطية لعام
١٩٤٩ ، المعدل عام ١٩٦١ وكمبوديا لعام ١٩٤٧ وكوستاريكا لعام ١٩٤٩
وبناما لعام ١٩٤٦ ونيكارجوا لعام ١٩٥٠ وسلفادور لنفس العام وأرتيريا لعام
١٩٥٢ وفنزويلا لعام ١٩٥٥ ونيبال لعام ١٩٥٨ وغينيا لعام ١٩٥٨ وأفريقيا
الوسطى لعام ١٩٥٩ ، المعدل عام ١٩٦٠ والسنگال لعام ١٩٦٠ ، المعدل عام
١٩٦٣ ، والكمرون لعام ١٩٦٠ والنيجر لنفس العام ومدغشقر لعام ١٩٥٩ ،

المعدل عام ١٩٦٠ ومالي لعام ١٩٥٩ ، المعدل عام ١٩٦٠ وماليزيا لعام ١٩٥٧ وأندونيسيا لعام ١٩٥٦ ونيجيريا لعام ١٩٦٠ وسيراليون لنفس العام وأوغندا لعام ١٩٦٢ وتشاد لنفس العام وكينيا لعام ١٩٦٣ وتوجو لنفس العام والكنغو اليوبودفيل لعام ١٩٦١ والكنغو برازافيل لعام ١٩٦١ وبورندي لعام ١٩٦٢ وفولتا العليا لعام ١٩٦٠ والجابون لعام ١٩٦١ وساحل العاج لعام ١٩٦٠ وأفغانستان لعام ١٩٦٤ واليونان لعام ١٩٧٥ وأسبانيا لعام ١٩٧٧ وغيرها.

٣ - وضع المرأة

قبل أن يدور الحديث عن الحقوق السياسية للمرأة في التشريعات الدستورية العربية فإن من المستحسن الإشارة بإيجاز شديد إلى وضع المرأة وتاريخ حصولها على حقوقها السياسية في البلدان الأجنبية والعربية .

تقلب وضع المرأة التي تعتبر نصف المجتمع في التاريخ من الوضع المسيطر في مرحلة الأمومة إلى وضع مضطهد في مرحلة الأسرة البطريركية ، إلى درجة أنها اضطهدت في فترات من التاريخ حتى أنها كانت تدفن مع زوجها حية أو تقتل في حالة وفاة الزوج ^(١) .

وقضت الأعراف الجاهلية بعدم توريثها ، لأنها تنقل ملكية عائلتها إلى عائلة أخرى . ولأنها لا تشترك في الحرب . لقد استحوذ الرجل على كثير من الحقوق لتمتعه بصفات معينة في وظائف العمل والحرب . ترتب عليها الإحترام في التعامل وفقاً للوضع الاجتماعي المعين في هذه المرحلة التاريخية أو تلك وفقاً للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

واستمدت التشريعات الدينية والوضعية أصولها من هذه الأوضاع ومتطلبات الحياة وشروط الحريات العامة فيها وأصول التعامل الجاري .

والمعروف أن المرأة قد شاركت الرجل في العمل وتربية الأطفال في كل مراحل التاريخ البشري وإن تفاوتت نسبة المشاركة بين حين وآخر . وكان لوضع المرأة التابع اقتصادياً دور مهم في أن يكون الرجل سيداً عليها .

وقد أدت صيرورة الحياة وتغير أنماطها إلى أن يصير وضع المرأة تابعاً للرجل . وسارت الأمور متسقة مع هذا التطور والتغير . وكانت الأمور تثبت على

(١) . أشار برتراندراسل إلى الأرملة الهندوسية كانت تقتل نفسها في جنازة زوجها المتوفي . راجع برتراندراسل ، مثل عليا سياسية، ترجمة سمير عبده ، دار الجبل ، بيروت ، ١٩٧٩م ، ص ٥١ .

هذا المنوال ثم تزول والجدير بالإشارة إلى أن الحق السياسي للمرأة قد تقرر في أحكام دستورية لبعض الدول في العشرين الحديث والمعاصر . مثال ذلك لو عدنا إلى تاريخ مشاركة النساء في حق الانتخاب في البلدان الأجنبية لوجدنا أنه قد تباين في هذا البلد أو ذاك . وما نعلمه من تاريخ للقانون الدستوري أنه قد حصلت المرأة على حق الاقتراع في ولاية داو مينغ الأمريكية عام ١٨٩٩ ثم تقرر هذا الحق على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٢٠ . وحصلت المرأة الروسية على هذا الحق عام ١٩١٨ علماً بأن بلدان اسكندنافية والنمسا قد كانت سباقة إلى ذلك حيث حصلت المرأة على حق الانتخاب في النمسا عام ١٩١٣ و عام ١٩١٩ في النرويج والدنمرك وألمانيا و عام ١٩١٩ في هولندا ولكسمبورج و عام ١٩٢٠ في السويد^١ و عام ١٩٢٨ في بريطانيا بعد أن كان محصوراً في بدايته عام ١٩١٨ على النساء اللاتي بلغن الثلاثين من العمر على الأقل بموجب قانون الشعب. ثم توسع مداه عام ١٩٢٨ حين ساوى القانون بين الذكور والإناث في حق الانتخابات^(١). وتأخر هذا الحق في فرنسا بعض الدول الأوروبية إلى عام ١٩٤٤ وفي إيطاليا إلى عام ١٩٤٥ في فرنسا

وأخذ حق المرأة في الانتخاب بالبلدان العربية مداه بشكل متدرج كانت بدايته في بعض البلدان العربية مثل سوريا عام ١٩٤٩ بموجب القرار التشريعي رقم (١٧) . لقد كان حق الانتخاب مقيد بالشروط التي وضعها القرار المذكور مثل شرط أن تكون المرأة التي تشترك في الانتخابات حائزة على شهادة التعليم الابتدائي على الأقل كشرط للكفاية . ثم أخذت سوريا بحق المرأة في الاقتراع مثل

^١ - راجع عثمان خليل ، المبادئ الدستورية العامة . مطبعة مصر ، القاهرة، عام ١٩٥٦م، ص ٢٤٦
^(١) راجع أ.بيرون الكسندر. الدستور البريطاني ونظام الحكم في مجموعة الأمم البريطانية ص ٢١٤.

الرجل عام ١٩٧١م^(٢) وإن كانت قد عيّنت بعض النساء في المجلس الوطني السوري عام ١٩٦٥^(٣).

ونالت المرأة المصرية حقها في الانتخاب مثل الرجل عام ١٩٥٦ بموجب القانون (٣٧) لعام ١٩٥٦^(٤) وتونس عام ١٩٥٩ والمغرب عام ١٩٦٢ والجزائر عام ١٩٦٣ والسودان عام ١٩٦٤ والعراق عام ١٩٨٠ والأردن عام ١٩٨٩ (علماً بأنه قد عيّنت بعض النساء في المجلس الاستشاري عام ١٩٨٤) ولبنان عام ١٩٣٥ وج.ي.د.ش عام ١٩٧٠ والجمهورية اليمنية عام ١٩٩٠ وعمان عام ١٩٩٣ وقطر عام ١٩٩٩ سنتناول بالتفصيل حق المرأة في الانتخاب والترشيح للسلطة التشريعية في الجزء الرابع من هذا البحث - المعنون النظم الانتخابية في الدول العربية) .

وبعد ماهي الأحكام الدستورية العربية التي قررت حق المرأة السياسي ؟ كانت الأحكام الدستورية العربية التي صدرت منذ بداية التشريع الدستوري الحديث والمعاصر في البلدان العربية قد قررت الحقوق السياسية للرجل دون المرأة وابتدى تقرير الحقوق السياسية للمرأة العربية في الدول العربية بالنص على ذلك في القرار التشريعي رقم (١٧) لعام ١٩٤٩ المذكور أعلاه . وابتدت الأحكام الدستورية العربية بالنص على حق المرأة السياسي بأن : تيسر الدولة للمرأة التوفيق بين عملها في المجتمع وواجباتها الأسرية في الدستور المصري لعام ١٩٥٦ (م ١٩) . وقد كان هذا النص أساس إعطاء المرأة حق المشاركة في الانتخابات لمجلس الأمة المصري التي جرت عام ١٩٥٧ . وإذا كان الدستور المصري المذكور قد قرر هذا الحق بصورة غير مباشرة فإنه قد اقترب منه في

(٢) - راجع د. كمال الغالي. مبادئ القانون الدستوري، ص ١٤٨.

(٣) - راجع البنية الاجتماعية والسياسية للسلطة التشريعية في البلدان العربية . الجزء الخامس من هذا البحث .

(٤) - راجع راجب الحلو . القانون الدستوري ، ص ١٤٨.

النص دستور ج.ع.ي لعام ١٩٧٠ ، الذي قضى بأن : النساء شقائق الرجال ولهن من الحقوق وعليهن من الواجبات ما تكفله وتوجبه الشريعة وينص عليه القانون (م ٢٤) .

والواضح من صياغة المادة أن دستور ج.ع.ي لعام ١٩٧٠ لم يقرر منع النساء من ممارسة الحق الانتخابي وذلك لأن تفسير النص الدستوري هو أن الشريعة الإسلامية لم تمنع هذا الحق السياسي على المرأة في المشاركة في الانتخابات وفي الحياة العامة . وأتى الدستور السوداني لعام ١٩٩٨ بنصوص عامة في هذا الشأن حين نص على أن : ترعى الدولة نظام الأسرة وتيسر الزواج وتعني بسياسات الذرية وتربية الأطفال وبرعاية المرأة ذات الحمل وبتحرير المرأة من الظلم في أي من أوضاع الحياة ومقاصدها وبتشجيع دورها في الأسرة والحياة العامة (الرقم ١٥) دون النص على حق المرأة في الانتخاب علماً بأن الانتخابات النيابية التي جرت عام ١٩٩٦ وعام ٢٠٠٠ قد اشتركت فيها المرأة في الانتخاب والترشيح .

وإذا كانت أحكام الدساتير السابقة قد نصت على هذا الحق ضمناً فإن أحكام دساتير عربية أخرى قد قضت به نصاً . وإن كانت قد تباينت في النصوص بالشكل التالي : -

نصت أحكام الدساتير المغربية على أن : الرجل والمرأة متساويان في التمتع بالحقوق السياسية يحق لكل مواطن ذكر وأنثى أن يكون ناخباً إذا كان بالغاً سن الرشد ومتمتعاً بحقوقه الوطنية والسياسية في دساتير المغرب للأعوام ١٩٦٢ (ف٨) و ١٩٧٠ (ف٨) و ١٩٧٢ (ف٨) و ١٩٩٢ (ف٨) و ١٩٩٦ (ف٨) .

لم ينحصر الأمر على الدساتير المغربية التي قررت هذا الحق نصاً فقط ، بل وسارت على هذا المنوال أحكام دساتير الجزائر من حيث المبدأ وإن كانت قد

تتميزت في النصوص من أنه: لكل المواطنين من الجنسين نفس الحقوق ونفس الواجبات في دستور ١٩٦٣ (م ١٢) إلى أن : يضمن الدستور كل الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة الجزائرية في دستور ١٩٧٣ (م ٤٢) .

وإذا كانت أحكام الدستوريين الجزائريين السابقين قد أوجزت فإن أحكام الدستوريين الأخيرين قد أسهبت في هذا الشأن حيث نص دستور ١٩٨٩ على أنه : تستهدف المؤسسات ضمان مساوات كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان وتحويل دون مشاركة الجميع العقلية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية (م ٢٠) ودستور ١٩٩٦ (م ٣١).

وإضافة إلى ما تقدم قرر الدستوران المذكوران أن : الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن مضمونة وتكون تراثاً مشتركاً بين جميع الجزائريين والجزائرياء واجبهم أن ينقلوه من جيل إلى جيل كي يحافظوا على سلامته وعدم حرمة (م ٣١) من دستور ١٩٨٩ وم ٣٢ من دستور ١٩٩٦ .

وبالمقابل قررت أحكام دستوري سوريا لعامي ١٩٦٩ و ١٩٧٣ أنه على الدولة أن توفر للمرأة جميع الفرص التي تتيح لها الفعالية في الحياة وأن تعمل على إزالة القيود التي تمنع تطويرها بما يمكنها من المشاركة في بناء المجتمع الاشتراكي في دستور ١٩٦٩ (م ٢٤) دون النص على الحقوق السياسية صراحة وهو ما نص عليه الدستور السوري لعام ١٩٧٣ الذي قرر للمرأة السورية هذا الحق بأن تكفل الدولة للمرأة جميع الفرص التي تتيح لها المساهمة الفعالة والمشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية وتعمل على إزالة القيود التي تمنع تطويرها ومشاركتها في بناء المجتمع العربي الاشتراكي (م ٤٥) .

وقضت أحكام دستوري ج.ي.و.ش لعامي ١٩٧٠ و ١٩٧٨ بأن تضمن الدولة حقوقاً متساوية للرجال والنساء في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتوفر بشكل تقديم الشروط اللازمة لتحقيق تلك المساواة في دستور ١٩٧٠ (م ٣٦) .

وبالمقابل صممت خمسون وثيقة دستورية عربية عن النص على ذلك هي نظمات جبل لبنان لعام ١٨٦١ ودستور لبنان لعام ١٩٢٦ والقانونان الأساسيان للقطر الطرابلسي وبرقة لعام ١٩١٩ ودستور برقة لعام ١٩٥١ ودستور ليبيا لعامي ١٩٥١ و ١٩٦٣ وعهد الأمان التونسي لعام ١٨٦١ ودستور تونس لعام ١٩٥٩ ودستورا سوريا لعامي ١٩٢٠ و ١٩٣٠ والنظامان الأساسيان لحكومتها اللاذقية وجبل الدروز لعام ١٩٢٠ ودساتير سوريا للأعوام ١٩٥٠ و ١٩٥٣ و ١٩٦٢ و ١٩٦٤ والعراق للأعوام ١٩٢٥ و ١٩٥٨ و ١٩٦٤ و ١٩٦٨ و ١٩٧٠ والأردن للأعوام ١٩٢٨ و ١٩٤٧ و ١٩٥٢ والميثاق الوطني المقدس لعام ١٩٤٨ في اليمن ودساتير سلطنة لحج لعام ١٩٥٢ وعدن لعام ١٩٦٢ وج.ع.ي للأعوام ١٩٦٣ و ١٩٦٤ و ١٩٦٥ و ١٩٦٧ وج.ي لعام ١٩٩٠ . ومصر للأعوام ١٩٢٣ و ١٩٣٠ وج.ع.م لعامي ١٩٥٨ و ١٩٦٤ واتحاد الجمهورية العربية لعام ١٩٧١ والاتحاد العربي لعام ١٩٥٨ وميثاق الدول العربية المتحدة لنفس العام واتفاق الوحدة الثلاثية لعام ١٩٦٣ بين مصر وسوريا والعراق . وقانون الحكم الذاتي السوداني لعام ١٩٥٣ ودساتير السودان للأعوام ١٩٥٦ و ١٩٦٤ و ١٩٧٣ و ١٩٨٥ . ومشروع دستور المملكة العربية السعودية لعام ١٩٦١ ودساتير الكويت لعام ١٩٦٢ والإمارات العربية المتحدة لعام ١٩٧٠ وقطر لنفس العام والبحرين لعام ١٩٧٣ والنظام الأساسي للدولة في سلطنة عمان لعام ١٩٩٦ م .

٤. المستوى اللائق من المعيشة

يعتبر المستوى اللائق من المعيشة مصطلح جديد في علم القانون الدستوري ويعبر عن مفهوم واسع عام لا يمكن تحديده بدقة . وقد استخدمت الأحكام الدستورية التي تنتمي إلى المذهب الاجتماعي هذا المصطلح للتعبير عن قيام الدولة بوظائف اجتماعية كثيرة .

انقسمت الأحكام الدستورية العربية إلى طائفتين قررت إحداها المستوى اللائق من المعيشة وصممت الثانية عن النص على ذلك .

وتوزعت الطائفة التي قررت المستوى اللائق من المعيشة إلى مجموعتين ، قررت أحكام المجموعة الأولى المستوى اللائق من المعيشة في نص واحد متطابق في ثلاثة دساتير كما يلي : تعمل الدولة على أن تيسر للمواطنين جميعاً مستوى لائقاً من المعيشة أساسه تهيئة الغذاء والسكن والخدمات الصحية والثقافية والاجتماعية في دساتير مصر لعام ١٩٥٦ (م ١٧) وج.ع.ي لعمي ١٩٦٣ (م ١٤) و ١٩٦٤ (م ١٢) .

واقترب من النص السابق حكم مشروع دستور المملكة العربية السعودية لعام ١٩٦١ طبقاً للمادة (٢٨) منه ، التي نصت على أن : تعمل الدولة على تيسير مستوى لائقاً من المعيشة للمواطنين قوامه تهيئة الغذاء والسكن والخدمات الصحية والثقافية والاجتماعية في حدود الإمكانيات العامة للدولة . في حين اكتفى دستور ج.م.ع لعام ١٩٧١ بالنص على أن تكفل الدولة الخدمات الثقافية والاجتماعية والصحية وتعمل بوجه خاص على توفيرها للقرية في يسر وانتظام رفعا لمستواها (م ١٦) .

وينتمي إلى هذه المجموعة الدستور العراقي لعام ١٩٧٠ حين نص على أن : تعمل الدولة على توفير أسباب التمتع بمنجزات المدنية الحديثة للجماهير الشعبية وتعميم المعطيات التقدمية للحضارة المعاصرة على المواطنين كافة

(م ٩) وتكفل الدولة توفير أوسع الضمانات الاجتماعية للمواطنين كافة في حالات المرض والعجز والبطالة أو الشيخوخة (م ٣٢ ف د) .

وإذا كانت أحكام المجموعة الأولى من الدساتير العربية التي قررت المستوى اللائق من المعيشة للمواطنين دون أن تحصرها في فئة منهم فإن أحكام المجموعة الثانية قد نصت على حق المواطن في أن تكفله الدولة في حالات محددة مثال ذلك لكل مواطن الحق في أن تكفله الدولة وتكفل أسرته في حالات الطوارئ والمرض والعجز واليتم والشيخوخة وتساهم الدولة والمؤسسات والأفراد في توفير الموارد المالية له في دساتير سوريا للأعوام ١٩٥٠ (م ٢٧ ق ١) و ١٩٥٣ (م ٢٢) و ١٩٦٢ (م ٢٧ ف ١).

وبالمقابل انحصرت الدساتير السورية التي تلت تلك بالنص على أن تكفل الدولة كل مواطن وأسرته في حالات الطوارئ والمرض واليتم والشيخوخة في دساتير ١٩٦٤ (م ١٩ ف ١) و ١٩٦٩ (م ٤٠ ف ١) و ١٩٧٣ (م ١٦ ف ١) .

وتذبذبت أحكام دساتير بلدان الخليج العربي من النص على أن : تكفل الدولة المعونة للمواطنين في حالة الشيخوخة والأمراض أو العجز عن العمل كما توفر لهم خدمات التأمين في حالة الشيخوخة والأمراض أو العجز عن العمل كما توفر لهم خدمات التأمين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية والرعاية الصحية في دستور الكويت (م ١١) إلى النص السابق مع إضافة وتعمل الدولة على وقايتهم من براثن الجهل والخوف والفاقة في دستور البحرين (م ٥٥ ف ب) علماً بأن هذا الدستور قد نص أيضاً على أن تكفل الدولة تضامن المجتمع في تحمل الأعباء الناجمة عن الكوارث والمحن العامة وتعويض المصابين بأضرار الحرب أو بسبب تأدية واجباتهم العسكرية (م ١٢ من دستور البحرين) وقابلتها المادة ١٢ من دستور البحرين لعام ٢٠٠٢ م .

وتشابهت أحكام النظام الأساسي للدولة في سلطنة عمان مع النصوص السابقة في هذا الشأن وإن كانت قد أوجزت في نصها الذي قضى بأن تكفل الدولة للمواطن وأسرته المعونة في حالة الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة وفقاً لنظام الضمان الاجتماعي وتعمل على تضامن المجتمع في تحمل الأعباء الناجمة عن الكوارث والمحن العامة (م ١٢ ف ٣) .

واقترح الدستور القطري في هذا الشأن من أحكام الدساتير السابقة حين نص على أن تعمل الدولة بكل إمكانياتها لتجنيب المواطنين أسباب المرض والجهل والحاجة وتوفير الدولة وسائل الرعاية الصحية للمواطن وتضع الدولة نظاماً للضمان الاجتماعي يكفل المعونة للمواطن وحالات الشيخوخة والمرض والكوارث وغيرها من الحالات المسببة للعجز (م ٧ ف ٤ ، هـ ، و ، ز) .

واستندت أحكام دساتير ج.ي.د.ش لعامي ١٩٧٠ و ١٩٧٨ والجزائر لعام ١٩٧٦ على مبادئ أيديولوجية في المساواة بين مناطق البلاد حيث : ترفع الدولة من مستوى المناطق المتخلفة وتمحو الأمية والتدرج حتى تحقق جميع المحافظات مستوى معيشياً واحداً في دستوري ج.ي.د.ش لعامي ١٩٧٠ (م ٣٠) و ١٩٧٨ . في حين قرر الدستور الجزائري لعام ١٩٧٦ أن تحدد الثورة الاشتراكية خطوط عملها الأساسية للتعبئة بترقية الإنسان إلى مستوى من العيش بما يتلائم وظروف الحياة العصرية وتمكين الجزائر من إرساء قاعدة اجتماعية إقتصادية متحررة من الإستغلال والتخلف . سيحظى النظام الاجتماعي والاقتصادي الذي تركز عليه الاشتراكية بالتطوير المستمر بحيث يستفيد من مزايا الرقي العلمي والتقني (م ١١) مضيفاً إلى ذلك أنه : يجب أن يضمن المخطط الوطني التنمية المتكاملة والمنسجمة لكل جهات البلاد وفي كل قطاعات النشاط ويحقق استخداماً فعالاً لكل القوى المنتجة ومزیداً من الدخل القومي وتوزيعه توزيعاً عادلاً . وكذلك رفع مستوى حياة الشعب الجزائري (م ٣٠) .

والدولة مسؤولة عن ظروف حياة كل مواطن فهي تكفل استيفاء حاجاته المادية والمعنوية وبخاصة متطلباته المتعلقة بالكرامة والأمن وتستهدف تحرير المواطن من الاستغلال والبطالة والمرض والجهل (م ٣٢) لأن : هدف الدولة الاشتراكية الجزائرية هو التغيير الجذري للمجتمع على أساس مبادئ التنظيم الاشتراكي (م ٢٨) وسياسة التوازن الجهوي اختيار أساس : وهي ترمي إلى محو الفوارق الجهوية وبالدرجة الأولى إلى ترقية البلديات الأكثر حرماناً من أجل تأمين تنمية وطنية منسجمة (م ٢٢) .

وبالمقابل انحصرت أحكام دستوري الجزائر لعامي ١٩٨٩ و ١٩٩٦ في النص على أن : ظروف معيشة المواطنين الذين لم يبلغوا سن العمل والذين لا يستطيعون القيام به والذين عجزوا عنه نهائياً مضمون (م ٥٦ من دستور ١٩٨٩ وم ٥٩ من دستور ١٩٩٦) . وقرر دستور السودان لعام ١٩٧٣ العون الذاتي النابع من الإرادة الشعبية الحرة سمة أصيلة من سمات المجتمع السوداني وعلى الدولة دعمه وتنسيقه مضيفاً إلى ذلك تعنى الدولة بالريف السوداني وتعمل على تطويره اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وتحارب الدولة على الأخص المجاعات والعطش والأوبئة والأمراض المتوطنة وتعمل على توطين الرحل (م ٢١) وتقوم الدولة بوضع نظام للضمان الاجتماعي في حالات الكوارث والمرض واليتم والشيخوخة والبطالة وغيره من حالات العجز (م ٢٤) . هذا وتجدر الإشارة إلى أن الميثاق الوطني المقدس لعام ١٩٤٨ في اليمن كان قد قضى في المادة (٣١) منه بأن يجب العمل على محاربة الجهل والفقر والمرض في غير هوادة بكل ما تسمح به وسائل الدولة ... الخ .

٥ - العدالة الاجتماعية

من المتعذر إيجاد تعريف دقيق للعدالة الاجتماعية نظراً لاختلاف وجهات النظر حول هذا المفهوم وتباينه في الدساتير العربية . على أن اندراج مصطلح العدالة الاجتماعية في الدساتير العربية قد أتى بفعل انتقال طائفة من التشريعات الدستورية في بعض البلدان العربية من المذهب الفردي إلى المذهب الاجتماعي في الفقه الدستوري .

تفرعت الأحكام الدستورية العربية التي قررت العدالة الاجتماعية إلى مجموعات نصت أحكام المجموعة الأولى على العدالة الاجتماعية على أساس الضرائب مثال ذلك تفرض الضرائب على أسس عادلة وتصاعدية تحقق مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية في دستوري سوريا لعامي ١٩٥٠ و ١٩٦٢ (م ٢٥) . وأضاف الدستور السوري لعام ١٩٥٣ إلى النص السابق ويأخذ بعين الاعتبار عدد أفراد الأسرة المكلف المسؤول عن إعالتهم (ف ٦ م ٣٣) . هذا وقد كان الدستور المصري لعام ١٩٥٦ من الدساتير العربية التي قررت أن تكون : العدالة الاجتماعية أساس الضرائب والتكاليف العامة (م ١٥) وتلته في هذا النص الموجز طائفة من الدساتير العربية متطابقة مع نصه المذكور في كل من دساتير ج.ع.م لعام ١٩٥٨ (م ٦) وج.ع.ي لعامي ١٩٦٣ (م ١١) و ١٩٦٤ (م ١٥) بينما أضاف دستور ج.ع.ي لعام ١٩٧٠ المصلحة العامة طبقاً للمادة (١٥) منه التي نصت على أن العدالة الاجتماعية والمصلحة العامة أساس الضرائب والتكاليف العامة .

ويقوم النظام الضرائبي على العدالة الاجتماعية في الدستور المصري لعام ١٩٧١ (٣٨) واقترب من هذا النص حكم دستور ج.ي لعام ١٩٩٠ حين نص على أن يراعى في فرض الضرائب والتكاليف العامة مصلحة المجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية (م ١١) .

وإذا كانت الأحكام الدستورية المذكورة بالشكل الموجز في النص بهذا الشأن فإن الدستور الأردني لعام ١٩٥٢ قد أسهب في هذا الخصوص كما يلي : لا تفرض ضريبة أو رسوم إلا بقانون ولا تدخل في بابها أنواع الأجور التي تتقاضاها الخزنة المالية مقابل ما تقوم به دوائر حكومية عن الخدمات للأفراد مقابل انتفاعهم بأموال الدولة وعلى الحكومة أن تأخذ في فرض الضرائب بمبدأ التكاليف التصاعدي مع تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية ولا تتجاوز مقدرات المكلفين على الأداء وحاجة الدولة إلى المال (م ١١١) .

وبخلاف أحكام المجموعة الأولى قضت أحكام المجموعة الدستورية الثانية بأن تكون الرعاية الاجتماعية أساس الاقتصاد الوطني وكان مشروع دستور المملكة العربية السعودية لعام ١٩٦١ أول هذه المشاريع حين نص على أن ينظم الاقتصاد القومي وفقاً لخطط مرسومة تقوم على أساس العدالة الاجتماعية وتهدف إلى التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين (م ٢٠) .

وقد قررت خمسة دساتير دول خليجية صيغة واحدة في هذا الشأن حول أن تكون العدالة الاجتماعية أساس الاقتصاد الوطني بالشكل التالي : الاقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية وقوامه التعاون العادل بين النشاط العام والنشاط الخاص وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين ذلك كله في حدود القانون في دساتير الكويت (م ٢٠) والإمارات العربية المتحدة (م ٢٤) والبحرين لعام ١٩٧٣م (م ١٠ ف ١) و ٢٠٠٢م (م ١٠ ف ١) .

في حين أضاف دستور قطر لعام ٢٠٠٣م توفير فرص العمل حيث نصت المادة ٢٨ منه على أن :- تكفل الدولة حرية النشاط الاقتصادي على أساس العدالة الاجتماعية والتعاون المتوازي بين النشاط العام والخاص لتحقيق التنمية

الاقتصادية والاجتماعية وزيادة الإنتاج وتحقيق الرخاء للمواطنين ورفع مستوى معيشتهم وتوفير فرص العمل لهم وفقاً لأحكام القانون .

ومع أن النظام الأساسي للدولة في سلطنة عمان لعام ١٩٩٦ قد قرر جل النصوص الدستورية السابقة إلا أن نصه قد انحصر على العدالة فقط طبقاً للفقرة (١) من المادة (١١) كما يلي : الاقتصاد الوطني أساسه العدالة ومبادئ الاقتصاد الحر وقوامه التعاون والبناء المثمر بين النشاط العام والنشاط الخاص وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يؤدي إلى زيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة للمواطنين وفقاً للخطة العامة للدولة في حدود القانون .

وعلاوة على ما تقدم نصت أحكام أغلب دساتير بلدان الخليج العربي على صيغة متقاربة في موضوع العلاقة بين العمال وأصحاب العمل على أسس اقتصادية تتفق وأسس العدالة الاجتماعية في ظل العرف والتقاليد ، كما هي الحال في مشروع دستور المملكة العربية السعودية لعام ١٩٦١ (م ٢٤) .

وتقاربت أحكام ثلاثة دساتير خليجية مع هذا النص في بعض الإضافات حيث وردت هذه الصيغة بأن ينظم القانون على أسس اقتصادية مع مراعاة قواعد العدالة الاجتماعية والعلاقات بين العمال وأصحاب العمل وعلاقات ملاك العقارات بمستأجريها في دستوري الكويت (م ٢٢) والبحرين (م ٩ ف هـ) . بينما انحصرت أحكام النظام الأساسي لسلطنة عمان في النص على أن تسن الدولة القوانين التي تحمي العامل وصاحب العمل وتنظم العلاقات بينهما ولكل مواطن الحق في ممارسة العمل الذي يختاره لنفسه في حدود القانون ... الخ (ف ٥ م ١٢) .

وإلى جانب ما تقدم اعتبرت العدالة الاجتماعية أساس الضرائب والتكاليف العامة في دستوري الكويت (م ٢٤) والبحرين (م ١٥ ف ١) . في حين نص دستور دولة الإمارات العربية المتحدة على أن المساواة والعدالة الاجتماعية

وتوفير الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين من دعائم المجتمع والتعاقد صلة وثقى بينهم (م ٤) . أما أحكام دستور دولة قطر فقد اكتفت في هذا الشأن في النص على أن تسعى الدولة جاهدة لتوفير تكافؤ الفرص للمواطنين ولتمكينهم من ممارسة حق العمل في ظل قوانين تحقق لهم العدالة الاجتماعية (م ٧ ف هـ) .

وقررت مجموعة من الأحكام الدستورية العربية أن ينظم الاقتصاد الوطني وفقاً لخطط مرسومة تراعي فيها مبادئ العدالة الاجتماعية وتهدف إلى تنمية الإنتاج ورفع مستوى المعيشة في دساتير مصر لعام ١٩٥٦ (م ٧) وج.ع.م لعام ١٩٥٨ (م ٤) وج.ع.ي لعامي ١٩٦٣ (م ١١) و ١٩٦٤ (م ٨) وبذلك سنت هذه الدساتير تنظيم الاقتصاد الوطني وفقاً لخطط مرسومة وهو ما لم يأتي هذا النص في الدساتير السابقة التي قررت العدالة الاجتماعية كأساس للإقتصاد الوطني .

وبالمقابل قررت أحكام دساتير ج.ع.ي لعام ١٩٧٠ وج.ي لعام ١٩٩٠ والسودان لعام ١٩٩٨ ، العدالة الاجتماعية وفقاً لمفاهيم إسلامية مثال ذلك نصت المادة (١٠) من دستور ج.ع.ي لعام ١٩٧٠ على أن ينظم الاقتصاد اليمني وفقاً لخطة تضعها الدولة تراعي فيها مبادئ العدالة الاجتماعية الإسلامية وتهدف إلى تنمية الإنتاج وتطويره ورفع مستوى المعيشة على أن لا تمس الخطة بسيادة البلاد واستقلالها . واقترب من هذا النص دستور ج.ي لعام ١٩٩٠ حين قرر في المادة (٦) منه أن يقوم الاقتصاد الوطني على المبادئ التالية :

١ - العدالة الاجتماعية الإسلامية في العلاقات الإنتاجية .

وشملت أحكام الدستور السوداني لعام ١٩٩٨ العدالة الاجتماعية طبقاً للرقم (١١) منه الذي قضى بأن : تراعي الدولة العدالة والمكافأة الاجتماعية لبناء مقومات المجتمع الأساسية ، توفير بلوغ مستوى العيش الكريم لكل مواطن

وتوزيعاً للدخل القومي عدلاً بما يمنع التباين الفاحش في الدخول والفتن والاستغلال للمستضعفين وبما يراعي المسنين والمعاقين في حين إبتعد الدستور الإنتقالي السوداني لعام ٢٠٠٥م عن تلك المفاهيم الدينية في هذا الشأن مقرر في الرقم ١٢ منه :-

١- العدالة الإجتماعية- بأن تضع الدولة إستراتيجيات وسياسات تكفل العدالة الإجتماعية بين أهل السودان كافة وذلك عن طريق تأمين سبل كسب العيش وفرص العمل وتشجيع التكافل والعون الذاتي والتعاون والعمل الخيري (ف١- الرقم ١٢) .

٢- لا يحرم أي شخص مؤهل من الإلتحاق بأي مهنة أو عمل بسبب الإعاقة، وبجميع الأشخاص ذوي الحاجات الخاصة والمسنين الحق في المشاركة في المناشط الإجتماعية أو المهنية أو الإبداعية أو الترفيهية .

وربطت مجموعة أخرى من الدساتير العربية العدالة الاجتماعية بالاقتصاد الوطني واستقلال البلاد أو المبادئ الاشتراكية مثال ذلك نص دستور العراق لعام ١٩٦٤ على أن يهدف النظام الاقتصادي في العراق إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية التي تحظر شكل من أشكال الاستغلال في دستور العراق لعام ١٩٦٤ (م٧) و١٩٦٨ الذي أضاف إلى النص السابق تحقيق الاشتراكية إلى جانب العدالة الاجتماعية (م١٢) . في حين اعتبر دستور ج.ي.د.ش لعام ١٩٧٠ العدالة الاجتماعية أساس الدولة طبقاً للمادة (١٤) منه ، التي نصت على أن تطور الدولة الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد انتاجي كما تحقق توزيعاً عادلاً لثمرات المجتمع بين المواطنين يكافأ كل فرد حسب العمل أو الخدمة التي يقدمها لغرض تطوير العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والعدالة الاجتماعية أساس الدولة . ثم أضاف دستور ١٩٧٨ الاشتراكية إلى هذا المفهوم حيث قضى بأن تطور الدولة الاقتصاد الوطني على أساس القوانين الموضوعية

للإشترابية العلمية وتعمل على دعم وتنمية فروع الاقتصاد الوطني بهدف متطلبات الشعب والتوزيع العادل للثروة الاجتماعية والتطبيق الكامل لمبدأ من كل حسب قدرته وكل حسب عمله (م ١٢ ف ١) .

ولم تدرج طائفة من الدساتير العربية مصطلح العدالة الاجتماعية لأن مجموعة من هذه الطائفة قد أتت بنصوص رديكالية شأنها شأن دستور ج.ي.د.ش لعام ١٩٧٨ ، إذ قررت تلك الأحكام مصطلح الاشتراكية بدلاً من العدالة الاجتماعية لقد نص الدستور الجزائري لعام ١٩٦٣ على أن الأهداف الأساسية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في تشيد ديمقراطية اشتراكية ومقاومة استغلال الإنسان في جميع أشكاله .. الخ (ف ٣ م ١٠) .

وكان الدستور المصري لعام ١٩٦٤ ثاني دستور عربي فيما نعلم يقضي بالاشتراكية في نص المادة (٩) منه ، التي قررت أن الأساس الاقتصادي للدولة هو النظام الاشتراكي الذي يحظر أي شكل من أشكال الاستغلال بما يضمن بناء المجتمع الاشتراكي بدعامة من الكفاية والعدل .

ولم يشذ الدستور المصري لعام ١٩٧١ عن هذا النص إذ قضى هو الآخر بأن الأساس الاقتصادي في ج.م.ع هو النظام الاشتراكي القائم على الكفاية والعدل بما يحول دون الاستغلال ويهدف إلى تذويب الفوارق بين الطبقات (م ٤) . أما دستورا سوريا لعامي ١٩٦٩ و ١٩٧٣ فقد قرر الاشتراكية في تعبيرين موجزين قضى الأول بأن الاقتصاد في الدولة اقتصاد اشتراكي تنتفي معه جميع أشكال الاستغلال (م ١٢ ف ١) ثم أصبح نص الدستور الثاني إلى : الاقتصاد في الدولة اقتصاد اشتراكي مخطط يهدف إلى القضاء على جميع أشكال الاستغلال في سوريا (م ١٢ ف ١) .

وسار دستور السودان لعام ١٩٧٣ على هذا المنوال في نصه على أن : النظام الاشتراكي هو الأساس الاقتصادي للمجتمع السوداني تحقيقاً للكفاية في

الإنتاج والعدالة في التوزيع بما يكفل العيش الكريم لكافة المواطنين وبما يمنع أي شكل من أشكال الاستغلال والظلم (م ٣٠) .

وبالمقابل لم تدرج مجموعة أخرى من هذه الطائفة من الدساتير العربية مصطلح العدالة الاجتماعية لأنها قد انطلقت من المذهب الفردي في الفقه الدستوري وذلك في كل من عهد الأمان التونسي لعام ١٨٦١ ودستور تونس لعام ١٩٥٩ ونظامات جبل لبنان لعام ١٨٦١ ودستور لبنان لعام ١٩٢٦ ودساتير سوريا لعامي ١٩٢٠ و ١٩٣٠ . والنظامان الأساسيان لحكومتني اللانقية وجبل الدروز لعام ١٩٢٠ والقانونان الأساسيان للقطر الطرابلسي وبرقه لعام ١٩١٩ ودستور برقة لعام ١٩٥١ ودستور المملكة الليبية لعامي ١٩٥١ و ١٩٦٣ ودساتير مصر لعامي ١٩٢٣ و ١٩٣٠ والعراق للأعوام ١٩٢٥ و ١٩٥٨ و ١٩٧٠ والأردن لعامي ١٩٢٨ و ١٩٤٧ وقانون الحكم الذاتي السوداني لعام ١٩٥٣ ودساتير السودان لأعوام ١٩٥٦ و ١٩٦٤ و ١٩٨٥ . والميثاق الوطني المقدس في اليمن لعام ١٩٤٨ ودساتير سلطنة لحج لعام ١٩٥٢ ومستعمرة عدن لعام ١٩٦٢ وج.ع.ي لعامي ١٩٦٥ و ١٩٦٧ . ودساتير المغرب للأعوام ١٩٦٢ و ١٩٧٠ و ١٩٧٢ و ١٩٩٢ و ١٩٩٦ والجزائر لعامي ١٩٨٩ و ١٩٩٦ . والاتحاد العربي لعام ١٩٥٨ وميثاق الدول العربية المتحدة لعام ١٩٥٨ . عمان لعام ١٩٩٦ .

٦ - كفالة الحرية والأمن وتكافؤ الفرص

ورد هذا النص في باب (فصل) المقومات الأساسية للمجتمع في مجموعة من الدساتير العربية . بينما أتى في باب (فصل) الحقوق والحريات في مجموعة أخرى من الدساتير العربية . وكان الدستور السوري لعام ١٩٥٠ أول دستور في الدول العربية يقضي بهذا النص . حين قضى بأن : تكفل الدولة الحرية والطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع السوريين في دساتير سوريا للأعوام ١٩٥٠ (م) ٨ و ١٩٥٣ (٩) و ١٩٦٢ (م) ٨ و ١٩٦٤ (م) ٨ .

وأضافت مجموعة أخرى من الدساتير العربية الأمن إلي جانب ما ورد في النص السابق حيث أتت الصيغة كما يلي : تكفل الدولة الحرية والأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع (المواطنين)^(١) في دساتير مصر لعام ١٩٥٦ (م) ٦ و ج.ع.ي للأعوام ١٩٦٣ (م) ٩ و ١٩٦٤ (م) ٧ و ١٩٧٠ (م) ٨ علماً بأن الدستور الأخير قد أضاف الحرية العامة والخاصة في حدود الشريعة والقانون .

واقترنت من هذه الصيغة أحكام دستوري سوريا لعامي ١٩٦٩ و ١٩٧٣ حين نصت على أن : تكفل الدولة للمواطنين حريتهم الشخصية وتحافظ على كرامتهم وأمنهم في دستور ١٩٦٩ (م) ٥ . بينما بدأ النص الخاص بهذا الشأن في دستور ١٩٧٣ بأن الحرية حق مقدس وتكفل الدولة للمواطنين حريتهم الشخصية وتحافظ على كرامتهم وتكفل الدولة تكافؤ الفرص بين المواطنين (م ٢٥ ف ١ وف ٤) . وبالمقابل انحصرت أحكام مجموعة ثالثة من الدساتير العربية في النص على أن : تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين في دساتير ج.ع.م لعام ١٩٦٤ (م) ٨ و ج.م.ع لعام ١٩٧١ (م) ٨ والعراق للأعوام ١٩٦٤ (م) ٦ و ١٩٦٨ (م) ١٠ وردت كلمة تضمن في الدستور الأخير (و ١٩٧٠ (م) ١٩ ف ب أضاف هذا الدستور في حدود القانون) . أما دستور اتحاد

(١) - راجع د.كمال الغالي ، مبادئ القانون الدستوري ، ص ١٤٨ .

الجمهوريات العربية فقد قضى بـ : تحقيق تكافؤ الفرص بين المواطنين في مختلف المجالات (م ١٢ ف ١٨) ولم يشذ عن النص على ذلك مشروع دستور المملكة العربية السعودية لعام ١٩٦١ طبقاً للمادة (١٤) منه على أن:--

تهيئ الدولة للمواطنين تكافؤ الفرص . والعون الاجتماعي في حدود الأنظمة (م ٢٤) وتكفل الدولة الحرية والأمن والطمأنينة في حدود الأنظمة (م ١٥) .

وكانت الأحكام الدستورية في دول الخليج العربي أكثر الأحكام الدستورية العربية إسهاباً في هذا الشأن حيث قررت حقوقاً اجتماعية للمواطنين أكثر من غيرها مثال ذلك نص الدستور الكويتي على أن : تصون الدولة دعائم المجتمع وتكفل الأمن والطمأنينة (م ٨) . وتسعى الدولة جاهدة لتوفير تكافؤ الفرص للمواطنين ولتمكينهم من ممارسة حق العمل في ظل قوانين تحقق لهم الرعاية الاجتماعية . في دستور قطر لعام ١٩٧١ (م ٧ ف د) وقضى دستور قطر لعام ٢٠٠٣ بأن تصون الدولة دعائم المجتمع وتكفل الأمن والاستقرار وتكافؤ الفرص (م ١٩) فإنه قد أضاف وتعمل الدولة على توطيد روح الوحدة الوطنية والتضامن والإخاء بين المواطنين كافة (م ٢٠) ويقوم المجتمع القطري على دعائم العدل ، والإحسان، والحرية، والمساواة، ومكارم الأخلاق (م ١٨) .

واعتبر دستور الإمارات العربية المتحدة دعائم المجتمع كل من : المساواة والعدالة الاجتماعية وتوفير الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين من دعائم المجتمع والتعاقد والتراحم صلة وثقى بينهم (م ١٤) وأضاف دستور البحرين لعام ١٩٧٣م التراحم أن العدل أساس الحكم . التعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين والحرية والأمن والمساواة والطمأنينة والعلم والنظام الاجتماعي وتكافؤ الفرص بين المواطنين دعائم تكفلها الدولة (م ٤) وهو ما قرره دستور البحرين لعام ٢٠٠٢م (م ٤) .

وإذا كانت الدساتير السورية للأعوام ١٩٥٠ و ١٩٥٣ و ١٩٦٢ لم تقرر المقومات الأساسية للمجتمع وأتت بهذه النصوص في باب الحقوق والحريات فإن أحكام الدساتير الأخرى قد قررت في باب المقومات الأساسية للمجتمع . وبخلاف هذا وذاك أوردتها الدساتير الجزائرية في الباب الخاص بالدولة علماً بأن دساتير الجزائر قد تغيرت في النصوص المتعلقة بهذا الشأن مثال ذلك نص دستور ١٩٧٦ على أن الدولة مسؤولة عن ظروف حياة كل مواطن فهي تكفل استيفاء حاجياته المادية والمعنوية وبخاصة متطلباته المتعلقة بالكرامة والأمن وهي تستهدف تحرير المواطن من الاستغلال والبطالة والمرض والجهل وتتكفل الدولة بحماية مواطنيها في الخارج (م ٣٣) . بينما انحصر هذا النص على أن الدولة مسؤولة عن أمن كل مواطن وتتكفل بحمايته في الخارج في دستور ١٩٨٩ (م ٢٣) والدولة مسؤولة عن أمن الأشخاص والممتلكات وتتكفل بحماية كل مواطن في الخارج في دستور ١٩٩٦ (م ٢٤) .

وإذا كانت النصوص الدستورية السابقة قد أسهبت بالشكل المشار إليه سابقاً فإن أحكام دستوري ليبيا لعامي ١٩٥١ و ١٩٦٣ قد أوجزت في هذا الشأن في نصها على أن الليبيين لدى القانون سواء .. الخ . وفي تكافؤ الفرص وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة (م ١٢) .

وكان الدستور السوداني لعام ١٩٧٣ قد قرر في هذا الصدد حظر التمييز على المواطنين في مجالات العمل طبقاً للمادة (١١) منه التي نصت على أن : تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع السودانيين ويحظر أي تمييز بينهم في فرص العمل وفي شروطه أو في الأجر بسبب الأصل أو الانتماء الجغرافي .

وبالمقابل قضى دستور ج.ي لعام ١٩٩٠ بأن : تكفل الدولة للمواطنين حريتهم الشخصية وتحافظ على كرامتهم وأمنهم .. الخ (م ٣٢ ف ١) زد على

ذلك تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وتصدر القوانين لتحقيق ذلك (م ١٩) .

وصممت عن النص على ذلك أحكام عهد الأمان التونسي لعام ١٨٦١ ودستور تونس لعام ١٩٥٩ ونظامات جبل لبنان لعام ١٨٦١ ودستور لبنان لعام ١٩٢٦ ودساتير سوريا لعامي ١٩٢٠ و ١٩٣٠ والنظامان الأساسيان لحكومتى اللاذقية وجبل الدروز لعام ١٩٢٠ ودساتير العراق لعامي ١٩٢٥ و ١٥٩ والأردن للأعوام ١٩٢٨ و ١٩٧٤ و ١٩٥٢ وقانون الحكم الذاتي السوداني لعام ١٩٥٣ ودساتير السودان للأعوام ١٩٥٦ و ١٩٦٤ و ١٩٨٥ و ١٩٩٨ و ٢٠٠٥ والقانونان الأساسيان للقطر الطرابلسي وبرقه لعام ١٩١٩ ودساتير فلسطين لعام ١٩٢٢ وسلطنة حج لعام ١٩٥٢ وعدن لعام ١٩٦٢ والمغرب للأعوام ١٩٦٢ و ١٩٧٠ و ١٩٧٢ و ١٩٩٢ و ١٩٩٦ والجزائر لعام ١٩٦٣ والنظام الأساسي لسلطنة عمان لعام ١٩٩٦ .

٧- تقلد الوظائف العامة

يعتبر تقلد الوظائف العامة في الأحكام الدستورية الحديثة والمعاصرة حق لمواطني الدولة وفقاً لمعيار الكفاءة لتقلد هذه الوظائف العامة والتدرج في سلمها في إطار احتياجات الدولة .

وقد تغيرت الأحكام الدستورية العربية التي نصت على تقلد الوظائف العامة حيث لم تشترط أن يكون تقلد هذه الوظائف تكليف أو خدمة من جهة . كما اشترطت نصاً عدم توظيف الأجانب إلا في الأحوال التي يعينها القانون . مثال ذلك نصت أحكام مجموعة منها على أن « المصريون لدى القانون سواء » « ولهم وحدهم يعهد بالوظائف العامة مدنية أم عسكرية ولا يولى الأجانب هذه الوظائف إلا في الأحوال الاستثنائية يعينها القانون في دستوري مصر لعامي ١٩٢٣ (٣م) و ١٩٣٠ (٣م) .

وسار على هذا النهج الدستور العراقي لعام ١٩٢٥ ، الذي قضى بأن العراقيين متساوون في التمتع بحقوقهم وأداء واجباتهم ويعهد إليهم وحدهم بوظائف الحكومة بدون تمييز كل حسب اقتداره وأهليته ولا يستخدم في وظائف الحكومة غير العراقيين إلا في الأحوال الاستثنائية التي تعين بقانون خاص ويستثنى من ذلك الأجانب الذين يجب أو يجوز استخدامهم بموجب المعاهدات والمقاولات (٨م) .

ومع أن أحكام دستورية عربية أخرى قد اتفقت مع الدساتير السابقة في النص على أن يكون تقلد الوظائف العامة خدمة أو تكليف من جهة . غير أنها لم تفض على منع الأجانب من تقلد الوظائف العامة نصاً من جهة ثانية . مثال ذلك : لكل أردني الحق في تولي المناصب العامة بالشروط المعينة بالقوانين والأنظمة - التعيين للوظائف العامة من دائمة وموقتة في الدولة والإدارات

الملحقة بها والبلديات يكون على أساس الكفاءة والمؤهلات في الدستور الأردني لعام ١٩٥٢ (م ٢٢) .

وتنتمي إلى هذه المجموعة دساتير لبنان والمغرب . فكل لبناني الحق في تولي الوظائف العامة لا ميزة لأحد على الآخر إلا من حيث الاستحقاق والجدارة حسب الشروط التي ينص عليها القانون وسيوضع نظام خاص يتضمن حقوق الموظفين في الدوائر التي ينتمون إليها في الدستور اللبناني (م ١٢) . أما الدساتير المغربية فقد اكتفت بالنص على أنه : يمكن لجميع المواطنين أن يتقلدوا الوظائف والمناصب العمومية وهم سواء فيما يرجع للشروط المطلوبة لنيلها في دساتير المغرب للأعوام ١٩٦٢ (ف ١٢) و ١٩٧٠ (ف ١٢) و ١٩٧٢ (ف ١٢) و ١٩٩٢ (ف ١٢) و ١٩٩٦ (ف ١٢) .

واشترط دستورا سوريا لعامي ١٩٥٠ و ١٩٦٢ أن يكون التوظيف على أساس المسابقات العامة وذلك في النص على أنه : لكل سوري الحق في تولي المناصب العامة بالشروط المعنية في القانون والتعيين للوظائف العامة من دائمة ومؤقتة في الدولة والإدارات الملحقة بها والبلديات يكون بمسابقات عامة . لا يستثنى من ذلك إلا ما نص عليه القانون (م ٣٣ من الدستورين) . وأضاف الدستور السوري لعام ١٩٥٣ إلى النص السابق ، الحقوق المكتسبة للموظف مصونة وله الإلتجاء إلى القضاء للمطالبة بها (م ٢٥ ف ٣) . ويحفظ للمواطن حقه في العودة إلى الوظيفة بعد أدائه الخدمة العسكرية . ويحدد القانون شروط عقوبة الموظف وصرفه من الخدمة وإحالاته على الاستبعاد والتقاعد . يكفل القانون حماية مصالح الشعب باستبعاد الأهواء السياسية عن عملهم وحماية حقهم في الكرامة والطمأنينة والراتب الكافي والتقدم حسب الأقدمية والكفاءة (م ٢٥) .

وإذا كانت الدساتير السابقة قد أسهبت في هذا الشأن فإن أحكام دستوري الجزائر لعامي ١٩٨٩ و ١٩٩٦ قد أوجزت في نصها بهذا الصدد حيث قضت بأن يتساوى جميع المواطنين في تقلد المهام والوظائف في الدولة بدون أية شروط أخرى غير الشروط التي يحددها القانون (م ٤٨ من دستور ١٩٨٩ وم ٥١ من دستور ١٩٩٦).

واكتفى النظام الأساسي للدولة في سلطنة عمان بالنص علي إقامة نظام إداري سليم يكفل العدالة والطمأنينة والمساواة للمواطنين وتضمن الاحترام للنظام العام ورعاية المصالح العليا للوطن (م ١٠ ف ٤).

وقضت أحكام مجموعة أخرى من الدساتير العربية بأن تولى الوظائف العامة تكليف القائمين بها ويستهدف موظفو الدولة في أدائهم أعمال ووظائفهم خدمة الشعب في دساتير مصر لعام ١٩٥٦ (م ٨) و ج.ع.ي لعامي ١٩٦٣ (م ١٥) و ١٩٦٤ (م ٢٠) و ج.ع.م لعام ١٩٦٤ (م ٢١) والعراق لعام ١٩٦٤ (م ١٧) وعام ١٩٦٨ (م ١١).

وبالمقابل أضاف دستور ج.م.ع لعام ١٩٧١ نصاً قرر عدم جواز فصل الموظف العام بغير الطريق التأديبي إلا في الأحوال التي يحددها القانون وذلك طبقاً للمادة (١٤) منه ، التي نصت على أن الوظائف العامة حق للمواطنين وتكليف للقائمين بها لخدمة الشعب ولا يجوز فصلهم بغير الطريق التأديبي إلا في الأحوال التي يحددها القانون .

وإذا كانت الأحكام الدستورية العربية في المجموعة السابقة قد قررت أن يستهدف الموظفون في أدائهم أعمال ووظائفهم خدمة الشعب فإن مجموعة أخرى من الدساتير العربية قد قررت أن يستهدف الموظفون المصلحة العامة كما هي الحال في مشروع دستور الملكة العربية السعودية لعام ١٩٦١ ودستور الجزائر لعام ١٩٧٦ . لقد قرر مشروع الدستور السعودي أن الوظائف العامة تكليف

للقائمين بها ويستهدف موظفوا الدولة في أداء وظائفهم وقيامهم بواجبهم المصلحة العامة - ولا يولى الأجانب الوظائف العامة إلا في الأحوال التي بينها القانون (م ٢٩) .

واستبدل الدستور الجزائري لعام ١٩٧٦ مصطلح المصلحة العامة - بمصطلح المنفعة العامة حيث نص على أنه ليست وظائف الدولة إمتياز بل هي تكليف على أعوان الدولة أن يأخذوا بعين الاعتبار مصالح المنفعة العامة ليس غير . ولا يمكن بحال من الأحوال أن تصبح ممارسة الوظائف العمومية مصدر للثراء ولا وسيلة لخدمة المصالح الخاصة (م ٣٧) . والمسؤوليات في الدولة للمواطنين الذين تتوفر فيهم مقاييس الكفاءة والنزاهة والالتزام ويعيشون من أجرتهم ليس غير ولا يتعاطون بصفة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق وسطاء أي نشاط آخر يدر عليهم مالا (م ٣٨) .

واتفقت أحكام خمسة دساتير لدول خليجية على أن الوظائف العامة خدمة وطنية تناط بالقائمين بها ويستهدف موظفوا الدولة في أداء وظائفهم المصلحة العامة ولا يتولى الأجانب الوظائف العامة . إلا في الأحوال التي بينها القانون في دستور الكويت (م ٢٦) . وأضاف دستور البحرين لعام ١٩٧٣م إلى النص السابق والمواطنون سواء في تولي الوظائف العامة إلا في الأحوال التي بينها القانون (م ١٦) وهو ما نص الحكم الذي قرره دستور البحرين لعام ٢٠٠٢م (م ١٦) في حين إكتفت أحكام دستور قطر لعام ٢٠٠٣م بالنص على أن : الوظائف العامة خدمة وطنية ويستهدف الموظف العام في أداء واجبات وظيفته المصلحة العامة وحدها (م ٥٤) .

ومع أن أحكام قانون إدارة الدولة العراقية للفترة المؤقتة لعام ٢٠٠٤م لم يقرر نصاً حول تولي الوظائف العامة إلا أنه قضى بتحمل الموظف العام المسؤولية على القيام بعمله في المادة ٢٠ التي قررت أن :- إذا قام مسؤول

فى أية دائرة حكومية سواء فى الحكومة الاتحادية أو حكومات الأقاليم أو إدارات المحافظات والبلديات والإدارات المحلية خلال عمله بتجريد شخص أو جماعة من الحقوق التى ضمنها هذا القانون أو أية قوانين عراقية أخرى سارية المفعول يكون لهذا الشخص أو تلك الجماعة الحق بالإدعاء ضد ذلك المسؤول للتعويض عن الأضرار التى سببها هذا التجريد ولتثبيت الحق والإبتغاء أنه وسيلة قانونية أخرى . أما إذا قررت المحكمة أن ذلك المسؤول قد تصرف بحسن نية بدرجة مقبولة معتقداً أن عمله كان متفقاً مع القانون فلا يترتب عليه دفع التعويض .

ومع أن دستور دولة الإمارات العربية المتحدة لعام ١٩٧١ قد نص هو الآخر على أن الوظائف العامة خدمة وطنية غير أنه لم يقضى بعدم تولي الأجانب للوظائف العامة طبقاً للمادة (٣٤) ، التى نصت على أن : باب الوظائف العامة مفتوح لجميع المواطنين على أساس المساواة بينهم فى الظروف وفقاً لأحكام القانون . والوظيفة العامة خدمة وطنية تناط بالقائمين بها ويستهدف الموظف العام فى أداء واجبات وظيفته المصلحة وحدها .

وبخلاف النصوص الدستورية السابقة اكتفى الدستور السوري لعام ١٩٦٩ بالنص على أن تعتبر جميع أجهزة السلطة فى خدمة الشعب من أجل تحقيق أهدافه ورفع مستوى معيشته وتطوير حياة المواطنين والمنظمات والمؤسسات الشعبية تطويراً جراًء وحماية الحقوق السياسية التى صانها هذا الدستور (م ١١) .

واقترح من هذا النص حكم الدستور السوري لعام ١٩٧٣ حين قضى بأن الدولة فى خدمة الشعب وتعمل مؤسساتها على حماية الحقوق الأساسية للمواطنين وتطوير حياتهم كما تعمل على دعم المنظمات الشعبية فى تطور نفسها ذاتياً (م ١٢) .

وصممت من النص على تقلد الوظائف العامة أحكام عهد الأمان التونسي لعام ١٨٦١ ودستور تونس لعام ١٩٥٩ ونظامات جبل لبنان لعام ١٨٦١ والقانونان الأساسيان للقطر الطرابلسي وبرقة لعام ١٩١٩ ودستور برقة لعام ١٩٥١ ودساتير ليبيا لعامي ١٩٥١ و١٩٦٣ وسوريا لعامي ١٩٢٠ و١٩٣٠ النظامان الأساسيان لحكومة اللاذقية وجبل الدروز لعام ١٩٢٠ ودستور سوريا لعام ١٩٦٤ . وقانون الحكم الذاتي في السودان لعام ١٩٥٣ ودساتير السودان للأعوام ١٩٥٦ و١٩٦٤ و١٩٧٣ و١٩٨٥ و١٩٩٨ والميثاق الوطني المقدس في اليمن لعام ١٩٤٨ ودساتير سلطنة لحج لعام ١٩٥٢ ومستعمرة عدن لعام ١٩٦٢ وج.ي.د.ش لعامي ١٩٧٠ و١٩٧٨ وج.ي لعام ١٩٩٠ والأردن لعامي ١٩٢٨ و١٩٤٧ والعراق لعام ١٩٥٨ .

ومع ان أحكام قانون إدارة الدولة العراقية للفترة المؤقتة لعام ٢٠٠٤ لم يقرر نصا حول تولي الوظائف العامة الا انه تختص بتحمل الموظف العام المسؤولية على القيام بعمله في المادة عشرين التي قررت انه : إذا قام مسؤول في أية دائرة حكومية سواء في الحكومة الاتحادية أو حكومات الأقاليم أو إدارات المحافظات والبلديات والإدارات المحلية خلال عمله بتجريد شخص أو جماعة من الحقوق التي ضمنها هذا القانون أو أية قوانين عراقية أخرى سارية المفعول يكون لهذا لشخص أو تلك الجماعة الحق بالإدعاء ضد ذلك المسؤول للتعويض من الأضرار التي سببها هذا التجريد ولتثبيت الحق والابتغاء أية وسيلة قانونية أخرى. أما إذا قررت المحكمة أن ذلك المسؤول قد تصرف بحسن نية بدرجة مقبولة معتقدا ان عمله كان متفقا مع القانون فلا يترتب عليه دفع التعويض .

٨ - حرية التعليم

المقصود بحرية التعليم حق كل فرد في أن يتعلم بالقدر الذي يتناسب مع مواهبه العقلية . بينما تكون في الواقع أمور تجعل هذا التناسب ممكن أو غير ممكن . منها الذي يعود إلى المواهب وفيها ما يتعلق بالوضع الاقتصادي حيث تنمو المواهب وتجلى السرائر وتتفتح الأدمغة علماً بأن القانون لا ينظم سوى الأحوال العامة وفي إطار الوضع الاجتماعي العام .

وتتألف حرية التعليم من الحق في التعليم - حق التعليم - الحق باختيار العلم . إذ أنه مع تطور التعليم ينمو العلم ، ويستدعي تطور البلد بالضرورة إلى الحاجة لتطوير مفاهيم العلم ومناهجه وأساليبه ويقود البحث العلمي إلى تطور العلم نفسه في فروع مختلفة وتنشأ علوم جديدة لم تكن موجودة من قبل توزعت الأحكام الدستورية العربية إلى مجموعتين قررت أحكام المجموعة الأولى حرية التعليم أو الحق فيه في (٥٨) حكم دستوري عربي وصممت أحكام المجموعة الثانية عن النص على التعليم في أحكام (١٤) تشريع دستوري عربي^(١).

والأحكام الدستورية العربية التي قضت بحرية التعليم قد انقسمت إلى فرعين ، نصت أحكام فرع منها على إلزامية التعليم في (٣٢) حكم دستوري عربي . في حين لم تقرر أحكام الفرع الآخر هذه الإلزامية (٢٣) حكم دستور عربي .

والدساتير العربية التي نصت على إلزامية التعليم قد تباينت في أحكامها بهذا الشأن علماً بأن الدستور السوري لعام ١٩٢٠م قد كان أول تشريع دستوري في البلاد العربية المستقلة يقضي بإجبارية التعليم وذلك طبقاً للمادة

(١) - من هذه النصوص ما قرره الميثاق الوطني المقدس لعام ١٩٤٨م في شمال اليمن في المادة (٣٢) بأنه:- يجب العمل على محاربة الجهل لكنه لم يقرر نصاً حرية التعليم أو الحق فيه.... الخ .

(٢٢) منه ، التي نصت على أن : التعليم الابتدائي إجباري وفي المدارس الرسمية مجاني ، زد على ذلك قضى هذا الدستور بأنه : يجب أن يكون أساس التعليم في المدارس الرسمية والخصوصية واحد ، علي أساس المبادئ الوطنية في جميع المقاطعات (م ٢١) . وعلاوة على ما تقدم قرر هذا الدستور أن تأسس المدارس الخصوصية حر ضمن القانون الخاص الذي يسنه المؤتمر (م ٣٢) وقد كانت أحكام القانونين الأساسيين للقطر الطرابلسي وبرقة لعام ١٩١٩م قد نصت على أن التعليم الابتدائي إجباري (راجع ق ١٠) في ظل السيطرة الاستعمارية الإيطالية على أن القانونين الأساسيين المذكورين قد قررا في نفس الوقت أنه فيما يخص المسلمين تدرس باللغة العربية جميع مواد التعليم الابتدائي وجميع المواد العلمية في التعليم المتوسط وفي جميع الصفوف ، ويجب تعليم اللغة الإيطالية أيضاً ما عدا الصفوف الثلاثة الابتدائية فإن تعليمها اختياري (ق ١١) ، ولا يجوز تعليم المسلمين أصولاً مخالفة لدينهم (ق ١٢) .

وأتى الدستور السوري لعام ١٩٣٠م ، ليقرر هذه الإلزامية للجنسين بدلاً من النص العام الذي قضى به سابقه وذلك بما قررته المادة (٢١) منه بأن التعليم الأولي إلزامي لجميع السوريين من بنين وبنات وهو مجاني في المدارس الرسمية . زد على ذلك قرر حرية التعليم مشروطاً أن لا يمس الكرامة الوطنية ولا يخل بالنظام العام .

فالتعليم حر مالم يخل بالنظام العام أو يناف أو يمس كرامة الوطن والأديان (م ١٩) . مضيفاً إلى ما تقدم أن : توضع برامج التعليم بطريقة تضمن معها وحدة التعليم (م ٢٢) في إطاران : تشرف الحكومة على المدارس ومراقبتها (م ٢٣) . وقد حدد هذا الدستور غاية التعليم في : ترقية المستوى في الأخلاق والعلوم بين الأهالي وتثقفهم على أساس الروح الوطنية وتحقيق الألفة والإخاء بين جميع أبناء الوطن (م ٢٣) . وطورت الأحكام الدستورية السورية للأعوام

١٩٥٠م و١٩٥٣م و١٩٦٢م الأحكام الدستورية السابقة في نصوصها المسهبة ، القائلة بحق كل مواطن في التربية والتعليم وتوحيد برامج المدارس والتزام المدارس الخاصة بتطبيق البرامج التي تقرها الدولة . وإلزامية التعليم الديني في كل مراحل التعليم شريطة أن يكون وفق عقائد كل ديانة من الديانات التي يعتنقها الناس في سوريا .

وعلاوة على ما تقدم منحت هذه الأحكام تمتع مؤسسات التعليم العالي الإستقلال المالي والإداري ، ونصت على الأهداف التي ينبغي أن تقوم المبادئ التعليمية على أساسه ، لقد قررت هذه الدساتير أن :

- ١- التربية والتعليم حق لكل مواطن ، والتعليم الابتدائي إلزامي ومجاني في مدارس الدولة ومتوحد البرامج المدارس الابتدائية الخاصة ملزمة بتطبيق البرامج التي تقرها الدولة ولها أن تدرس مواد إضافية يحددها القانون . والتعليم الثانوي والمهني مجاني في مدارس الدولة . ويعين القانون المواد التي تلزم المدارس الثانوية الخاصة بتدريسها وفق برامج الدولة . ويكون تعليم الدين إلزامياً في هذه المراحل لكل ديانة وفق عقائدها . وعلى الدولة أن تجعل أولوية في الموازنة لنشر التعليم الابتدائي والريفي والمهني وتعميمه تحقيقاً للمساوات بين السوريين وإقامة النهضة القومية على أسس صحيحة وتسهيلات لاستثمار أرض الوطن . وتعمل الدولة على تسهيل سبل التعليم العالي وتمتع مؤسساته بالاستقلال المالي والإداري .
- ٢- يجب أن يهدف التعليم إلى إنشاء جيل قوي بجسمه وتفكيره مؤمن بالله ومتحل بالأخلاق الفاضلة ومعتز بالتراث العربي مجهز بالمعرفة مدرك لواجباته وحقوقه ، عامل للمصلحة العامة ، مشبع بروح التضامن والأخوة بين جميع المواطنين ، ويحظر كل تعليم يناقض الأهداف الواردة في هذه الفقرة .

- ٣- يجب أن يعنى بتقوية الشخصية والحريات الأساسية .
- ٤- للدولة الإشراف على جميع معاهد التعليم في البلاد وينظم القانون هذا الإشراف
- ٥- للدولة وحدها حق منح الشهادات المدرسية ومعادلتها .
- ٦- تتبنى الدولة الحركة الرياضية والكشفية والفتوة في المدارس والجمعيات والأندية وتعمل على حمايتها وتقويتها ونشرها .
- ٧- لتحقيق أهداف التربية والتعليم وتنفيذ سياسة تعليمية مستقرة ينشأ في الدولة مجلس للمعارف ويحدد القانون عدد أعضائه ومؤهلاته وكيفية تعيينهم . ومهمة هذا المجلس اقتراح الخطط والبرامج ليكون التعليم في مختلف درجاته وأنواعه محققاً للأغراض المتوخاة فيه . ويقدم مجلس المعارف تقاريره إلى الحكومة^(١) .
- هذا وقد كررت المادة (٢١) من دستور ١٩٥٣م نفس الأحكام التي وردت في الفقرات (١ - ٧) من المادة (٢٨) من دستور سوريا لعام ١٩٥٠م . وهي الأحكام التي قررتها المادة (٢٨) من دستور ١٩٦٢م .
- واختزلت أحكام دستوري سوريا لعام ١٩٦٤م و١٩٦٩م النصوص التي وردت في الدساتير الثلاثة السابقة إلى النص على أن : التعليم حق لكل مواطن وهو إلزامي في مرحلته الابتدائية ومجاني في جميع مراحله وتهتم الدولة بإنشاء جيل قوي بجسمه وتفكيره وأخلاقه مؤمن بترائثه الروحي معتزاً بفضائله العربية في دستور ١٩٦٤م (م ١٧) وأضاف دستور ١٩٦٩م إلى محتوى النص السابق الخاص بالزامية التعليم في المرحلة الابتدائية ومجانيته في جميع

(١) - من هذه النصوص ما قرره الميثاق الوطني المقدس لعام ١٩٤٨م في شمال اليمن في المادة (٣٢) بأنه :- يجب العمل على محاربة الجهل لكنه لم يقرر نصاً حرية التعليم أو الحق فيه.... الخ .

المراحل أن تعمل الدولة على مد الإلزام إلى مراحل أخرى وتشرف على التعليم وتوجهه بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع والإنتاج (م ٣٧) .

وبالمقابل أفرد الدستور السوري لعام ١٩٧٣م فصلاً للمبادئ التعليمية والثقافية مقررًا أن نظام التعليم والثقافة يهدف إلى إنشاء جيل عربي قومي اشتراكي علمي التفكير ، مرتبط بتاريخه معتز بتراثه مشبع بروح النضال من أجل تحقيق أهداف أمته في الوحدة والحرية والاشتراكية وفي وحدة الإنسانية وتقديمها (م ١٧) . ويضمن نظام التعليم التقدم المستمر للشعب ويساير التطور الدائم لحاجاته الاجتماعية والاقتصادية (م ١٨) ثم يكرر الحكم الذي ورد في دساتير ١٩٥٠م و ١٩٥٣م و ١٩٦٢م القائل بأن التعليم حق لكل مواطن وهو إلزامي في مرحلته الابتدائية ومجاني في جميع مراحلها (م ٣٤) .

وبخلاف الأحكام الدستورية السورية التي أسهبت في النصوص بهذا الصدد فإن الدساتير المصرية قد أوجزت من جهة وكان الدستور المصري لعام ١٩٢٣م ، أول دستور في تاريخ التشريع الدستوري العربي يقضي بإلزامية التعليم على الجنسين في المرحلة الابتدائية . وإلى جانب هذا وذاك كان التشريع الدستوري المصري بهذا الشأن أساس تشريعات دستورية عربية عديدة شأنه شأن التشريع الدستوري العربي بأكمله وهو ما سيلحظه القارئ من خلال المقارنات في هذا البحث .

نصت المادة (١٧) من دستور ١٩٢٣م على أن : التعليم حر مالم يخل بالنظام العام أو ينافي الآداب . وأن يكون تنظيم أمور التعليم العام بالقانون (م ١٨) . وأن التعليم الأولي إلزامي للمصريين من بنين وبنات وهو مجاني في المكاتب العامة (م ١٩) . وهو نفس الحكم الذي ورد في دستور ١٩٣٠م .

لم ينحصر الأمر على أحكام الدستوريين السابقين فقط ، بل قررت الأحكام الدستورية المصرية اللاحقة نصوصاً تطور هذه المبادئ مثل أن التعليم حق

للمصريين جميعاً وتكفله الدولة بإنشاء مختلف أنواع المدارس والمؤسسات الثقافية والتربوية والتوسع فيها تدريجياً وتهتم الدولة خاصة بنمو الشباب البدني والعقلي والخلقي (م ٤٩) مؤكداً المبادئ القديمة في إلزامية التعليم في المرحلة الابتدائية ومجانيته في المدارس الحكومية (م ١٧) . أن هذا النص قد أتى في دستوري العراق لعامي ١٩٦٤م (م ٣٣) و ١٩٦٨م (م ٣٥) وإلى جانب النصوص الدستورية التي وردت في دستور ١٩٥٦م أضاف دستور ج.ع.م لعام ١٩٦٤م الجامعات إلى المؤسسات الثقافية (م ٣٨)^(١) . زد على ذلك قضى هذا الدستور بمجانية التعليم في الجامعات (م ٣٩) .

وكرر دستور ج.م.ع لعام ١٩٧١م المبادئ الدستورية السابقة مثل التعليم في مؤسسات الدولة مجاني في مراحله المختلفة (م ١٩) .. الخ . بيد أنه قد أتى بنصوص جديدة مثل أن تكفل الدولة استقلال الجامعات والبحث العلمي وذلك كله بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع والإنتاج (م ١٨) . واتفقت أحكام هذا الدستور مع الأحكام الدستورية السورية السابقة التي قررت التربية الدينية (راجع أعلاه) في نصه على أن التربية الدينية مادة أساسية في مناهج التعليم العام (م ١٩) . وإلى جانب ما تقدم نص هذا الدستور على أن : محو الأمية واجب وطني تجند كل طاقات الشعب من أجل تحقيقه (م ٢١) .

وإذا كانت الأحكام الدستورية العربية السابقة قد أسهبت في هذا المجال بالشكل المذكور فإن حكم الدستور الأردني لعام ١٩٥٢م قد انحصرت على النص على أن : التعليم الابتدائي إلزامي للأردنيين وهو مجاني في مدارس الحكومة (م ٢٠) .

وتتنمي أحكام الدستورين الليبيين لعامي ١٩٥١م و ١٩٦٣م إلى هذه المجموعة من الدساتير العربية التي قررت إلزامية التعليم . فالتعليم الأولي

(١) - راجع (م ٥) من دستور ١٩٦٤م، التي كررت أحكام دستور ١٩٥٦م .

إلزامي لليبيين من بنين وبنات والتعليم الأولي والابتدائي إجباري في المدارس الرسمية في دستوري ١٩٥١م (م ٣٠) و ١٩٦٣م (م ٣٠) . وهو حق لكل ليبي وتعمل الدولة على إنشاء المدارس الرسمية وبما تسمح بإنشائه تحت رقابتها في المدارس الخاصة لليبيين والأجانب (م ٢٨) والتعليم حر مالم يخل بالنظام العام أو ينافي الآداب ويكون تنظيم أمور التعليم العام بالقانون (م ٢٩) . وهو ما يقترب من أحكام دستوري مصر لعامي ١٩٢٣م و ١٩٣٠م بهذا الصدد .

واتسمت أحكام الدساتير الجزائرية بالنص على إجبارية التعليم ومجانيته . غير أنه إذا كانت أحكام دستور ١٩٦٣م لم تحدد المرحلة التي يكون فيها إجبارياً وفقاً للمادة (١٨) منه ، التي نصت على أن التعليم إجباري والثقافة في متناول الجميع بدون تمييز إلا ما كان ناشئاً عن استعدادات كل فرد وحاجاته الجماعية . فإن الدساتير اللاحقة قد حددت المرحلة التي يكون فيها التعليم إجباري وذلك بالنص على أنه : لكل مواطن الحق في التعليم مجاني وهو إجباري بالنسبة لمدى المدرسة الأساسية في إطار الشروط المحددة بالقانون وتضمن الدولة التطبيق المتساوي لحق التعليم . وتنظم الدولة التعليم . وتسهر الدولة على أن تكون أبواب التعليم أو التكوين المهني والثقافة مفتوحة بالتساوي أمام الجميع في دستور ١٩٧٦م (م ٦٦) .

وبالمقابل اكتفت أحكام دستوري ١٩٨٩م و ١٩٩٦م بالنص على أن الحق في التعليم مصون - التعليم مجاني مسبب بالشروط التي يحددها القانون . التعليم الأساسي إجباري ، وتنظم الدولة المنظومة التعليمية وتسهر الدولة على التساوي في الإلتحاق بالتعليم والتكوين المهني في دستوري ١٩٨٩م (م ٥٠) و ١٩٩٦م (م ٥٣) واقتربت أحكام دستوري ج.د.ش لعامي ١٩٧٠م و ١٩٧٨م من نصوص الدساتير الجزائرية في النص على حق جميع المواطنين في التعليم

. غير أن دستوري ج.ي.د.ش قد أضافا إلى ذلك محو الأمية وقيام الدولة برعاية أولئك الذين حرموا حتى الآن من ذلك بحكم ظروفهم الاجتماعية ... الخ .

وذلك طبقاً للمادة (٣٧) من دستور ١٩٧٠م ، الذي قرر أنه : لجميع المواطنين نفس الحق في التعليم وترعى الدولة رعاية خاصة أولئك الذين حرموا حتى الآن من ذلك بحكم ظروفهم الاجتماعية وتعد الدولة برنامجاً لمحو الأمية تدريجياً ولتأسيس مختلف المدارس والجامعات والمؤسسات الثقافية والتعليمية . كما تكفل الدولة التعليم إجبارياً ومجانياً . أضاف دستور ١٩٧٨م إلى النص السابق توسيع المدارس والمعاهد والجامعات والمؤسسات الثقافية والتعليمية وتطويرها وتعني الدولة بالتعليم الفني والمهني .. الخ . وتعمل الدولة على القضاء التام على الأمية في أقرب وقت ممكن وتشجع المتحررين من الأمية على مواصلة التعليم (م٣٩) . وقد اختصر دستور ج.ي.ل عام ١٩٩٠م بعد تعديله عام ١٩٩٤م هذا النص بأن قرر أن : التعليم في المرحلة الأساسية إلزامي . وتعمل الدولة على محو الأمية وتهتم بالتوسع في التعليم الفني والمهني (م٥٣) وتنتمي الأحكام الدستورية في دول الخليج العربي والجزيرة إلى الأحكام التي قضت بإلزامية التعليم ومجانيته مثال ذلك نص مشروع دستور المملكة العربية السعودية لعام ١٩٦١م على أن : التعليم ركن أساسي لرقى الجماعة وتكفله الدولة وهو إلزامي ومجاني في مرحلته الأولى على النحو المبين في النظام (م٧) . زد على ذلك تكفل الدولة التعليم في حدود الأنظمة وتستهدف التعليم تنمية شخصية المواطن . وإنشاء جيل سليم العقيدة قوي الخلق معزز بالتراث الإسلامي العربي مدرك لواجباته قادر على مسؤولياته متشبع بروح الأخوة والتضامن حتى يتاح لكل مواطن القيام بدور نافع نحو دينه ووطنه ونفسه (م١٠) .

وإذا كان مشروع دستور المملكة العربية السعودية لعام ١٩٦١ م ، لم ينص على محو الأمية فإن دساتير أخرى في دول الخليج قد قررت هذا النص مثال ذلك : التعليم حق للكويتيين تكفله الدولة وفقاً للقانون وفي حدود النظام العام والآداب والتعليم إلزامي ومجاني في مراحله الأولى وفقاً للقانون ويضع القانون الخطة اللازمة للقضاء على الأمية وتهتم الدولة خاصة بنمو الشباب البدني والخلقي والفعلي (م ٤٠) .

ومع أن أحكام دستور البحرين لعام ١٩٧٣ م قد اتفقت مع نص الدستور الكويتي بهذا الشأن غير أن دستور البحرين قد أضاف أن تشجع الدولة البحث العلمي وتكفل الخدمات التعليمية والثقافية للمواطنين في النص الخاص بالتعليم . زد على ذلك قرر هذا الدستور أن ينظم القانون أوجه العناية بالتربية الدينية في مختلف مراحل التعليم وأنواعه كما يعني فيها بتقوية شخصية المواطن واعتزازه بقوميته العربية . ويجوز للأفراد والهيئات إنشاء المدارس الخاصة بإشراف من الدولة وفقاً للقانون وتكفل الدولة لدور العلم حرمتها (م ٧) . وأكد ذلك دستور البحرين لعام ٢٠٠٢ م في المادة ٧ منه .

وإذا كانت أحكام دستوري الكويت والبحرين قد قررت إلزامية التعليم ومجانيته في المرحلة الابتدائية فإن دستوري دولة الإمارات العربية المتحدة لعام ١٩٧١ م وقطر لنفس العام قد نصت على إلزامية التعليم في المرحلة الابتدائية ومجانيته في كل المراحل . ابتداء دستور دولة الإمارات العربية المتحدة بالنص على أن : التعليم عامل أساسي لتقدم المجتمع وهو إلزامي في مرحلته الابتدائية ومجاني في جميع مراحله داخل الاتحاد . ويضع القانون الخطط لنشر التعليم وتعميمه بدرجاته المختلفة والقضاء على الأمية (م ١٧) :-

أ- التعليم دعامة أساسية من دعائم رقي المجتمع ورفاهه وهو حق لكل مواطن وتسعى الدولة لتحقيق إلزامية التعليم العام ومجانيته في كل المراحل .

ب- التعليم أداة الثقافة تكفله الدولة وترعاه .

ج- هدف التعليم هو إنشاء شعب قوي الجسم والتفكير والشخصية مؤمن بالله محلي بالأخلاق الفاضلة معتر بالتراث العربي الإسلامي مجهز بالمعرفة مدرك لواجباته حريص على حقوقه في دستور قطر (م ٨) .

في حين وردت الصيغة المتعلقة بالتعليم في دستور قطر لعام ٢٠٠٣م بأن التعليم دعامة أساسية من دعامة تقدم المجتمع تكفله الدولة وترعاه وتسعى لنشره وتعميمه (م ٢٥) .

وقد سبق أن قرر الدستور العراقي لعام ١٩٧٠م إلزامية التعليم الابتدائي . ومجانية التعليم في كل مراحله بما في ذلك التعليم الجامعي والقضاء على الأمية . غير أن هذا الدستور قد أتى بصيغ ذات مدلول ردكالي وذلك وفقاً لتوجه الدولة وهو ما يلحظ في مجموعة من الدساتير العربية التي صدرت في فترة الستينيات وحتى السبعينيات أثناء قوة موجة الأفكار الاجتماعية والاشتراكية في العالم . لقد نص الدستور العراقي لعام ١٩٧٠م على أن:

أ- تلتزم الدولة بمكافحة الأمية وتكفل حق التعليم بالمجان في مختلف مراحله الابتدائية والثانوية والجامعية للمواطنين كافة (م ٢٧ ق أ) .

ب- تعمل الدولة على جعل التعليم الابتدائي إلزامياً وعلى التوسع في التعليم المهني والفني في المدن والأرياف وتشجع بوجه خاص التعليم الليلي ، الذي يمكن الجماهير الشعبية من الجمع بين العلم والعمل .

ويستهدف التعليم رفع تطوير المستوى الثقافي العام وتنمية التفكير العلمي وإذا كان روح البحث وتلبية متطلبات مناهج التطوير والإنماء الاقتصادية

والاجتماعية وخلق جيل قومي متحرر تقدمي في بنيته وأخلاقه يعتز بشعبه ووطنه وتراثه ويتحسس حقوق قومياته كافة ويناضل ضد الفلسفة الرأسمالية والاستقلال والرجعية الصهيونية والاستعمار من أجل تحقيق الوحدة العربية والتجربة الاشتراكية (م ٢٨). في حين انحصرت الأحكام الخاصة بهذا الشأن في مشروع دستور العراق لعام ١٩٨٩ م على النص على أن تكفل الدولة حق التعليم للمواطنين ويكون التعليم إلزامياً في المرحلة الابتدائية على الأقل وتكافح الدولة الأمية طبقاً للقانون (م ٦٥). وأنحصرت أحكام قانون إدارة الدولة العراقية في الفترة الإنتقالية على النص بأنه :- للفرد الحق بالأمن والتعليم والعناية الصحية والضمان الإجتماعي وعلى الدولة العراقية ووحداتها الحكومية ومن ضمنها الأقاليم والمحافظات والبلديات والإدارات المحلية يحدد مواردها ومع الأخذ بالإعتبار الحاجات الحيوية الأخرى، إذ تسعى لتوفير الرفاه وفرص العمل للشعب (م ١٤).

وأسهب الدستور الإنتقالي السوداني لعام ٢٠٠٥ م في هذا الشأن حيث أفرد فقرات الرقم ١٣ كما يلي :- قضى الرقم ١٣ :- التعليم والعلوم والفنون والثقافة بان :

١. :- ---

أ- ترقى الدولة التعليم على كافة مستوياته في جميع أنحاء السودان وتكفل بجانبه التعليم وإلزاميته في مرحلة الاساس وبرامج محو الأمية .
ب- يحق لأي فرد أو جماعة إنشاء ورعاية المدارس الخاصة والمؤسسات التعليمية الأخرى في كل المستويات حسب الشروط والمعايير والتي يحددها القانون

٢. تعبئ الدولة الموارد والطاقت العامة والخاصة والشعبية من أجل التعليم وتطوير البحث العلمي وخاصة البحث من أجل التنمية .

١. تشجع الدولة وتطور الحرف والفنون وتساعد على رعايتها من قبل المؤسسات الحكومية والمواطنين .

٤. تعترف الدولة بالتنوع في السودان وتشجع الثقافات المتعددة على الإزدهار المنسجم والتعبير عن نفسها عبر وسائل الإعلام والتعليم .

٥. تحمي الدولة التراث السوداني والآثار والأماكن ذات الأهمية القومية أو التاريخية أو الدينية من التخريب والتدنيس والإزالة غير المشروعة والتصدير بوجه غير قانوني.

٦. تكفل الدولة الحرية الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي وتحمي حرية البحث العلمي في إطار الضوابط الأخلاقية للبحث . وكرر الرقم ٤٤ من هذا الدستور هذه النصوص وطورها .

ومثلما نصت الأحكام الدستوري العربية السابقة على إلزامية التعليم نصت أحكام طائفة كبيرة من الدساتير الأجنبية على إلزامية التعليم . ويكاد يكون دستور كولومبيا لعام ١٨٨٦م أول دستور أجنبي يقضي بإلزامية التعليم فيما نعلم وذلك في المادة (٤١) منه التي قررت أن : تضمن الدولة حرية التعليم .

وتحتفظ الدولة بحقها في الرقابة العليا على المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة من أجل تطوير الفكر الخلاق والضمان الاجتماعي والمهام الثقافية والتعليم الابتدائي في المدارس الحكومية مجاني وهو إلزامي في حدود القانون .

وعلى هذا المنوال سار دستور بيرو لعام ١٩٣٣م فقرر أن التعليم الابتدائي إلزامي ومجاني (م٧٢) وقد أفرد القسم الثالث منه للتعليم المواد (٧١-٨٣) وذلك بتوسع شأنه شأن الكثير من دساتير أمريكا اللاتينية التي توسعت في هذه الأحكام .

وإذا كانت أحكام الدستورين السابقين قد اقتصرت بالنص على إلزامية التعليم في المرحلة الابتدائية فإن دستور الاتحاد السوفيتي قد قرر إلزامية التعليم لمدة ثمان سنوات .

وقد سبقه في النص على ذلك دستور جمهورية روسيا الاتحادية لعام ١٩١٨م ، الذي كان قد نص على إلزامية التعليم الأولي ومجانيته . لقد نص دستور الاتحاد السوفيتي لعام ١٩٣٦م بأن لمواطني الاتحاد السوفيتي الحق في التعليم وهذا الحق يؤمنه التعليم العام والإلزامي لثمان سنوات والتوسع في التعليم الثانوي الخاص والتعليم العالي على أساس الجمع بين التعليم والحياة بين التعليم والإنتاج والنمو الشامل للتعليم المساوي وبالمراسلة ومجانية التعليم في جميع درجاته ونظام المنح الدراسية التي تدفعها الدولة وإعطاء التعليم في المدارس بلغة أهل البلاد وتنظيم التعليم المهني والتكنيكي والزراعي المجاني للشغيلة في المصانع والسفخورات والكلخوزات (م ١٢) .

وامتد التعليم الإلزامي إلى الثانوية في دستور الاتحاد السوفيتي لعام ١٩٧٧م . لقد نص هذا الدستور على الحق في التعليم وهذا الحق تضمنه مجانية جميع أنواع التعليم وتحقيق التعليم الثانوي الإلزامي الشامل للشباب وتطوير التعليم المهني التكنيكي - الثانوي المختص والعالي تطويراً واسعاً على أساس اتصال التعليم بالحياة والإنتاج وتطوير التعليم بالمراسلة .. الخ (م ٤٥) .

وقرر دستور ألمانيا الديمقراطية لعام ١٩٤٩م ، المعدل عام ١٩٦١م التعليم الإلزامي حتى سن الثامنة عشرة أي حتى آخر الثانوية العامة (م ٣٨) وللمواطنين الحق في التعليم والاختيار الحر للمهنة (م ٣٥) . زد على ذلك قضى هذا الدستور بأن توزع الكتب مجاناً في المدارس (م ٣٩) . وأضاف دستور ١٩٦٨م ، المعدل عام ١٩٧٤م إلى ما تقدم ويعفى طلبة الجامعات والمعاهد

العليا الذين يدرسون دراسة مباشرة من دفع الأقساط وتقدم المنح والمساعدات الدراسية حسب الظروف الاجتماعية للطلاب (م ٢٣ و م ٢٦) .

وإذا كانت أحكام الدساتير السابقة قد نصت على إلزامية التعليم إلى آخر الثانوية فإن أحكام دستور الهند لعام ١٩٤٧م قد قضت بأن يكون التعليم الإلزامي إلى سن الرابعة عشرة وذلك وفقاً للمادة (٤٥) منه بأن تبذل الدولة جهودها خلال العشر السنوات التالية لبداية العمل بهذا الدستور لتوفير التعليم الحر الإلزامي لجميع الأطفال حتى سن الرابعة عشر .

وكان دستور المجر لعام ١٩٤٩م ، المعدل عام ١٩٧٢م قد نص على إلزامية التعليم في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة وذلك بالنص على أنه للمواطنين الحق في التعليم وهو إلزامي في المدارس الابتدائية والمتوسطة ومجاني في جميع المراحل (م ٥٩) . فقد قرر دستور تشيكوسلفاكيا لعام ١٩٦٠م إلزامية التعليم إلى سن الخامسة عشرة حين نص على أنه لجميع المواطنين الحق في التعليم ويكفل هذا الحق بالتعليم الإلزامي والمجاني في المدارس العامة حتى سن الخامسة عشرة . وتعمل الدولة على إقامة نظام تعليمي مجاني يهيئ بصفة متزايدة تعليمًا ثانويًا كاملاً عاماً أو متخصصاً وكذلك التعليم الجامعي (م ٢٤) .

وبالمقابل قررت أحكام دستوري يوغسلافيا لعامي ١٩٦٣م و ١٩٧٤م أن تكون مدة التعليم الإلزامية لمدة ثمان سنوات ويجوز بقانون زيادة هذا الإلزام (م ٤٤ من دستور ١٩٦٣م و. ف ، أ من دستور ١٩٧٤م) .

واكتفى دستور الدومنيكان لعام ١٩٤٧م بالنص على أن التعليم حر والتعليم الابتدائي إلى السنة العاشرة إلزامي ويحدد القانون سن الدراسة والتعليم مجاني في المدارس الزراعية والمدارس الحرفية والفنية (م ٤) . وأقر دستور كوستاريكا لعام ١٩٤٧م الباب العاشر منه للتعليم والثقافة . اختصت المادة

(٧٧) منه بالنص على أن التعليم الشعبي ينظم إجراء موحد ومترايط في أهدافه المختلفة من مرحلة ما قبل المدرسة إلى الجامعة .

والتعليم الابتدائي والمتوسط إلزامي وتعطي الدولة نفقاته (م٧٨) كما تقدم الدولة التسهيلات من أجل الحصول على التعليم العالي وتقدم المنح والمساعدات من وزارة التربية والتعليم وفقاً لأحكام القانون (نفس المادة) .

وحرية التعليم مصونة ، وتراقب الدولة المؤسسات التعليمية الخاصة (م٧٩) ويقوم المجلس العالي التابع لوزارة التربية والتعليم بقيادة النظام التعليمي العام (م٧٩) وتقدم الدولة الغذاء والكساء للتلاميذ المحتاجين وفقاً للقانون (م٨٢) . كما تغطي الدولة نفقات تعليم الكبار وينظم هذا التعليم بهدف القضاء على الأمية وتقديم التسهيلات لنمو الثقافة .. الخ (م٨٣) .

وتعتبر جامعة كوستاريكا المؤسسة الثقافية العليا وتتمتع بالاستقلالية في تنفيذ أعمالها والحق الكامل في الحصول على الإمكانيات اللازمة . ويجب عليها في نفس الوقت حل المسائل المتعلقة بالتعليم في تنظيمها الداخلي وإدارتها (م٨٤) . وتقدم الدولة لجامعة كوستاريكا الأموال كدخل ضروري ويخصص للجامعة ما لا يقل عن (١٠ %) من ميزانية التربية والتعليم (م٨٥) . وتقوم الدولة بإعداد الكادر التعليمي المؤهل بواسطة المعاهد المتخصصة وجامعة كوستاريكا (م٨٦) . وحرية عمل الأقسام العلمية مبدأ أساسي للتعليم الجامعي (م٨٧) .

وبالمقابل اكتفى الدستور الإيطالي لعام ١٩٤٧م بالنص على إلزامية التعليم لمدة ثمان سنوات ، وذلك بأن المدارس مفتوحة للجميع والتعليم الابتدائي إجباري ومجاني لمدة ثمان سنوات على الأقل والتلاميذ الموهوبين والتلاميذ الذين يستحقون التشجيع ممن لا يملكون نفقات معيشتهم الحق في الوصول إلى أعلى مراحل الدراسة وتعمل الجمهورية على تحقيق هذه الغاية عن طريق منح

دراسية وإعانات عائلية وغير ذلك من الأعمال التي يتعين منحها بمسابقة (م ٣٤) وإلى هذه المجموعة تنتمي أحكام دستور أسبانيا لعام ١٩٧٧ م ، لقد قرر إلزامية التعليم الابتدائي وغير ذلك وأكد على أن حرية الفن والبحث العلمي والتعليم ، وأن تطويرها واجباً على الدولة . وحرية الجامعة وحرية التعليم لا تعفي من المسؤولية بالالتزام بالدستور ويمثل التعليم المهنة الرئيسية للدولة ويتدرج فيه التربية الأخلاقية والثقافية والبدنية للأسبانيين وكذلك تطوير معارفهم القومية والدينية وتشكلها لديهم كمواطنين أحرار ومسؤولين .

واعتبر هذا الدستور التعليم إلزامي والمجاني في العشر السنوات الأولى ، وعلى سلطة الدولة أن تضمن لجميع المواطنين التعليم بواسطة التخطيط العام والاشتراك بفعالية من قبل كل ذوي المصلحة في ذلك وإنشاء مراكز تعليمية . ويسمح للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين بإنشاء مراكز تعليمية وفقاً لأحكام الدستور ويحق للمعلمين والآباء والتلاميذ الاشتراك في ممارسة الرقابة الضرورية على إقامة المراكز التعليمية الممولة من قبل الدولة .

ويكون عمل الدولة في النظام التعليمي بهدف تنفيذ أحكام الدستور وتساعد هيئات الدولة المراكز التعليمية في حدود القانون . كما تعترف الدولة بحق الاستقلال الذاتي للجامعات في حدود القانون (م ٢٧) .

وهناك مجموعة من الدساتير الأجنبية قد قررت الدراسة الإجبارية في مرحلة التعليم الابتدائي من حيث المبدأ غير أنها قد تباينت في تفاصيل هذه النصوص مثال ذلك توسع دستور هندوراس لعام ١٩٣٦ م في النصوص الخاصة بكفالة حرية التعليم وأن يمون من ميزانية الدولة . علماً بأن هذا الدستور قد نص على أن : التعليم دينوي وهو إلزامي في المرحلة الابتدائية ومجاني ويكون على حساب البلديات وتستخدم مساعدة الدولة المادية (م ٦٠) .

لقد نص دستور كوبا لعام ١٩٤٠م على أن التعليم الابتدائي إلزامي ويتم عبر البلديات وهو مجاني (م٤٨) وقد أُنطب هذا الدستور في الأحكام الخاصة بهذا الشأن وذلك بأن أفراد القسم الثاني منه للتعليم في المواد (٤٧-٥٩) منه . وأكد على أن تدعمه الدولة وتعليم الكبار (م٤٩) وتقديم الإمكانات والعناية للمدارس المختصة بإعداد المعلمين .. الخ (م٥٠).

واقتربت أحكام دستور بناما لعام ١٩٤٦م من أحكام دستور هندوراس في هذا الشأن إذ نص دستور بناما على أن التعليم الابتدائي إلزامي في المراحل من قبل المدرسة إلى المدرسة المتوسطة وهو مجاني في جميع مراحله (م٧٨) . وحرية التعليم مصانة ، وللدولة حق التدخل في التعليم الخاص ، وقد وضعت أحكام هذا الدستور الباب الرابع منه للتعليم (المواد ٧٧-٩١) وأكدت المادة (٨١) أن تعليم التاريخ الوطني واجب وطني (م٨١) . ولم يشذ دستور نيكارجوا لعام ١٩٥٠م عن النص على إلزامية التعليم الابتدائي ، غير أن هذا الدستور الذي قرر أيضاً أن تتفق الدولة والمنظمات الاجتماعية على التعليم على أن هذا الدستور قد اشترط أن يكون هذا التعليم علماني (م١٠٠) ومجاني . كما قضى بأن توسع الدولة المدارس المتوسطة والعالي والفني لتدريس العمال وتوسع المدارس الزراعية والمهنية (م١٠١) . وقد شملت المواد (١٠٢-١٠٨) الأحكام الخاصة بالتعليم ، وتأتي أحكام دستور اليونان لعامي ١٩٥٢م و١٩٧٥م مسهبة في تقرير حرية التعليم في كل من المادة (١٦) من الأول والمادة (١٦) من الثاني . لقد قررت المادة (١٦) من دستور ١٩٧٥م كل من حرية الفن والبحث والتعليم . ويعتبر تطويرها وممارستها واجب على الدولة ، وحرية الجامعة وحرية التعليم لا تعفى من المسؤولية بالإلتزام بالدستور .

ويمثل التعليم المهمة الرئيسية للدولة ، وتدرج فيه التربية الأخلاقية والثقافية والبدنية لليونانيين وكذلك تطوير معارفهم القومية والدينية وتشكلها

لديهم كمواطنين أحرار مسؤولين والتعليم إلزامي في العشر السنوات الأولى ،
والليونانيين الحق في التعليم المجاني في جميع مراحله في المؤسسات التعليمية
الحكومية ، وتقدم الدولة الدعم للطلبة المبرزين بين زملائهم ، وللطلاب الذين
يلزمهم الدعم الخاص تبعاً لمواهبهم .

وتعتبر المؤسسات التعليمية شخصيات ذات طبيعة قانونية وتمتع بالاستقلال
الذاتي على أن تكون تحت رقابة الدولة وتقدم لها المساعدات المالية . وتمارس
نشاطها وفقاً للقانون في تنظيمها وينظم قانون خاص أوضاع الاتحادات الطلابية
والاشتراك من قبل الطلاب .

ويعتبر مدرسو المؤسسات التعليمية العليا موظفين حكوميين وكذلك
الهيئات التعليمية الأخرى التي تندرج في إطار الخدمات الحكومية بشروط ما
يقضي به القانون . ويحدد القانون الوضع الحقوقي لهذه الهيئات .

يمكن فصل مدرس الهيئات التعليمية العليا من الخدمة وذلك في الحالات
التي ينطبق عليها البند (٤) من المادة (٨٨) بقرار من المجلس بأغلبية أعضائه
المؤلف من قضاة المحكمة العليا وفقاً للقانون . ويحدد القانون حدود بقاء
الموظفين في سلك التعليم العام ومدة الخدمة فيه . وينطبق على المدرسين في
التعليم العالي قبل صدور القانون ببلوغ الموظف سن السابعة والستين عاماً
وغيرها من الأحكام التي قررتها فقرات (٧-٩) من هذه المادة ... الخ .

ونصت أحكام دستور هايتي لعام ١٩٥٠م على إلزامية التعليم الابتدائية
ومجانية التعليم الحكومي في المادة (٢٢) منه التي قررت حرية التعليم وفقاً
للقانون . ويقوم التعليم الحكومي على أساس مسؤولية الدولة والمجتمع والتعليم
الابتدائي إلزامي والتعليم الحكومي مجاني . ويجب أن يشمل التعليم الفني ، و
الإلتحاق بالتعليم العالي مفتوح للجميع وبشكل متساو .

أما دستور جواتمالا لعام ١٩٥٦م فمع أنه قد نص هو الآخر على إلزامية التعليم غير أنه قد أضاف أن يكون على حساب الصندوق الوطني للدولة . زد على ذلك قرر أن التعليم حر للجميع من سكان البلاد (م٩٨) ويكون التعليم الخاص تحت رقابة الدولة ولكل شخص الحق في التعليم .

وعلاوة على ما تقدم قضى هذا الدستور بأن تقدم الحكومة معونات للطلاب الذين يستحقون هذه المعونة (م١٠١) . والجامعة مستقلة ولها شخصية اعتبارية (م١٠٢) وفوق هذا وذلك نص هذا الدستور على أن يخصص للجامعة (٢%) من الميزانية العامة للدولة (م١٠٢) ويتألف مجلس الجامعة من إدارة الجامعة وأساتذتها .. الخ (م١٠٤) وقد أسهب هذا الدستور في النصوص الخاصة بالتعليم بعد هذه المواد من المادة (١٠٥) إلى المادة (١١١) منه .

وإذا كانت الأحكام الدستورية الأجنبية المذكورة أعلى قد أسهبت في النصوص الخاصة بإلزامية التعليم فإن مجموعة أخرى من هذه الدساتير قد أوجزت في النصوص مع التأكيد على إلزامية التعليم مثال ذلك قرر دستور بولندا لعام ١٩٥٢م بأنه لمواطني بولندا حق التعليم وهو إلزامي في المرحلة الأولية ومجاني وتضمن الدولة للمواطن كل الجوانب الروحية والمادية وتطويرها للشباب والأطفال (م٦١) . وقد تشابه معه في النصوص دستور بولندا لعام ١٩٧٦م (م٧٢) .

وعلى هذا المنوال سارت نصوص دساتير دول أخرى قررت إلزامية التعليم ومجانيته في دساتير كل من منغوليا ١٩٦٠م (م٨٠) ورومانيا لعام ١٩٦٥م (م٢١) الصين الشعبية لعام ١٩٨٢م (م٤٦) ودستور رواندا لعام ١٩٦٢م (م٣٤) وفيتنام لعام ١٩٨٠م (م٦٠) وكوبا لعام ١٩٧٦م (م٥٠) وبنين لعام ١٩٧٧م (م١٣١) وأثيوبيا لعام ١٩٨٨م (م٤٠) .

لم ينحصر الأمر على الأحكام الدستورية المذكورة أعلاه فقط ، بل وقرر دستور اليابان حق كل فرد أن ينال قسطاً متساوياً من التعليم تبعاً لكفائته ووفقاً لما يقرره القانون . وعلى كل شخص وفقاً لأحكام القانون أن يهيئ التعليم العام لأولاده الذين في رعايته والتعليم إجباري وبالمجان (م ٢٦) .

ونص دستور أفغانستان لعام ١٩٦٤م على أن التعليم حق لجميع أفراد شعب أفغانستان وتوفره الدولة لهم بالمجان والتعليم الابتدائي لكل الأطفال في المناطق التي هيئت فيها وسائله من قبل الدولة إجباري على أن هذا الدستور قد أضاف وتعليم الشريعة حر (م ٢١) وتخضع المدارس لرقابة الدولة (م ٢٢) .

وكان الدستور السوداني لعام ١٩٧٣م قد قرر مجانية التعليم فقط دون النص على إجباريته وفقاً للمادة (٥٣) التي نصت على أن : التعليم حق لكل مواطن وتسعى الدولة لتعليمه مجاناً في كل المراحل وقد قررت مجموعة من الأحكام الدستورية الأجنبية مجانية التعليم فقط مثل دساتير أكوادور لعام ١٩٤٦م (م ١٤٥) والصين الشعبية لعام ١٩٥٤م (م ٩٤) وبلغاريا لعام ١٩٧١م (م ٤٥) والباتيا لعام ١٩٧٦م (م ٣٣) والصومال لعامي ١٩٦٠م (م ٣٥) و١٩٧٩م (م ٤٧) . وإن كان الأول قد قرر أن تعليم الديانة الإسلامية إجباري للتلاميذ المسلمين في مدارس الدولة الابتدائية والثانوية (م ٣٥) . بينما قضى دستور ١٩٧٩م بمحاربة الأمية في نفس الوقت (م ٤٨) . وقررت أحكام مجموعة من الدساتير العربية حرية التعليم دون النص على إلزاميته أو مجانيته لقد قضى القانونان الأساسيان لحكومتى اللاذقية وجبل الدروز لعام ١٩٢٠م بأن : التعليم حر مالم يكن مخالفاً للنظام العام أو منافياً للأداب أو ماساً بكرامة المذاهب . ولا ينتقص حق الطوائف في أن يكون لها مدارسها بشرط الإحتفاظ بالأحكام العامة المتعلقة بالمعارف العمومية والمفروضة في القانون (م ٥ من القانونين) .

وبالمقابل نصت أحكام الدستور العراقي لعام ١٩٢٥م على أنه : للطوائف المختلفة حق تأسيس المدارس لتعليم أفرادها بلغتها الخاصة والاحتفاظ بها . ويكون ذلك موافقاً للمناهج العامة التي تعين بقانون (م ١٦) .

واقتربت من هذا النص أحكام دستوري الأردن لعامي ١٩٢٨م و١٩٤٧م ، اللذان قررا أنه يحق للجماعات المتنوعة تأسيس مدارسها والقوامة عليها لتعليم أفرادها بلسانهم على شرط أن يراعوا المقتضيات العامة المنصوص عليها في القانون (م ١٤ من دستور ١٩٢٨م وم ٢١ من دستور ١٩٤٧م) .

وقضى الدستور اللبناني لعام ١٩٢٦م بأن التعليم حر مالم يخل بالنظام العام أو ينافي الآداب أو يتعرض لكرامة أحد الأديان والمذاهب ولا يمكن أن يمس حقوق الطوائف في مهمة إنشاء مدارسها الخاصة على أن تسير في ذلك وفقاً للأنظمة العامة التي تصدرها الدولة في شأن المعارف العمومية (م ١٠) .

وإذا كانت أحكام الدساتير السابقة من هذه المجموعة قد قررت حق التعليم الحر في إطار المذاهب المسيحية والإسلامية نظر الوجود طوائف مختلفة فإن أحكام دساتير أخرى من هذه المجموعة قد نصت على حرية التعليم دون النصوص على حرية تدريس الطوائف حسب مقتضياتها . وذلك لأن هذه الطوائف الدينية ضئيلة للغاية مثلما هي الحال في المغرب أو وجود مجموعة يهودية محدودة جداً في اليمن.

وعلى هذا الأساس قررت الدساتير المغربية أن : التربية والشغل حق للمواطنين على السواء في دساتير ١٩٦٢م (ق ١٣) و ١٩٧٠م (ق ١٣) و ١٩٧٢م (ق ١٣) و ١٩٩٢م (ق ١٣) و ١٩٩٦م (ق ١٣) .

لم ينحصر الأمر على ما تقدم فقط ، بل قررت مجموعة أخرى من الدساتير العربية حرية التعليم فقط مثال ذلك اكتفى اتفاق الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق لعام ١٩٦٣م بالنص على أن تخطط التربية والتعليم العالي

والبحث العلمي (راجع الملحق الثاني من الإتفاق) . في حين كان ميثاق الدول العربية المتحدة لعام ١٩٥٨م قد سبق هذا النص بأن قرر أن ينظم القانون مراحل ووسائل تنسيق التعليم والثقافة (م ٢٢) . في حين قضى دستور الاتحاد العربي لعام ١٩٥٨م أيضاً بأن : يتمتع المواطنون في الإلتحاق بالمعاهد العلمية والتعليمية (م ١٨) . وعلاوة على ذلك قررت أحكام دساتير سلطنة لحج لعام ١٩٥٢م وج.ع.ي للأعوام ١٩٦٣م و ١٩٦٤م و ١٩٦٥م و ١٩٦٧م و ١٩٧٠م وج.ي لعام ١٩٩٠م قبل تعديله عام ١٩٩٤م والنظام الأساسي للدولة في سلطنة عمان حق المواطنين في التعليم أو حريته مثال ذلك قضى دستور سلطنة لحج لعام ١٩٥٢م ب : حرية التعليم مالم يخل بالنظام العام والآداب العامة (م ١٢) . والتعليم حق لليمنيين جميعاً تكفله الدولة بإنشاء مختلف أنواع المدارس والمؤسسات الثقافية والتربوية والتوسع فيها تدريجياً في دستور ج.ع.ي لعام ١٩٦٣م (م ٣٦) . أضاف دستور ١٩٦٤م إلى هذا النص وتهتم الدولة خاصة بنمو الشباب البدني والعقلي والخلقي (م ٣٦) وهو النص الذي قضت به أحكام دساتير ج.ع.ي للأعوام ١٩٦٥م (م ٥٨) و ١٩٦٧م (م ٥٨) و ١٩٧٠م (م ٣٢) . ولم يشذ عن هذه الأحكام دستور ج.ي لعام ١٩٩٠م قبل تعديله عام ١٩٩٤م حين نص على أن التعليم حق للمواطنين تكفله الدولة بإنشاء مختلف المدارس والمؤسسات الثقافية والتربوية وتهتم الدولة بصورة خاصة برعاية النشئ وتحميه من الانحراف وتوفر له التربية الدينية والعقلية وتهيء له الظروف المناسبة لتعبئة ملفاته في جميع الحالات (م ٣٧) . وعلى هذا النسق سارت أحكام النظام الأساسي للدولة في سلطنة عمان في نصه على أن : التعليم ركن أساسي لتقدم المجتمع ترعاه الدولة وتسعى لنشره وتعميمه . يهدف التعليم إلى رفع المستوى الثقافي العام وتطهيره وتنمية التفكير العلمي وذكاء روح البحث وتلبية متطلبات الخطط الاقتصادية والاجتماعية

وإيجاد جيل قوي في بنيته وأخلاقه يعتز بأمته ووطنه وتراثه ويحافظ على منجزات .

وتوفر الدولة التعليم العام وتعمل على مكافحة الأمية وتشجع على إنشاء المدارس والمعاهد الخاصة بإشراف من الدولة وفقاً لأحكام هذا القانون (م ١٣) .

واقترب من هذا الحكم نص دستور السودان لعام ١٩٩٨ م مع اختلاف في الصياغة إذ قرر الأخير مثل سابقه العمل على محو الأمية لكنه كسابه لم يقضي نصاً بإجبارية التعليم في أي مرحلة وذلك طبقاً للرقم ١٢ ، الذي نص على أن : تجند الدولة الياقات الرسمية وتعبئ القوى الشعبية سبيل محو الأمية وإهالة وتكثيف نظم التعليم وتعمل على رفع العلوم والبحوث والتجارب العلمية وتيسير كسبها . كما تعمل على تشجيع الفنون بأنواعها وتسعى لتنقية المجتمع نحو قيم التدين والتقوى والعمل الصالح .

وقد اتفقت أحكام مجموعة من الدساتير الأجنبية مع أحكام هذه المجموعة الدستورية العربية في عدم النص على إلزامية التعليم أو مجانيته مكثفية بالنص على حريته .

يكاد يكون دستور بلجيكا لعام ١٨٣١ م أول الأحكام الدستورية الموجودة بحوزتنا في الدساتير الأجنبية التي تقرر حرية التعليم دون النص على مجانيته أو إلزاميته وذلك وفقاً للمادة (١٧) منه ، التي نصت على أن : التعليم حر ويمنع أي تدخل في هذا الصدد ومن يخرق هذا الحق يتعرض لعقاب القانون والتعليم الشعبي يتم تنظيمه على حساب الدولة وفقاً للقانون .

واقترب من هذا النص حكم الدستور الإيراني لعام ١٩٠٧ م حين قضى بأن التعليم حر وتبني الحكومة المدارس (م ١٨، ١٩) ويكاد يكون الدستور التركي لعام ١٩٢٤ م قد قرر نفس هذا الحكم في المادة (٨١) التي نصت على أن التعليم بأنواعه حر .

ولم يشذ عن هذه الصيغة التي اكتفت بحرية التعليم دستور الاتحاد السوفيتي لعام ١٩٢٤م وإن كانت صيغة المادة مختلفة عندما قضى بأن تكون مهام الاتحاد إقامة البداية العامة في مجال التعليم الشعبي (الفقرة س من الباب الأول) واكتفى دستور بوليفيا لعام ١٩٤٧م بالنص على أن التعليم حق للمواطنين (م٦ق٦) .

ومع أن أحكام دستور ألمانيا الاتحادية لعام ١٩٤٩م ، المعدل عام ١٩٥٦م قد قررت أن يوضع التعليم تحت إشراف الدولة وأن للقائمين على تربية الأطفال الحق في أن يقرروا إلصاقهم بالتعليم الديني والتربية الدينية بشكل جزئي من مواد التعليم العام في المدارس العامة وفيما عدا المدارس غير الطائفية وحق إنشاء المدارس الخاصة مكفول ويخضع إنشاء المدارس الخاصة التي تحل محل المدارس العامة لموافقة الدولة على أن تحكمها الولاية صاحب الشأن .. الخ . ولا يجوز إقامة مدرسة ابتدائية خاصة إلا إذا قررت إدارة التعليم العام أنها تمثل قاعدة تربوية .. الخ . وتظل المدارس التحضيرية ملغاه (م ٧٠) غير أن هذا الدستور لم يقرر التعليم الإلزامي نصاً .

ولم ينحصر الأمر على ما تقدم فقط ، بل وقضى دستور سان سلفادور لعام ١٩٥٠م بأن التعليم حق وواجب أساسي على الدولة التي تقوم بنظام التعليم الذي يؤدي إلى تطوير الشخصية .. الخ (م ١٩٨) ويجب أن تنشئ الدولة المؤسسات الضرورية لهذا الغرض (م ١٩٧) ومكافحة الأمية (م ٢٠٠) وإفراد هذا الدستور باباً للثقافة (المواد ١٩٧-٢٠٥) غير أنه هو الآخر لم يقضي بإلزامية التعليم ولا مجانيته . وعلاوة على ما تقدم نص الدستور التركي لعام ١٩٦١م على أنه لكل فرد الحق في التعليم الفنون والعلوم والتعبير عنها بالإذاعة والنشر والقيام بجميع أنواع الأبحاث في هذا المجال كما أن حرية الثقافة والتعليم مكفولة تحت إشراف الدولة ومراقبتها . والأساس الذي تسيّر عليها المدارس الخاصة تنظم بقانون وبصورة تكفل مطابقتها للمستوى الذي يراد بلوغه في مدارس الدولة ولا يجوز فتح دور للتعليم تتنافى مع الأسس العلمية والتعليمية المعاصرة (م ٢١) .

وقررت حرية التعليم دون إلزاميته ومجانيته دساتير ماليزيا لعام ١٩٥٦م (الرقم ٢) ومدغشقر لعام ١٩٥٩م المعدل لعام ١٩٦٠م (الديباجة) والكنغويرازفيل لعام ١٩٦٣م (م ١٢) وغيره من الأحكام الدستورية الأجنبية وصممت مجموعة من الأحكام الدستورية العربية عن النص على التعليم في كل من الدستور التونسي لعام ١٨٦١م ونظامات جبل لبنان لنفس العام ودساتير فلسطين لعام ١٩٢٢م وبرقة لعام ١٩٥١م والإعلان الدستوري المصري الصادر في ١٠ / ٢ / ١٩٥٣م وقانون الحكم الذاتي في السودان لعام ١٩٥٣م والميثاق الوطني المقدس لعام ١٩٤٨م في اليمن ودساتير السودان للأعوام ١٩٥٦م و١٩٦٤م و١٩٨٥م وج.ع.م لعام ١٩٥٨م والعراق لنفس العام وتونس لعام ١٩٥٩م ومستعمرة عدن لعام ١٩٦٢م .

وبالعودة إلى مجموعة الأحكام الدستورية الأجنبية التي بحوزتنا نجد أنه قد صممت عن النص على التعليم دساتير الإرجنتين لعام ١٨٥٣م وشيلي لعام ١٩٢٥م والفلبين لعام ١٩٣٥م وكمبوديا لعام ١٩٤٧م ولاوس لنفس العام وفنزويلا لعام ١٩٥٣م وليبيريا لعام ١٩٥٥م والباكستان لعام ١٩٥٦م ونيبال لعام ١٩٥٨م وأفريقيا الوسطى لعام ١٩٥٩م ، المعدل عام ١٩٦٠م والسنگال لعام ١٩٦٠م ، المعدل عام ١٩٦٣م والنيجر لعام ١٩٦٠م وساحل العاج لنفس العام وغينيا لعام ١٩٥٨م وفولتا العليا لعام ١٩٦٠م ومالي لعام ١٩٥٩م المعدل عام ١٩٦٠م وغانا لعام ١٩٦٠م ونيجريا لعام ١٩٦٠م وداهومي لنفس العام والكمرون لعام ١٩٦١م وسيراليون لنفس العام وأوغندا لعام ١٩٦١م والكنغوليوبيدفيل لعام ١٩٦٠م وتشاد لعام ١٩٦٢م والكنغويرازفيل لعام ١٩٦١م وتوجو لعام ١٩٦٣م وأفريقيا الوسطى لعام ١٩٦٤م وزامبيا لنفس العام وروديسيا لعام ١٩٦٤م وتنزانيا لعامي ١٩٦٥م و١٩٧٧م والصين الشعبية لعام ١٩٧٥م وبورما لعام ١٩٧٧م .

حرية البحث العلمي

ترتبط صيرورة العلم بصيرورة السلطة العامة وأصبح استخدام سياسة البحث العلمي ضرورة ملحة تبعاً لحاجاته المتزايدة ، والتأثير الذي تمارسه على شؤون السياسة نفسها وبناء على ذلك لم يعد العلم منفصلاً عن الخطط السياسية العامة التي تتيح له النمو ، بما يساهم العلم نفسه في تحقيقها بالاستمرار عن قرب من القرارات التي تحدد الخطة وتعين السبل المؤدية إلى بلوغها .

ومع أن ممارسة البحث العلمي لم تتغير إلا أنها تتطور في إطار تطور العلوم التي لا تتوقف بسبب اعتمادها على مجموعة من المؤسسات والآليات والأساليب والقرارات التي تتحكم بها الممارسة وحدها .

وبالعودة إلى الدساتير العربية نجد أن مجموعة منها قد قررت حرية البحث العلمي في حين صممت مجموعة أخرى عن النص على ذلك .

نصت أحكام (٣١) وثيقة دستورية عربية على حرية - كفالة - حرمة - البحث العلمي . وصممت عن النص على ذلك أحكام (٣٩) وثيقة دستورية عربية ابتدأت الصيغة الخاصة بحرية البحث العلمي في التشريع الدستوري العربي بالنص على أن : تحمي الدولة العلوم والفنون وترعى تقدمها وانتشارها وتشجع على البحوث العلمية في دساتير سوريا للأعوام ١٩٥٠م (م٢٨ق٨) وهو أول تشريع دستوري عربي يقرر حرية البحث العلمي فيما نعلم و١٩٥٣م (م٢١ق١٨ و ١٩٦٢م) (م٢٨ق٨) .

وبالمقابل نصت أحكام مجموعة أخرى من الدساتير العربية على حرية البحث العلمي ارتباطاً بحرية الرأي والتعبير حيث وردت الصيغة التالية بذلك : حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول والكتابة أو التصوير أو غير ذلك في حدود القانون في دساتير مصر لعام

١٩٥٦م (م ٤٤) والكويت لعام ١٩٦٢م (م ٣٦) وج.ع.م لعام ١٩٦٤م (م ٣٥) وج.ع.ي للأعوام ١٩٦٤م (م ٣٢) و١٩٦٥م (م ٥٥) و١٩٦٧م (م ٤٩) والعراق لعامي ١٩٦٤م (م ٢٩) و١٩٦٨م (م ٣١) والبحرين لعام ١٩٧٣م (م ٢٣) وعام ٢٠٠٢م (م ٢٣). في حين قرر دستور ج.م.ع لعام ١٩٧١م أن : تكفل الدولة للمواطنين حرية البحث العلمي والإبداع الأدبي والفني والثقافي وتوفير وسائل التشجيع اللازمة لتحقيق ذلك (م ٤٩). أما دستور السودان لعام ١٩٩٨م فقد أورد هذا النص بأن تعمل الدولة على دفع العلوم والبحوث والتجارب العلمية .. الخ (الرقم ١٢).

وقضت أحكام مجموعة دستورية ثالثة . بحرية البحث العلمي وتشجع وتكافئ التفوق والإبداع في سائر النشاطات الفكرية والعملية والفنية ومختلف مظاهر النبوغ الشعبي في دستور العراق لعام ١٩٧٠م (م ٢٧ ق جـ). تغير هذا النص في مشروع الدستور العراقي لعام ١٩٨٩م إلى أن : تضمن الدولة وتدعم حرية البحث العلمي وتمده بأسباب تقدمه وتطوره وتشجع التفوق والإبداع والابتكار في المجالات الفكرية والعلمية والثقافية (م ٦٦ ق أولاً).

أما دستور الجزائر لعام ١٩٧٦م فقد نص على حرية الابتكار الفكري والفني والعلمي للمواطن مضمونه في إطار القانون وحقوق التأليف محمية بالقانون (م ٥٤). وأضاف الدستوران الجزائريان الأخيران إلى ما تقدم ولا يجوز حجز أي مطبوع أو تسجيل أو أية وسيلة أخرى من وسائل التبليغ والإعلام إلا بمقتضى أمر قضائي في دستوري ١٩٨٩م (م ٣٦) و١٩٩٦م (م ٣٨). بينما قضى دستور قطر لعام ٢٠٠٣م بحرية الرأي والبحث العلمي مكفولة، وفقاً للشروط والأحوال التي يحددها القانون (م ٤٧).

وبالمقابل قررت الأحكام الدستورية في ج.ي.د.ش وج.ي أن تكفل الدولة حرية البحث العلمي والإنجازات الأدبية والفنية والثقافية طبقاً لأهداف الدستور

كما توفر الوسائل المحققة لذلك في دستور ج.ي.د.ش لعام ١٩٧٠م (م٤٧ق١) .
استبدل دستور ١٩٧٨م الإنجازات بالإبداعات ثم تطابق مع نص دستور
١٩٧٠م (راجع م٥٣ من دستور ١٩٧٨م) . وأضاف دستور ج.ي.د.ش لعام
١٩٩٠م ، إلى هذا النص وتقدم الدولة كل مساعدة لتقدم العلوم والفنون كما
تشجع الاختراعات العلمية والفنية والإبداع الفني وتحمي الدولة نتائجها (م١٨)
. واشترط الدستور السوداني لعام ١٩٧٣م أن توجه البحوث العلمية لخدمة
المجتمع ومتطلبات التنمية وفقاً للمادة (١٩) منه بأن : تكفل الدولة الاستقلال
الأكاديمي للجامعات كما تكفل حرية الفكر والبحث العلمي بها وعلى الدولة
توجيه التعليم الأكاديمي والبحوث العلمية لخدمة المجتمع ومتطلبات التنمية . في
حين قضى الدستور الإنتقالي السوداني لعام ٢٠٠٥م بأن تكفل الدولة الحرية
الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي وتحمي حرية البحث العلمي في إطار
الضوابط الأخلاقية للبحث (ف٦ من الرقم ١٣) .

وتأتي حرية البحث العلمي في دستور سوريا لعامي ١٩٦٩م و١٩٧٣م
كركن أساسي في تقدم المجتمع العربي الاشتراكي . وإن وردت في الدستورين
صيغة واحدة اختلفت بداية الجملة الأولى . تعتبر العلوم والأبحاث وكل ما يتم
التوصل إليه من منجزات علمية ركن أساسي في تقدم المجتمع العربي وعلى
الدولة أن تقدم له الدعم الشامل . وتحمي الدولة حقوق المؤلفين والباحثين التي
تخدم مصالح الشعب في دستور ١٩٦٩م (م٢٠) . في حين بدأ النص في دستور
١٩٧٣م . العلم والبحث العلمي ، ثم تطابق هذا الحكم مع ما ورد في دستور
١٩٦٩م (راجع م٢٤ من دستور ١٩٧٣م) .

واختلفت صيغة هذا الحكم الخاص بالبحث العلمي في ثلاثة أحكام دستورية
عربية حيث ارتبط بأن ترعى الدولة التراث الثقافي القومي وتحافظ عليه
وتساعد على نشره وتشجع العلوم والفنون والآداب والبحوث العلمية في دستور

قطر لعام ١٩٧١م (م١٣ق٤) والنظام الأساسي للدولة في سلطنة عمان لعام ١٩٩٦م وكان مشروع دستور المملكة العربية السعودية لعام ١٩٦١م قد نص قبلهما على أن : ترعى الدولة العلوم والآداب والفنون وتشجع البحوث العلمية (م١٢) .

وأتى اتفاق الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق لعام ١٩٦٣م بنص عام يقضي بتخطيط التربية والتعليم العالي ولبحث العلمي (الرقم ٨ من الملحق الثاني) وانحصرت أحكام دستور اتحاد الجمهوريات العربية لعام ١٩٧١م في النص على حرية البحث العلمي (م١٢ق٨) فقط .

وقررت مجموعة من الدساتير الأجنبية حرية البحث العلمي مثل دساتير إيطاليا لعام ١٩٤٧م (م٣٢) والدومنيكان لعام ١٩٤٧م (م٦ق٤) والبرازيل لعام ١٩٤٦م (الرقم ١٩) وكوستاريكا لعام ١٩٤٩م (م٧٧) والصين الشعبية لعامي ١٩٥٤م (م٩٥) و١٩٨٢م (م٤٧) وهائيتي لعام ١٩٥٠م (م٢٢) وهندوراس لعام ١٩٥٦م (م٦٠) وتركيا لعام ١٩٦١م (م٢١) واليابان لعام ١٩٦٣م (م٣٢) . ويوغسلافيا لعامي ١٩٦٣م (م٤٥) و١٩٧٤م (م٤٧) وألمانيا الديمقراطية لعام ١٩٦٨م ، المعدل عام ١٩٧٤م (م١٧ق٢) وبلغاريا لعام ١٩٧٢م (م٤٦) وكوريا الديمقراطية لعام ١٩٧٢م (م٦٠) والسويد لعام ١٩٧٤م (الرقم ٢٠ق٨) واليونان لعام ١٩٧٥م (م١٦ق١) وبولندا لعام ١٩٧٦م (م٧٤) والباتيا لعام ١٩٧٦م (م٥١) وفيتنام لعام ١٩٨٠م (م٧٢) والاتحاد السوفيتي لعام ١٩٧٧م (م٤٧) وروسيا الاتحادية لعام ١٩٩٣م (م٤٧) .

وصممت مجموعة كبيرة من الأحكام الدستورية العربية على حرية البحث العلمي ابتداءً بالدستور التونسي لعام ١٨٦١م ودستور تونس لعام ١٩٥٩م . ونظامات جبل لبنان لعام ١٨٦١م ودستور لبنان لعام ١٩٢٦م ودساتير سوريا للأعوام ١٩٢٠م و١٩٣٠م والنظامان الأساسيان لحكومتنا اللانقية وجبل

الدروز لعام ١٩٢٠م ودساتير العراق لعامي ١٩٢٥م و١٩٥٨م والأردن للأعوام ١٩٢٨م و١٩٤٧م و١٩٥٢م . والنظامان الأساسيان للقطر الطرابلسي وبرقه لعام ١٩١٩م ودستور برقة لعام ١٩٥١م وليبيا لعامي ١٩٥١م و١٩٦٣م ومصر لعامي ١٩٢٣م و١٩٣٠م وج.ع.م لعام ١٩٥٨م . والميثاق الوطني المقدس لعام ١٩٤٨م ودستور سلطنة لحج لعام ١٩٥٢م ومستعمرة عدن لعام ١٩٦٢م وج.ع.ي لعامي ١٩٦٣م و١٩٧٠م والمغرب للأعوام ١٩٦٢م و١٩٧٠م و١٩٧٢م و١٩٩٢م و١٩٩٦م والجزائر لعام ١٩٦٣م وقانون الحكم الذاتي السوداني لعام ١٩٥٣م ودساتير السودان للأعوام ١٩٥٦م و١٩٦٤م و١٩٨٥م ودستور الاتحاد العربي لعام ١٩٥٨م وميثاق الدول العربية المتحدة لنفس العام . ودستور دولة الإمارات العربية المتحدة لعام ١٩٧١م .

وصممت أحكام مجموعة من الدساتير الأجنبية عن النص على حرية البحث العلمي منها : دساتير روسيا الاتحادية لعام ١٩١٨م والاتحاد السوفيتي للأعوام ١٩٢٤م و١٩٣٦م وكولومبيا لعام ١٨٨٦م وكوبا لعامي ١٩٤٠م و١٩٧٦م وبوليفيا لعام ١٩٤٧م ونيكاراجوا لعام ١٩٥٠م وفنزويلا لعام ١٩٥٣م وبولندا لعام ١٩٥٢م وألمانيا الديمقراطية لعام ١٩٤٩م المعدل عام ١٩٦١م وأفغانستان لعامي ١٩٣١م و١٩٦٤م والهند لعام ١٩٤٧م وأندونيسيا لعام ١٩٥٦م ومنغوليا لعام ١٩٦٠م وغينا لعام ١٩٥٨م ومدغشقر لعام ١٩٥٩م المعدل عام ١٩٩٦م والسنگال لعام ١٩٦٠م والكمرون لنفس العام . وجابون لعام ١٩٦١م وتشيكوسلفاكيا لعام ١٩٦٠م والسنگال لعام ١٩٦٠م والكمرون لنفس العام . وجابون لعام ١٩٦١م . وتشيكوسلفاكيا لعام ١٩٦٠م وقانون الحقوق والحريات المدنية في الكنفو لعام ١٩٦٠م ودساتير نيجريا لعام ١٩٦٠م وبورندا لعام ١٩٦٢م وبورندي لعام ١٩٦٢م وكينيا لعام ١٩٦٣م وأوغندا لعام ١٩٦٣م والكنغو لنفس العام ، وزامبيا لعام ١٩٦٤م وروندوسيا لعام ١٩٦٤م وتوجو لعام

١٩٦٣م وكمبوديا لعام ١٩٤٧م والفلبين لعام ١٩٣٥م وبورما لعامي ١٩٤٧م و١٩٧٤م وأفريقيا الوسطى لعام ١٩٦٤م وماليزيا لعام ١٩٥٦م وباكستان لعام ١٩٥٦م وغيرها من الدساتير .

حرية الرأي

تعبّر حرية الرأي عن روح الفكر الديمقراطي والصوت الذي يجول بخاطر أبناء الأمة بمختلف طبقاتها ، وتعمل الدولة الديمقراطية على تحقيق رغبات أبناء الشعب ، ويكون الرأي العام الامتداد الطبيعي لحرية الرأي وحين تكفل حرية الرأي يزدهر الرأي العام .

وتعتبر حرية التعبير عن الرأي من الأسس الراسخة للنظم الديمقراطية ، حيث يكون بمقدار كل مواطن أن يبدي رأيه بحرية دون خوف .

وللتعبير عن الرأي ووسائل مختلفة منها القول والكتابة والتصوير والرسم ... الخ بيد أن حرية التعبير ليست بدون ضوابط وحدود تقرها أنظمة الدولة استناداً إلى دستور ديمقراطي.

قررت أحكام (٥٦) وثيقة دستورية عربية حرية الرأي ، التعبير ، الفكر .. الخ .

وصممت عن النص على ذلك أحكام (١٤) وثيقة دستورية في البلاد العربية نصت أحكام مجموعة من الدساتير العربية على أن : حرية الرأي مكفولة ولكل إنسان أن يعبر عن فكره بالقول والكتابة أو بالتصوير أو بغير ذلك في دساتير مصر لعامي ١٩٢٣م (م) ١٤ و ١٩٣٠م (م) ١٤ والأردن لعام ١٩٥٢م (م) ١٥ ق ١ .

علماً بأن الدستور الأخير قد أضاف وسائل التعبير بشرط أن لا يتجاوز حدود القانون .

ومع أن أحكام دستورية أخرى قد اتفقت مع حكم الدستوريين المصريين لعامي ١٩٢٣م و ١٩٣٠م في هذا الشأن غير أنها قد أضافت إلى تلك حرية البحث العلمي في هذه المواد المتعلقة بحرية الرأي كما هي الحالي في دساتير مصر لعام ١٩٥٦م (م ٤٤) . وج.ع.م لعام ١٩٦٤م (م ٣٥) والكويت لعام ١٩٦٢م (م ٣٦) وج.ع.ي للأعوام ١٩٦٤م (م ٣٣) و ١٩٦٥م (م ٥٦) و ١٩٦٧م (م ٥٣) والعراق لعامي ١٩٦٤م (م ٢٩) و ١٩٦٨م (م ٣١) والبحرين لعام ١٩٧٣م (م ٢٣) والبحرين لعام ٢٠٠٢م (م ٢٣) وقطر لعام ٢٠٠٣م (م ٤٧) . في حين أضاف دستور ج.م.ع. لعام ١٩٧١م نصاً يقضي بأن النقد الذاتي والنقد البناء ضمان لسلامة البناء الوطني (م ٤٧) .

وقضت أحكام مجموعة دستورية عربية أخرى بحرية الرأي ... الخ غير أنها لم تقضي بالبحث العلمي في هذه النصوص مثال ذلك قرر الدستور السوري لعام ١٩٣٠م أن حرية الفكر مكفولة لكل شخص حق الإعراب عن فكره بالقول والكتابة والتصوير في حدود القانون (م ١٦) .

وبالمقابل لم يقضي الدستور الأردني لعام ١٩٤٧م بالخطابة والتصوير حيث انحصرت أحكامه في النص على : حرية الرأي مكفولة ولكل إنسان الإعراب عن فكره بالقول والكتابة في حدود القانون (الرقم ١٧) وإن كانت الخطابة جزء من القول .

وأضاف دستور دولة الإمارات العربية المتحدة لعام ١٩٧١م والنظام الأساسي للدولة في سلطنة عمان لعام ١٩٩٦م إلى حرية الرأي والتعبير عنه بالقول والكتابة وسائر وسائل التعبير (مثل دستور الأردن لعام ١٩٥٢م) مكفولة في حدود القانون (م ١٧ من دستور دولة الإمارات العربية المتحدة وم ٢٩ من النظام الأساسي للدولة في سلطنة عمان لعام ١٩٩٦م) .

وينتمي دستور ج.ع.ي لعام ١٩٧٠م إلى هذه المجموعة في نصه على أنه لكل مواطن حق الإعراب عن فكره بالقول أو الكتابة أو التصوير في حدود القانون (م ٢٥) . وهو نفس الحكم الذي قرره دستور ج.ي لعام ١٩٩٠م (م ٢٦) وم ٤١ بعد تعديله عام ١٩٩٤م .

واتفقت أحكام مجموعة دستورية ثالثة في الصمت على التصوير في نصوصها المتعلقة بحرية الرأي مضيئة النشر إلى الاجتماع .. الخ . مثال ذلك قرر الدستور العراقي لعام ١٩٢٥م حرية إبداء الرأي والنشر والاجتماع ضمن حدود القانون (م ١٢) . وهو النص الذي اقترب منه حكم دستور العراق لعام ١٩٧٠م في نصه على أن يكفل الدستور حرية الرأي والنشر .. الخ (م ٢٦) . وحرية الفكر والرأي والتعبير عنه وتلقيه بالوسائل الإعلامية والثقافية مضمونة وينظم القانون ممارسة هذه الحريات في مشروع الدستور العراقي لعام ١٩٨٩م (م ٥٣) .

وأوجزت أحكام دستورين آخرين بهذا الصدد إذ لجميع الأردنيين الحرية في الإعراب عن آرائهم ونشرها في دستور الأردن لعام ١٩٢٨م (م ١١) . وحرية الرأي والصحافة والنشر مكفولة في دستور اتحاد الجمهوريات العربية لعام ١٩٧١م (م ١٢ ق ٩) .

وبالمقابل أسهبت دساتير أخرى من هذه المجموعة في النصوص الخاصة بهذا الشأن . حرية إبداء الأفكار والآراء بواسطة الكلام والكتابة وحرية الاجتماع وحرية إنشاء الجمعيات مكفولة جميعاً ضمن الحدود المعينة في القانون . في القانونين الأساسيين لحكومتى اللانقية وجبل الدروز لعام ١٩٢٠م (م ٦) . واقترب من هذا الحكم الدستور التونسي لعام ١٩٥٩م ، الذي نص على أن حرية الفكر والتعبير والصحافة والنشر مضمون وتمارس حسبما يضبطه القانون (ق ٩) .

وتتنمي الأحكام الدستورية السودانية إلى هذه المجموعة التي لم تقرر التصوير عند نصها علي حرية التعبير والرأي . إذ لجميع الأشخاص الحق في حرية التعبير عن آرائهم .. الخ في قانون الحكم الذاتي السوداني لعام ١٩٥٣م (الرقم ٢) ودساتير السودان للأعوام ١٩٥٦م (الرقم ٢) و ١٩٦٤م (الرقم ٢) و ١٩٨٥م (الرقم ٢) وأضاف دستور السودان لعام ١٩٧٣م والنشر والخطابة والكتابة طبقاً للمادة (٤٨) منه التي قضت بأن حرية الرأي مكفولة لكل سوداني الحق في التعبير عن رأيه ونشره بالكتابة والخطابة وغير ذلك من وسائل التعبير في حدود القانون .

أما دستور السودان لعام ١٩٩٨م فقد أسهب في هذا الموضوع وشمل حرية الرأي والصحافة واعتناق المذاهب .. الخ وهو ما يجد مقابل له في أحكام دساتير الدول التي تحررت من الاستعمار البريطاني مع اختلاف في الصياغة منها دستور مستعمرة عدن لعام ١٩٦٢م وج.ي.د.ش لعامي ١٩٧٠م و ١٩٧٨م وهو ما سنتناوله فيما بعد . لقد نص الدستور السوداني لعام ١٩٩٨م على أن يكفل للمواطنين حرية التماس أي علم أو اعتناق أي مذهب في الرأي والفكر دون إكراه من السلطة وتكفل لهم حرية التعبير وتلقي المعلومات والنشر والصحافة دون ما قد يترتب عليه من أضرار بالأمن أو النظام أو السلامة أو الآداب العامة وفق ما يفصله القانون (الرقم ٢٥) وأقترب منه في هذا الشأن دستور السودان الإنتقالي لعام ٢٠٠٥م في نصه على أن لكل مواطن حق لايقيد في حرية التعبير وتبقى المعلومات والمطبوعات والوصول الى الصحافة دون مساس بالنظام والسلامة والأخلاق العام وذلك وفقاً لما يحدده القانون (ف ١ من الرقم ٣٩) .

إن هذا النص يذكرنا في بعض منه بدستور مستعمرة عدن لعام ١٩٦٢م ، الذي قرر حرية الرأي بشكل مسهب لم يرد في أي نص دستور آخر في البلاد

العربية . لقد قضى الرقم (١٠) من دستور مستعمرة عدن لعام ١٩٦٢م بما يلي :

١- لا يصد أي شخص إلا برضاه عن التمتع بحريته في التعبير أي الحرية في اعتناق آراء وتلقي إذاعة أفكار ومعلومات بدون تدخل وعدم التدخل في مراسلاته .

٢- لا شيء ينظم أي قانون أو يفصل بمقتضى سلطة يخولها أي قانون يعتبر غير متسق مع هذه المادة أو مناقض لها في حدود ما يضعه ذلك القانون من أحكام:

أ- تقتضيها في حدود معقولة مصلحة الدفاع والسلامة العامة أو النظام العام أو الآداب العامة أو الصحة العامة .

ب- أو تقتضيها في حدود معقولة أغراض حماية سمعة الأشخاص القانونية أو منع ٩ الكشف عن معلومات أو تمنى عليها شخص أو أشخاص ما ، أو الحفاظ على سلطة المحاكم واستقلالها ، أو تنظيم التلفون والتلغراف أو البريد أو الإذاعة اللاسلكية ، أو التلفزيون أو نشر المواد المكتوبة أو المصورة أو المعارض العامة أو التسلية العامة .

ج- أو تفرض قيود على الموظفين (الضباط) العامين .

وفيما عدا ذلك فإن تلك الأحكام تبدو ليس لها ما يبررها بصفة معقولة في مجتمع ديمقراطي لقد اتفقت أحكام دستوري ج.ي.د.ش لعامي ١٩٧٠م و١٩٧٨م مع الدستوريين السابقين في تقرير حرية الصحافة في إطار الأحكام الخاصة بحرية الرأي غير أن دستوري ج.ي.د.ش قد أوجزت في هذا الشأن فحصرت أحكامها بالنص على أن تكفل الدولة حرية التعبير بالقول أو الكتابة أو التصوير أو بأي وسيلة من وسائل التعبير . وينظم القانون حرية التعبير عن طريق الصحافة وغيرها من وسائل النشر والإعلام بما يكفل دعم النظام الوطني

الديمقراطي وحفظ الآداب العامة والأمن الوطني مع عدم المساس بحرية المواطنين وكرامتهم (م ٤٧) من دستور ١٩٧٠م وم ٤٤ من دستور ١٩٧٨م).
إن ارتباط حرية الرأي بالأمن قد أتى في دستور الجزائر لعام ١٩٧٦م ،
الذي قضى بأن : تمارس حرية التعبير مع مراعاة المادة (٧٣) من الدستور ،
وهي التي قررت أن يحدد القاتون شروط إسقاط الحقوق والحريات الأساسية لكل
من يستعملها قصد المساس بالدستور ، أو بالمصالح الرئيسية للمجموعة
الوطنية أو بوحدة الشعب والتراب الوطني ، أو بالأمن الداخلي والخارجي للدولة
أو بالثورة الاشتراكية (م ٥٥)

وإذا كانت أحكام دستور السودان لعام ١٩٩٨م ودستور ج.ي.د.ش لعامي
١٩٧٠م و١٩٧٨م قد قررت حرية الصحافة ضمن حرية الرأي فإن أحكام
الدستور اللبناني للعام ١٩٢٦م قد قضت بحرية الطباعة في إطار تقريرها حرية
الرأي . حين نص الدستور على حرية إبداء الرأي قولاً وكتابة وحرية الطباعة
وحرية الاجتماع وحرية تأليف الجمعيات كلها مكفولة ضمن دائرة القانون (م ١٣) .

وكما سبق القول بأن دساتير ج.ي.د.ش لعامي ١٩٧٠م و١٩٧٨م ودستور
الجزائر لعام ١٩٧٦م قد أوردت حرية الرأي ما لم يضر بالأمن نصاً فإن أحكام
دستوري سوريا لعامي ١٩٦٩م و١٩٧٣م قد قررت هي الأخرى أن تكون هذه
الحرية بما يضمن سلامة البناء الوطني القومي ويدعم النظام الاشتراكي حيث
نصت المادة (٣٥) من دستور ١٩٦٩م على أنه : لكل مواطن الحق في أن
يعرب عن رأيه بحرية وعلنية وأن يساهم في الرقابة والنقد في حدود القانون .
وأضاف دستور ١٩٧٣م إلى النص السابق وبما يضمن سلامة البناء الوطني
والقومي ويدعم النظام الاشتراكي .. الخ (م ٣٨) .

لقد وردت هذه السابقة الدستورية التي تقضي صراحة بعدم الدعوة إلى
تغيير نظام الحكم بالقوة في الدستور السوري لعام ١٩٥٣م ، حين قرر هذا

الدستور النص الذي ورد في دستور ١٩٥٠م بأن تكفل الدولة حرية الرأي لكل سوري أن يعبر بحرية عن رأيه بالقول والكتابة والتصوير وسائر وسائل التعبير . ولا يؤاخذ فرد على آرائه إلا إذا تجاوز الحدود المعينة في القانون (م ١٤) وهو نفس النص الذي قرره دستور ١٩٦٢م (م ١٤) . أضاف دستور ١٩٣٥ إلى النص السابق للرأي العام والقانون يحميه من العناصر التي تصرفه عن الحقيقة والخير العام أو تشجيع المنازعات بين أبناء الوطن أو تدعوا إلى تغيير نظام الحكم بالقوة (م ١٣ ق ١-٣) . اشترطت الدساتير الليبية في حرية الرأي مراعاة النظام العام في حرية الرأي أو عدم منافاة الآداب العامة . إذ لكل شخص الحق في حرية الرأي والقول وحرية الاجتماع وتكوين الجمعيات بشرط مراعاة النظام العام في دستور برقه لعام ١٩٥٠م (الرقم ١١) . وحرية الفكر مكفولة ولكل شخص الإعراب عن رأيه بجميع الطرق والوسائل ، لكن لا يجوز إساءة استعمال هذه الحرية فيما يخالف النظام العام أو ينافي الآداب في دستوري ليبيا لعامي ١٩٥٠م (م ٢٢) و ١٩٦٣م (م ٢٢) .

هناك مجموعة أخرى من الدساتير العربية التي أوجزت في هذا الشأن من حيث المبدأ غير أنها تباينت في نصوصها من أن : تكفل حرية الرأي والكلام والكفاية والاجتماع في حدود القانون في الميثاق الوطني المقدسي لعام ١٩٤٨م في اليمن (م ٣٠) واقترب منه في الإيجاز مشروع دستور المملكة العربية السعودية العام ١٩٦٠م (م ٤) . والدساتير المغربية التي نصت على حرية التعبير بجميع أشكاله وحرية الاجتماع من دساتير ١٩٦٠م (ق ٩) و ١٩٧٠م (ق ٩) و ١٩٧٢م (ق ٩) و ١٩٩٢م (ق ٩) و ١٩٩٦م (ق ٩) .

مع أن الدساتير الجزائرية لم تقرر حرية الاجتماع في النصوص الخاصة بحرية الرأي حيث نصت على حرية التعبير مخاطبة الجمهور في دستور ١٩٦٣م (م ١٩) وحرية الرأي وحرية التعبير في دساتير ١٩٧٦م (م ٣٥) و ٥٥

مع النص السابق) و ١٩٨٩م (م ٣٣٩) و ١٩٩٦م (م ٢٦ و ٤١) وأتت حرية الفكر في قانون الدولة العراقية في الفترة المؤقتة في إطار حرية الضمير والعقيدة ، حيث نصت الفقرة و من م ١٣ على أنه :- للعراقي الحق بحرية الفكر والضمير والعقيدة الدينية وممارسة شعائرها ويحرم الإكراه بشأتها .

قررت مجموعة من الدساتير الأجنبية التي بحوزتنا حرية الرأي وتغايرت مثل الأحكام الدستورية العربية بهذا الشأن إذ اكتفت بعضها بالنص على حرية الرأي . وأضافت أخرى حرية الاجتماع إلى حرية الرأي .. الخ ونصت ثالثة على حرية الصحافة في هذا الإطار .

لقد قررت أحكام (٧١) دستور أجنبي من المجموعة التي بحوزتنا حرية الرأي منها التي ربطته بحرية الاجتماع وحددت طائفة من هذه الدساتير أن تكون الاجتماعات بدون حمل السلاح . وأضافت مجموعة ثالثة حرية الصحافة في نفس النصوص التي قررت فيها حرية الاجتماع .

وبما أننا قد أفردنا فقرتين لحرية الاجتماع وحرية الصحافة فإننا سنقارن الدساتير الأجنبية بها بعد هذه الفقرة أي في الفقرتين المتعلقتين بحرية الاجتماع وحرية الصحافة .

والدساتير التي قررت حرية الرأي هي : دساتير بلجيكا لعام ١٨٣١م (م ١٩) وكولومبيا لعام ١٨٨٦م (م ٤٦) وإيران لعام ١٩٠٧م (م ٢١) . وشيلي لعام ١٩٢٥م (م ١٠ق ٤) وبيرو لعام ١٩٣٣م (م ٦٢) وهندوراس لعام ١٩٣٦م (م ٦١) وكوبا لعام ١٩٤٠م (م ٣٣) وبناما لعام ١٩٤٥م (م ٣٨) و (م ٣٩) والهند لعام ١٩٤٧م (م ٩ق ١ - أ - ب) وبورما لعام ١٩٤٧م (الرقم ١٧ق ١) وكمبوديا لنفس العام (م ٩) والبرازيل لعام ١٩٤٦م (الفصل ١١) وبوليفيا لعام ١٩٤٧م (م ٦٢ق ٣ و ٤) وإيطاليا لعام ١٩٤٧م (م ٢١) والدومنيكان لنفس العام (الرقم ٢٢) وكوستاريكا لعام ١٩٤٩م (م ٢٦) وهايتي لعام ١٩٥٠م (م ٢٤)

واليونان لعام ١٩٥٢ م (م ١٠) و (م ١٤) وفنزويلا لعام ١٩٥٣ م (م ٣٥ ق ٧) وليبيريا لعام ١٩٥٥ م (الرقم ٥) وارتيريا لعام ١٩٥٢ م (م ٢٢ ق ٤) وماليزيا لعام ١٩٥٦ م (الرقم ١٠) ونيبال لعام ١٩٥٨ م (الرقم ٧ ق أب-ج) وألمانيا الاتحادية لعام ١٩٤٩ م ، المعدل عام ١٩٥٦ م (م ٥ ق ١) وأندونيسيا لعام ١٩٥٦ م (م ١١) وجواتمالا لنفس العام (الرقم ٣٥) وباكستان لنفس العام (الرقم ٨) وأثيوبيا لعام ١٩٥٥ م (م ٤١) والقانون الأساسي عن الحريات المدينة في الكنفو اليوبيدفييل لعام ١٩٦٠ م (م ١٤ ق ٤) ودايتير تركيا لعام ١٩٦١ م (م ٢٧ ق أ) . ومدغشقر لعام ١٩٥٩ م ، المعدل عام ١٩٦٠ م (الديباجة) والصومال لنفس العام (م ٢٥ ق ٢) وسيرليون لعام ١٩٦١ م (الرقم ٢١) وأوغندا لعام ١٩٦٢ م (الرقم ٢٦) والكنغو البرازفيل لعام ١٩٦٣ م (م ٩) وكينيا لعام ١٩٦٣ م (الرقم ٢٣) والسنغال لعام ١٩٦٣ م (م ٨) وبورندي لعام ١٩٦٢ م (م ١٨) وزامبيا لعام ١٩٦٤ م (الرقم ٢٢) وأفغانستان لنفس العام (م ٣٢) واليابان لعام ١٩٦٣ م (م ٢١) ورودوسيا لعام ١٩٦٤ م (الرقم ٢٠) واليونان لعام ١٩٧٥ م (م ١٤) وأسبانيا لعام ١٩٧٧ م (م ٢١) وإيران لعام ١٩٧٩ م (م ٢٧) .

وقررت الأغلبية الساحقة من دساتير الدول الاشتراكية السابقة والباقية وبعض البلدان التي كانت تعرف بالتوجه الاشتراكي حرية الرأي في إطار حريات الاجتماع ، والاتحادات والنقابات والصحافة .. الخ غير أنه بخلاف دساتير البلدان الرأسمالية فإن دساتير الدول الاشتراكية قد اشترطت أن تكون هذه الحرية لطبقات معينة في نص هذه المادة التي قررت حرية الرأي مثل حرية الرأي للشغيلة مع إنهاء الطبقة الرأسمالية في دستور روسيا الاتحادية لعام ١٩١٨ م (الرقم ١٤) . أو النص على تلك القيود في مواد أخرى التي قضت ديكتاتورية الطبقة أو قيادة الحزب القائد للمجتمع .

والدساتير الاشتراكية التي قررت حرية الرأي في هذا الإطار هي دساتير الاتحاد السوفيتي لعام ١٩٣٦ م (م ١٢٥) و ١٩٧٧ م (م ٦٥) وبولندا لعامي ١٩٥٢ م (م ٧١ ق ١) و ١٩٧٦ م (م ٨٣) وألمانيا الديمقراطية لعام ١٩٤٩ م ، المعدل عام ١٩٦١ م (م ٩) وعام ١٩٦٨ م ، المعدل عام ١٩٧٤ م (م ٢٧) ومنغوليا لعام ١٩٦٠ م (م ٨٧) وتشيكوسلوفاكيا لعام ١٩٦٠ م (م ٢٨) ويوغسلافيا لعامي ١٩٦٣ م (٣٩) و ١٩٣٠ م (م ٤) ورومانيا لعام ١٩٦٥ م (م ٢٨) والصين الشعبية للأعوام ١٩٥٤ م (م ٨٧) و ١٩٧٥ م (م ٢٨) و ١٩٨٢ م (م ٣٥) والمجر لعام ١٩٤٩ م ، المعدل عام ١٩٧٢ م (م ٦٧) وكوريا الديمقراطية لعام ١٩٧٢ م وبنين لعام ١٩٧٧ م (م ٣٤) وألبانيا لعام ١٩٧٦ م (م ٥٣) وبنين لعام ١٩٧٧ م (م ٣٤) وأثيوبيا لعام ١٩٨٨ م (م ٧٤ ق ١) .

وصممت مجموعة من الدساتير العربية عن النص على حرية الرأي .. الخ مثل دساتير تونس لعام ١٨٦١ م ونظامات جبل لبنان لنفس العام والنظامان الأساسيان للقطر الطرابلسي وبرقه لعام ١٩١٩ م ودساتير سوريا لعامي ١٩٢٠ م و ١٩٦٤ م ودستور السلطنة الهاشمية لعام ١٩٥٢ م والاتحاد العربي لعام ١٩٥٨ م و ج.ع.م لعام ١٩٥٨ م واتفاق الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق لعام ١٩٦٣ م .

ومن الدساتير الأجنبية التي صممت عن النص على حرية الرأي دساتير تركيا لعام ١٩٢٤ م وأفغانستان لعام ١٩٣١ م والفلبين لعام ١٩٣٥ م ولاوس لعام ١٩٤٧ م والصومال لعام ١٩٧٩ م وغيرها .

٩ - الحق في العمل

يرجع تاريخ الحق في العمل في التشريع الدستوري العربي إلى الدستور السوري لعام ١٩٥٠ إذ لم يقرر هذا الحق أي دستور عربي قبل ذلك زد على ذلك صدرت مجموعة من الدساتير العربية بعد هذا التاريخ لم تنص هي الأخرى على الحق في العمل .

نصت أحكام (٣٨) تشريع دستوري عربي على الحق والعمل وصممت عن النص على ذلك أحكام (٣٢) وثيقة دستورية عربية .

والأحكام الدستورية العربية التي قررت الحق في العمل قد تغايرت في تفاصيل أحكامها بهذا الشأن . مثال ذلك نصت أحكام الدستور السوري لعام ١٩٥٠ على أن :

١ - العمل حق لجميع المواطنين وواجب عليهم يمليه الشرف وهو أهم العناصر الأساسية في الحياة الاجتماعية وعلى الدولة أن توفره للمواطنين وأن تضمنه بتوجيه الاقتصاد الوطني والنهوض به .

٢ - تحمي الدولة العمل وتضع له تشريعاً يقوم على المبادئ التالية :

أ - عطاء العامل أجر يتناسب مع كمية عمله وكيفيته .

ب - تحديد ساعات العمل الأسبوعية ومنح العمال أيام راحة أسبوعية وسنوية مع الأجر .

ج - تقرير تعويض خالص للعمال المعيلين وفي أحوال التسريح والمرض والعجز والطوارئ الناشئة عن العمل .

د - تعيين الشروط الخاصة بعمل النساء الأحداث .

هـ - خضوع العامل للقواعد الصحية .

٣ - تكفل الدولة للعمال مسكن صحي ويحدد القانون وسائل ذلك (م ٢٦) وهو نفس الحكم الذي قرره دستور سوريا لعام ١٩٦٢ (م ٢٦) .

وعدلت أحكام دستور ١٩٥٣ بعض الكلمات والجمل الدستورية السابقة وتسلسل الأرقام بيد أن الدستور الجديد قد أضاف في نفس المادة كل من :
هـ - جعل أجور النساء في حالة تماثل الظروف مساوية لأجور الرجل .
و- تشجيع أسلوب العقود الجماعية وتشجيع إعطاء العمل نصيباً من الإنتاج والأرباح .

ز- للعمال حق الدفاع عن مصالحهم المهنية والانتظام في نقابات لتيسير ممارسة هذا الحق . علماً بأن الدستور الجديد قد قرر النقابات بالشكل الذي بيناه أعلاه .

ومع أن دستور سوريا لعام ١٩٦٤ قد كرر الفقرة (١) من الدساتير السابقة واختصر الأحكام الأخرى في فقرة واحدة إلا أنه قد قضى بأن تضمن الدولة العمل ببناء اقتصاد قومي إشترافي يكفل النهوض بهم إلى مستوى كريم (م ١٨ ف ١) . وانحصرت الفقرة (٢) من المادة (١٨) من هذا الدستور في النص على أن : تحمي الدولة العمل وتكفل للعاملين أجراً عادلاً لقاء عملهم وتحدد ساعات العمل كما تكفل الضمان الاجتماعي وتنظم حق الرحالة والإجازة .

لم ينحصر الأمر على دستور ١٩٦٤ في اختصار الأحكام الدستورية السابقة فقط بل وتعداه إلى دستور ١٩٦٩ ، الذي استلهم نصه في هذا الشأن من دساتير ١٩٥٠ و ١٩٥٣ و ١٩٦٢ مع اختصار تلك الأحكام . إذ قضت المادة (٣٣) من دستور ١٩٦٩ بأن :

١- العمل حق لكل مواطن وواجب عليه وعلى الدولة أن توفره لجميع المواطنين.

٢- يحق لكل مواطن أن يتقاضى أجره حسب نوعية ومردود العمل وعلى الدولة أن تكفله .

٣- تحدد الدولة ساعات العمل وتكفل الضمان الاجتماعي للعاملين وتنظم لهم حق الراحة والإجازات والتعويضات والمكافآت المختلفة . وهو نفس الحكم الذي قرره الدستور السوري لعام ١٩٧٣ في المادة (٣٦) منه .

وامتد الخلاف إلى الأحكام الدستورية المصرية والعراقية واليمنية ، التي قررت هذا الحق علماً بأن دساتير مصر لعام ١٩٥٦ والعراق لعامي ١٩٦٤ و ١٩٦٨ قد اتفقت مع الدساتير السورية المذكورة أعلاه في النص على أن يحدد القانون ساعات العمل وإن كانت الدساتير المصرية والعراقية هذه قد اكتفت بالنص على أن تكفل الدولة للمواطنين معاملة عادلة بحسب ما يؤدونه من أعمال وبتحديد ساعات العمل وتقدير الأجور والتأمين ضد الأخطار وتنظيم حق الراحة والإجازات في دساتير مصر لعام ١٩٥٦ (م٥٣) والعراق لعامي ١٩٦٤ (م٣٥) و ١٩٦٨ (م٣٦) . وإن كان الدستور المصري لعام ١٩٥٦ قد نص على أن ينظم القانون العلاقات بين العمال وأصحاب الأعمال على أساس اقتصادية مع مراعات قواعد العدالة الاجتماعية (م٥٤) . ورغم أن المادة (٤٠) من دستور ج.ع.م لعام ١٩٦٤ قد اتفقت مع المادة (٥٣) من دستور مصر لعام ١٩٥٦ في النص على التأمين ضد الأخطار . غير أن المادة المذكورة من دستور ج.ع.م لعام ١٩٦٤ قد تغايرت مع بقية نص المادة المذكورة في دستور مصر لعام ١٩٥٦ . حيث نصت المادة المذكورة في دستور ١٩٦٤ على التأمين الاجتماعي والتأمين الصحي والتأمين ضد البطالة ثم اتفقت أحكام المادتين المذكورتين في تنظيم حق الراحة والإجازات .

وإلى هذه المجموعة تنتمي أحكام الدستور الأردني لعام ١٩٥٢ ، الذي قرر أن :

١- العمل حق لجميع المواطنين وعلى الدولة أن توفره للأردنيين بتوجيه الاقتصاد الوطني والنهوض به .

٢- تحمي الدولة العمل وتضع له تشريعات تقوم على المبادئ الآتية :

- أ- إعطاء العامل أجراً يتناسب مع كمية عمله وكيفيته .
- ب- تحديد ساعات العمل الأسبوعية ومنح العمال أيام راحة أسبوعية وسنوية مع الأجر .
- ج- تحديد تعويض خاص للعمال المصابين وفي أحوال التسريح والمرض والعجز والطوارئ الناتجة عن العمل .
- د- تعيين الشروط الخاصة بعمل النساء والأحداث .
- هـ- خضوع العامل للقواعد الصحية ، وتنظيم نقابي حر ضمن حدود القانون (م ٢٣)

وبذلك اقتربت أحكام الدستور الأردني من أحكام دساتير سوريا للأعوام ١٩٥٠ و ١٩٥٣ و ١٩٦٢ .

وبالمقابل قضى دستور البحرين لعام ٢٠٠٢م في المادة ١٣ منه بأن :-

- أ- العمل واجب على كل مواطن، تقتضية الكرامة ويستوجبها الخير العام ، ولكل مواطن الحق في العمل وفي اختيار نوعه وفقاً للنظام العام والآداب
- ب- تكفل الدولة توفير فرص العمل للمواطنين وعدالة شروطه .
- ج- لايجوز فرض عمل إجباري على أحد إلا في الأحوال التي يبينها القانون لضرورة قومية وبمقابل عادل أو تنفيذ لحكم قضائي .
- د - ينظم القانون على أسس إقتصادية مع مراعاة قواعد العدالة الإجتماعية ، العلاقة بين العمال وأصحاب الأعمال.

في حين إكتفى دستور قطر لعام ٢٠٠٣م بالنص على ماورد في الفقرة د من دستور البحرين هذا (راجع م ٣٠ من دستور قطر) . أشار قانون إدارة الدولة العراقية للفترة المؤقتة الى العمل عند الحديث على العمل القسري فقط في الفقرة ز من المادة ١٣ . بالنص على أن :تحرّم العبودية وتجارة العبيد

والعمل القسري والخدمة الإجبارية (أعمال السخرة) وكذلك الحال في الدستور السوداني لعام ٢٠٠٥م الذي قضى بتأمين سبل كسب العيش وفرص العمل في إطار العدالة الإجتماعية (ف١ - من الرقم ١٢) .

وبالعودة إلى الأحكام الدستورية الأجنبية نجد أن مجموعة منها قد اقتربت من حيث المبدأ من أحكام مجموعة الدساتير العربية السابقة غير أن تلك الدساتير الأجنبية قد تغيرت هي الأخرى في تفاصيل أحكامها بهذا الصدد . مثال ذلك أفرد دستور كوبا لعام ١٩٤٠ قسماً للعمل والملكية قرر فيه فصلاً للعمل نص فيه على أن العمل حق لا ينفصل عن الشخص وتستخدم الدولة الإمكانيات والثروات التي تقع تحت تصرفها من أجل ضمانات العمل .

وتضمن الدولة الحد الأدنى للأجور . في إطار الأجر المتساوي على العمل المتساوي . وعلاوة على ما تقدم قضى هذا الدستور بأنه : لا يجوز أن تزيد يوم العمل عن ثمان ساعات في اليوم وأربعة وأربعين ساعة في الأسبوع ما عدا الأعمال التي يتطلب فيها العمل أكثر من ذلك وأيام العطل الأسبوعية والسبوعية مدفوعة الأجر . زد على ذلك نص هذا الدستور على حق إنشاء النقابات للملاك والعمال وحق الراحة والحق في عقود العمل الجماعية . وحق وزارة العمل في الرقابة على تطبيق القانون (راجع المواد ٦٠ - ٦٨ من دستور كوبا لعام ١٩٤٠) . واقتربت أحكام دستور كوستاريكا لعام ١٩٤٩ من أحكام الدستور الكوبي المذكور أعلاه . لقد نص دستور كوستاريكا على أن : العمل حق للإنسان وواجب عليه في العلاقة بالمجتمع وتتطلع الدولة إلى أن يصبح كل الناس يعملون في أعمال شريفة وذات فائدة . ولكل عامل الحق في أجر مناسب لعمل مناسب . ولا يجوز أن يتعدى يوم العمل ثمان ساعات في اليوم وثمانية وأربعين ساعة في الأسبوع ولكل عامل يوم راحة في الأسبوع . وللعمال والملاك الحق في إنشاء نقابات (راجع المواد ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩) . ويجب أن يعطى

العمال المطردون من العمل على أساس قانوني مساعدات مادية (م ٦٣) وكان دستور بناما لعام ١٩٤٦ قد قرر هذا الحق في الباب الثالث منه المواد (٦٣ - ٧٦) .

أما دستور نيكارجوا لعام ١٩٥٠ فرغم أنه قد قرر هو الآخر حق العمل والراحة إلا أنه لم يقضي بساعات العمل اليومية والأسبوعية التي قررها الدستوران السابقان. إذ اكتفت أحكام دستور نيكارجوا هذا بالنص على أن : تضمن الدولة العمل وحق اختيار العمل المناسب . والعمل ضرورة اجتماعية . وتتطلع الدولة إلى ضمان العمل لكل إنسان . كما تضمن حق كل إنسان في الاستقلال الأدبي والمادي والراحة الأسبوعية . والحد الأدنى للأجور . والأجر المتساوي على العمل المتساوي . والتعويض على الإصابة في العمل . وتنظيم خاص بشأن عمل النساء (راجع المواد ٩٢ - ١٠٤ من دستور نيكارجوا لعام ١٩٥٠) .

وتكاد تكون أحكام دستور سان سلفادور لعام ١٩٥٦ متشابهة مع أحكام دستور نيكارجوا بهذا الصدد (راجع المواد (١٨٢ - ١٩٦) من دستور سان سلفادور) .

وضمن الدستور الهندي لعام ١٩٤٧ للعامل أن : يدفع أجر متماثل للعمل المتماثل لكل من الرجال والنساء (م ٢٩ ف د) .

ولم يقضي دستور إيطاليا لعام ١٩٤٧ بتحديد ساعات العمل اليومية والأسبوعية وإن كان قد نص على أنه : لكل عامل الحق في أجر يتناسب مع كمية ونوع عمله وأن يكون هذا الأجر على أية حال كافياً لأن يكفل له ولعائلته حياة حرة كريمة . ويحدد القانون الحد الأقصى لفترة العمل اليومي وللعامل الحق في راحة أسبوعية وإجازات سنوية بأجر ولا يجوز التنازل عنها (م ٣٦) .

أما دستور ألمانيا الاتحادية فقد نص على أنه : لكل ألماني الحق في اختيار مهنته أو وظيفته ولا يجوز إجبار أحد على مزاولة عمل معين إلا إذا كان ذلك لأداء خدمة في حدود التزام عام يقضي به العرف ويتساوى فيه الجميع ويكون ذا طابع عام. والعمل الإجباري محظور إلا في حالة تنفيذ عقوبة مقيدة للحرية بناء على حكم تصدره المحكمة (م ١٢) .

وينتمي دستور الصومال لعام ١٩٦٠ إلى هذه المجموعة حيث تحمي الدولة العمل كما تشجعه في كل أشكاله وتطبيقاته - السخرة والعمل الإجباري في أي شكل من الأشكال محظور . لجميع العمال دون تمييز أجر متساوي عن العمل المتساوي القيمة لجميع العمال الحق في راحة أسبوعية وإجازات سنوية بأجر يحدده القانون الحد الأقصى لساعات العمل اليومي والحد الأدنى للسنة المناسبة لأنواع العمل (م ٣٦) .

هذا وتجدر الإشارة إلى أن دستور كولومبيا لعام ١٨٨٦ قد كان أول دستور فيما نعلم يقرر حق اختيار المهنة . وللقانون الحق في طلب تسجيل الحرف والمهن وتراقب السلطة الحكومة كل النشاطات المهنية .. الخ (م ٣٩) .

أما دستور الدومنيكان لعام ١٩٤٧ فقد قرر أن العمل حر . والأجر المتساوي للعمل المتساوي للعمال (راجع م ٦ ف ٦) وقد تشابه معه في هذه النص حكم دستور هايتي لعام ١٩٥٠ (م ١٦ - ١٧) .

وقضت أحكام مجموعة ثانية من الدساتير العربية بحق العمل دون أن تشير إلى تحديد ساعات العمل . مثال ذلك نصت المادة (١٣) من دستور ج.م.ع لعام ١٩٧١ على أن العمل حق وواجب وشرف تكفله الدولة ويكون العاملون الممتازون محل تقدير الدولة والمجتمع . ولا يجوز فرض أي عمل جبري على المواطنين إلا بمقتضى قانون ولأداء خدمة عامة بمقابل عادل .

وقد سارت أحكام دساتير ج.ع.ي و ج.ي على هذا المنوال فالعمل حق وتعمل الدولة لتوفيره في دستور ج.ع.ي لعام ١٩٦٥ (م ٦٠) و ١٩٦٧ (م ٥٩) . ولكل مواطن الحق في ممارسة العمل الذي يختاره لنفسه في حدود القانون ولا يجوز فرض عمل إجباري على أحد إلا في الأحوال التي بينها القانون للمصلحة العامة وبأجر عادل في دستور ج.ع.ي لعام ١٩٧٠ (م ٣٦) . بينما أضاف دستور ج.ي لعام ١٩٩٠ جملاً جديدة إلى هذا النص طبقاً للمادة (٢١) ، التي نصت على أن : العمل حق وشرف وضرورة لتطور المجتمع ولكل مواطن الحق في ممارسة العمل الذي يختاره لنفسه ولأداء خدمة إجتماعية وبمقابل أجر عادل . وإذا كانت الأحكام الدستورية السابقة من هذه المجموعة قد اتسمت بالإيجاز فإن دستور العراق لعام ١٩٧٠ قد أسهب في هذا الشأن وفقاً للمادة (٣٢) منه كما يلي : العمل حق تكفله الدولة توفيره لكل مواطن قادر عليه تستلزمه ضرورة المشاركة في بناء المجتمع وحمايته وتطوريه وإزدهاره . تكفل الدولة تحسين ظروف العمل ورفع مستوى العيش والخبرة والثقافة لجميع المواطنين العاملين وتكفل الدولة توفيراً أوسع الضمانات الاجتماعية للمواطنين كافة في حالة المرض أو العجز أو البطالة أو الشيخوخة . وتعمل الدولة على إعداد المناهج وتأمين الوسائل الضرورية التي تمكن المواطنين العاملين من قضاء إجازاتهم وتنمية مواهبهم الثقافية والفنية . وقد اتفقت بداية المادة (٥٠) من مشروع دستور العراق لعام ١٩٨٩ مع بداية الفقرة (ب) من (م ٣٢) من دستور ١٩٧٠ في النص على أن العمل شرف - إلى المشاركة في بناء المجتمع . بيد أن نصا الحكمين بعد ذلك قد تغاير بحيث أصبح في مشروع الدستور . وتسعى الدولة إلى توفيره ضمن عموم النشاط الاقتصادي ولا يجوز إجبار أحد على العمل إلا بتعويض .

وقد قررت دساتير دول الخليج العربي أحكاماً تنتمي إلى هذه المجموعة فالدولة تعني بتوفير العمل للمواطنين والعمل واجب على كل مواطن يقتضيه الشرف والكرامة وهو عنصر لازم للرخاء العام وازدهار الاقتصاد الوطني في مشروع دستور المملكة العربية السعودية لعام ١٩٦١ (م ٣٢) . ولكل كويتي الحق في العمل وفي اختيار نوعه والعمل واجب على كل مواطن تقتضيه الكرامة ويستوجبه الخير العام وتقوم الدولة على توفيره للمواطنين وعلى عدالة الشروط في دستور الكويت لعام ١٩٦٢ (م ٤١) . زد على ذلك قضى هذا الدستور بأن لا يجوز فرض عمل إجباري على أحد إلا في الأحوال التي يعينها القانون لضرورة قومية وبمقابل أجر عادل (م ٤٢) .

لم يقتصر الأمر على أن العمل واجب في مشروع الدستور السعودي ودستور الكويت فقط بل قرر دستور البحرين ذلك حين نص على أن :

١- العمل واجب على المواطن تقتضيه الكرامة ويستوجبه الخير العام . ولكل مواطن الحق في العمل وفي اختيار نوعه وفقاً للنظام والآداب .

زد على ذلك قضى هذا الدستور بأن تكفل الدولة توفير العمل للمواطنين وعدالة شروطه (ف ب م ١٣) . ثم اتفقت أحكام هذا الدستور مع ما قرره دستور الكويت في عدم جواز فرض عمل إجباري على أحد إلا في الأحوال التي يعينها القانون لضرورة قومية وبمقابل أجر عادل . غير أن دستور البحرين قد أضاف إلى ذلك أو تنفيذ حكم قضائي (ف ح في م ١٣) . وعلاوة على ذلك نصت الفقرة (د) من نفس المادة على أن : ينظم القانون على أسس اقتصادية مراعاة قواعد العدالة الاجتماعية العلاقة بين العمال وأصحاب العمل . وقضى دستور دولة الإمارات العربية المتحدة بأن : يقدر المجتمع العمل كركن أساسي من أركانه تقدمه ويعمل على توفيره للمواطنين وتأهيلهم له ويهيء الظروف الملائمة لذلك بما يضعه من تشريعات تصون حقوق العمال ومصالح أرباب

العمل على ضوء التشريعات العمالية المتطورة (م ٢٠٠) . وقد كان الدستور الوحيد بين الدساتير العربية فيما نعلم قد نص على أن تصون حقوق العمال ومصالح أرباب العمل على ضوء التشريعات العمالية العالمية المتطورة . هذا وقد جمع النظام الأساسي للدولة في سلطنة عمان لعام ١٩٩٦ بين النصوص الدستورية في دول الخليج العربية في هذا الشأن وأجزها كما يلي : تسن الدولة القوانين التي تحمي العامل وصاحب العمل في تنظيم العلاقات بينهما ولكل مواطن الحق في ممارسة العمل الذي يختاره لنفسه في حدود القانون ولا يجوز فرض أي عمل إجباري على أحد إلا بمقتضى قانون ولأداء خدمة عامة وبمقابل أجر عادل (م ١٢ ف ٦) .

وكانت دساتير المغرب أكثر الأحكام الدستورية في هذه المجموعة إيجاز في النصوص المتعلقة بهذا الشأن إذ اقتصرت أحكامها على النص على أن : التربية والشغل حق للمواطنين على السواء في دساتير ١٩٦٢ (م ١٣) و ١٩٧٠ (ف ١٣) و ١٩٧٢ (ف ١٣) و ١٩٩٢ (ف ١٣) و ١٩٩٦ (ف ١٣) وكانت دستورا الجزائر لعامي ١٩٨٩ و ١٩٩٦ قد قررا حق العمل دون تحديد ساعاته شأنها شأن الدساتير الأخرى من هذه المجموعة حين نصا على أنه : لكل مواطن الحق في العمل . يضمن القانون في أثناء العمل الحق في الحماية والأمن والنظافة . الحق في الراحة مضمون ويحدد القانون كيفية ممارسته (م ٥٢ من دستور ١٩٨٩ وم ٥٥ من دستور ١٩٩٦) .

وإذا قارنا الأحكام الدستورية العربية من هذه المجموعة بدساتير أجنبية لوجدنا أن مجموعة من تلك الدساتير قد تقاربت أو تشابهت مع نصوص هذا الدستور العربي أو ذاك من هذه المجموعة الدستورية العربية مثال ذلك قضى الدستور الشيلي لعام ١٩٢٥ بالعمل وحماية العمل الصناعي وعدم منع أي نوع من أنواع العمل (م ١٠ - الرقم ١٤) . أما دستور الفلبين لعام ١٩٣٥ فقد نص

على أنه لا يجوز أن يكون العمل بدون رغبة الإنسان إلا في حالة العقاب على الجريمة (الرقم ١٣) .

وأوجزت الدساتير الأفريقية التي سنت بعد تحررها من فرنسا في هذا الصدد شأنها شأن الدستور الفرنسي لعام ١٩٥٨ وذلك في نصها على الحق في العمل والحقوق النقابية والتأمين الاجتماعي في دساتير فرنسا لعام ١٩٥٨ وأفريقيا الوسطى لعام ١٩٦٤ (م ٢١ ف ١٥) والسنگال لعام ١٩٦٣ (م ٥٦ ف ١٣) وف ١٤) والكمرون لعام ١٩٦٠ (م ٢٣ ف ٣) والنيجر لعام ١٩٦٠ (م ٤١ ف ١٤) وجابون لعام ١٩٦١ (م ٣٧ ف ٢٤ و ٢٥ و ٢٦) وساحل العاج لعام ١٩٦١ (م ٤١ ف ١٦) وفولتا العليا لعام ١٩٦٠ (م ٤١ ف ١٦) ومالي لعام ١٩٦٠ (م ٢٤) .

لقد أصبح العمل واجب على كل شخص ولكل شخص الحق في الحصول على عمل ولا يجوز الانتقاص من حق العمل بسبب الأصل أو الاعتقاد ولكل إنسان الحق في الدفاع عن حقوقه ومصالحه بواسطة الاشتراك في الاتحادات النقابية باختياره وتكون الحريات النقابية في حدود القانون في دستور الكونغو لعام ١٩٦٣ .

وإذا كان دستور الكونغو السابق قد أسهب في هذا المجال فإن دستور توجو لعام ١٩٦٣ قد أوجز وإن كان قد أتى بمعنى النصوص في الدستور السابق وذلك بنصه على أن العمل حق وواجب على كل واحد ولا يجوز انتقاص أحد في الحق في العمل بسبب الأصل والاعتقاد ولكل إنسان الحق في المكافأة العادلة على عمله والتأمين ولكل عامل الحق في الإنضمام إلى النقابات (م ١٨) .

أما دستور الكونغو اليوبيرديفيل لعام ١٩٦٠ فمع أنه قد اتفق مع هذه المجموعة في عدم النص على تحديد ساعات العمل . غير أنه قد قضى بأن :
تطمح الدولة لأن تضمن لكل شخص :

أ - الحق في العمل ، والاختيار الحر للعمل والحماية من البطالة .

ب - تحسين شروط العمل .

ج - الضمان العادل والمرضي للعامل وعائلته وفقاً للكرامة الإنسانية وإضافة كل وسائل الضمان الاجتماعي (م ١٧ من القانون الأساسي للحقوق المدنية في الكنفو اليوبيدفل) .

وبالمقابل اكتفت أحكام دساتير أجنبية أخرى بالنص على أن العمل حق وواجب عليه فهو عامل أساسي لكرامة الإنسان ورخاء البلد ومن ثم فهو التزام مقدس على كل شخص إذا لم يكن هناك مانع يمنعه من مزاولة العمل في ديباجة دستور مدغشقر لعام ١٩٥٩ ، المعدل عام ١٩٦٠ .

واقتربت من هذا النص أحكام دستور اليابان لعام ١٩٦٣ طبقاً للمادة (٢٧) منه التي نصت على أن : العمل لكل مواطن كما أنه واجب يلتزم به ويحدد القانون مستوى الأجور وساعات العمل والراحة وغير ذلك من شؤون العمل الأخرى واستغلال الأطفال في العمل محضور .

إن الحق في العمل والراحة قد قرره دستور غينيا لعام ١٩٥٨ في المادة (٤٤) حين نص على أن : يتمتع جميع مواطني غينيا بنفس الحقوق المتساوية في العمل والراحة والإعانة الاجتماعية .

ولكل مواطن أن يعمل عملاً ، الحق في أجره عادلة تضمن حياة أسرته المعيشية التي تتناسب مع الإنسانية في دستور أندونيسيا لعام ١٩٥٦ (م ١٤٠) .
لم ينحصر الأمر على ما تقدم فقط ، بل قررت أحكام دساتير أخرى حق العمل دون النص على تحديد ساعات العمل . مثال ذلك يملك كل فرد حريته العمل والتعاقد في الحال الذي يريده إنشاء المشروعات الخاصة حر . ولا يجوز أن يقيد القانون هذه الحقوق إلا للصالح العام في الدستور التركي لعام ١٩٦١ (م ٣٩) ويملك العمال وأصحاب العمل حق تأليف نقابات واتحادات نقابية .. الخ

(م ٤٦ من هذا الدستور) . واعتبر دستور أفغانستان لعام ١٩٦٤ العمل حق وفريضة على كل أفغاني قادر على القيام به واختيار العمل والحرفة حر . فرض العمل الإجباري لا يجوز ولو كان لأصل الدولة . تحريم العمل الإجباري لا يمنع من تطبيق القوانين التي توضع بقصد تنظيم النشاط الجماعي لأجل تأمين المنفعة العامة (م ٢٧) .

وينتمي دستور اليونان لعام ١٩٧٥ إلى هذه المجموعة الدستورية حيث نص على أن العمل حق وتحميه الدولة ، التي تهين الظروف له بما يكفل التطور المادي والمعنوي للسكان في المدينة والريف . وللعمال الحق في الأجر المتساوي على العمل المتساوي بصرف النظر عن الجنس . ويحرم العمل الإجباري إلا في الأحوال الخاصة وتحمي الدولة الضمان الاجتماعي ويسمح بإنشاء النقابات (م ٢٢) .

وقد قضى الدستور الأسباني لعام ١٩٧٨ بهذا الحق في المادة (٣١) منه . وإذا كانت الأحكام الدستورية السابقة قد نصت على الحق في العمل بالشكل المذكور فإن دستور السويد لعام ١٩٧٤ قد قرر قيام اتحادات العمال فوق ذلك ومشروعية النضال المطليبي (م ١٧) .

وبالمقابل اكتفت أحكام الدستور التركي لعام ١٩٢٤ بالنص على أن تحدد حرية عقود العمل والملكية وتصريف الممتلكات والاجتماعات والاتحادات والنقابات بقانون (م ٧٩) .

أما دستور أثيوبيا لعام ١٩٥٥ فقد نص على أنه لكل أثيوبي الحق في الشغل بأي عمل ومن أجل هذا الهدف له الحق في الاتحاد مع الآخرين في نقابات وفقاً للقانون (م ٤٧) .

واشترط الدستور الإيراني لعام ١٩٧٩ عدم تعارض العمل مع الإسلام وذلك طبقاً للمادة (٢٨) ، التي نصت على أن لكل شخص الحق في اختيار أي عمل

يرغب فيه ولا يتعارض مع الإسلام والمصلحة العامة وحقوق الآخرين والحكومة مسؤولة عن توفير فرص العمل للجميع والظروف المتساوية للحصول على المهن مع ملاحظة حاجة المجتمع للمهن المختلفة .

ونصت أحكام مجموعة من الدساتير العربية على منع الإسترقاق والسخرية في العمل مثال ذلك نص دستور برقة لعام ١٩٥١ على أنه لا يجوز إسترقاق أي شخص أو إخضاعه للسخرة الإجبارية ولكن يجوز إصدار أحكام بواسطة القانون تجبر أي شخص على القيام بأي عمل أو خدمة في حالة الطوارئ أو نتيجة لإدانته من أي محكمة (الرقم ٧) . وقد نحت أحكام دستوري ليبيا لعامي ١٩٥١ و ١٩٦٣ في هذا المنحى في نصها على أنه : لا تفرض السخرة على أحد إلا بموجب القانون في حالات الطوارئ أو النوازل أو الظروف التي قد تعرض سلامة السكان أو بعضهم للخطر (م ١٣ من الدستورين) . بيد أن هذين الدستورين قد أضافا إلى النص السابق مادة قررت أن العمل عنصراً من العناصر الأساسية للحياة الاقتصادية وهو مشمول بحماية الدولة وحق لجميع الليبيين ولكل فرد يقوم بعمل الحق في أجر عادل (م ٣٤) .

وقد نصت أحكام مجموعة من الدساتير الأجنبية على عدم العبودية والسخرة مثال ذلك قضى التعديل الدستوري في الولايات المتحدة الصادر عام ١٨٥٦ بأنه لا يباح في الولايات المتحدة في منطقة خاضعة لسلطانها الاستعباد أو العمل بالإكراه كعقاب على جرم وقع على مقترفه بعد إدانته .

وقد سارت على هذا المنوال دساتير مجموعة من الدول الأجنبية التي تحررت من السيطرة البريطانية حيث نصت على أنه يضمن الإنسان من العبودية والعمل القسري في دساتير زامبيا لعام ١٩٦٤ (الرقم ١٦) و كينيا لعام ١٩٦٣ (الرقم ١٧) و نيجريا لعام ١٩٦٠ (الرقم ١٩) و رودسيا لعام ١٩٦٤ (الرقم ١٤) و سيراليون لعام ١٩٦١ (الرقم ١٥) و أوغندا لعام ١٩٦٢ (الرقم ٢٠)

وباكستان لعام ١٩٥٦ (الرقم ١٦) وماليزيا لعام ١٩٥٦ (الرقم ٦) وليبيريا لعام ١٩٥٥ (الرقم ٤) .

وإلى جانب المجموعات الدستورية العربية المذكورة أعلاه قررت مجموعة دستورية عربية أحكاماً ريدكالية في هذا الشأن حيث نصت أحكام هذه المجموعة على نصوص أكثر قرب من دساتير البلدان الاشتراكية بصدد حق العمال في العمل وعلاقاتهم بوسائل الإنتاج مثال ذلك تشيد ديمقراطية اشتراكية ومقاومة استغلال الإنسان في جميع أشكاله وضمان حق العمل .. الخ في دستور الجزائر لعام ١٩٦٣ (م ١٠ ف ٤) وتعترف الجمهورية بحق كل فرد في حياة لائقة في توزيع عادل للدخل القومي (م ١٦ منه) . والحق النقابي وحق الإضراب . مشاركة العمال في تدبير المؤسسات معترف بها جميعاً ويمارس هذا الحق في نطاق القانون (م ٢٠ منه) .

ثم يقرر دستور الجزائر لعام ١٩٧٦ أحكاماً أكثر ريدكالية من سابقه منها جعل العمل المنتج قاعدة أساسية للنظام الاقتصادي والاجتماعي في الأرياف (م ٢٠ ف هـ) ومحو الفوارق بين المدن والأرياف وخاصة بناء القرى الاشتراكية (م ٢٠ ف د) . زد على ذلك تستهدف الثورة الصناعية بالإضافة إلى الإنماء الاقتصادي تغيير الإنسان ورفع مستواه التقني والعلمي وإعادة تشكيل بنية المجتمع وهي تعمل في نفس الوقت على تحويل وجه البلاد . تتدرج الثورة الصناعية ضمن منظور اشتراكي يعطيها مدلولها العميق وأبعادها السياسية (م ٢١) .

وإلى جانب ما تقدم نص هذا الدستور على أن : تشكل الأساليب الاشتراكية لتسيير المؤسسات عامة لترقية العمال وهم يتحملون بمساهماتهم في التشييد مسؤوليات حقيقية بوصفهم منتخبين واعين حقوقهم وواجباتهم (م ٢٣) . ويرتكز المجتمع على العمل وينبذ التطفل نبذاً جذرياً ويحكمه المبدأ الاشتراكي القائل «

من كل حسب قدرته ولكل حسب عمله » . العمل شرط أساسي لتنمية البلاد وهو المصدر الذي يضمن به المواطن وسائل عيشه . يتم توظيف العمل حسب متطلبات الاقتصاد والمجتمع وطبقاً لاختبار العامل وبناءً على قدراته ومؤهلاته (م ٢٤) ويتم إعداد المخطط الوطني بكيفية ديمقراطية يساهم الشعب في ذلك بواسطة مجالسه المنتخبة على المستوى البلدي والولائي والوطني وبواسطة مجالس العمال والمنظمات الجماهيرية ويخضع تطبيق المخطط لمبدأ اللامركزية مع مراعات التنسيق المركزي على مستوى الهيئات العليا للحزب والدولة (م ٣١) . في هذا الإطار فإن حق العمال مضمون طبقاً للمادة (٢٤) من الدستور التي نصت على أن يمارس العامل وظيفته الإنتاجية باعتبارها واجب وشرف . الحق في أخذ حصته من الدخل القومي مرهون بالزامية العمل وتخضع الأجور للمبدأ القائل « التساوي في العمل يستلزم التساوي في الأجر » وتحدد طبقاً لنوعية العمل المنجز فعلاً ولحجمه . السعي وراء تحسين الإنتاجية بواسطة حوافز معينة . وبنظام ملائم قائم على الترغيب المادي سواءً على المستوى الجماعي أو الفردي (م ٥٩) وتخضع علاقات العمل في القطاع الاشتراكي للتسيير في القطاع الخاص حق الإضراب معترف به وينظم القانون ممارسته (م ٦٣) . وتضمن الدولة أثناء العمل الحق في الحماية والأمن والوقاية الصحية (م ٢٦) وتكفل الدولة في نطاق القانون ظروفًا معيشية للمواطنين الذين لم يبلغوا سن العمل والذين لا يستطيعون القيام به والذين عجزوا عنه نهائياً (م ٦٤) .

وقد نصت أحكام دستوري ج.ي.د.ش لعامي ١٩٧٠ و ١٩٧٨ على نصوص مشابهة أو متقاربة مع نص الدستور الجزائري المذكور آنفاً . حيث تهدف الدولة إلى إدارة المجتمع بحيث أن الثورة الوطنية الديمقراطية تستكمل على أساس الاشتراكية العلمية لكي تمهد السبيل للقضاء على استغلال الإنسان للإنسان كلية . والعمل وحده وسيلة لتمتع بثمار المجتمع . سبيل هذا الهدف

توجه الدولة جهودها نحو تشجيع وتطوير الاقتصاد الوطني من اقتصاد خدمات إلى اقتصاد صناعي وزراعي إنتاجي وتحريره من التبعية الأجنبية .. الخ (م ٨ من دستور ١٩٧٠ وم ٩ من دستور ١٩٧٨) .

وإلى جانب النصوص السابقة قرر الدستوران المذكوران أن : تحمي الدولة الطبقة العاملة وترفع من مستواها في مختلف المجالات كما تضمن من خلال تطور الاقتصاد الوطني مساهمة جميع المواطنين على نحو متزايد في تركيبه الإنتاجي في دستور ١٩٧٠ (م ٢٦) وتخدم كل إجراءات الدولة العمال والفلاحين والمثقفين وكافة الشغيلة بهدف رفع مستواهم في جميع المجالات وتهيئة الظروف الكفيلة بممارسة الطبقة العاملة ودورها القيادي في المجتمع في دستور ١٩٧٨ (م ٢٣) . لم ينحصر الأمر على ما تقدم فقط ، بل ونص الدستور أن المذكوران على أن : تعطى المرأة العاملة رعاية خاصة للتأهيل المهني . كما تؤمن الدولة حماية خاصة للنساء العاملات والأطفال بمنح إجازة مع المرتب للحوامل كما يبين القانون وتقوم الدولة بتأسيس دور الحضانة ورياض الأطفال وغير ذلك من وسائل الرعاية كما يبين القانون .. الخ في دستور ١٩٧٠ (م ٣٦) ودستور ١٩٧٨ (م ٣٦) . زد على ذلك قضى دستور ١٩٧٠ بأنه لكل مواطن الحق في العمل والعمل واجب على كل قادر . وتضمن الدولة هذا الحق لكل مواطن على نحو متزايد وذلك بتطوير الاقتصاد الوطني وزيادة الدخل القومي وإنشاء ظروف عمل ديمقراطية . ويساهم الشعب العامل لا سيما من خلال نقاباته العمالية وفي تعاونياته بشكل فعال متصاعد في خلق ظروف العمل . ينظم العمل بقانون يحدد القانون نظام الأجور والضمان الاجتماعي لضمان أجور مناسبة للعمال وحمايتهم من الطرد التعسفي وتقديم الضمان عند العجز والشيخوخة . ولن يعاق أي مواطن من ممارسة مهنته أو وظيفته أو عمله في جميع أنحاء الجمهورية (م ٣٥) بينما اختلف نص دستور ١٩٧٨ عن نص

سابقه قليلا . حيث قرر أن العمل حق لكل مواطن وواجب على كل قادر عليه بما يتفق مع مقدراته ومؤهله والمصلحة الاجتماعية . يتحدد الأجر حسب كمية العمل ونوعه . وتضمن الدولة هذا الحق من خلال تطوير الاقتصاد وزيادة الدخل الوطني وتوفير ظروف عمل ديمقراطية والإتماء المتواصل للقوى المنتجة ورفع درجة الكفاءة المهنية وتوسيع نطاق التدريب والتعليم المهني .

وتساهم المنظمات الجماهيرية بشكل فعال في خلق وتطوير ظروف العمل وتوفير الحماية الكاملة للعمال من الطرد التعسفي . ولن يعاق أي مواطن من ممارسة مهنته أو وظيفته أو عمله (م ٣٧) . أضاف دستور ١٩٧٨ إلى ما تقدم : للشغيلة حق الراحة وتضمن الدولة هذا الحق عن طريق تنظيم أوقات العمل وفقاً للقانون وتضمن الدولة هذا لاحق عن طريق تنظيم أوقات لأعمال وفقاً للقانون والإجازات الأسبوعية والسبوعية مدفوعة الأجر . وتعمل الدولة على تهيئة الظروف المناسبة لتمكين الشغيلة من التمتع بحق الراحة عن طريق توسيع وتنظيم المنزهات العامة ودور الراحة العمالية وتشجيع المنظمات الجماهيرية على القيام بدور أكبر في هذا المجال (م ٢٨) . وللشغيلة الحق في الضمان الاجتماعي والصحة والسلامة المهنية وتضمن الدولة لكل مواطن الرعاية الكاملة عند العجز والشيخوخة كما ترعى الدولة رعاية خاصة أسر الشهداء .. الخ (م ٣٩) .

ومع أن الدستور السوداني لعام ١٩٧٣ قد قرر نصوصاً ذات دلالات « اشتراكية » بيد أنه لم يصل إلى الحد الذي نصت عليه الدساتير الجزائرية واليمنية المذكورة بهذا الشأن . إذ اكتفت أحكام الدستور السوداني المذكور بالنص على أن : العمل حق وواجب وشرف وعلى كل مواطن قادر أن يؤديه بأمانة وعلى الدولة أن تسعى لتوفيره وتسن الدولة القوانين التي تنظم ساعات العمل والعطلات والتعويضات وسائر شروط الخدمة بحيث تكفل للعاملين بأيدهم

وعقولهم الضمانات اللازمة في الخدمة وفي فوائد ما بعد الخدمة ولا يجبر إنسان بسبب الحاجة على أداء عمل لا يتناسب مع سنه أو جنسه أو حالته الصحية (م ٣٦) . كما قضى هذا الدستور بأن تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع السودانيين ويحظر أي تمييز بينهم في فرص العمل أو في شروطه أو في الأجر بسبب الأصل أو الجنس أو الإقليم الجغرافي (م ٥٦) . وتمنع الدولة السخرة ولا يفرض العمل الإجباري إلا لضرورة عسكرية أو مدنية أو تنفيذ لعقوبة جنائية ووفق ما يجده القانون (م ٥١) .

أما دستور السودان لعام ١٩٩٨ فقد أورد نصوصاً عامة في هذا المجال حين قرر أنه لكل شخص حقه في الكسب من المال والفكر وله خصوصية التملك لما كسب ولا تجوز المصادرة لكسبه من رزق أو مال أو أرض أو اختراع أو إنتاج عملي أو علمي أو أدبي أو فني إلا بقانون يكفله ضريبة الإسهام للحاجات العامة أو لصالح عام مقابل تعويض عادل (ف ١ من الرقم ٢٨) .

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه قد وجد مقابل لهذه المجموعة (إذا ما استثنينا دستور السودان لعام ١٩٩٨) في دساتير البلدان الاشتراكية التي قضت بأحكام دستورية أكثر رديكالية حيث إذا رجعنا إلى دساتير البلدان الاشتراكية لوجدنا أن أحكامها بالشكل التالي :

ابتدت هذه الأحكام بما نص عليه دستور جمهورية روسيا الاتحادية لعام ١٩١٨ أن : العمل واجب على جميع المواطنين وترفع شعار « من لا يعمل لا يأكل » (الرقم ١٨) ثم تطور هذا الحق في التشريع السوفيتي إلى النص على أنه : لمواطن الاتحاد السوفيتي الحق في العمل في نيل عمل مضمون ومدفوع الأجر حسب نوع العمل وكميته . ولمواطني الاتحاد السوفيتي الحق في الراحة ويتحدد يوم العمل بسبع ساعات للعمال المستخدمين وست ساعات في عدد من المهن الشاقة وأربع ساعات في ورشات العمل التي تكون في درجات أعلى من المشقة

وإقرار الإجازات السنوية للعمال والمستخدمين مع دفع الأجور ووضع شبكة واسعة من المصحات ودور الراحة والأندية تحت تصرف الشغيلة في دستور أس لعام ١٩٦٣ س (م ١٨ وم ١٩) . زد على ذلك قرر هذا الدستور حق الضمان المادي في الشيخوخة وفي حالة فقدان المقدرة على العمل (م ١٢) . ثم قضى دستور الاتحاد السوفيتي لعام ١٩٧٧ الحق بالعمل مدفوع الأجر لمواطني الاتحاد السوفيتي وذلك حسب كمية العمل ونوعيته على أن لا يقل الأجر عن الحد الأدنى الذي قرره الدولة . وحق الراحة ، وأن لا يتجاوز أسبوع العمل للعمال والمستخدمين واحد وأربعين ساعة وتخفيض يوم العمل لبعض المهن والصناعات وتخفيض ساعات العمل في أوقات الليل .. الخ . والضمان الاجتماعي (م ٤٠ و ٤١ و ٤٣) . أما دستور يوغسلافيا لعامي ١٩٦٣ و ١٩٧٤ فقد قرر ساعات العمل الأسبوعية بـ اثنين وأربعين ساعة إذ نصت على أنه : لكل عامل أن يعمل في الأوقات المحددة والحد الأقصى لساعات العمل بواقع اثنين وأربعين ساعة أسبوعية ولكل عامل الحق في العطلة الأسبوعية وله حق إجازة سنوية بأجر لمدة ١٤ يوماً (م ٣٧) .

واتفقت أحكام دستور الصين الشعبية لعام ١٩٥٤ مع أحكام دستوري الاتحاد السوفيتي لعامي ١٩٣٦ و ١٩٧٧ ودستور يوغسلافيا لعام ١٩٦٣ و ١٩٧٤ في أن : تضمن الدولة للمواطن الحق تدريجياً في العمل على نطاق واسع وتحسن شروط العمل وتزيد الأجر بصورة تدريجية ولشغيلة الصين الحق في الراحة وتضمن الدولة هذا الحق عن طريق تحديد وقت العمل ونظام الإجازات . ولشغيلة الصين الحق في نيل المعونة المادية في الشيخوخة وفي حالات فقدان القدرة على العمل (المواد ٩١ و ٩٢ و ٩٣) غير أنه لم يقرر تحديد ساعات العمل التي حددها دستور الاتحاد السوفيتي لعامي ١٩٣٦ و ١٩٧٧ .

وعلى نفس منوال دستور ١٩٥٤ سارت أحكام دستوري الصين الشعبية لعامي ١٩٧٥ و ١٩٨٢ . لقد قضى دستور ١٩٧٥ بأنه : للمواطنين حق العمل وحق الراحة والحق في المعونة المادية في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل (م ٢٧) . أما دستور ١٩٨٢ فقد قرر لمواطني الصين الحق في العمل وهو واجب عليه . وتقدم الحكومة التسهيلات لتحسين شروط العمل والإنتاج وزيادة المرتبات وتحسين الحالة المعيشية للشغيلة وللشغيلة الحق في الراحة وتحسن الدولة شروط الراحة وتضع الدولة وفقاً للقانون نظام الإحالة إلى المعاش (م ٤٢ وم ٤٣ وم ٤٤) .

واكتفت أحكام دستوري بولندا لعامي ١٩٥٢ و ١٩٧٦ بالنص على أنه : لمواطني بولندا حق العمل في وظيفة بأجر حسب كمية العمل المقدم ونوعه . ولمواطني بولندا حق الراحة في دستور ١٩٥٢ (م ٥٨ ف ١ - ٢ وم ٥٩ ف أ) . ويوم العمل ثمان ساعات . وأيام العطل مدفوعة الأجر . وهو نفس الحكم الذي قرره دستور ١٩٧٦ (م ٦٨) .

وقضى دستور تشيكوسلواكيا لعام ١٩٦٠ بأنه : لجميع المواطنين حق العمل والمكافأة مقابل العمل ولجميع المواطنين حق الراحة بعد العمل . وتتبع الدولة سياسة تؤدي إلى تخفيض تدريجي لساعات العمال . والإجازات مدفوعة الأجر (م ٢١ و ٢٢) .

ولم تشمل أحكام دستوري ألمانيا الديمقراطية تحديد ساعات العمل إذ انحصرت أحكامها بالنص على أن : يتمتع العمل بحماية الدولة . وكل مستخدم له حق الراحة وإجازة سنوية بمرتب والإعانة في حالة المرض والشيخوخة في دستور ١٩٤٩ ، المعدل عام ١٩٦١ (م ١٥ ، م ١٦) . ولم يشذ عن ذلك دستور ١٩٦٨ ، المعدل عام ١٩٧٤ حين نص علي أنه : لكل مواطن الحق في العمل

بحرية واختيار وأن يتقاضى أجر حسب كمية العمل ونوعه وله حق الاستجمام (م ٢٤ وم ٣٤) .

وعلى هذا المنوال سارت دساتير دولة اشتراكية أخرى لم تقضي بتحديد ساعات العمل مثال ذلك تصون جمهورية ألبانيا حرية العمل والمواطن حق اختيار المهنة التي يريد أن يعمل بها . وللمواطن الحق في الراحة الأسبوعية والسبوعية مدفوعة الأجر وتنشأ دور الراحة والمصحات ... الخ في دستور ألبانيا لعام ١٩٧٦ (م ٤٤ وم ٤٥) . وللعمال حق الضمان الاجتماعي المادي في حالة المرض أو الشيخوخة (م ٤٦) .

أما دستور بلغاريا لعام ١٩٧٢ فرغم أنه لم يشر إلى تحديد ساعات العمل إلا أنه هو الآخر قد قضى بحق المواطن في العمل ، الذي تضمنه الدولة .. ويتطور النظام الاقتصادي الاشتراكي وللمواطن الحق في الراحة بتخفيض ساعات العمل مع الإبقاء على المكافآت وللمواطن الحق في الضمان الاجتماعي (م ٤٠ و ٤١ و ٤٢) .

وكان الدستور المجري لعام ١٩٤٩ المعدل عام ١٩٧٢ قد قرر حق المواطن في العمل . والحق في الراحة والضمان الاجتماعي (م ٥٥ وم ٥٦ وم ٥٨) .

واشتركت ثلاثة دساتير بلدان اشتراكية أخرى في النص على حق المواطن في العمل والراحة والضمان الاجتماعي دون النص على تحديد ساعات العمل كما هي الحال في دساتير منغوليا لعام ١٩٦٠ (م ٧٧ و ٧٨) وكوريا لعام ١٩٧٢ (م ٥٦ و ٥٧) وفيتنام لعام ١٩٨٠ (م ٥٨ و ٥٩) .

أما دستور رومانيا لعام ١٩٦٥ فقد قضى بأنه للمواطن الحق في العمل والحق في الراحة والمساعدة المادية (م ١٨ و ١٩) .

وعلى هذا النهج سارت أحكام دساتير بعض البلدان التي عرفت بالدولة ذات الاتجاه الاشتراكي حيث اقتصر أحكامها على النص بحق مواطن بنين في العمل والعمل الإلزامي . وله الحق في الراحة في دستور بنين لعام ١٩٧٧ (م ١٢٧ و ١٢٩) . والعمل حق لكل مواطن فالعمل واجب وشرف ودعماء للمجتمع الاشتراكي في دستور الصومال لعام ١٩٧٩ (م ٢١) . والعمل هو مصدر شريف لثروة وسلامة المجتمع والمركز الاجتماعي لأي شخص . وتعمل الدولة بالتدرج على ضمان تحقيق مبدأ من كل حسب قدرته ولكل حسب عمله في دستور أثيوبيا لعام ١٩٨٨ (م ١٨) .

وإذا كانت أحكام (٣٥) دستور عربي قد قررت حق العمل بالشكل المتباين الذين بيناه أعلاه فإن أحكام (٣٢) دستور عربي قد صممت عن النص على ذلك كما هي الحال في عهد الأمان التونسي لعام ١٨٦١ ودستور تونس لعام ١٩٥٩ ونظامات جبل لبنان لعام ١٨٦١ ودستور ١٩٢٦ . والقانون الأساسي للقطر الطرابلسي وبرقة لعام ١٩١٩ ودستور سوريا لعامي ١٩٢٠ و ١٩٣٠ والنظامان الأساسيان لحكومتى اللاذقية وجبل الدروز لعام ١٩٢٠ ودساتير مصر لعامي ١٩٢٣ و ١٩٣٠ وج.ع.م لعام ١٩٥٨ والعراق لعامي ١٩٢٥ و ١٩٥٨ وفلسطين لعام ١٩٢٢ والأردن لعامي ١٩٢٨ و ١٩٤٧ والميثاق الوطني المقدس في اليمن لعام ١٩٤٨ ودساتير سلطنة حج لعامي ١٩٢٨ و ١٩٤٧ والميثاق الوطني المقدس في اليمن لعام ١٩٤٨ ودساتير سلطنة حج لعام ١٩٥٢ ومستعمرة عدن لعام ١٩٦٢ وج.ع.ي لعامي ١٩٦٣ و ١٩٦٤ . وقانون الحكم الذاتي السوداني لعام ١٩٥٣ ودساتير السودان للأعوام ١٩٥٦ و ١٩٦٤ و ١٩٨٥ . والاتحاد العربي لعام ١٩٥٨ وميثاق اتحاد الدول العربية لنفس العام واتفاق الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق لعام ١٩٦٣ ودستور اتحاد الجمهورية العربية لعام ١٩٧١ وقطر لنفس العام .

وصممت مجموعة من الأحكام الدستورية الأجنبية عن النص على حق العمل
منها دساتير بلجيكا والأرجنتين لعام ١٨٥٣ وإيران لعام ١٩٠٧ والمكسيك لعام
١٩١٧ وبنخشتين لعام ١٩٢١ والبرازيل لعام ١٩٤٦ وفنزويلا لعام ١٩٥٠
واليونان لعام ١٩٥٢ وبورما لعام ١٩٤٧ وكمبوديا لنفس العام ونيبال لعام
١٩٥٨ وغيرها .

١٠ - أنواع الملكية

اختلف مفهوم الملكية تبعاً للأنظمة القانونية والدينية والشرائع والأعراف ووجدت ملكية الدولة والملكية الجماعية والملكية الخاصة والفردية على مر تاريخ الدول ، بشكل متفاوت وفقاً لفلسفة الدولة المعنية هذه أو تلك .

وكانت الإمبراطورية الرومانية أول من غير من طبيعة حق الملكية . إذ جعلتها حقاً من الحقوق المطلقة بمقدور الشخص أن يستغلها ويتصرف في ملكه كيفما يشاء إذا لم يترتب على ذلك ضرر بالآخرين .

وقررت وثيقة حقوق الإنسان التي صدرت بعد الثورة الفرنسية هذه الملكية ووضعها إذا اعتبرتها حقاً من الحقوق الطبيعية للإنسان وذلك بما نصت عليه الفقرة الأولى منها بأحقية الفرد سواء وحده أو مع غيره في الملكية .

بيد أن واضعي القانون المدني الفرنسي عام ١٧٨٩ قضوا بأن الملكية الفردية لمصادر الإنتاج والأشياء ذات الأهمية الاقتصادية ليست حقاً طبيعياً لأن حق الملكية هذا الذي يمكن اعتباره من الحقوق الطبيعية التي تتضمنها القوانين الوضعية لا يكون على الأشياء التي لا تؤثر على تطور المجتمع أو تهيمن على اقتصادياته . وبصرف النظر عن اختلاف التعريفات المتعلقة بالملكية ووضعها والحدود التي لا يسمح بالاعتداء عليها منذ كانت الملكية في إطار النظام الاجتماعي لكل الدول على مراحل التاريخ علماً بأن الملكية الخاصة هي الأساس للنظام الاجتماعي في الدول غير الاشتراكية .

ولم يعد وضع الملكية الخاصة حقاً مطلقاً في تشريعات الدول التي تقررها ، إذ أصبحت القوانين تحرم إساءة استعمال هذا الحق من جهة وانتزاعها من قبل الدولة إذا اقتضت الضرورة أو الحرص على الأمن العام من جهة ثانية . علماً بأن قوانين كثير من الدول تقضي بالتعويض لمن انتزعت ملكيته منه في طائفة كبيرة من الدساتير والقوانين العربية والأجنبية .

وبالمقابل نصت أحكام طائفة أخرى من دساتير وقوانين الدول العربية والأجنبية بمصادرة الملكية الكبيرة وتحديداتها عند قدر معين .

لقد تغيرت الأحكام الدستورية العربية في نصوصها المتعلقة بأنواع الملكية خاصة - تعاونية - ملكية الدولة .. الخ . كما سنوضحه في مقارنة هذه النصوص . وإن كانت قد نصت على الملكية الخاصة كل الوثائق الدستورية العربية أو الحفاظ عليها في نسب متباينة لهذه الملكية حجمها وتنظيمها والدور الذي تقوم به الدولة في توجيهها وفقاً للفلسفة التي يتبعها نظام الحكم في هذا البلد العربي أو ذاك ، في هذه الفترة أو تلك حتى في البلد الواحد . إذ بالعودة إلى الأحكام الدستورية العربية نجد أنها قد تغيرت بالشكل التالي :

قررت أحكام مجموعة من الدساتير العربية الملكية الخاصة غير أنها لم تقضي بنزعها للمصلحة العامة بتعويض . مثال ذلك قرر عهد الأمان التونسي لعام ١٨٦١ أن كل من يملك من رعايانا على اختلاف الأديان الربيع والعقار والشجر وغير ذلك يلزمه كل أداء مرتب عليه لأن ما يمكن أن يترتب في المستقبل على مقتضى القانون (فصل ٩٥) . وقضت أحكام القانونين الأساسيين للقطر الطرابلسي وبرقة لعام ١٩١٩ بأن تبقى للمواطنين المذكورين في الفصل الأول أحكامهم الخاصة بالأحوال الشخصية والمواريث .. الخ (ف٥) وهو ما يسمح بالقول في الحق بالملكية الخاصة

وينتمي الدستور التونسي لعام ١٩٥٩ إلى هذه المجموعة وذلك في نصه على أن حق الملكية مضمون ويمارس في حدود القانون (ف١٤) .

وإذا كانت الأحكام الدستورية العربية السابقة لم تقضي بنزع الملكية فإن الدساتير المغربية قد قررت عدم نزع الملكية من حيث المبدأ غير أنها قد أجازت ذلك في الأحوال وحسب الإجراءات المنصوص عليها في القانون وإن لم تقرر التعويض نصاً ، حيث أتت بنصوص هذه الدساتير كما يلي : حق الملك مضمون

وللقانون أن يحد من مداه واستعماله إذا دعت إلى ذلك ضرورة النمو الاقتصادي والاجتماعي المخطط للبلاد ولا يمكن نزع الملكية إلا في الأحوال وحسب الإجراءات المنصوص عليها في القانون في دساتير المغرب للأعوام ١٩٦٢ (١٥ف) و ١٩٧٠ (١٥ف) و ١٩٧٢ (١٥ف) و ١٩٩٢ (١٥ف) و ١٩٩٦ (١٥ف).

وتتبع أغلب دساتير ج.ع.ي إلى هذه المجموعة حين قضت بأن : الملكية الخاصة مصونة وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية في دساتير ج.ع.ي للأعوام ١٩٦٤ (٩م) و ١٩٦٥ (٦٨م) و ١٩٦٧ (٦٤م) .

واقتربت من هذا النص أحكام دستور دولة قطر حين قرر أن : الملكية ورأس المال والعمل مقومات أساسية لكيان الدولة الاجتماعي وهي حقوق فردية ذات طبيعة اجتماعية ينظمها القانون (٦ ف أ) وكررتها المادة ٢٦ من دستور قطر لعام ٢٠٠٣م. على أن هذا الدستور قد أضاف الملكية الخاصة مصونة فلا يحرم أحد من ملكه إلا بسبب المنفعة العامة وفي الأحوال التي بينها القانون وبالكيفية التي ينص عليها ، وبشرط تعويضه عنها تعويضاً عادلاً (٢٧م) .

ونصت أحكام مجموعة دستورية ثانية على صيانة الملكية الخاصة مع جواز انتزاعها مقابل تعويض عادل . كان الدستور السوري لعام ١٩٢٠ أول حكم دستوري عربي يقضي بذلك فيما نعلم وذلك حين قضى بأن أموال الأفراد أو الأشخاص مصونة لضمانة القانون . ولا يجوز للحكومة نزع ملكية مالك إلا للمنافع العامة بعد دفع التعويض وفقاً لقوانينها الخاصة (٩م) .

ومع أن أحكام القانونين الأساسيين لحكومتنا اللائقية وجبل الدروز والدستور السوري لعام ١٩٣٠ قد اتفقت من حيث المبدأ مع أحكام الدستور السوري لعام ١٩٢٠ بيد أنها قد اختلفت في الصياغة حيث وردت في الأحكام الدستورية الثلاثة التي تلت دستور ١٩٢٠ كما يلي :

حق الملك في حمى القانون فلا يجوز أن ينزع من أحد ملكه إلا للمصلحة العامة وفي الأحوال المنصوص عليها في القانون بعد تعويضه عنه تعويضاً عادلاً في القانونين الأساسيين لحكومتى اللاذقية وجبل الدروز (م ٨ منها) ودستور سوريا لعام ١٩٣٠ (م ١٣). وتنتمي إلى هذه المجموعة أحكام دساتير مصر لعامي ١٩٢٣ و ١٩٣٠ والعراق لعام ١٩٢٥ والأردن للأعوام ١٩٢٨ و ١٩٤٧ و ١٩٥٢. وليبيا لعامي ١٩٥١ و ١٩٦٣. مثال ذلك للملكية حرمة فلا ينزع على أحد ملكه إلا بسبب المنفعة العامة في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيها وبشروط تعويضه عنه تعويضاً عادلاً في دساتير مصر لعامي ١٩٢٣ (م ٩) و ١٩٣٠ (م ١٠) وليبيا لعامي ١٩٥١ (م ٣١) و ١٩٦٣ (م ٣١).

وامتدت الأحكام الدستورية من هذا الصنف إلى دساتير العراق لعام ١٩٢٥ والأردن للأعوام ١٩٢٨ و ١٩٤٧ و ١٩٥٢. فحقوق التملك مضمونة فلا يجوز فرض القروض الإجبارية ولا حجز الأموال والأموال ولا مصادرة المواد الممنوعة إلا بمقتضى القانون. أما المصادرة المجانية والمصادرة العامة للأموال المنقولة وغير المنقولة ممنوعة بتاتاً. ولا ينزع ملك أحد إلا لأجل النفع العام في الأحوال وبالطريقة التي يعينها القانون وبشروط التعويض عنه تعويضاً عادلاً في الدستور العراقي (م ١٠). وعمل هذا المنوال سار قانون إدارة الدولة العراقية في الفترة الإنتقالية حيث قضت الفقرة ب من المادة ١٦ منه بأن :- الملكية الخاصة مصانة فلا يمنع أحد من التصرف في ملكه إلا لأغراض المنفعة العامة في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه وبشروط تعويضه عنه تعويضاً عادلاً وسريعاً. وأضافت الفقرة ج - للمواطن العراقي الحق الكامل غير المشروط بالتملك في كافة أنحاء العراق.

واقترب من هذا النص ما قرره المادة (٨) من دستور الأردن لعام ١٩٢٨ في الفقرة (١) منها بأن : حقوق التملك مصونة ولا تفرض فروض جبرية ولا تصدر أموال منقولة أو غير منقولة إلا بمقتضى القانون .

ولا يملك ملك أحد إلا للمنفعة العامة في الأحوال التي يعينها القانون شريطة أن يدفع في مقابله تعويض عدا الظروف التي قد ينص عليها القانون خلاف لذلك . وقد قررت أحكام الدستوريين الأردنيين لعامي ١٩٤٧ و ١٩٥٢ عدم الإستملاك إلا للمنفعة العامة وعدم فرض القروض الجبرية دون الإشارة إلى صيانة حق التملك حيث : لا يستملك ملك أحد إلا للمنفعة العامة في الأحوال التي يعينها القانون وبشروط أن يدفع في مقابله تعويض في دستور ١٩٤٧ (م ١١) و ١٩٥٢ (م ١١) . كما قرر الدستوران أن : لا تفرض قروض جبرية ولا تصدر أموال منقولة إلا بمقتضى القانون (م ١٢ من دستوري ١٩٤٧ و ١٩٥٢) .

هذا وكان الدستور اللبناني لعام ١٩٢٦ قد سبق أن قرر أن الملكية في حمى القانون فلا يجوز أن ينزع علي أحد ملكه إلا لأسباب المنفعة العامة وفي الأحوال المنصوص عليها في القانون ويعد تعويض منه تعويضاً عادلاً (م ١٥) .

وتنتمي أحكام دساتير دول الخليج العربي إلى هذه الطائفة من الدساتير العربية مثال ذلك قرر مشروع دستور الملكية العربية السعودية لعام ١٩٦١ أن : الملكية الخاصة مصونة ويحمي النظام أداء وظائفها الاجتماعية (م ١٦) ولا تنزع الملكية الخاصة إلا للمنفعة العامة مقابل تعويض عادل وعلى النحو المبين بالنظام والميراث حق تحكمه الشريعة الإسلامية (م ١٧) .

وعلاوة على ما تقدم نص هذا المشروع على عدم نزع الملكية الخاصة إلا للمنفعة العامة مقابل تعويض عادل على النحو المبين بالنظام . والميراث حق تحكمه الشريعة الإسلامية (م ١٧) كما نص هذا المشروع على أن المصادرة العامة للأموال محظورة ولا تكون عقوبة المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي

وفقاً للنظام (م ١٨) . وإلى جانب ما تقدم قرر هذا المشروع أن : الملكية ورأس المال والعمل مقومات أساسية للثروة القومية وهي جميعاً حقوق فردية ذات وظيفة إجتماعية تحددها الأنظمة على النحو الذي يحقق الخير العام (م ١٩) .

لقد اتفقت أحكام دستوري الكويت لعام ١٩٦٢ والبحرين لعام ١٩٧٣ والنظام الأساسي للدولة في سلطنة عمان مع ما قرره مشروع الدستور السعودي لعام ١٩٦١ في النص على أن الميراث حق تحكمه الشريعة الإسلامية في دستور الكويت (م ١٨ ف ٢) والبحرين (م ٥ ف ج) والنظام الأساسي للدولة في سلطنة عمان لعام ١٩٩٦ (م ١١ ف ٥) . علماً بأن صيغة الحكمين الدستوريين الأخيرين واحدة . وهي صيغة متقاربة إلى هذا الحد أو ذاك مع مشروع الدستور السعودي . إذ نص دستور الكويت والبحرين والنظام الأساسي للدولة في سلطنة عمان على أن الملكية الخاصة مصونة فلا يمنع أحد من التصرف في ملكه إلا في حدود القانون ولا ينزع من أحد ملكه إلا بسبب المنفعة العامة في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه ويشترط تعويضه عنه تعويضاً عادلاً (م ١٨ من دستور الكويت وم ٩ ف ح من دستور البحرين وم ١١ ف ٥ من النظام الأساسي للدولة في سلطنة عمان) . وهو النص الذي أكدته من جديد دستور البحرين لعام ٢٠٠٢م (م ٩) وأضاف هذا الدستور وينظم القانون على أسس إقتصادية ، مع مراعاة العدالة الإجتماعية العلاقة بين ملاك الأراضي والعقارات ومستأجريها (ف هـ من م ٩) .

على أن أحكام الدساتير الثلاثة السابقة قد اتفقت مع مشروع الدستور السعودي في الحكم الخاص بالمصادرة مع تغيير في بعض الجمل وذلك بالنص على أن: المصادرة العامة للأموال محظورة ولا تكون عقوبة المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي في الأحوال المبينة في القانون في دستوري الكويت (م ١٩) والبحرين (م ٩ ف د) والنظام الأساسي للدولة في سلطنة عمان (م ١١ ف ٦)

بدلاً من المبينة في النظام في مشروع الدستور السعودي . وكان الدستور السوري لعام ١٩٥٠ قد قرر أن : المصادرة العامة للأموال ممنوعة ولا تفرض المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي وتجاوز المصادرة الخاصة بقانون لضرورات الحرب والكوارث العامة في دساتير سوريا للأعوام ١٩٥٠ (م ٢٣) و ١٩٥٣ (م ٣٦) و ١٩٦٢ (م ٢٣) .

ومع أن أحكام دستور الإمارات العربية المتحدة لعام ١٩٧١ قد اتفقت مع أحكام الدساتير السابقة في النص على الملكية الخاصة والتعويض في حالة المصادرة إلا أن دستور دولة الإمارات قد أوجز في هذا النص كما يلي : الملكية الخاصة مصونة ويبين القانون القيود التي ترد عليها ولا ينزع من أحد ملكه إلا في الأحوال التي تستلزمها المنفعة العامة وفقاً للقانون وفي مقابل تعويض عادل (م ٢١) .

وبالمقابل أوجزت أحكام دستوري ج.ع.ي لعامي ١٩٦٣ و ١٩٧٠ وكذلك دستور ج.ي لعام ١٩٩٠ . زد على ذلك حدد دستور ج.ع.ي لعام ١٩٦٣ الأحوال التي يمكن فيها انتزاع الملكية الخاصة وذلك حين قضى بأن : الملكية الخاصة مصونة ولا تنتزع الملكية الخاصة إلا للمنفعة العامة كمشق الطرق وبناء المساجد والمستشفيات ودور العلم وذلك مقابل تعويض عادل وفقاً للقانون (م ٩) أما دستور ج.ع.ي لعام ١٩٧٠ وج.ي لعام ١٩٩٠ فقد انحصرت أحكام الأول بالنص على أن : الملكية الخاصة مصونة ولا تنتزع إلا للمصلحة العامة ويحدد القانون مقدار طريقة التعويض في دستور ج.ع.ي لعام ١٩٧٠ (م ١٢) وهو نفس الحكم الذي ورد في دستور ج.ي لعام ١٩٩٠ مع تغير في الصياغة وذلك بنصه على صيانة الملكية الخاصة . فلا تمس إلا لمصلحة عامة بتعويض عادل وفقاً للقانون (م ٦ ف ٣) .

وعلاوة على ما تقدم قضت مجموعة أخرى من الدساتير العربية بمنع السخرة في الملكية الخاصة كما هي الحال في دساتير سوريا لعامي ١٩٢٠ (م ٢٥) و ١٩٣٠ (م ١٤) والعراق لعام لعام ١٩٢٥ (م ١٠) وقانون إدارة الدولة العراقية في الفترة الإنتقالية (ف ز من م ١٣).

وكما سبق القول فإن مجموعة من الدساتير العربية قد قضت بأن المصادرة العامة للأموال محظور في دساتير مصر لعامي ١٩٢٣ (م ١٠) و ١٩٣٠ (م ١٠) وسوريا لعام ١٩٢٠ (م ١٤) وليبيا لعامي ١٩٥١ (م ٣٢) و ١٩٦٣ (م ٣٢). وإلى هذه المجموعة ينتمي الدستور الإنتقالي السوداني لعام ٢٠٠٥م الذي قرر لكل مواطن الحق في الحياة أو التملك وفقاً للقانون (ف ١ - الرقم ٤٣) ولا يجوز نزع الملكية الخاصة إلا بموجب قانون وللصلحة العامة وفي مقابل تعويض عادل وفوري ، ولا تصدر الأموال الخاصة إلا بموجب حكم قضائي (ف ٢ من نفس الرقم) .

ولم ينحصر الأمر على ذلك فقط وقضى هذا الدستور بالمبادئ الهامة والموجهات الإقتصاد الوطني :-

١. بأن تكون الأهداف الأشمل للتنمية الإقتصادية هي القضاء على الفقر وتحقيق أهداف ألفية التنمية وضمان التوزيع العادل للثروة وتقليص التفاوت في الدخل وتحقيق مستوى كريم من الحياة لكل المواطنين (ف ١ من الرقم ١) .

٢. تطور الدولة الإقتصاد الوطني وتديره بغرض تحقيق الرخاء عن طريق سياسات تهدف لزيادة الإنتاج وبناء إقتصاد كفاء معتمد على ذاته وتشجيع السوق الحر ومنع الإحتكار .

٣. تعزيز الدولة التكامل الإقتصادي الإقليمي .

وبالعودة إلى الأحكام الدستورية الأجنبية التي بحوزتنا نجد أن هناك طائفة من تلك الأحكام قد اكتفت بالنص على الملكية الخاصة دون النص على المصادرة بتعويض . بينما قررت مجموعة أخرى الملكية الخاصة مع إمكانية المصادرة بتعويض.

والأحكام الدستورية الأجنبية التي قررت الملكية الخاصة دون النص على المصادرة قد تغيرت في تفاصيل أحكامها بهذا الشأن وكان دستور ليختشين لعام ١٩٢١ من الدساتير التي قررت أن الملكية مصونة (م ٣٨) وعلى هذا النسق سار دستور شيلي لعام ١٩٢٥ حين قرر أن الملكية الخاصة مصونة (م ١٠ ف ١١) .

وإلى هذه المجموعة ينتمي دستور الدومنيكان لعام ١٩٤٧ حين قضى بأن الملكية مصونة (م ١١ ف ١) . لم ينحصر الأمر على ما تقدم فقط ، بل ولم تقرر المصادرة مجموعة من دساتير البلدان التي كانت تحت الاستعمار الإنجليزي في كل من دستور باكستان لعام ١٩٥٦ ، الذي قضى بحرية التجارة (الرقم ١٢) ودساتير أخرى من تلك البلدان ، التي نصت على أنه لا يجوز مصادرة الممتلكات في كل من دساتير نيجيريا لعام ١٩٦٠ (الرقم ٣٠) وأوغندا لعام ١٩٦٢ (الرقم ٢٢) وكينيا لعام ١٩٦٣ (رقم ١٩) وزامبيا لعام ١٩٦٤ (الرقم ١٨) ومالاوي لنفس العام (الرقم ١٦) وسيراليون لعام ١٩٦٠ (الرقم ١٧) .

وإذا كانت الأحكام الدستورية السابقة قد قررت الملكية الخاصة فإن دستور هندوراس لعام ١٩٣٦ قد قضى بأنه : لا يجوز منع إنسان من التملك إلا بقانون أو بقرار خاص من المحكمة (م ٧٣) علماً بأن هذا الدستور قد أفرد الباب الخامس منه للملكية .

واشترط دستور نيكارجوى لعام ١٩٥٠ عدم جواز أخذ ملكية أي شخص بقرار سياسي (م ٧٣) . بينما اعتبر دستور فنزويلا لعام ١٩٥٣ الحق في الملكية

بقوة الوظيفة الاجتماعية لها (م ٣٥ ف ٩) . في حين اكتفى دستور أفريقي
الوسطى لعام ١٩٦٠ بالنص على أنه : لا يجوز المساس بأي حال بحرية حق
التملك (في الديباجة) .

وبالمقابل قررت مجموعة أخرى من الدساتير الأجنبية المصادرة للملكية
الخاصة غير أنها قد تغيرت في ذلك بالشكل التالي :

قضى دستور الأرجنتين لعام ١٨٥٣ بأن الملكية الخاصة مصنونة ولا يمكن
مصادرتها على أحد من رعايا الجمهورية إلا بحكم المحكمة (م ١٧) . علماً بأن
الدستور البلجيكي لعام ١٨٣١ كان قد قرر أن مصادرة الممتلكات محضورة
(م ١٢) . ولا يجوز مصادرة أي شخص إلا للصالح العام وفقاً للقانون ومقابل
تعويض عادل (م ١١) بينما قضى دستور كولومبيا لعام ١٨٨٦ بأن الملكية
الخاصة مصنونة وتقدم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة .. والملكية
وظيفة اجتماعية (م ٣٠) . لقد اقترب حكم دستور بوليفيا لعام ١٩٤٧ من هذا
الحكم في نصه على أن الملكية الخاصة مصنونة شريطة أن لا تُنظر بالمصلحة
العامة (م ١٧) .

وإذا كانت أحكام الدساتير السابقة الصادرة في القرن التاسع عشر قد قررت
المصادرة مقابل التعويض العادل فإن أحكام دساتير أخرى في بداية القرن
العشرين قد قضت بالمصادرة مثال ذلك قرر دستور إيران لعام ١٩٠٧ أن الملكية
الخاصة مصنونة ولا يمكن مصادرتها إلا في الحالات التي يحددها القانون . ولا
يجوز مصادرة أموال أي شخص كعقاب له (م ٥١ وم ١٦ وم ١٧) .

وعلى هذا التهج سار دستور تركيا لعام ١٩٢٤ ، الذي قضى بحظر مصادرة
الملكية المنقولة وغير المنقولة بالقوة . ويمكن مصادرة الملكية الخاصة مقابل
تعويض عادل إذا اقتضت ذلك المصلحة العامة (م ٧٤) وقد اقترب من هذا الحكم

دستور أفغانستان لعام ١٩٣١ في نصه على أن الملكية الخاصة المنقولة للشخص مصنونة ويجوز مصادرتها مقابل تعويض عادل (م ١٥) .

أما دستور كوبا لعام ١٩٤٠ فقد أفرد فصلاً للملكية . قرر فيه اعتراف الدولة بقانونية الملكية الخاصة بوظيفتها الاجتماعية من غير حصر أو مصادرة إلا في الحالات الضرورية التي ينظمها القانون (م ٨٧) .

وكان دستور بناما لعام ١٩٤٦ أكثر وضوحاً من الدستور الكوبي في هذا المضمار إذ لم يكتفي بالنص المذكور آنفاً وإنما نص على أن الملكية الخاصة مصنونة قانونياً ومادياً ويكون تملكها وفقاً للقانون . وتفرض الملكية الخاصة واجبات على ملاكها ويجوز مصادرة هذه الملكية وفقاً للمصلحة العامة مقابل تعويض عادل يحدده القانون (م ٤٥) .

أما دستور كمبوديا لعام ١٩٤٧ فقد قضى بأن يحمي القانون الملكية ولا يجوز مصادرة الملكية إلا في الحالات التي يحددها القانون ومقابل تعويض عادل (م ٧) .

وبخلاف الأحكام الدستورية السابقة قضى دستور كوستاريكا لعام ١٩٤٩ بعدم مصادرة الملكية إلا في حالة الحروب أو الفتن الداخلية وفقاً للمادة (٤٥) منه ، التي نصت على أن : الملكية الخاصة مصنونة ولا يمكن مصادرتها إلا بقانون في حالة الحرب أو الفتن الداخلية . زد على ذلك قرر هذا الدستور أن الإحتكار ممنوع للممتلكات ذات الطبيعة الخاصة (م ٤٦) .

لم ينحصر الأمر على الأحكام الدستورية السابقة فقط ، بل وهناك دساتير بلدان أخرى قضت بالمصادرة مثال ذلك نص دستور اريتريا لعام ١٩٥٢ على أنه لكل شخص حق التملك وحرية التصرف بالملكية في حدود القانون . ولا تجوز المصادرة إلا بقانون خاص ومقابل تعويض عادل (م ٢٢ ف ف) وهو نفس الحكم الذي قرره دستور أثيوبيا لعام ١٩٥٥ (راجع م ٥٥) . وعلى هذا

النسق سار دستور ليبيريا لعام ١٩٥٥ حين قضى بأنه لا يمكن نزع الملكية الخاصة إلا للمصلحة العامة ومقابل تعويض عادل (الرقم ١٣). وكان دستور هايتي لعام ١٩٥٠ قد قرر هو الآخر حق المصادر بالتعويض طبقاً للمادة (١٥) منه ، التي نصت على :

١- حق الملكية مصون ويجوز مصادرتها في حالة الضرورة مقابل تعويض عادل .

وقد سبق أن قضى دستور البرازيل لعام ١٩٤٦ بأن الملكية الخاصة مصونة إلا في الحالات التي تقضي الضرورة باستعمالها للصالح العام (م ١٦) علماً بأن هذا الدستور قد نص على حرية الصناعة والتجارة (م ١٧) . وأسهب دستور جواتمالا لعام ١٩٥٦ في النصوص المتعلقة بهذا الشأن في نصه على أن : الملكية الخاصة مصونة وعلى الدولة أن تساعد الملاك بالظروف المناسبة لتطويرها واستخدام ممتلكاتهم ، شريطة أن يلتزم الملاك بالقوانين النافذة .

ويجوز مصادرة الملكية الخاصة إذا كانت المصادرة للمصلحة العامة مقابل تعويض عادل (م ١٢٤ وم ١٢٥) .

وتكاد تكون أحكام مجموعة من الدول التي تحررت من الاستعمار الفرنسي قد قررت مصادرة الملكية مقابل التعويض العادل من حيث المبدأ غير أن أحكام تلك الدساتير قد تباينت في تفاصيلها بالشكل التالي :

الملكية الفردية والجماعية مكفولة في الدستور ولا يجوز المساس بها إلا في حالات الضرورة العامة التي تثبت قانوناً وبشرط التعويض العادل قبل المساس بها في دستور السنغال لعام ١٩٦٠ ، المعدل عام ١٩٦٣ (م ١٢) .

وإذا كانت أحكام دستور السنغال بالشكل المشار إليها أعلاه فإن ديباجة دستور الكاميرون لعام ١٩٦٠ قد نصت على أن : الملكية حق لا ينتهك في التمتع

بها والتصرف بالأموال التي يكفلها القانون لكل فرد . ولا يجوز أن يحرم أي شخص من حق الملكية إلا بسبب المنفعة العامة . ويشترط الحصول على تعويض عادل يحدده القانون . ولا يجوز ممارسة حق الملكية بطريقة تناقض المنفعة الاجتماعية أو تحدث ضرراً بالأمن أو بالحرية أو بالحياة أو بملكية الغير

واقتربت من هذا الحكم نصوص دستور مدغشقر لعام ١٩٥٩ ، المعدل عام ١٩٦٠ حيث قررت ديباجة هذا الدستور أن الملكية حق لا يجوز انتهاكه . كما لا يجوز أن يحرم أحد من هذا الحق إلا إذا أملت الضرورة العامة ذلك . والتي تثبت بشكل قانوني وبشروط تعويض عادل وسابق . والدولة تعترف بحق الملكية الموروثة عن الأجداد بشرط إثباتها قانوناً . وتضمن الدولة حرية رؤوس الأموال والاستثمارات .. الخ .

ولم يشذ عن ذلك دستور الكونغو لعام ١٩٦٣ فقد قرر هو الآخر أن الحق في الملكية مصون . ولا يجوز مصادرة حق الملكية إلا في الحالات التي تفرضها المصلحة العامة ومقابل تعويض عادل (م ٨) . أما دستور بورندي لعام ١٩٦٢ فقد قضى بأنه لا يجوز مصادرة ملكية أي شخص إلا للقطاع العام ومقابل تعويض عادل (م ١٢) . بينما قرر دستور بورندي لعام ١٩٦٢ أن الملكية الخاصة والملكية الشخصية والملكية الجماعية مصونة . ويجوز تجاوز ذلك في الحالات التي يحددها القانون ومقابل تعويض عادل (م ٢٣) .

وكانت أحكام دستور توجو لعام ١٩٦٣ في هذا الاتجاه حيث نصت على الحق في الملكية مصون بحكم الدستور ويمكن تحديدها في حالة الضرورة وفقاً لنظام قانوني ومقابل تعويض عادل (م ١١) .

وقضت أحكام مجموعة أخرى من الدساتير الأجنبية بحق مصادرة الملكية الخاصة مقابل تعويض عادل . مثال ذلك قضى دستور اليونان لعام ١٩٥٢ بأنه :

لا يجوز مصادرة ملكية أحد إلا للصالح العام ومقابل تعويض عادل وكامل وتحدد المحكمة التعويض (م ١٧) وهو نفس الحكم الذي قرره دستور اليونان لعام ١٩٧٥ (راجع م ١٧) . وينتمي دستور اليابان لعام ١٩٦٣ إلى هذه المجموعة من الدساتير وإن لم يقضي بأن تحدد المحكمة التعويض على المصادرة ، الذي ورد في دستوري اليونان المذكورين أعلاه . لقد نص الدستور الياباني على أن : حق الملكية مصون ويحدد القانون هذا الحق وفقاً للصالح العام ويجوز نزع الملكية الخاصة للمنفعة العامة مقابل تعويض عادل (م ٢٩) .

ومع أن دستور أفغانستان لعام ١٩٦٤ من الدساتير التي قررت المصادرة بالتعويض العادل غير أن هذا الدستور قد أسهب في هذا المجال حين نص على أن : الملكية مضمونة من التعرض . لا تصدر ملكية أي شخص بدون حكم القانون وقرار محكمة ذات صلاحية نزع ملكية شخص جائر فقط بقصد تأمين المنفعة العامة مقابل تعويض عادل بموجب أحكام القانون .

لا يمنع أي شخص من كسب الملكية والتصرف فيها إلا في حدود القانون وكيفية استعمال الملكية بقصد تأمين المنفعة العامة ينظمها القانون يرشد إليها . الدولة الأجنبية ورعاياها لا حق لها في ملكية الأموال العقارية في أفغانستان . بيع العقار للممثلات السياسية للدول الأجنبية على أساس المعاملة بالمثل والمؤسسات الدولية التي تكون أفغانستان عضواً فيها بعد موافقة الحكومة (م ٢٩) .

وإذا كان دستور أفغانستان المذكور أعلاه قد قرر التعويض للمصادرة بقرار المحكمة وحق الأجانب في التملك بموافقة الدولة ، فإن دستور أسبانيا لعام ١٩٧٨ لم يقضي بحق المحكمة في ذلك وإنما اقتصرت أحكامه على النص على : الاعتراف بحق الملكية الخاصة ووراثةها ويحدد القانون الوظيفة الاجتماعية

لهذا الحق ومحتواها وفقاً للقانون ولا يمنع شخص من الملكية إلا في الحالات لاتي تقتضيها المصلحة الاجتماعية العامة وفقاً للقانون (م ٣٣) .

وكان الدستور الهندي لعام ١٩٤٧ قد قرر قبل ذلك إكتساب الملكية والاحتفاظ بها والتصرف فيها (م ١٩ ف و) . ولا يجوز حرمان شخص من ملكية إلا بمقتضى القانون ويجوز الاستيلاء على الملكية للمنفعة العامة مع التعويض بقانون (م ٢١) . لقد قرر التعويض على المصادرة دستور أندونيسيا لعام ١٩٥٦ أيضاً . لكنه مثل الدستور الهندي لم يقضي بأن يكون وفق إجراءات المحكمة وإنما بقانون . وذلك وفقاً للمادة (٣٤) ، التي نصت علي أنه للمواطنين حق امتلاك العقارات ولا يجوز مصادرة أملاكهم جزافاً . كما اعتبر هذا الدستور حق الامتلاك جزء من الوضع الاجتماعي (م ٣٥) . ولا يجوز انتزاع ملكية أي كان للمصلحة العامة إلا بتعويض وحسب القانون (م ٣٦) . ومع أن دستور الصومال لعام ١٩٦٠ قد قرر هو الآخر الملكية الخاصة وعدم مصادرتها إلا بتعويض إلا أنه قد أضاف إلى ذلك حق ممارسة النشاط الاقتصادي فالملكية الخاصة يكفلها القانون وهو يحدد كيفية اكتسابها وقيود التمتع بها وذلك لتأكيد وظيفتها الاجتماعية . لا تنزع الملكية إلا للمنفعة العامة وبالكيفية المنصوص عليها في القانون مقابل تعويض عادل وعاجل (م ٢٤) . ولكل مواطن الحق في ممارسة النشاط الاقتصادي في حدود القانون (م ١٤) .

وينتمي إلى هذه المجموعة دستور نيبال لعام ١٩٥٨ ، الذي قرر أنه : لا يجوز مصادرة ممتلكات أي شخص إلا وفقاً للقانون ولكل شخص الحق في التملك والتصرف بالممتلكات (الرقم ٦) .

وبخلاف الأحكام الدستورية العربية السابقة ، التي قررت الملكية الخاصة قضت مجموعة ثالثة من الدساتير العربية بالملكية الخاصة والملكية العامة وكذلك التأميم من حيث المبدأ علي أن أحكام هذه المجموعة قد تغيرت . وتأتي

الدساتير السورية للأعوام ١٩٥٠ و ١٩٥٣ و ١٩٦٢ لكون الدستور السوري لعام ١٩٥٠ ، أول الدساتير العربية الذي يقرر الملكية الخاصة والعامة دون أن يقرر مبادئ اشتراكية .

لقد قضى دستور سوريا لعامي ١٩٥٠ و ١٩٦٢ بأن الملكية عامة وخاصة

:

١. للدولة وللأشخاص الاعتبارية وللأفراد تملك الأموال ضمن حدود القانون.

٢. ينظم القانون تملك الأجانب وحدوده وشروطه .

٣. الملكية الخاصة مصونة ويعين القانون كيفية حيازتها والتصرف بها بحيث تؤدي وظيفتها الاجتماعية .

٤. لكل شخص الحق في حماية مصالحه المادية والمعنوية الناشئة عن إنتاجه المادي والعلمي والأدبي .

٥. لا يسمح لأحد أن يستعمل الملكية الخاصة بشكل يتعارض مع المصلحة العامة .

٦. يجوز الاستملاك بقصد النفع العام ويتم بالإستناد إلى قانون يتضمن إعطاءه تعويض عادل .

٧. المناجم والمعادن الصلبة والسائلة والمشعة وأشباهاها والثروات الدفينة في الأرض والمياه المعدنية والشلالات والحراج العامة والطرق العامة وجميع مصادر الثروة الطبيعية هي ملك للدولة .

٨. يحدد القانون شروط منح رخص التنقيب عن المعادن واستغلالها .

٩. يمنح حق استثمار المعادن وأشباهاها بقانون يعطي فيها الأولوية للاعتبارات الدفاع عن البلاد وضمان استقلالها .

وإلى جانب ما تقدم قررت أحكام الدستورين المذكورين حق استثمار الأرض وسقوط حق التصرف به وتعيين حداً أعلى للحيازة الزراعية طبقاً للمادة (٢٢) من دستوري ١٩٥٠ و ١٩٦٢ ، التي نصت على أنه لتحقيق استثمار أرض الوطن بصورة صالحة وإقامة علاقة إجتماعية عادلة بين المواطنين بسن تشريع خاص يقوم على المبادئ التالية :

أ- وجوب استثمار الأرض وعند إهمالها مدة يحددها القانون يسقط حق التصرف فيها .

ب- يعين القانون حداً على الحيازة الأرض تصرفاً أو استثماراً بحسب المنطقة على أن لا يكون له مفعول رجعي .

ج- تحسين الإنتاج .

د- تشجيع الملكيات الصغيرة والمتوسطة .

هـ- توزيع الدولة من أراضيها ببدل زهيد ومقسط على غير المتصرفين ، ما يكفل لهم لمعيشتهم .

٢- تشجع الدولة على إنشاء الجمعيات التعاونية وتقوم بمراقبتها .

٣- تعمل الدولة على إنشاء قرى نموذجية ومساكن صحية للفلاحين .

٤- يُسن قانون يكفل حماية الفلاح ورفع مستواه .

وعلاوة على ذلك قضت أحكام الدستورين السابقين بأنه يحق للدولة أن تؤمم بقانون كل مؤسسة أو مشروع يتعلق بالمصلحة العامة مقابل تعويض عادل (م ٢٤) .

هذا وقد تطابقت المواد (٢١) و (٢٢) من دستوري سوريا لعامي ١٩٥٠ و ١٩٦٢ مع المادتين (٣٤) و (٣٥) من دستور ١٩٥٣ مع تغاير في ترتيب الفقرات في كل مادة من جهة . وأضاف دستور ١٩٥٣ النص الوارد في المادة (٣٤) إلى ما ورد في المادة (٢١) من دستور ١٩٥٠ م جهة أخرى النص التالي

: لا يجوز منح امتياز باستثمار شيء من ثروة البلاد الطبيعية واستغلال مصلحة عامة إلا بقانون ولمدة محددة .

بيد أن دستور ١٩٥٣ قد صمت عن النص الذي ورد في الفقرة (٣) من (م٢٢) من دستور ١٩٥٠ ، الذي قضى بأن تعمل الدولة على إنشاء قرى نموذجية .. الخ وعلاوة على ما تقدم قضى دستور ١٩٥٣ بأن يكون رأس المال في خدمة الاقتصاد القومي .. الخ (راجع م٣٧) .

ومع أن أحكام دستوري الجزائر لعامي ١٩٨٩ و ١٩٩٦ قد قررت هي الأخرى الملكيتين العامة والخاصة . إلا أنها بخلاف الدساتير السورية السابقة قد أوجزت في هذا الشأن فنصت على أن : الأملاك الوطنية يحددها القانون وتتكون من الأملاك العمومية والخاصة ، التي تملكها كل من الدولة والولاية والبلدية . ويتم تسير الأملاك الوطنية طبقاً للقانون (م١٨ من دستور ١٩٨٩ ودستور ١٩٩٦) . ولا يتم نزع الملكية إلا في إطار القانون ويترتب عليه تعويض عادل (م٢٠ من دستوري ١٩٨٩ و ١٩٩٦) . زد على ذلك قضى الدستور أن المذكوران بأن الملكية الخاصة مضمونة وحق الإرث مضمون والأملاك الوقفية وأملاك الجمعيات الخيرية معترف بها ويحمي القانون تخصيصها (م٤٩ من دستور ١٩٨٩ وم ٥٢ من دستور ١٩٩٦) .

وبالعودة إلى الدساتير الأجنبية نجد أن هناك مجموعة منها قد تشابهت مع أحكام هذه المجموعة من الدساتير العربية إلى هذا الحد أو ذاك من أمثلة ذلك ما قضى به دستور إيطاليا لعام ١٩٤٧ وألمانيا الاتحادية لعام ١٩٤٩ المعدل عام ١٩٥٦ وكذلك دستور روسيا الاتحادية لعام ١٩٩٣ بعد انهيار الاتحاد السوفيتي نص دستور إيطاليا لعام ١٩٤٧ على أن الملكية عامة وخاصة والثروة الاقتصادية ملك للدولة أو الهيئات أو الأفراد . يعترف القانون ويكفل الملكية الخاصة ويحدد القانون طرق اكتسابها والانتفاع بها وحدودها بما يحقق وظيفتها

الاجتماعية ويجعلها في متناول الجميع . ويجوز نزع الملكية الخاصة في مقابل تعويض لأسباب تتعلق بالصالح العام في الحالات التي نص عليها القانون .
ويحدد القانون القواعد والحدود الخاصة بالميراث الشرعي والميراث عن طريق الوصية ، وكذلك حقوق الدولة في الموارد (م ٤٢) .

ويجوز للقانون للمنفعة العامة أن يحتفظ أصلاً أو أن ينقل عن طريق نزع الملكية مع التعويض .. الخ (م ٤٣) . ويفرض القانون التزامات وقيوداً على الملكية العقارية الخاصة لتحقيق الاستغلال الطبيعي للأرض مراعاة علاقات اجتماعية عادلة ويضع القانون حد المساحة الأرض تبعاً للأقاليم والمناطق الزراعية ويشجع القانون ويلزم باستصلاح الأرض وتحويل الملكيات الكبيرة وتجميع الوحدات الإنتاجية ويعاون الملكية الصغيرة والمتوسطة ويحدد القانون تدابير خاصة بالمناطق الجبلية (م ٤٢) .

وإذا كان دستور إيطاليا قد قرر الملكية بالشكل المذكور آنفاً فإن دستور ألمانيا الاتحادية قد قرر تحويل ملكية الأرض من أجل تحقيق الأغراض الاشتراكية حين نص علي أن : الملكية وحق الإرث مكفولان وتنظم القوانين مضمون وحدود كل منهما . ولا يجوز أن تنزع الملكية إلا للمنفعة العامة ويكون ذلك بقانون أو بناءً على قانون يحدد طريقة ومبلغ التعويض الذي يجب أن يراعي في تقديره الصالح العام وصالح الأطراف صاحبة الشأن . ويجوز الطعن أمام المحاكم العادية إذا قام نزاع بشأن مبلغ التعويض (م ١٤) .

ويجوز تحقيقاً للأغراض الاشتراكية تحويل ملكية الأرض والموارد الطبيعية ووسائل الإنتاج إلى ملكية جماعية أو إلى أي شكل آخر من أشكال الاقتصاد الجماعي على أن يكون ذلك بقانون تحدد فيه طريقة ومبلغ التعويض وتطبق في هذه الحالة الأحكام الخاصة بالتعويض الواردة في آخر الفقرة (٣) من م ١٤ (م ١٥) .

ومع أن الدستور التركي لعام ١٩٦١ لم يشر إلى الاشتراكية غير أنه قد أجاز التأميم ونزع الملكية الخاصة حيث لكل إنسان حق الملكية والإرث . ويجوز بقانون تقييد هذا الحق من أجل الصالح العام . كما لا يجوز أن يتنافى استعمال حق الملكية مع الصالح العام (م ٣٦) . مضافاً إلى ذلك أن تتخذ الدولة التدابير اللازمة لأجل تحقيق استقلال الأرض بصورة متميزة وتأمين ملكية الأرض للفلاحين المعدمين الذين لا يملكون مساحة كافية (م ٣٧) .

لم ينحصر الأمر على النص على تأمين ملكية الأرض للفلاحين المعدمين فقط ، بل وقضى هذا الدستور بأنه لتحقيق هذه الغاية يجوز بقانون أن تحدد مساحة الأرض بحسب المناطق المختلفة وأنواع الزراعة تيسر الدولة للفلاح الحصول على الآلات الزراعية . ولا يجوز توزيع الأرض إلى إنقاص مساحة الغابات أو تقليل ثروات الأرض الأخرى (م ٣٧) .

وعلاوة على ما تقدم قرر هذا الدستور نزع الملكية - للدولة وللأشخاص المعنوية العامة في الأحوال التي يستوجبها الصالح العام الحق في نزع الملكية الشامل أو الجزئي للأموال العقارية الخاصة ... الخ ويبين القانون طريقة دفع قيمة الأرض المنزوعة ملكيتها لتوزيعها على الفلاحين ولتمليك الغابات أو إنشاء غابات جديدة أو تحقيق مشاريع الإسكان .. الخ (م ٣٨) علماً بأن المادة (٣٩) منه قد قررت التأميم . بأنه : في الأحوال التي يقتضيها الصالح العام يجوز للدولة تأميم المؤسسات الخاصة ذات النفع العام أو الخدمات العامة بشرط دفع قيمتها الحقيقية على النحو المبين في القانون . وفي الأحوال التي ينص فيها القانون على الدفع بالتقسيط لا يجوز أن تزيد مدة الدفع عن عشر سنوات وتدفع الأقساط متساوية وبالفائدة التي يحددها القانون .

وينتمي دستور جمهورية روسيا الاتحادية لعام ١٩٩٣ إلى هذه المجموعة من الدساتير الأجنبية في نصه على أنه توجد في روسيا الاتحادية ملكية الدولة

وملكية البلدية وأشكال أخرى للملكية (م ٨) بيد أن هذا الدستور قد نص على أن : الأرض والمواد الأخرى الخاصة ملك للشعب ويجوز أن تكون الأرض والمواد الخام الأخرى ملكية خاصة وملكية للبلدية وغيرها من الملكية (م ٩) .

وهناك مجموعة من الدساتير العربية قد قررت نصوصاً أكثر رديكالية في هذا الشأن وكان الدستور الجزائري لعام ١٩٦٣ أول هذه النصوص فيما نعلم . حين نص على تشييد ديمقراطية اشتراكية ومقاومة استغلال الإنسان في جميع أشكاله (راجع م ٢٢) . وجبهة التحرير الوطني تنجز أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية وتشدّد الاشتراكية في الجزائر (م ٢٦) وإن لم يقرر الملكية العامة أو الخاصة .

وبالمقابل قضى دستور ج.ع.م لعام ١٩٦٤ بأشكال الملكية التالية :

- أ- ملكية الدولة ، أي ملكية الشعب وذلك بخلق قطاع عام قوي وقادر بقود التقدم في جميع المجالات ويتحمل المسؤولية الرئيسية في خطة التنمية .
- ب- ملكية تعاونية أي ملكية المشتركين في الجمعية التعاونية .
- ج- ملكية خاصة . قطاع خاص يشترك في التنمية ، في إطار الخطة الشاملة لها من غير استغلال ، علي أن تكون رقابة الشعب شاملة للقطاعات الثلاثة مسيطرة عليها كلها (م ١٣) .

والملكية الخاصة مصونة وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية ولا تنزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقاً للقانون (م ١٦) . علماً بأن هذا الدستور قد قضى بأن يعين القانون الحد الأقصى للملكية الزراعية ويحدد وسائل حماية الملكية الزراعية الصغيرة (م ١٧) . في الوقت الذي يعتبر الأساس الاقتصادي للدولة هو النظام الاشتراكي الذي يحظر أي شكل من أشكال الاستغلال بما يضمن بناء المجتمع الاشتراكي بدعامتيه من الكفاية والعدل (م ٩) . ويكون توجيه الاقتصاد القومي بأكمله وفقاً لخطة التنمية التي تضعها الدولة (م ١٠) .

يستخدم رأس المال في خدمة الاقتصاد القومي ولا يجوز أن يتعارض في طريق استخدامه مع الخير العام للشعب (م ١٤) . ويسيطر الشعب على كل أدوات الإنتاج وتوجيه فائضها وفقاً لخطة التنمية التي تضعها الدولة لزيادة الثروة والنهوض المستمر بمستوى المعيشة (م ١٢).

وأكد دستور ج.م.ع لعام ١٩٧١ على أشكال الملكية التي قررها دستور ج.م.ع لعام ١٩٦٤ غير أنه قد أتى بصياغة جديدة . فللملكية العامة حرمة وحمايتها ودعمها واجب على كل مواطن وفقاً للقانون باعتبارها سند القوة الوطني وأساساً للنظام الاشتراكي ومصدراً لرفاهية الشعب (م ٣٣) .

وعرف هذا الدستور الملكية التعاونية بأنها : ملكية الجمعيات التعاونية ويكفل القانون رعايتها ويضمن لها الإدارة الذاتية (م ٣١) .

وبالمقابل عرف الملكية الخاصة بأنها تتمثل في رأس المال غير المستغل . وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي وفي إطار خطة التنمية دون انحراف أو استغلال ولا يجوز أن تتعارض في طريق استخدامها مع الخير العام للشعب (م ٣٢) . زد على ذلك نص هذا الدستور على أن الملكية الخاصة مصونة ولا يجوز فرض الحراسة عليها إلا في الأحوال المبينة في القانون بحكم قضائي . ولا تنزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقاً للقانون وحق الإرث فيها مكفول (م ٣٤) . والمصادرة العامة للأموال محظورة ولا تجوز المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي (م ٣٦) . بيد أن هذا الدستور بعد هذه النصوص قد قضى بأن تخضع الملكية لرقابة الشعب تحميها الدولة وهي ثلاثة أنواع الملكية العامة والملكية التعاونية والملكية الخاصة (م ٢٩) . مؤكداً من جديد أن الملكية العامة هي ملكية الشعب وتتأكد بالدعم المستمر للقطاع العام . ويقود القطاع العام التقدم في جميع المجالات ويتحمل المسؤولية الرئيسية في خطة التنمية (م ٣) . في الوقت الذي يسيطر الشعب على

كل أدوات الإنتاج وعلى توجيه فائضها وفقاً لخطة التنمية التي تضعها الدولة (م ٢٤) . مؤكداً بأن للعاملين نصيب في إدارة المشروعات وفي أرباحها ويلتزمون بتنمية الإنتاج وتنفيذ الخطة في وحداتهم الإنتاجية وفقاً للقانون والمحافظة على أدوات الإنتاج واجب وطني ويكون تمثيل العمال في مجالس إدارة وحدات القطاع العام في حدود خمسين بالمائة من عدد أعضاء هذه المجالس وتعمل الدولة على أن يكفل القانون لصغار الفلاحين وصغار الحرفيين ثمانين بالمائة في عضوية مجالس إدارة الجمعيات التعاونية الزراعية والجمعيات التعاونية الصناعية (م ٢٦) ويشترك المنتفعون في إدارة مشروعات الخدمات ذات النفع العام والرقابة عليها وفقاً للقانون (م ٢٧) . ولكل مواطن نصيب في الناتج القومي يحددها القانون بمراعاة عمله أو ملكيته غير المستغلة (م ٢٥) . واستلهم الدستور السوداني لعام ١٩٧٣ جوهر أحكام الدستور المصري لعام ١٩٧١ بهذا الشأن من حيث المبدأ غير أنه قد أتى بصيغ مختلفة عن تلك التي وردت في الدستور المصري المذكور حيث نص على أن : الاقتصاد السوداني يتكون من نشاط القطاعات التالية : القطاع العام - قطاع راند يقود التقدم في جميع المجالات من أجل التنمية ويقوم على أساس الملكية العامة ويخضع للرقابة الشعبية .

القطاع التعاوني . يقوم على أساس ملكية كل الأعضاء المشتركين في الجمعيات التعاونية وترعى الدولة الجمعيات التعاونية وينظم القانون تكوينها وإدارتها .

القطاع الخاص : يقوم على أساس الملكية الخاصة غير المستغلة وتصونه الدولة وتشجعه وتنظم وظيفته ليسهم بدور إيجابي وفعال في الاقتصاد الوطني .
القطاع المختلط : يقوم على أساس الملكية المشتركة بين الدولة والقطاع الخاص (م ٣٢) .

علماً بأن الدستور السوداني هذا قد قرر أن الملكية الخاصة مكفولة للمواطنين مالم يضر بالصالح العام وإرثه وهيئته مكفولان وفق القانون وتعترف الدولة بالدور الاجتماعي المفيد الذي تلعبه الملكية الخاصة في الإنتاج وفي تقدير المسؤولية (م ٣٣) . ولا ينزع حق خاص إلا للمنفعة العامة وبموجب قانون ومقابل تعويض عادل (م ٣٤) . على أن هذا الدستور قد اعتبر النظام الاشتراكي هو الأساس الاقتصادي للمجتمع السوداني تحقيقاً للكفاية في الإنتاج والعدالة في التوزيع بما يكفل العيش الكريم لكافة المواطنين وبما يمنع أي شكل من أشكال الاستغلال والظلم (م ٣٠) ويوجه الاقتصاد السوداني لتحقيق أهداف خطط التنمية وصولاً لمجتمع الكفاية والعدل وتملك أدولة فيه وتدير وسائل الإنتاج الأساسية (م ٢١) .

واختلفت الصيغ الخاصة بأشكال الملكية في دستوري سوريا لعامي ١٩٦٩ و ١٩٧٣ عن الصيغ التي وردت في دستوري ج.ع.م لعام ١٩٦٤ وج.م.ع لعام ١٩٧١ والسودان لعام ١٩٧٣ حيث ابتدأت أحكام الدستورين السوريين بالنص على أن الاقتصاد في الدولة إقتصاد اشتراكي مخطط بحيث تنتفي معه جميع أشكال الاستغلال . ويخدم الاقتصاد في الدولة تحقيق التكامل الاقتصادي في الوطن العربي (م ١٢) . على أن الدستورين السوريين قد قررا ثلاثة أنواع للملكية هي :

١. **ملكية الشعب :** وتشمل جميع الممتلكات والثروات العائدة للمجتمع كالثروات الطبيعية والمرافق المنشأة من قبل الدولة والمؤسسات المؤممة وتتولى الدولة استثمارها والإشراف على إدارتها لصالح مجموع الشعب في دستوري ١٩٦٩ (م ١٣ ف ١) و ١٩٧٣ (م ١٤ ف ١) (أضاف الأخير وواجب الشعب حمايتها .

٢. **ملكية جماعية :** كالممتلكات المشتركة العائدة للمنظمات الشعبية والمهنية والوحدات الإنتاجية والجمعيات التعاونية والمؤسسات الاجتماعية الأخرى في دستوري ١٩٦٩ (م ١٣ ف ٢) و ١٩٧٣ (م ١٤ ف ٢) أضاف الأخير ويكفل القانون رعايتها ودعمها .

٣. **ملكية فردية :** وهي الممتلكات الخاصة بالأفراد ويحدد القانون الحد الأقصى للملكية الفردية . ووظيفتها الاجتماعية التي لا يجوز أن تتعارض مع مصالح المجتمع . ولا تنتزع هذه الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقاً للقانون في دستوري ١٩٦٩ (م ١٣ ف ٣ ، و ١٩٧٣ (م ١٤ ف ٣) . هذا مع اختلاف صياغة هذه الفقرة من بعد كلمة وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي وفي إطار خطة التنمية ولا يجوز أن تتعارض في طريق استخدامها مع مصالح الشعب .. الخ . زد على ذلك كمرر الدستور السوري لعام ١٩٧٣ في المادة (١٥) منه النص القائل بأن : -

(١) لا تنتزع الملكية الفردية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقاً للقانون .

(٢) المصادرة العامة للأموال ممنوعة .

(٣) لا تفرض المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي .

(٤) تجوز المصادرة الخاصة بقانون لقاء تعويض عادل .

ويعين القانون الحد الأقصى للملكية الزراعية بما يضمن حماية الفلاح والعامل الزراعي من الاستغلال ويضمن زيادة الإنتاج (م ١٦) وحق الإرث مضمون وفقاً للقانون (م ١٧) .

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الدستور السوري لعام ١٩٦٤ قد سبق دستوري ١٩٦٩ و ١٩٧٣ في النص على أشكال الملكية الثلاثة بيد أنه لم يقضي بالأحكام

الخاصة بجوهر تلك الأحكام . مثال ذلك تشمل ملكية وسائل الإنتاج على الأشكال التالية : -

١ . ملكية الدولة وتتمثل بالقطاع العام الذي يتحمل المسؤولية الكبرى في خطة التنمية ويملك المرافق العامة ووسائل النقل الكبرى ووسائل الإنتاج المتعلقة بالحاجات الأساسية للشعب .

٢ . ملكية جماعية هي ملكية المنتجين .

٣ . ملكية فردية (م ٢٥) . دون أن يحدد جوهر أحكام هذه النصوص ، التي وضعتها أحكام دستوري ١٩٦٩ و ١٩٧٣ .

واعتبر الدستور العراقي لعام ١٩٧٠ الملكية وظيفة اجتماعية تمارس في حدود أهداف المجتمع ومناهج الدولة وفقاً لأحكام القانون . على أن هذا الدستور قد قضى بالملكية الخاصة والحد الأعلى للملكية الزراعية في نفس المادة التي قررت الوظيفة الاجتماعية للملكية وذلك طبقاً للمادة (١٦ ف) كما يلي :

الملكية الخاصة والحرية الاقتصادية الفردية مكفولتان في حدود القانون وعلى أساس عدم استثمارها فيما يتعارض أو يضر بالتخطيط الاقتصادي العام . زد على ذلك قضى بأن لا تنزع الملكية الخاصة إلا بمقتضى المصلحة العامة وفق تعويض عادل حسب الأصول التي يحددها القانون .

والحد الأعلى للملكية الزراعية يعينه القانون وما فاض على ذلك يعتبر ملكاً للشعب . أما المادة (١٧) فقد كفلت حق الإرث الذي ينظمه القانون .

ورغم أن مشروع الدستور العراقي لعام ١٩٨٩ قد قرر مثل دستور ١٩٧٠ التعويض العادل في نزاع الملكية الخاصة (م ٣٣) وحق الإرث (م ٣٥) والملكية وظيفة اجتماعية (م ٣٠) . بيد أن المشروع الجديد قد نص على أن الملكية العامة هي ملكية الشعب ولها حرمة خاصة وعلى الدولة والمواطن السهر على

سلامتها وحمايتها وكل تخريب فيها أو تجاوز عليها يعد تخريباً في كيان وتجاوزاً عليه (م ٣١) .

لم ينحصر الأمر على الأحكام الدستورية العربية السابقة من هذه المجموعة التي قررت أنواع الملكيات الثلاث مع ريادة القطاع - الملكية العامة فقط ، بل وتعداها الأمر إلى دساتير أخرى مثل دستور الجزائر لعام ١٩٧٦ ودستوري ج.ي.د.ش لعامي ١٩٧٠ و ١٩٧٨ . لقد نص الدستور الجزائري لعام ١٩٧٦ على أنه : يشكل تحقيق الاشتراكية الوسائل الإنتاج قاعدة أساسية للاشتراكية وتمثل ملكية الدولة أعلى أشكال الملكية الاجتماعية (م ١٣) . زد على ذلك تحديد ملكية الدولة بأنها الملكية المحوزة من طرق المجموعة الوطنية التي تشملها الدولة .

وتشكل هذه الملكية بكيفية لا رجعة فيها : الأرض الرعوية والأرض المؤممة زراعية كانت أم قابلة للزراعة والغابات والمياه وما في باطن الأرض والمناجم والمقالع والمصادر الطبيعية للطاقة والثروات المعدنية الطبيعية والحية والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخاصة . كما تعد أيضاً أملاك الدولة بشكل لا رجعة فيه كل المؤسسات والبنوك ومؤسسات التأمين والمنشآت المؤممة ومؤسسات النقل بالسككة الحديد والنقل البحري والجوي والموانئ ووسائل المواصلات والبريد والبرق والهاتف والتلغراف والإذاعة والوسائل الرئيسية للنقل البري ومجموع المصانع والمؤسسات والمنشآت الاقتصادية الاجتماعية والثقافية التي أقامتها الدولة أو تقيمها أو تطورها أو التي اكتسبتها أو تكتسبها . يشمل احتكار الدولة وبصفة لا رجعة فيها التجارة الخارجية وتجارة الجملة يمارس هذا الاحتكار في إطار القانون (م ١٤) .

وإلى جانب ما تقدم قرر الدستور الجزائري هذه الملكية الفردية ذات الاستعمال الشخصي أو العائلي مضمونة (م ١٦) . وكذلك الملكية الخاصة غير

الاستغلالية كما يعرفها القانون جزء لا يتجزأ من التنظيم الاجتماعي الجديد . الملكية الخاصة ، التي يجب أن تساهم في تنمية البلاد لا سيما في الميدان الاقتصادي . وأن تكون ذات منفعة إجتماعية وهي مضمونة في إطار القانون (م ١٤) . وعلاوة على ذلك قضى هذا الدستور بأن لا يتم نزع الملكية إلا للمصالح العام . بحجة أية اتفاقية دولية (م ١٧) .

وكانت أحكام دستوري ج.ي.د.ش لعامي ١٩٧٠ و ١٩٧٨ متطرفة أكثر في النصوص الخاصة بالملكية من الدستور الجزائري لعام ١٩٧٦ . وذلك بنصها على أن الدولة هي التي توجه الاقتصاد بأكمله حسب خطة تطوير تعدها الدولة وتعد مسودة الخطة وتنفذ بالإشتراك الفعال للشعب العامل . ويكون لها قوة القانون وتعلو على أي قانون آخر . إن الملكية مسؤولية اجتماعية ويجب أن لا يتعارض استعمالها مع الرفاهية العامة وتنظم الدولة وتحمي حق الإرث في دستور ١٩٧٠ (م ١٧) .

وتطور الدولة الاقتصاد الوطني على أساس القوانين الموضوعية للاشتراكية العلمية وتعمل على دعم وتنمية فروع الاقتصاد الوطني بهدف تلبية متطلبات الشعب والتوزيع العادل للثروة الاجتماعية والتطبيق الكامل لمبدأ « من كل حسب قدرته ولكل حسب عمله » وفي سبيل ذلك تضع الدولة الخطط الشاملة لتنمية وتطوير الاقتصاد الوطني والاستثمار العقلاني لكافة الموارد ورفع إنتاجية العمل باستمرار وكذا رفع مستوى حرص الشغيلة والكادحين على ملكية الدولة والملكية التعاونية حماية الثروة الاجتماعية وزيادتها وتعزيز الانضباط للعمل وتطوير إبداعات الشغيلة ومبادراتهم في دستور ١٩٧٨ (م ١٢) .

أما ملكية الشعب فقد كانت في دستور ١٩٧٠ المشروعات والبنوك وشركات التأمين الأجنبية التي أممت . وأن المشروعات المؤممة وتلك

المشروعات الإنتاجية فهي الدعائم الحيوية لتطوير الاقتصاد الوطني ويساهم الشعب العامل في المشروعات الإنتاجية العامة هي الممثلة للدولة (م ١٥) .

ومع أن هذا الدستور قد قرر الملكية الشخصية ودعم الدولة للقطاع الوطني الخاص الإنتاجي لكي يتطور الاقتصاد الوطني .. الخ (م ٢٠) . فإن الدستور يضمن الملكية الشخصية وينبثق محتواها وحدودها في القوانين والواجبات الاجتماعية ويجب أن لا يتعارض استعمالها مع الرقابة العامة وتنظم الدولة وتحمي حق الإرث (م ١٨) . بيد أن هذا الدستور لم يحدد الملكية العامة بنصوص واضحة إذ هي الأراضي المصادرة .. الخ (م ١٩) .

وبخلاف ذلك قرر دستور ١٩٧٨ أشكال الملكية الثلاث وعرفها بالشكل التالي :

١. الملكية الجماعية : ملكية الشعب ممثلاً بالدولة .
 ٢. ملكية التعاونيات وملكيات المنظمات الجماهيرية : هي أساس الاقتصاد الوطني في ج.ي.د.ش وهي مصونة وتتمتع بحماية الدولة الخاصة بتطوير الدولة لها . ولا يجوز استخدام الملكية الجماعية للأغراض الشخصية (م ١٣) .
- وإلى جانب الملكية الجماعية قرر هذا الدستور الملكيتين التعاونية والخاصة :
- فالملكية التعاونية هي ملكية الجمعيات التعاونية للفلاحين والصيادين والحرفيين والتعاونيات الأخرى للشعب العامل . وتمتلك التعاونيات وسائل الإنتاج وغيرها من الأمور الضرورية لها لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في القانون وتمنح الدولة الأرض للتعاونيات مجاناً وعلى سبيل الانتفاع الدائم . وتدعم الدولة الملكية التعاونية والحركة التعاونية وتعطي اهتماماً خاصاً بتطوير التعاونيات الزراعية الإنتاجية بهدف زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين معيشة

الفلاحين التعاونيين وتشجيع المزارعين على الإنضمام الطوعي إلى التعاونيات (م ١٧) .

وتحمي الدولة الملكية الخاصة الإنتاجية التي لا تتناقض من حيث حجمها وطبيعة استخدامها مع المصالح الاجتماعية للكادحين في مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية وتدعم الدولة النشاط الإنتاجي الخاص والمختلط بهدف تطوير الاقتصاد الوطني . وتحمي الملكية الخاصة الناشئة عن العمل الفردي والمواطنين وأفراد أسرهم في جميع القطاعات النافعة اجتماعياً وتشجع تكوين تعاونيات في هذه القطاعات وفقاً للقانون (م ١٨) .

لم ينحصر الأمر على ما تقدم فقط ، بل قضى هذا الدستور بأن تحمي الدولة الملكية الشخصية للمواطنين الناشئة عن الدخل الشخصي من العمل والمكتسبة وفقاً للقانون ويجب أن لا يتعارض استعمالها مع الرفاهية العامة وتنظيم الدولة وتحمي حق الإرث (م ١٩) . علماً بأن المركزية الديمقراطية هي مبدأ إدارة الاقتصاد الوطني في ج.ي.د.ش . وذلك يعني الجمع بين قيادة الدولة المركزية للنشاط الاقتصادي وبين المبادرات الخلاقة من قبل هيئات سلطة الدولة المحلية والمرافق الإنتاجية والمنظمات الجماهيرية وجميع الكادحين (م ٢١) . وعلاوة على ذلك فالدولة هي المالك الوحيد للأرض والثروة الطبيعية بجميع مشتقاتها .. الخ (م ١٤) .

هذا وهناك مجموعة من دساتير دول أجنبية قد تشابهت أو تقاربت مع أحكام هذه المجموعة من الدساتير العربية . لقد قررت الملكية العامة لوسائل الإنتاج دساتير الدولة الاشتراكية السابقة وبعض دول ما كان يعرف بالاتجاه الاشتراكي وكان دستور روسيا الاتحادية لعام ١٩١٨ أول دستور فيما نعلم في هذا القرن يقضي بذلك وذلك حين نص على إلغاء الملكية الخاصة للأرض وتعتبر الأرض

والغابات وما في باطن الأرض والأنهار وسكك الحديد والمصانع الكبيرة ملك للدولة وكذلك البنوك .. الخ (م ٣) .

وإذا كانت أحكام دستور روسيا الاتحادية لعام ١٩١٨ لم تقضي بأنواع الملكية فإن دستور الاتحاد السوفيتي لعام ١٩٣٦ قد قرر نوعين من الملكية من جهة وإلغاء التملك الفردي لأدوات وسائل الإنتاج من جهة ثانية . لقد نص هذا الدستور على : إلغاء التملك الفردي لأدوات الإنتاج ووسائله والتملك الاشتراكي شكلان ، إما أن تكون الدولة هي المالكة ملكية الشعب أو التعاونيات (ملكية الكخوزات ، ملكية الجمعيات التعاونية) (م ٤ وم ٥) . وهو نفس الحكم الذي قرره دستور الاتحاد السوفيتي لعام ١٩٧٧ في نصه على أن الملكية الاشتراكية لوسائل الإنتاج بشكل ملكية الدولة هي ملكية الشعب ، أو التعاونية هي أساس النظام الاقتصادي (م ١٠) .

وإذا كانت أحكام دستوري الاتحاد السوفيتي قد نصت على ملكيتين فقط فإن أحكام الدساتير الصينية قد قررت ثلاثة أنواع من الملكية ، مع الأخذ بعين الاعتبار الشكل الرئيسي التي هي ملكية الدولة. إذ تحتوي ملكية وسائل الإنتاج في الصين في الوقت الحاضر على الأشكال الأساسية - ملكية الدولة أي ملكية كل الشعب ، ملكية التعاونيات أي الملكية الجماعية للجماهير السفلية ، ملكية الشغيلة الفرديين ، ملكية الرأسماليين في دستور الصين الشعبية لعام ١٩٥٤ (م ٥) . في حين انحسرت هذه الملكية إلى ملكيتين في دستوري ١٩٧٥ و ١٩٨٢ باعتبار أنه في جمهورية الصين الشعبية نوعان من ملكية وسائل الإنتاج من حيث الأساس ، الملكية الاشتراكية لكل الشعب ، الملكية الجماعية الاشتراكية لجماهير الشغيلة . وتسمح الدولة للكادحين الفرديين غير الزراعيين بأن يزاولوا العمل الفردي دون استغلال الآخرين في حدود القانون في دستوري ١٩٧٥ (م ٥) و ١٩٨٢ (م ٥) .

وسارت أحكام دستوري بولندا لعامي ١٩٥٢ و ١٩٧٦ في هذا الإتجاه بتقرير ثلاثة أشكال للملكية من حيث المبدأ . غير أن نصوص دستوري بولندا قد تغايرت عن الدساتير الصينية في تفاصيل هذه النصوص وذلك باعتبار : أموال الأمة الثروات الموجودة في باطن الأرض والمياه والغابات المملوكة للدولة والمناجم والطرق والسكك الحديد والنقل المائي والجوي ووسائل التداول والبنوك الشعبية مساندتها ومعونتها التامة للتعاونيات الزراعية . وتحمي جمهورية بولندا الشعبية الاستقلالات الزراعية الفردية للمزارعين والعمال (م ١٠ من هذا الدستور . وقد تطابقت مع هذه النصوص المواد ١٥ ، ١٦ ، ١٧ من دستور بولندا لعام ١٩٧٦ .

وبالمقابل قرر دستور تشيكوسلوفاكيا لعام ١٩٦٠ شكلين للملكية ملكية الشعب - ملكية الدولة و ملكية تعاونية (م ٨) علماً بأن هذا الدستور قد قرر أيضاً أنه يسمح في نطاق النظام الاقتصادي الاشتراكي بوجود المؤسسات الشخصية الصغيرة الخ (م ٩) .

وعلى هذا المنوال سارت أحكام دستوري بلغاريا لعام ١٩٧٢ وألبانيا لعام ١٩٧٦ ، اللذان نصا على زن تتألف الملكية من شكلين . الملكية الاشتراكية والملكية التعاونية في دستور ألبانيا لعام ١٩٧٦ (م ١٧) و ملكية الدولة ملكية الشعب والملكية التعاونية في دستور بلغاريا لعام ١٩٧٢ (م ١٦) . وهو ما نص عليه دستور كوبا لعام ١٩٧٦ باعتبار ملكية الدولة والملكية التعاونية مع إضافة النص على احتكار التجارة الخارجية (م ١٥ وم ١٦) . وكان دستور منغوليا لعام ١٩٦٠ قد سبق هذه الفئة من الدساتير في النص على ملكيتي الدولة والملكية التعاونية (م ٩) . ونص دستور رومانيا لعام ١٩٦٥ على ملكيتي الدولة والملكية التعاونية (م ٩) ونص دستور رومانيا لعام ١٩٦٥ على ملكيتي الدولة والملكية

التعاونية وذلك مع النص أيضاً على احتكار التجارة الخارجية (م ١١ وم ١٢ وم ١٣) .

وإذا كانت الدساتير السابقة قد قررت شكلي الملكية المذكورين أعلاه فإن أحكام مجموعة أخرى من دساتير البلدان الاشتراكية قد قضت بكل من ملكية الدولة والملكية التعاونية والملكية الشخصية مثال ذلك قضى دستور المجر لعام ١٩٤٩ ، المعدل عام ١٩٧٢ بكل من ملكية الدولة ، التعاونيات ، الملكية الشخصية (م ٨ وم ٩ وم ١٠ وم ١١) .

ولم يشذ عن هذا كل من دستوري كوريا الديمقراطية لعام ١٩٧٢ وفيتنام لعام ١٩٨٠ . لقد قضى دستور كوريا الديمقراطية بكل من الملكية الحكومية ، والتعاونيات والملكية الشخصية (م ١٩ وم ٢٠ وم ٢٢) . وتمارس الدولة إدارة الأرض الحكومية كما تمارس إدارتها الجمعيات التعاونية والأشخاص منفردين في دستور فيتنام لعام ١٩٨٠ (م ٢٠) .

وتدرجت أحكام دساتير ألمانيا الديمقراطية من النص على أن تحمي الدولة الملكية وتوزع الأرض دون النص على تقرير أي من المملكتين العامة والتعاونية في دستور ١٩٤٩ ، المعدل عام ١٩٦١ (م ٢٢ وم ٢٣ وم ٢٤ وم ٢٦) . إلى النص على أن تتكون الملكية الاشتراكية من ملكية شعبية وملكية جماعية تعاونية وملكية منظمات إجتماعية للمواطنين في دستور ١٩٦٨ المعدل عام ١٩٧٤ (م ١٠) .

وبخلاف جميع الدساتير الاشتراكية السابقة قرر دستور يوغسلافيا لعام ١٩٦٣ أن الأرض الزراعية من أموال الصالح العام . والجميعات التعاونية والملكية الخاصة للأرض الزراعية مكفولة فيما لا يتجاوز (١٠) هكتار للأسرة الواحدة (م ٢١) . وبذلك كان هذا الدستور أقرب النصوص الدستورية إلى الدساتير العربية التي قررت أنواع الملكية الثلاثة . وكان دستور أثيوبيا لعام

١٩٨٨ قد قرر هو الآخر أشكال الملكية ملكية الدولة ، الجمعيات التعاونية الملكية الخاصة (م١٢) .

وصمتت عن النص على أنواع الملكية أحكام قانون الحكم الذاتي السوداني لعام ١٩٥٣ ودساتير السودان للأعوام ١٩٥٦ و ١٩٦٤ و ١٩٨٥ .
ومن أمثلة الدساتير الأجنبية التي صمتت عن النص على الملكية دساتير الفلبين لعام ١٩٣٥ وماليزيا لعام ١٩٥٧ وفرنسا لعام ١٩٥٨ وفولتا العليا لعام ١٩٦٠ ومالي لنفس العام وجابون لنفس العام وغينيا لعام ١٩٥٨ وساحل العاج لعام ١٩٦٠ .

١١- ملكية الثروة الطبيعية

تتدرج ملكية الثروة الطبيعية في إطار أي من الملكيات - ملكية الدولة ، أم الملكية الخاصة . وقد تدرج التشريع الدستوري العربي من عدم النص على هذه الملكية للثروات الطبيعية حتى أواخر الأربعينات واستمرت مجموعة من الدساتير العربية بعد ذلك في عدم تقرير ملكية الثروة الطبيعية . والدساتير العربية التي صممت عن النص على ملكية الثروة الطبيعية هي كل من عهد الأمان التونسي لعام ١٨٥٧ ودستور تونس لعام ١٨٦١ و١٩٥٩م ونظامات جبل لبنان لعام ١٨٦١ . ودستور لبنان لعام ١٩٢٦ والقانونان الأساسيان للقطر الطرابلسي وبرقة لعام ١٩١٩ ودستور سوريا لعامي ١٩٢٠ و ١٩٣٠ ودستور فلسطين لعام ١٩٢٢ والقانونان الأساسيان لحكومتَي اللاذقية وجبل الدروز لعام ١٩٢٠ ودساتير العراق لعامي ١٩٢٥ و ١٩٥٨ والأردن للأعوام ١٩٢٨ و ١٩٤٧ و ١٩٥٢ ومصر لعامي ١٩٢٣ و ١٩٣٠ و ج.ع.م لعام ١٩٥٨ والمملكة الليبية لعامي ١٩٥١ و ١٩٦٣ والميثاق الوطني المقدس لعام ١٩٤٨ في اليمن ودساتير السلطنة الحجازية لعام ١٩٥٢ ومستعمرة عدن لعام ١٩٦٢ و ج.ع.ي لعام ١٩٦٣ وقانون الحكم الذاتي في السودان لعام ١٩٥٣ ودساتير السودان للأعوام ١٩٥٦ و ١٩٦٤ و ١٩٨٥ والمغرب للأعوام ١٩٦٢ و ١٩٧٠ و ١٩٧٢ و ١٩٩٢ ، ١٩٩٦ والجزائر لعام ١٩٦٣ وقطر لعام ١٩٧١ والاتحاد العربي لعام ١٩٥٨ وميثاق الدول العربية المتحدة لنفس العام واتفاق الوحدة الثلاثية لعام ١٩٦٣ بين مصر وسوريا والعراق ودستور إتحاد الجمهوريات العربية لعام ١٩٧١ ودستور ج.م.ع لعام ١٩٧٤١ . وإذا كانت أحكام (٣٤) وثيقة دستورية عربية قد صممت عن النص على ملكية الثروة الطبيعية فإن أحكام (٢٨) وثيقة دستورية عربية قد قررتها .

وكان الدستور السوري لعام ١٩٥٠ ، أول دستور عربي فيما نعلم يقضي بأن : المناجم والمعادن الصلبة والسائلة والشعاعية وأشباهاها والثروات الدفينة في الأرض والمياه المعدنية والبحرية والشلالات والحراج العامة والطرق العامة وجميع مصادر الثروة الطبيعية والمرافق ملك للدولة . وهو نفس الحكم الذي قضى به دستور ١٩٦٢ . بينما أضاف دستور سوريا لعام ١٩٥٣ وطبقات الجو ابتداءً من ارتفاع يحده القانون ويحدد القانون شروط رخص التنقيب عن المعادن وأشباهاها . ويمنح حق استثمار المعادن وأشباهاها بقانون تعطى فيها الأولوية لاعتبارات الدفاع عن البلاد وضمان حريتها . لا يجوز منح امتياز باستثمار شيء من ثروة البلاد الطبيعية أو استغلال مصلحة عامة إلا بقانون^(١) وبالمقابل اكتفت الدساتير السورية التالية بالنص على أن الثروة الطبيعية ملك لمجموع الشعب في دستور ١٩٦٤ (م ٣٤ ف ١) وملكية الشعب تشمل الثروة الطبيعية والمرافق العامة في دستوري ١٩٦٩ (م ١٣ ف ١) و ١٩٧٣ (م ١٤ ف ١) .

وتتنمي الدساتير العراقية للأعوام ١٩٦٤ و ١٩٦٨ و ١٩٧٠ إلى الأحكام الدستورية العربية التي قررت ملكية الثروة الطبيعية . مثال ذلك الثروات الطبيعية مواردها وقواها جميعاً للدولة وهي التي تكفل حسن استغلالها في دستوري ١٩٦٤ (م ٩) و ١٩٦٨ (م ١٤) في حين أضاف دستور ١٩٧٠ استثمارها السلطة المركزية في الجمهورية العراقية استثماراً مباشراً وفقاً للمقتضيات العامة للإقتصاد الوطني (م ١٣) . أما مشروع دستور ١٩٨٩ فقد أضاف تعداد الثروات الطبيعية كالنفط والغاز والمعادن ، استثماراً مباشراً (م ٢٩) .

(١) - إنظر الفقرة (٧) من المادة (٢١) من دستوري ١٩٥٠م و ١٩٦٢م والفقرة (٧) من (٣٤) من دستور ١٩٥٣م.

وعدد الدستور الجزائري لعام ١٩٧٦ الثروات الطبيعية ، التي تملكها الدولة في المادة (١٤) منه والتي سبق أن أوردناها أعلاه (راجع أنواع الملكية في هذا البحث) وهو ما قرره دستور ١٩٨٩ (م١٧) . في حين انحصرت أحكام دستور الجزائر لعام ١٩٩٦ بالنص على ما في باطن الأرض والمناجم والمقالع والموارد الطبيعية والثروات المعدنية الطبيعية (م١٧) .

لم ينحصر الأمر على الدساتير المذكورة آنفاً فقط ، بل ونصت أحكام دستوري ج.ي.د.ش لعامي ١٩٧٠ و ١٩٧٨ على أن الثروات الطبيعية وجميع مشتقاتها ومصادر الطاقة الموجودة تحت الأرض أو فوقها أو في حدود المياه الإقليمية والخليج القاري هي ملك للدولة ، التي ستكفل استغلالها (م ١٦ من دستور ١٩٧٠ وم ١٤ من دستور ١٩٧٨) . وقد قرر هذا النص دستور ج.ي.د.ش لعام ١٩٩٠ مع إضافة جملة للمصلحة العامة (راجع م ٧) .

وهناك مجموعة من الدساتير العربية التي تقاربت أو تطابقت أحكامها في النص على ملكية الثروة الطبيعية مثال ذلك : الثروة الطبيعية سواء في باطن الأرض أو المياه الإقليمية وجميع مواردها وقواها ملك للدولة وهي تكفل حسن استغلالها مع مراعاة مقتضيات الدفاع الوطني والاقتصاد القومي في دساتير مصر لعام ١٩٥٦ (م ٢٦) وج.ع.م لعام ١٩٦٤ (م ١١) لم ترد الجملة الأخيرة دستور ١٩٦٤ (ج.ع.ي. للأعوام ١٩٦٤ (م ١٩) و ٢٩٦٥ (م ٦٩) و ١٦٩٧ (م ٦٥) و ١٩٧٠ (م ١٣) والسودان لعام ١٩٧٣ (م ٣٧) ومشروع دستور المملكة العربية السعودية لعام ١٩٦١ (م ٢٦) ولم تشذ عن هذا النص أحكام دستوري الكويت لعام ١٩٦٢ والبحرين لعام ١٩٧٣ بينما استبدلت مقتضيات الدفاع الوطني بمقتضيات أمن الدولة (راجع م ٢١) ، التي نصت على أن : الثروات الطبيعية وجميع مواردها كافة ملك للدولة تقوم على حفظها وحسن استغلالها بمراعاة مقتضيات أمن الدولة واقتصادها الوطني . وهو نفس الحكم

الذي نصت عليه المادة (١١) من دستور البحرين لعامي ١٩٧٣م و٢٠٠٢م (م ١١) وهو ما قرره دستور قطر لعام ٢٠٠٣م (م ٢٩) . أما النظام الأساسي للدولة في سلطنة عمان فقد أضاف إلى النص الوارد في الدستورين السابقين . ولا يجوز منح امتياز أو استثمار مورد من موارد البلاد العامة إلا بموجب قانون ولفترة زمنية محددة وبما يحفظ المصالح الوطنية (م ١١ ف ٣) . وبخلاف أحكام الدساتير السابقة نص دستور الإمارات العربية المتحدة لعام ١٩٧١ على أن تكون الثروات الطبيعية ملك لكل إمارة من الإمارات المكونة للإتحاد وفقاً للمادة (٢٣) منه كما يلي : تعتبر الثروات والموارد الطبيعية في كل إمارة مملوكة ملكية عامة لتلك الإمارة ويقوم المجتمع على حفظها وحسن استغلالها لصالح الاقتصاد الوطني .

وكان الدستور السوداني لعام ١٩٩٨ من الدساتير العربية التي نصت على الملكية العامة للثروات الطبيعية طبقاً للرقم (٩) منه ، الذي نص على أن : الثروات الطبيعية في باطن الأرض وعلى ظهرها وفي المياه الإقليمية ملك عام ينظمه القانون ، وتهيئ الدولة الخطط والظروف المناسبة لتطوير الموارد المالية والبشرية لاستغلال تلك الثروات .

وبالمقابل لم يقرر الدستور الإنتقالي السوداني لعام ٢٠٠٥م ملكية الدولة للثروة الطبيعية في نصه على البيئة والموارد الطبيعية طبقاً للرقم ١١ منه عل أن :-

١. لأهل السودان الحق في بيئة طبيعية ونظيفة ومتنوعة وتحافظ الدولة على والمواطنون على التنوع الحيوي في البلاد وترعاه وتطوره (ف ١)
٢. لا تنتهج الدولة سياسات أو تتخذ أو تسمح بأي عمل من شأنه أن يؤثر تأثيراً سالباً على وجود أي نوع حيواني أو صنف نباتي أو على بيئتها الطبيعية أو المختارة .

٣. تطور الدولة بموجب التشريع ، الإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وأنجح الأساليب لإدارتها .

وهناك مجموعة من الدساتير الأجنبية قد قررت ملكية الثروة الطبيعية مثل دساتير روسيا الاتحادية لعام ١٩١٨ ، الذي قرر أن كل الغابات وما في باطنها والمياه ملكية حكومية عامة (ف ب من الباب الثاني) . طور دستور الاتحاد السوفيتي لعام ١٩٣٦ هذا المفهوم إلى أن الأرض وما في باطنها والمياه والغابات .. الخ ملك للدولة (م٦) وتملك الدولة وحدها الأرض وما في باطنها والمياه والغابات في دستور الاتحاد السوفيتي لعام ١٩٧٧ (م١١) .

لقد قررت مجموعة من الدساتير الأجنبية ملكية الدولة للموارد المعدنية والمياه وما في باطن الأرض مثل دساتير الصين الشعبية للأعوام ١٩٥٤ (م٦) و ١٩٧٥ (م٦) و ١٩٨٢ (م٩) وبولندا لعامي ١٩٥٢ (م٨) و ١٩٧٦ (م٨) وتشيكوسلفاكيا لعام ١٩٦٠ (م٨ ف ٢) ومنغوليا لعام ١٩٦٠ (م١٠) وكوريا الديمقراطية لعام ١٩٧٢ (م ١٩) والمجر لعام ١٩٤٩ ، المعدل عام ١٩٧٢ (م٨ ف ١) وبلغاريا لعام ١٩٧٢ (م ١٦) . وألبانيا لعام ١٩٧٦ (م ١٨) . وألمانيا الديمقراطية لأعوام ١٩٤٩ ، المعدل عام ١٩٦١ (م ٢٥) و ١٩٦٨ ، المعدل عام ١٩٧٤ (م ١٢) وكوبا لعام ١٩٧٦ (م ١٥) . وفيتنام لعام ١٩٨٠ (م ١٩) .

كما قررت هذا النص بعض الدول التي كانت تعرف بدول الإتجاه الاشتراكي مثل دستور بنين لعام ١٩٧٧ (م ١١) . وأثيوبيا لعام ١٩٨٧ (م ١٣) . والصومال لعام ١٩٧٩ (م ٤٢ ف ١) . لم ينحصر الأمر في تقرير ملكية الدول للثروات الطبيعية على دساتير الدول الاشتراكية وبعض بلدان التوجه الاشتراكي السابق بل وقررت ذلك أحكام دساتير دول لا تنتمي إلى المجموعتين مثال ذلك نص دستور ألمانيا الاتحادية لعام ١٩٤٩ ، المعدل عام ١٩٥٦ على أنه : يجوز

تحقيقاً للأغراض الاشتراكية تحويل ملكية الأرض والموارد الطبيعية ووسائل الإنتاج إلى ملكية جماعية (م ١٥) .

وبالمقابل نصت أحكام الدستور اليوناني لعام ١٩٧٥ على أن تنظم قوانين خاصة القضايا المتعلقة بملكية وأوضاع المناجم والثروات الطبيعية والمغارات والأماكن الأثرية والمياه المعدنية والثروات المعدنية على ظهر الأرض أو في باطنها بشكل عام .

وتنظم قوانين خاصة ملكية استغلال وإدارة الثروة المائية والبحيرات الكبرى .. الخ (م ١٨)

وينتمي الدستور الإيراني لعام ١٩٧٩ إلى هذه الدساتير حين نص على أن : الأنفال والثروات العامة من مثل أرض الموات والأراضي المهجورة والمعادن والبحار والبحيرات والأنهار وكافة المياه العامة والجبال والوديان والغابات ومزارع القصب والأحراش الطبيعية المرافق التي ليست هي صريحاً لأحد والإرث بدون الوارث والأموال مجهولة المالك والأموال العامة التي استردت من الفاجين بيد الحكومة الإسلامية (م ٤٥) .

ومثلما صممت أحكام مجموعة من الدساتير العربية عن النص على ملكية الثروات صممت أحكام مجموعة من الدساتير الأجنبية مثل دساتير الولايات المتحدة لعام ١٨٧٨ م وفرنسا لعام ١٩٥٨ وتركيا لعام ١٩٦١ واليابان لعام ١٩٦٣ وأفريقيا الوسطى لعام ١٩٥٩ ، المعدل عام ١٩٦٠ والسنغال لعام ١٩٦٠ والصومال لنفس العام والكمرون لعام ١٩٦١ والنيجر وجابون وساحل العاج لعام ١٩٦٠ وغينيا لعام ١٩٥٨ ومالي لعام ١٩٥٩ ، المعدل عام ١٩٦٠ وغيرها .

١٢ - حرمة الأموال العامة

يرى جانب من الفقه أن القانون الإداري قد استقر على أن المؤسسات العامة هي مرافق إدارية عامة تتمتع بالشخصية المعنوية المتعلقة والذمة المالية^(١). بيد أن مفهوم الأموال العامة أعمق من مفهوم المؤسسات العامة بسبب أن الأخيرة هي جهاز لتنظيم هيئات الدولة والمنظمات الاجتماعية والسياسية التي تتولى إدارة هذه المؤسسات أما مفهوم الأموال العامة فيتقرر قانوناً .

ويرجع تقرير حرمة الأموال العامة في التشريع الدستوري العربي إلى الدستور المصري لعام ١٩٥٦ ، الذي كان أول دستور يقرر هذا النص فيما نعلم . زد على ذلك صدرت مجموعة من الدساتير العربية بعد ذلك صممت هي الأخرى عن النص على حرمة الأموال العامة .

أما النص الخاص بحرمة الأموال العامة في المادة (٢٧) من الدستور المصري لعام ١٩٥٦ فقد كان كما يلي : للأموال العامة حرمة وحمايتها واجب على كل مواطن . وقد قررت هذا النص دساتير الكويت لعام ١٩٦٢ (م ١٧) ومشروع دستور المملكة العربية السعودية لعام ١٩٦١ (م ٣٧) ودساتير ج.ع.ي لعامي ١٩٦٣ (م ١٠) و ١٩٧٠ (م ١٤) وج.ع.م لعام ١٩٦٤ (م ١٥) والعراق لعام ١٩٦٨ (م ١٦ مع حذف على كل مواطن) والبحرين لعامي ١٩٧٣م (م ٩) و ٢٠٠٢م (ف ب م ٩) وقانون إدارة الدولة العراقية للفترة المؤقتة لعام ٢٠٠٤م طبقاً للفقرة أ من م ١٦ ، التي نصت على أنه : للأموال العامة حرمة وحمايتها واجب على كل مواطن .

(١) - لمزيد من الإطلاع راجع أبو يزيد علي المنثيت . النظم الساسية والحريات العامة ، مرجع سابق . ص ٢٦٧ .

وقضت دساتير عربية أخرى بحرمة الأموال العامة غير أنها قد تغيرت في الصياغة فللأموال العامة حرمة وحمايتها واجب على كل مواطن باعتبارها مصدراً لرفاهية الشعب وقوة الوطن في الدستور العراقي لعام ١٩٦٤ (م ١١) .

تغير هذا النص إلى أنه : للأموال العامة وللممتلكات القطاع العام حرمة خاصة على الدولة وعلى جميع أفراد الشعب صيانتها والسهر على أمنها وحمايتها وكل تخريب فيها أو عدوان عليها يعتبر تخريباً في كيان المجتمع وعدواناً عليه في دستور العراق لعام ١٩٧٠ (م ١٥) ومشروع دستور العراق لعام ١٩٨٩ (م ٣١) وتقاربت أحكام دستوري ج.م.ع لعام ١٩٧١ وسوريا لعام ١٩٧٣ في النص المتعلق بحرمة الأموال العامة حيث نصت المادة (٣٣) من الدستور المصري على أنه : للملكية العامة حرمة وحمايتها ودعمها واجب على كل مواطن وفقاً للقانون باعتبارها سند القوة الوطني وأساساً للنظام الاشتراكي ومصدراً لرفاهية الشعب المصري . في حين لم تنص على الاشتراكية أحكام الدستور السوري بهذا الشأن حيث انحصرت أحكامه على أنه للأموال العامة حرمة والمحافظة عليها وحمايتها واجب على كل مواطن وتوظف الأموال العامة لرفاهية الشعب (م ٣٥) . وكان الدستور السوري لعام ١٩٦٩ قد نص على أن الأموال العامة ملك للشعب وواجب المواطنين حمايتها (م ١٦) .

وينتمي دستور دولة الإمارات العربية المتحدة إلى المجموعة الدستورية العربية التي قررت حرمة الأموال وذلك في نصه على أنه للأموال العامة حرمة وحمايتها واجبة على كل مواطن ويبين القانون الأحوال التي يعاقب فيها على مخالفة هذا الواجب (م ٢٢) . لقد قرر حرمة الأموال العامة النظام الأساسي للدولة في سلطنة عمان لعام ١٩٩٦ لكن أحكامه : اقتصر على النص على أنه : للأموال العامة حرمتها وعلى الدولة حمايتها وعلى المواطنين والمقيمين المحافظة عليها (م ١١ ف ٤) دون أن يقضي بالعقاب على مخالفة هذا الواجب

الذي قرره دستور دولة الإمارات العربية المتحدة. ونص الدستور الإنتقالي السوداني لعام ٢٠٠٥م على أن :- يحافظ المواطن السوداني على الأموال والممتلكات العامة ويفي بالالتزامات القانونية والمالية نحو الدولة (ف ج من الرقم ٢٣) .

وبما أن دساتير الجزائر لعامي ١٩٦٣ و ١٩٧٦ وسوريا لعام ١٩٦٤ وج.ي.د.ش لعامي ١٩٧٠ و ١٩٧٨ قد قضت بملكية الدولة والملكية العامة فإن لها حرمة فيها أيضاً . وصمتت عن النص على ذلك الأحكام الدستورية العربية الأخرى .

١٣- توجيه الدولة للتجارة الخارجية

تكاد تكون الأحكام الدستورية العربية التي قررت نصاً توجيه الدولة للتجارة الخارجية ضئيلة إذا ما قورنت بالأحكام الدستورية العربية التي صدرت حتى الآن (٢٠٠٢) . وكان دستور ج.ي.د.ش لعام ١٩٧٠ أول هذه النصوص فيما نعلم حين نص على أن : توجه الدولة التجارة الخارجية وتشرف عليها وتكيفه كما توجه القطاع العام للتجارة الداخلية وتعمل على تطويره كجزء لا يتجزأ من الاقتصاد الوطني . ومن واجب الدولة أن تقيم علاقات إقتصادية مباشرة مع البلدان الأجنبية ويجوز لها أن توجه التجارة الداخلية إما بمفردها أو بالتعاون مع القطاع الخاص بطريقة تضمن توزيعاً عادلاً لمصلحة الشعب .

وإذا كان دستور ج.ي.د.ش المذكور قد نص على توجيه الدولة للتجارة الداخلية فإن أحكام دستوري الجزائر لعامي ١٩٨٩ و ١٩٩٦ قد قررت أن : تنظيم التجارة الخارجية من اختصاص الدولة يحدد القانون شروط ممارسة التجارة الخارجية ومراقبتها (م ١٩) . ومع أن دستور ج.ي.د.ش لعام ١٩٩٠ م قد قرر أن ترعى الدولة التجارة الخارجية .. الخ المادة (١٠) منه بعد تعديله عام ١٩٦٤ م فإن التعديل الدستوري المستفتى عليه في ٢٠ / ٢ / ٢٠٠١ م قد نص على أن ترعى الدولة حرية التجارة والاستثمار بما يخدم الاقتصاد الوطني .. الخ المادة (١٠) منه وبذلك انتقل التشريع الدستوري اليمني إلى النص على حرية التجارة ومنع الإحتكار .

وتوجيه التجارة الخارجية من قبل الدولة قد كان من المبادئ التي تضمنتها أحكام دساتير الدول الاشتراكية في أثناء الحرب الباردة . أما الآن فإن المبادئ الدستورية والقانونية النافذة تتجه إلى حرية التجارة .

وهذا وقد صممت الأغلبية الساحقة من الدساتير العربية عن النص على

ذلك .

١٤- منع تملك الأجانب

تكاد تكون مجموعة ضئيلة من الدساتير العربية قد قررت نصاً منع تملك الأجانب من هذه الدساتير الدستور العراقي لعام ١٩٧٠ ، الذي قضى بأن : التملك العقاري محظور على غير العراقيين إلا ما استثنى بقانون (م ١٨) وقد سبقه الدستور العراقي لعام ١٩٦٨ الذي حصر هذه الملكية على غير العراقيين في الأراضي الزراعية كما يلي : لا يجوز لغير العراقيين تملك الأراضي الزراعية إلا في الأحوال التي يبينها القانون (م ١٨) .

وسار على هذا النهج دستور ج.ي.د.ش لعام ١٩٧٠ ، الذي قضى بأنه لا يجوز لأي أجنبي أن يمتلك أية ملكية في ج.ي.د.ش إلا بموجب شروط يقتضيها القانون كما لا يجوز استثمار رأس المال الأجنبي إلا في الحدود التي يتطلبها تطور الاقتصاد الوطني وبطريقة تتماشى مع أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية والقوانين وتمارس مراقبة الإيرادات واستعمالها (م ٢٤) وقد قابلتها المادة (٢٠) من دستور ج.ي.د.ش لعام ١٩٧٨ . في حين صممت الأغلبية الساحقة من الدساتير العربية من النص على ذلك .

١٥ - حرية النشاط الاقتصادي

تعتبر حرية النشاط الاقتصادي إمتداداً طبيعياً لصيانة الملكية الخاصة غير المحددة . وقد كانت الدساتير العربية قبل صدور الدستور المصري لعام ١٩٥٦ تكتفي بالنص على الملكية الخاصة (باستثناء دستوري سوريا لعامي ١٩٥٠ و ١٩٥٣) وهو ما يعني بأن النشاط الاقتصادي حر . لقد أتى النص الدستوري الخاص بحرية النشاط الاقتصادي في إطار ضوابط وضعها المشرع بالنص على أن : النشاط الاقتصادي الخاص حر على أن لا يضر بمصلحة المجتمع أو يخل بأمن الناس أو يعتدي على حريتهم وكرامتهم في دستوري مصر لعام ١٩٥٦ (م٨) وج.ع.ي لعام ١٩٦٣ (م٨) .

أما دستور ج.ع.ي لعام ١٩٧٠ فقد نص على أن النشاط الاقتصادي الخاص حر على أن لا يضر بمصلحة المجتمع (م١١) . وخول دستور قطر لعام ١٩٧١ للدولة أن : تكفل الدولة حرية النشاط الاقتصادي في حدود الصالح العام (م٦ ف ن) . وقضى دستور ج.ي لعام ١٩٩٠م وتعديله في ١٩٩٤م و ٢٠٠١م بأن يقوم الاقتصاد الوطني على أساس حرية النشاط الاقتصادي بما يحقق مصلحة الفرد والمجتمع وبما يعزز الاستقلال .. الخ (م ٧ في تعديل ٢٠٠١/٢/٢٠م .

وبالمقابل قرر دستور البحرين لعام ٢٠٠٢م- أن الإقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية . قضى في المادة ٢٨ منه بأن تكفل الدولة حرية النشاط الإقتصادي على أساس العدالة الاجتماعية والتعاون المتوازن بين النشاط العام والخاص ، لتحقيق التنمية الإقتصادية والاجتماعية ، وزيادة الإنتاج وتحقيق الرخاء للمواطنين ورفع مستوى معيشتهم وتوفير فرص العمل لهم وفقاً لأحكام القانون .

و - رجعتنا إلى الدساتير الأجنبية لوجدنا عدداً منها قد قررت ذلك ومن أمثلتها دستور إيطاليا لعام ١٩٤٧ ، الذي نص على أن : النشاط الاقتصادي

الخاص حر لا يجوز أن يمارس ضد المصلحة الاجتماعية وبطريقة تلحق الضرر بالأمن أو الحرية أو الكرامة الإنسانية ويحدد القانون البرامج في الرقابة المناسبة مما يحقق توجيه وتنسيق النشاط الاقتصادي العام والخاص نحو غايات اجتماعية (م ٤٦) .

وقبل الانتقال الى الواجبات العامة في التشريع الدستوري العربي فإنه لابد من الإشارة الى دستور قطر لعام ٢٠٠٣م قد نص على أن تعمل الدولة على حماية البيئة وتوازنها الطبيعي تحقيقاً للتنمية الشاملة والمستدامة لكل الأجيال (م ٣٣) .

الباب الرابع

الواجبات العامة

١- مراعاة النظام والآداب العامة

إنقسمت الدساتير العربية إلى تلك التي قررت مراعاة النظام العام والآداب العامة في النصوص المتعلقة بحماية الدولة لحرية شعائر الأديان والمعتقدات .. الخ . كما هي الحال في دساتير مصر لعامي ١٩٢٣ (م ١٣) و ١٩٣٠ (م ١٣) والعراق لعامي ١٩٢٥ (م ١٣) و ١٩٧٠ (م ٢٥) والأردن للأعوام ١٩٢٨ (م ١٠) و ١٩٤٧ (م ١٦) و ١٩٥٢ (م ١٤) وسلطنة لحج لعام ١٩٥٢ (م ١١) والإمارات العربية المتحدة لعام ١٩٧١ (م ٣٢) والسودان لعام ١٩٧٣ (م ٧٤) .

ونصت مجموعة أخرى علي مراعاة النظام والآداب العامة في النصوص الخاصة بالتعليم في دساتير لبنان لعام ١٩٢٦ (م ٩) وسوريا لعام ١٩٣٠ (م ١٩) وليبيا لعامي ١٩٥١ (م ٢٩) و ١٩٦٣ (م ٢٩) وج.ع.ي لعامي ١٩٦٥ (م ٥٧) و ١٩٦٧ (م ٥٣) . بينما ورد هذا النص عند الحديث عن الاجتماعات والمواكب المباحة في دستوري الكويت (م ٢٤) والبحرين لعام ١٩٧٣ (م ٢٨ ف ب) . ودستور البحرين لعام ٢٠٠٢م (م ٢٨) .

وقضت أحكام مجموعة ثالثة من الدساتير العربية بمراعاة النظام والآداب العامة في نصوص مستقلة مثل مراعاة النظام العام واحترام الآداب الاجتماعية العامة واجب على المصريين في دساتير مصر لعام ١٩٥٦ (م ٦٠) . ومراعاة النظام العام واحترام الآداب الإسلامية واجب على اليمنيين في دستور ج.ع.ي لعام ١٩٦٤ (م ٤٣) . واحترام النظام الأساسي للدولة والقوانين والأوامر الصادرة من السلطات العامة تنفيذاً لها ومراعاة النظام العام واحترام الآداب

العامة واجب على جميع سكان السلطنة في النظام الأساسي للدولة في سلطنة عمان لعام ١٩٩٦ (م ٤٠) .

وواجبات المواطن التزام عام برعاية الضمير والمجتمع المراقب وهي مصدر للسياسات والتشريعات التي قد يترتب عليها التزام قانوني مضمون بالجزاء في دستور السودان لعام ١٩٩٨ (الرقم ٣٥) .

وصممت عن النص على مراعاة النظام والآداب العامة أحكام عهد الأمان التونسي لعام ١٨٦١ ودستور تونس لعام ١٩٥٩ ودساتير سوريا لعام ١٩٢٠ والقانونان الأساسيان لحكومتَي اللاذقية وجبل الدروز لعام ١٩٢٠ ودساتير سوريا للأعوام ١٩٥٠ و ١٩٥٣ و ١٩٦٢ و ١٩٦٤ و ١٩٦٩ و ١٩٧٣ والقانونان الأساسيان للقطر الطرابلسي وقطر عامي ١٩٧١م و ٢٠٠٣م وبرقة لعام ١٩١٩ ودستور برقة لعام ١٩٥١ ودساتير المغرب للأعوام ١٩٦٢ و ١٩٧٠ و ١٩٧٢ و ١٩٩٢ و ١٩٩٦ والجزائر للأعوام ١٩٦٣ و ١٩٧٦ و ١٩٨٩ و ١٩٩٦ و ج.ع.ي لعامي ١٩٦٣ و ١٩٧٠ و ج.ي لعام ١٩٩٠ والميثاق الوطني المقدس لعام ١٩٤٨ في اليمن ودستور ج.ي د.ش لعامي ١٩٧٠ و ١٩٧٨ .

٢ - أداء الضرائب

يرجع تاريخ فرض الضرائب إلى عهود تاريخية سحيقة في القدم ، إذ فرضت الضرائب مع تشكل الجماعات المنظمة في هيئات ودول . وتطور مفهوم الضرائب مع تطور المجتمعات وتعددت أساليب جبايتها مع تغير أوضاع الدول (أثناء الحرب والسلم) . تبدلت أسماء الضرائب وتنوعت أشكال جبايتها وفقاً لتبدل الأوضاع الاجتماعية وتعقيدات نظم حياتها ومبادئ فلسفة دولها وتقرير الملكيات وأوضاع الأشخاص القانونية (الاعتبارية والطبيعية) فيها . وغابت عن مسرح الحياة أشكال ضرائبية معينة وبرزت إلى حيز الوجود أشكال أخرى

لم تكن موجودة من قبل . إتخذ أسلوب تقرير الضرائب شكل العرف والأوامر والواجب الديني والقانوني مستوجبا هذه الأنظمة من المفاهيم المادية أو القانونية الدينية أو الوظيفية أو من مزيج من أكثر من مفهوم . وتقرر فرض الضرائب إما بأمر الحاكم المطلق أو قيد بالقانون وسنته السلطة التشريعية .

وبالعودة إلى التشريعات الدستورية العربية نجد أن أحكام (٥٠) وثيقة دستورية عربية قد قضت بالضرائب . وصممت عن النص على تقرير الضرائب أحكام (١٣) وثيقة دستورية عربية .

والأحكام الدستورية العربية التي نصت على الضرائب قد تباينت في النصوص الخاصة بهذا الشأن مثال ذلك لا تجعل في القطر الطرابلسي وقطر برقة ضرائب حكومية مضروبة مباشرة إلا إذا عمت جميع السكان أو كل من له مصالح في القطر ووافق عليها مجلس النواب المحلي ، وللمجلس أيضاً أن يقرر كيفية تنفيذها وتوزيعها على من جعلت عليه تلك الضرائب . لا تصرف الواردات الناشئة مما ذكر إلا في مصالح القطر في القانونين الأساسيين لطرابلس وبرقة لعام ١٩١٩ (فصل ٩ منها) . في حين أوجز دستور برقة لعام ١٩٥١ النص الخاص بالضرائب حين قضى بأنه لا تفرض ضريبة على أي شخص إلا بمقتضى القانون (الرقم ٩) .

وبالمقابل نصت أحكام أربعة دساتير عربية على صيغة واحدة بهذا الشأن قضت بأنه : لا يجوز إنشاء ضريبة ولا تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون ، ولا يجوز تكليف الأهالي بتأدية أي شيء من الأموال أو الرسوم إلا في حدود القانون ولا يجوز إعفاء أحد من أداء الضرائب في غير الأحوال المبينة في القانون في دساتير مصر لعامي ١٩٢٣ (م ١٣٤ وم ١٣٥) و ١٩٣٠ (م ١٢٣ وم ١٢٤) وليبيا لعامي ١٩٥١ (م ١٦٧) و ١٩٦٣ (م ١٦٧) ودستور السلطنة الحجازية لعام ١٩٥٢ (م ٧٩ وم ٨٠) .

وبالمقابل اكتفت أحكام ستة دساتير عربية أخرى بالنص على صيغة راعت
المساس بالحد الأدنى اللازم للمعيشة وذلك طبقاً للنص التالي :

أداء الضرائب والتكاليف العامة واجب وفقاً للقانون وينظم القانون إعفاء
الدخول الصغيرة من الضرائب . بما يكفل عدم المساس بالحد الأدنى اللازمة
للمعيشة في دساتير مصر لعام ١٩٥٦ (م ٥٩) والكويت لعام ١٩٦٢ (م ٤٨)
وج.ع.ي للأعوام ١٩٦٤ (م ٤١) و ١٩٦٥ (م ٦٧) و ١٩٦٧ (م ٦١) والبحرين
لعامي ١٩٧٣ (م ١٥) و ٢٠٠٢ (م ١٥) .

وأوجزت مجموعة من الدساتير العربية في نصوصها الخاصة بهذا الشأن
في نصها على : أداء الضرائب والتكاليف العامة واجب وفقاً للقانون في دساتير
ج.ع.م لعام ١٩٦٤ (م ٤٤) وسوريا لعامي ١٩٦٩ (م ٣٧) و ١٩٧٣ (م ٤١)
ودولة الإمارات العربية المتحدة لعام ١٩٧١ (م ٤٢) أضاف هذا الدستور واجب
على كل مواطن (والنظام الأساسي للدولة في سلطنة عمان لعام ١٩٩٦ (م ٣٩)
وتقاربت أحكام مجموعة دستورية عربية في نصوصها المتعلقة بالضرائب
مثال ذلك قضى مشروع دستور المملكة العربية السعودية لعام ١٩٦١ بأن :
العدالة الاجتماعية أساس الضرائب (م ٣٤) . وهو نفس الحكم الذي نص عليه
دستور ج.م.ع لعام ١٩٧١ (م ٣٨) . علماً بأن الدستور التونسي لعام ١٩٥٩
كان قد نص على أن : إعادة الضرائب والتكاليف العامة واجب على كل شخص
على أساس الإنصاف (الفصل ١٦) . أما الدستور العراقي لعام ١٩٦٤ فقد قرر
أن : أداء الضرائب والتكاليف العامة واجب وشرف ولا تفرض ضريبة أو رسوم
ولا يجوز إعفاء أحد منها إلا بقانون (م ٣٨) ومع أن أحكام مجموعة رابعة من
الدساتير العربية قد قررت هي الأخرى أن يقوم أداء الضرائب على أساس
القانون . بيد أن صيغة هذه المجموعة قد وردت كما يلي : لا يجوز إجبار أحد

على دفع شيء من المال باسم ضريبة أو رسم أو إعانة أو غير ذلك إلا بالاستناد إلى مادة قانونية في الدستور السوري لعام ١٩٢٠ (م ٢٤) .

تفرض الضرائب لأجل المنفعة العامة ولا يمكن جبايتها أو تحويلها أو إلغاؤها إلا بقانون ، ولا يجوز إعفاء أحد من إحدى الضرائب إلا بقانون في دستور سوريا لعام ١٩٣٠ (م ٩٨) .

وبالمقابل نصت أحكام أربعة دساتير سورية على صيغة واحدة هي : لا يجوز إحداث ضرائب ومصالح تقتضي لها نفقات جديدة في قانون الموازنة في دساتير ١٩٥٠ (م ٣٨ ف ٢) و ١٩٦٢ (م ٣٨ ف ٢) و ١٩٥٣ (م ٦٧ ف ٦) و ١٩٦٤ (م ٧٨) .

واقترنت أحكام الدساتير العراقية للأعوام ١٩٢٥ و ١٩٥٨ و ١٩٦٨ في هذا الشأن من الدساتير السورية المذكورة آنفاً . فلا تفرض ضريبة إلا بمقتضى قانون تشمل أحكامه جميع الصنوف في دستور ١٩٢٥ (م ١١) . ولا يجوز فرض ضريبة أو رسم أو تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون في دستور ١٩٥٨ (م ١٥) و ١٩٦٨ (م ٣٩) .

أما الدستور العراقي لعام ١٩٧٠ فقد نص على أن : أداء الضرائب المالية واجب على كل مواطن ولا تفرض الضرائب المالية ولا تعدل ولا تجبى إلا بقانون (م ٣٥) وهو نفس الحكم الذي قرره مشروع دستور العراق لعام ١٩٨٩ (م ٢٧) وتغايرت أحكام المجموعة الدستورية الخامسة بصدد تفاصيل أحكامها الخاصة بالضرائب مع الاتفاق على فرض الضرائب مثال ذلك قضى الدستور اللبناني لعام ١٩٢٦ بأن : تفرض الضرائب لأجل المنفعة العمومية ولا يجوز إنشاء وجباية ضريبة إلا بموجب قانون شامل تنطبق أحكامه على الأرض اللبنانية دون استثناء وسيصدر قانون خاص يوحد الضرائب الحالية بين جميع سكان أرض لبنان (م ٨١) ولا يجوز تعديل ضريبة أو إلغاؤها إلا بقانون (م ٨٢) .

لقد امتد هذا التغير إلى الدساتير الأردنية من النص على أن لا تفرض ضريبة إلا بقانون والضرائب تشمل جميع الطبقات في دستور ١٩٢٨ (م ٩) إلى النص على أنه : لا تفرض ضريبة إلا بقانون بشرط أن لا يتناول ذلك الأجور التي تستوفيها مصالح الحكومة مقابل خدمات عمومية أو الانتفاع بأموال الحكومة في دستور ١٩٤٧ (م ١٤) إلى النص على مبدأ التكليف التصاعدي مع تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية في الضرائب في دستور ١٩٥٢ .

لقد نصت المادة (١١) منه على أنه : لا تفرض ضريبة أو رسم إلا بقانون ولا تدخل في بابها أنواع الأجور التي تتقاضاها الخزانة المالية مقابل ما تقوم به دوائر الحكومة من الخدمات للأفراد ومقابل انتفاعهم بأموال الدولة . وعلى الحكومة أن تأخذ في فرض الضرائب بمبدأ التكليف التصاعدي مع تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية وأن لا تتجاوز مقدرة المكلفين على الأداء وخاصة الدولة إلى المال ولا يجوز إحداث أية ضريبة أو جباية أو رسم أو أي حق بأثر رجعي .

وانطلقت الدساتير الجزائرية من مساواة المواطنين في أداء الضريبة والمساهمة من قبلهم حسب الإمكانيات وفي إطار القانون في النفقات العمومية لسد الحاجات الاجتماعية للشعب ولتنمية البلاد والحفاظ عليها في دساتير ١٩٧٦ (م ٧٨) و ١٩٨٩ (م ٦١) و ١٩٩٦ (م ٦٤) .

وأسهبت مجموعة من الأحكام الدستورية العربية في النصوص الخاصة بالضرائب مثال ذلك تقدم مقترحات إنشاء ضرائب جديدة أو تعديل الضرائب القائمة أو إلغاؤها ليقرها البرلمان في شكل مشروع قانون على أنه يجوز لمجلس الوزراء إذا رأى أن المصلحة العامة تقتضي ذلك أن ينص بأمر منه على أن يسري مفعول أي ضريبة جديدة مقترحة أو تعديل في ضريبة قائمة أو إلغاؤها من اليوم الذي يعرض فيه مشروع القانون على مجلس النواب ولكن كل

أمر كهذا يجب أن لا يمس حق البرلمان ليبدلي برأيه في حينه في أي بند من هذه المقترحات . ويجوز لمجلس الوزراء إلغاء أمر صدر بموجب هذه الفقرة وإذا لم يبلغ قبل ذلك ينتهي سريان هذا الأمر عندما يصلح مشروع القانون ولكن لن يكون ذلك إلا إلغاء أو إنتهاء السريان أثر رجعي كما لا ترد أي إيرادات حصلت بموجب هذا الأمر بأي حال من الأحوال على أنه عندما لا يكون البرلمان منعقداً يجوز أن يؤذن بأمر مؤقت في الحالات المستعجلة بأي ضريبة جديدة أو أي تعديل في الضرائب القائمة في قانون الحكم الذاتي السوداني لعام ١٩٥٣ (م ٦٦) ودساتير السودان للأعوام ١٩٥٦ (م ٧٦) و ١٩٦٤ (م ٧٦) و ١٩٨٥ (م ٦٢).

وبالمقابل قضى الدستور السوداني لعام ١٩٩٨ بالضرائب في إطار النص على الزكاة والمفروضات المالية في الرقم (١٠) منه كما يلي : الزكاة فريضة مالية تجب عليها الدولة وينظم القانون كيفية جبايتها وصرفها والأوقاف والصدقات والعون الذاتي موارد طوعية تشجعها الدولة وينظمها القانون كما ينظم الضرائب والرسوم المالية والمفروضات الأخرى بطريقة عادلة . وأقرب منه في هذا الشأن أحكام الدستور الإنتقالي السوداني لعام ٢٠٠٥م، الذي قضى في الرقم ١٩ منه بأن :-

١. لا تفرض ضرائب أو رسوم أو مستحقات مالية إلا بموجب قانون .
 ٢. الزكاة فريضة مالية على المسلمين وينظم القانون في الولايات الشمالية كيفية جبايتها وصرفها وإدارتها .
- وهناك مجموعة أخرى من الدساتير العربية قد تفاوتت نصوصها في شأن الضرائب مثال ذلك تفرض الرسوم والضرائب والفوائد على أساس القوانين في دستوري ج.ي.د.ش لعامي ١٩٧٠ (م ٢٢) و ١٩٧٨ . بينما نص دستور السودان لعام ١٩٧٣ على أن تنشأ الضرائب الجديدة وتعديل الضرائب القائمة أو تلغى أو تعلق بموجب قانون مالي يجيزه مجلس الشعب (م ٧١) . أما دستور ج.ي لعام

١٩٩٠ فقد نص علي أن إنشاء الضرائب العامة وتعديلها وإلغاؤها لا يكون إلا بقانون ولا يعفى أحد من أدائها كلها أو بعضها إلا في الأحوال المبينة في القانون ولا يجوز تكليف أحد بأداء غير ذلك من الضرائب والرسوم والتكاليف العامة إلا بقانون (م ١٣) ويحدد القانون القواعد الأساسية لجباية الأموال العامة أو إجراءات صرفها (م ١٥) .

هذا وكان إتفاق الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق عام ١٩٦٣ قد انحصر حكمه بهذا الشأن على النص على الضرائب الاتحادية في الفروع - المالية والخزانة . علماً بأن الميثاق الوطني المقدس في اليمن عام ١٩٤٨ قد قرر في المادة (٢٧) منه أنه يجب الإسراع إلى إزالة الظلم والطغيان على الرعايا في طريقة أخذ الواجبات وإسقاط البواقي الكاذبة .

وإذا كانت الأحكام الدستورية العربية السابقة من التباين المذكور أعلاه في تقرير الضرائب فإن أحكاماً دستورية عربية أخرى قد صممت عن النص على ذلك في كل من عهد الأمان التونسي لعام ١٨٦١ ونضامات جبل لبنان لنفس العام والقانون الأساسيان لحكومتى اللانقية وجبل الدروز لعام ١٩٢٠ ودساتير ج.ع.م لعام ١٩٥٨ والاتحاد العربي لنفس العام وميثاق اتحاد الدول العربية لعام ١٩٥٨ ودستور اتحاد الجمهوريات العربية لعام ١٩٧١ ودساتير مستعمرة عدن لعام ١٩٦٢ والمغرب للأعوام ١٩٦٢ و ١٩٧٠ و ١٩٧٢ و ١٩٩٦ ودستور الجزائر لعام ١٩٦٣ .

٣ - تأدية الخدمة العسكرية

تعتبر تأدية الخدمة العسكرية من الواجبات الأساسية التي تحتمها المصلحة العامة - الوطنية والولاء للوطن والدولة . وتكون علامة رئيسية لوجود قوات مسلحة تزدود عن حياض الوطن واستقلاله وسيادته .

إن تأدية الخدمة العسكرية الإلزامية وانفراد الدولة وحدها بتشكيل القوات المسلحة وتنظيمها وتطوير مقدراتها العسكرية من العلام الأساسية للدولة الحديثة ، إنطلاقاً من المبدأ الرئيسي وهو قيام نظام الحكم في الدولة الحديثة على أساس المساواة بين المواطنين قانونياً في الحقوق والواجبات أمام القانون . تلتزم هذه الهيئات بتنفيذ الوظائف الدستورية والقانونية في مجال السياستين الداخلية والخارجية .

وبما أن القوات المسلحة هي أحد أهم فروع السلطة التنفيذية في أية دولة وتتناط بها مسؤولية تنفيذ أوامر وتوجيهات السلطة العليا في الدولة في مجال حفظ الأمن والدفاع عن السيادة . فإنه من غير المقبول ولا المعقول أن توجد في الدولة الحديثة تجمعات عسكرية خارج إطار مؤسسات الدولة . من هذا المنطلق ووفقاً لمقتضيات وضرورات قيام الدولة الحديثة فإن إنشاء وتنظيم القوات المسلحة وقيادتها من المهمات المحددة للهيئات التي خولتها لها التشريعات الدستورية والعادية عامة والقوانين والأنظمة المتعلقة بالمؤسسة العسكرية خاصة .

وتعتبر الدولة التي لم تستكمل بناء قواتها المسلحة على أساس النظام الدقيق ووجود تجمعات عسكرية أو شبه عسكرية خارج مؤسسة القوات المسلحة غير مكتملة شروط الدولة الحديثة ، الأمر الذي يجعلها غير قادرة على تحقيق الاستقرار وتوفير الأمن للمواطنين بما تتعرض له من الهزات والمشاكل .

وبما أن التشريعات الديمقراطية الحديثة تقضي بمساوات المواطنين أمام القانون ويكون ذلك الأساس الذي يقوم عليه بناء القوات المسلحة والإلتحاق بها والإلتزام بأنظمتها وتنفيذ أوامر قياداتها فإن تأدية الخدمة العسكرية ومن ثمة الإلتحاق بالقوات المسلحة حق وواجب يفرضه الدستور والقانون على المواطنين الذين تتوفر فيهم الصفات المطلوبة . واحتكار الدولة للقوات المسلحة يمنع أي جماعة دون هيئات الدولة أن تكون لها أحكام نافذة بين أعضائها إلا بما تقرره الهيئات من وحي الشرعية الدستورية^(١).

وإذا عدنا إلى الأحكام الدستورية العربية بصدد تقرير الخدمة العسكرية والتجنيد الإجباري فإننا نجد أن مجموعة من هذه الدساتير قد خولت للقانون تنظيم الجيش دون النص على التجنيد الإجباري . وقضت مجموعة أخرى بالتجنيد الإجباري ، وصممت مجموعة ثالثة عن النص عن ذلك .

كان الدستور المصري لعام ١٩٢٣ أول حكم دستوري يقضي بأن يبين القانون طريقة التجنيد ونظام الجيش وما لرجاله من الحقوق وما عليهم من الواجبات (م ١٤٧) . وقد قررت نفس النص أحكام دستوري مصر لعام ١٩٣٠ (م ٣٦) وسوريا لنفس العام (م ١١٠) .

وبخلاف الأحكام الدستورية العربية السابقة قرر الدستور الأردني لعام ١٩٥٢ أن : تنحصر مهمة الجيش في الدفاع عن الوطن وسلامته . ثم تطابقت مع أحكام الدساتير السابقة بعد ذلك (م ١٤٧) . بينما قضت أحكام دستوري ليبيا لعامي ١٩٥١ و ١٩٦٣ بأن يحدد القانون طريقة إنشاء وتنظيم القوات البرية والجوية والبحرية (م ١٩٤ من الدستورين) . وإلى هذه المجموعة تنتمي أحكام دستوري ج.ع.ي لعامي ١٩٦٥ و ١٩٦٧ ، اللذان قررا أن للدولة وحدها أن

(١) - لمزيد من الإطلاع حول هذا راجع مصطفى البارودي . الحقوق الدستورية ، الجزء الاول ، الجامعة السورية ، طبعة ثانية، ١٩٥٧، ص ١٨٦-١٨٧.

تنشئ قوات مسلحة ولا يجوز لأية هيئة أو جماعة إنشاء تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية (م ٣١ من دستور ١٩٦٥) وتنظم الدولة وفقاً للقانون تدريب الشباب - تدريباً عسكرياً كما تنظم الحرس الوطني (م ٣٢) ويعين القانون شروط الطاعة العسكرية وترقية الضباط في القوات المسلحة (م ٣٤) بيد أن أحكام الدستورين اليمنيين المذكورين لم تقضي بالتجنيد الإجمالي .

وإذا كانت الدساتير السابقة قد تركت للقانون أن يبين طريقة التجنيد .. الخ فإن أحكام المجموعة الثانية من الدساتير العربية قد قررت التجنيد الإجمالي وكان الدستور السوري لعام ١٩٥٠ أول هذه الأحكام فيما نعلم .

لقد أتت الصيغة التالية : الدفاع عن الوطن والدستور واجب مقدس على جميع المواطنين . الجندية إجبارية وينظمها قانون خاص في دساتير سوريا للأعوام ١٩٥٠ و ١٩٦٢ و (م ٣٠) و ١٩٦٤ (م ٢١) . وأتت صيغة أخرى في دستورية سوريا لعامي ١٩٦٩ و ١٩٧٣ هي : للقوات المسلحة ومنظمات الدفاع الأخرى مسؤولية عن سلامة أرض الوطن وحماية أهداف الثورة الوحدوية الاشتراكية في دستور ١٩٦٩ (م ١٠) . وجميع المواطنين مسؤولون في تأدية واجبهم المقدس بالدفاع عن سلامة الوطن واحترام دستوره ونظامه الوحدوي الاشتراكي في دستور ١٩٧٣ (م ٤٠ ف ١) .

لم ينحصر الأمر في تغاير الأحكام الدستورية في شأن التجنيد الإجمالي منذ دستور سوريا لعام ١٩٥٠ وتحول هذه النصوص نحو الصيغ الاشتراكية فقط ، بل قررت دساتير أخرى طبيعة الجيش . مثال ذلك الجيش الوطني جيش شعبي وهو في خدمة الشعب وتحت تصرف الحكومة بحكم وفائه لتقاليد الكفاح من أجل التحرير الوطني . وهو يتولى الدفاع عن أراضي الجمهورية . ويسهم في مناحي النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد في نطاق الحزب في دستور الجزائر لعام ١٩٦٣ (م ٨) . ويأتي الدستور الجزائري لعام ١٩٧٦ ليقرر فصلاً

خاصاً بعنوان « الجيش الوطني الشعبي » (الفصل ٦ الباب ١) . يقضي فيه بأن الخدمة الوطنية واجب وشرف . لقد تأسست الخدمة الوطنية تلبية لمتطلبات الدفاع الوطني وتأمين الترقية الاجتماعية والثقافية لأكبر عدد ممكن وللمساهمة في تنمية البلاد (م ٤٨) . وتتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني ودرع الثورة في المحافظة على استقلال الوطن وسيادته والقيام بتأمين الدفاع عن الوحدة الترابية للبلاد وسلامتها وحماية مجالها الجوي ومساحتها الترابية ومياهها الإقليمية وجرفها القاري ومنطقتها الاقتصادية الخاصة بها . يساهم الجيش الوطني الشعبي باعتباره أداة الثورة في تنمية البلاد وتشبيد الاشتراكية (م ٨٢) . والعنصر الشعبي عامل حاسم في الدفاع الوطني . الجيش الوطني الشعبي هو الجهاز الدائم للدفاع الذي يتمحور حوله تنظيم الدفاع الوطني ودعمه (م ٨٣) . ويحظى المجاهدون وأولو الحق من ذويهم بحماية خاصة من طرف الدولة . ضمان الحقوق الخاصة بالمجاهدين وأولى الحق من ذويهم والحفاظ على كرامتهم ، فرض على الدولة والمجتمع (م ٨٥) .

وكان الدستور السوداني لعام ١٩٧٣ قد قرر فصلين لقوات الشعب المسلحة والأمن (الفصلين الأول والثاني من الباب العاشر) . حيث قوات الشعب المسلحة وقوات الأمن وأجهزة الخدمة العامة هي التنظيمات الرئيسية التي تكمن فيها فعالية السلطة الشعبية وهي جزء من الشعب ومنظمة في تحالف قواه العاملة (م ١٩٨) . ولا يجوز لغير الدولة إنشاء قوات نظامية أو تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية (م ٢٠٠) . زد على ذلك فإن قوات الشعب المسلحة جزء لا يتجزأ من الشعب السوداني ومهمتها الأساسية حراسة الوطن وتزمينه والحفاظ على سلامة أراضيه والمشاركة في تعميره وحماية المكاسب الشعبية والذود عن الدستور (م ١٩٩) .

وإلى جانب ما تقدم قضى الدستور السوداني هذا بأن الشرطة قوة نظامية تؤدي واجباتها لخدمة الشعب وتوظف لحفظ أمن المواطنين وتكفل لهم الطمأنينة وتسهر على حفظ النظام والأمن العام والآداب في المجتمع وتتولى أداء واجباتها وفقاً للقانون وعلى المواطنين مساعدتها في أداء واجباتها .

قوة السجون قوة نظامية توظف أساساً لتنفيذ أحكام القضاء وإدارة السجون والسجناء وحفظ أمنها وتضطلع بتدريبهم وتأهيلهم وترشيدهم بقدر يجعلهم مواطنين صالحين في المجتمع ويحدد القانون شروط خدمة الضباط والرتب الأخرى في قوات الأمن (م ٢٠١) .

وبخلاف الدستوريين السابقين الذين أسهبوا في النصوص الخاصة بالجيش والقوات المسلحة والأمن بالشكل الوارد أعلاه فإن الدساتير المغربية قد أوجزت في هذا الصدد حيث انحصرت أحكامها على النص على أنه : على المواطنين جميعهم أن يساهموا في الدفاع عن الوطن في دساتير ١٩٦٢ (ف ١٦) و ١٩٧٠ (ف ١٦) و ١٩٧٢ (ف ١٦) و ١٩٩٢ (ف ١٦) و ١٩٩٦ (ف ١٦) .

وينتمي دستور ج.ي.د.ش لعامي ١٩٧٠ و ١٩٧٨ إلى هذه المجموعة علماً بأن الدستوريين المذكورين قد نصوا على مبادئ رديكالية في هذا المجال . إذ من واجب كل مواطن الدفاع عن الوطن واستقلاله ووحدته والنظام الوطني الديمقراطي في دستور ١٩٧٠ (م ٥١) . والدفاع عن الوطن ومكاسب الشعب الثورية مسؤولية كل مواطن .. الخ في دستور ١٩٧٨ (م ٣١) علماً بأن الدستوريين المذكورين قد قرروا فصلاً للدفاع عن الوطن^(١) .

واقتربت أحكام الدستوريين الجزائريين لعامي ١٩٨٩ و ١٩٩٦ من النصوص السابقة حين نصت على أن : تنظم الطاقة الدفاعية الأمة ودعمها وتطويرها

(١) - راجع الباب الخامس ، الدفاع الوطني والأمن في دستوري ج.ي.د.ش لعامي ١٩٧٠م، المواد ١٢٥-١٣٠ . والفصل الرابع من الباب الأول . أسس الدفاع الوطني والأمن في دستور ١٩٧٨م ، المواد ٣١-٣٣ .

حول الجيش الوطني الشعبي وتتمثل المهمة الدائمة للجيش الشعبي الوطني في المحافظة على الإستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية . كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد وسلامتها الترابية وحماية مجالها الجوي ومختلف مناطق أملاكها البحرية (م ٢٥ من دستور ١٩٨٩ وم ٢٤ من دستور ١٩٩٦) . واشتركت أحكام عشرة دساتير عربية في صيغة عامة هي : الدفاع عن الوطن واجب مقدسي وأداء الخدمة العسكرية شرف « للمواطنين » (١) . والتجنيد إجباري وفقاً للقانون في دساتير مصر لعام ١٩٥٦ (م ٥٨) وج.ع.م. لعام ١٩٥٨ (م ١١) والكويت لعام ١٩٦٢ (م ٤٧) وج.ع.ي للأعوام ١٩٦٣ (م ٢٨) و ١٩٦٤ (م ٤١) و ١٩٧٠ (م ٤١) . أضاف الأخير الدفاع عن الدين والوطن (وج.ي لعام ١٩٩٠ (م ٥٩) والنظام الأساسي للدولة في سلطنة عمان لعام ١٩٩٦ (م ٣٧) .

ومع أن الفقرة الأولى من المادة (٣٠) من دستور البحرين قد اتفقت مع نصوص الأحكام الدستورية السابقة إلا أنه قد أضاف إلى هذه الفقرة السلام هدف الدولة وسلامة الوطن جزء من سلامة الوطن العربي الكبير من جهة . وقرر من جهة ثانية أن الدولة هي وحدها التي تنشئ القوات المسلحة وهيئات الأمن العام . ولا يولى غير المواطنين هذه المهام إلا في حالة الضرورة القصوى وبالكيفية التي ينضمها القانون (ف ب من المادة) .

أما دستور البحرين لعام ٢٠٠٢م فقد قضت المادة ٣٠ منه بأن :-

أ- السلام هدف الدولة وسلامة الوطن جزء من سلامة الوطن العربي الكبير والدفاع عنه واجب مقدس على كل مواطن وأداء الخدمة العسكرية شرف للمواطنين ، ينظمه القانون ثم كرر الحكم السابق الوارد في دستور ١٩٧٣م.

ومع أن الدستور الإنتقالي السوداني لعام ٢٠٠٥م قد قرر أن الدفاع عن الوطن شرف وواجب على كل مواطن (بداية الرقم ١٨) غير أنه قد اُضيف الى ذلك وترعى الدولة المحاربين والمصابين في الحرب وأسرى الشهداء والمفقودين

٤. التعبئة العامة أو الجزئية ينظمها القانون

واقترب من نص الأحكام الدستورية السابقة حكم دستور دولة الإمارات العربية المتحدة حين قضى بأن : الدفاع عن الاتحاد فرض مقدس على كل مواطن وأداء الخدمة العسكرية للمواطنين ينظمه القانون (م ١٣) .

وأتى دستور ج.ع.م لعام ١٩٦٤ بصيغة قريبة من الدساتير السورية للأعوام ١٩٦٤ و ١٩٦٩ و ١٩٧٣ في نصه على أن القوات المسلحة في ج.ع.م ملك للشعب ومهمتها حماية مكاسب النضال الشعبي الاشتراكية وسلامة أراضيها وأمنها (م ٣٣).

واعتبر دستور السودان لعام ١٩٩٨ ، الدفاع عن الوطن شرف والجهاد في سبيله واجب وترعى الدولة القوات النظامية والشعبية المدافعة ، عن أمن الوطن وحماه وترعى المقاتلين المصابين بسبب الحرب وأسرى الشهداء (الرقم ٧) .

وصممت عن النص على التجنيد أحكام عهد الأمان التونسي لعام ١٨٦١ ونظامات جبل لبنان لنفس العام والقوانين الأساسية للقطر الطرابلسي وقطر برقه لعام ١٩١٩ والنظامان الأساسيان لحكومتى اللاذقية وجبل الدروز لعام ١٩٢٠ ودساتير سوريا لعام ١٩٢٠ والعراق لعام ١٩٢٥ والميثاق الوطني المقدس في ج.ع.م لعام ١٩٤٨ ودساتير برقة لعام ١٩٥١ وسلطنة لحج لعام ١٩٥٢ وقانون الحكم الذاتي السوداني لعام ١٩٥٣ ودساتير السودان للأعوام ١٩٥٦ و ١٩٦٤ و ١٩٨٥ ومستعمرة عدن لعام ١٩٦٢ وقطر لعامي ١٩٧١ و ٢٠٠٣م والاتحاد العربي لعام ١٩٥٨ وميثاق الدول العربية المتحدة

لنفس العام واتحاد الجمهوريات العربية لعام ١٩٧١ . وإذا كانت الأحكام الدستورية العربية المذكورة أعلاه قد قررت الواجبات بالشكل المشار إليه أعلاه فإن الدستور الإنتقالي السوداني لعام ٢٠٠٥م قد أفرد أيضاً الفصل الثالث من الباب الأول واجبات المواطن كما يلي :-

١- (٢٣-١) على كل مواطن سوداني أن يدين بالولاء لجمهورية السودان وأن يمثل لهذا الدستور ويحترم المؤسسات التي انشأت بمقتضاه ويحمي سلامة أرض الوطن .

٢- على كل مواطن بوجه خاص أن :-

أ- يدافع عن الوطن ويستجيب لنداء الخدمة الوطنية في حدود ما ينص عليه هذا الدستور والقانون .

ب- ينبذ العنف ويعمل على تحقيق التوافق والإخاء والتسامح بين أهل السودان كافة ، تجاوزاً للفوارق الدينية والإقليمية واللغوية والطائفية .

ج- يحافظ على الاموال والممتلكات العامة ويفي بالالتزامات القانونية والمالية نحو الدولة .

د- يجتنب الفساد والتخريب ويحول دون حدوثها .

هـ- يشارك بفعالية في تنمية البلاد ز

و- يشارك في الإنتخابات العامة والإستفتاءات التي ينص عليه هذا الدستور والقانون.

ز- يلتزم بالقانون ويتعاون مع الأجهزة المختصة على حفظ النظام والقانون .

ح- يحافظ على البيئة الطبيعية .

ط- يستهدي ويسترشد بوجه عام في أعماله بمصالح الأمة والمبادئ المنصوص عليها في هذا الدستور.

وإذا كانت الأحكام الدستورية العربية بالتغاير المبين أعلاه في كل من البنية الفنية للدساتير العربية وأساليب إنشائها وطرق تعديلها ونصوصها في مواضع نوع الدولة وشكل نظام الحكم فيها ولغتها الرسمية ودينها وعلمها وحدود دولها والحقوق والحريات فيها ، فإننا سنتطرق للسلطات في الدول العربية في الأجزاء المكملة لهذا البحث ، سلطات الدولة في الأجزاء التالية ابتداء بحق الانتخاب والترشيح لهذه الهيئات في الجزء الرابع على أنه قبل الانتقال الى ذلك تجدر الإشارة الى خاتمة هذا الجزء .

الخاتمة

رتبنا موضوعات هذه الدراسة وفقاً لتسلسل نصوص الأحكام الدستورية العربية حسب أهميتها في شأن الحقوق والحريات في البلدان العربية منذ بداية نهضتها في القرن التاسع عشر وحتى بداية القرن الواحد والعشرين مثل مساواة المواطنين أمام القانون والمواطنة (الجنسية) والحريات الشخصية .. الخ من جهة ، وحسب تدرج هذه الأحكام الدستورية في النص على الحقوق والحريات حسب الأقدمية التاريخية من جهة أخرى . وبذلك يسهل على القارئ والباحث معرفة تطور التشريع الدستوري العربي في هذا المجال بالشكل التالي:-

١- من المعروف أن التشريع الدستوري العربي قد أخذ بالمذهب الفردي في القانون الدستوري في الفترة ما بين ١٩٢٠ - ١٩٤٥ حين اكتفى بالنص على مساواة المواطنين أمام القانون وجنسياتهم والحريات الشخصية بدرجة رئيسية وذلك لأن دور الدولة يقتصر وفقاً لمفهوم هذا المذهب على حماية الأمن والدفاع عن البلاد وحماية الحقوق والحريات دون أن تتدخل الدولة في حل القضايا الاجتماعية .

٢- انتقل التشريع الدستوري العربي بعد الحرب العالمية الثانية إلى سن نصوص دستورية أخذت بالمذهب الاجتماعي . وذلك بفعل التغيرات العالمية الكبيرة وخروج عدد من الدول العربية من دائرة الانتداب أو المعاهدات مع بريطانيا وفرنسا وحصول بلدان أخرى على استقلالها من السيطرة الاستعمارية وتعاظم المد الشعبي في البلدان النامية فسنت هذه الدول دساتير قررت فيها الحقوق المتعلقة بالأسرة ورعايتها ورفع مستوى المعيشة للسكان والحق في العمل والعدالة الاجتماعية والحق في التعليم والضمان الاجتماعي وغيرها من المبادئ الدستورية التي تجعل الدولة تتدخل في حل القضايا الاجتماعية ابتداءً بالدستور السوري لعام ١٩٥٠ .

٣- تجاوزت مجموعة من الدساتير العربية التي صدرت في عقدي الستينات والسبعينات المبادئ الاجتماعية إلى النص على مبادئ اشتراكية إلى حد ما في مجال الحقوق والحريات في كل من مصر وسوريا والعراق والجزائر والسودان وج.ي.د.ش فسنت نصوصاً تتعلق بالحد من الملكية الخاصة والتأمين وإنشاء القطاع العام واعتبار الثروة الطبيعية ملكية عامة وإجبارية التعليم ومجانيته ومجانية التطبيب وغيرها من المبادئ التي تم إيضاحها في طيات هذا الكتاب .

٤- أدى انتقال جزء كبير من التشريع الدستوري العربي من المذهب الفردي إلى المذهب الاجتماعي ثم الأخذ ببعض المبادئ الاشتراكية إلى التأثير سلباً على الحقوق والحريات في تلك البلدان . بأن انتقلت من نظام التعددية الحزبية وحرية الصحافة والنشر .. الخ ، التي كانت قائمة في عدد من تلك البلدان في ظل الدساتير التي قررت قيام الجمعيات في مصر والعراق وسوريا وغيرها وممارسة الأحزاب لنشاطها السياسي ومشاركتها في تداول قيادة الحكومة حسب ممثليها في السلطة التشريعية .

٥- انتقلت بعض البلدان العربية منذ عام ١٩٥٠ إلى تقرير أحكامها الدستورية للتعددية الحزبية نصاً ابتداءً بالدستور السوري لعام ١٩٥٠ على أنه قد صاحب هذا الأخذ الجديد بالتعددية الحزبية الاضطراب السياسي في بعض البلدان العربية وقيام الثورات والانقلابات والحركات التصحيحية ومحاولة فرض الحزب الذي يدعمه رئيس الدولة على الحياة السياسية مثلما حدث في سوريا عام ١٩٥٣ وتعطل الحياة البرلمانية بفعل الثورات في مصر والانقلابات في سوريا والأردن والأزمات السياسية في الأردن والمغرب في تلك الحقبة من القرن العشرين .

٦- وكانت الخطوة التالية في مسيرة التشريع الدستوري العربي إنقسام هذا التشريع إلى دساتير قررت التنظيم السياسي الحاكم الوحيد مثلما كانت الحال في مصر وسوريا والجزائر والعراق والسودان وج.ي.د.ش . ودساتير ظلت على

حالتها في النص على قيام الجمعيات وقامت فيها الأحزاب السياسية مثل لبنان . وثالثة قررت التعددية الحزبية في دساتيرها الأردن لعام ١٩٥٢ والدساتير المغربية اضطربت الحياة في ظل الدستور الأردني لعام ١٩٥٢ ومنعت الأحزاب وتعطلت الحياة النيابية . بينما تعطلت الحياة البرلمانية أكثر من مرة في المغرب وتعرضت الأحزاب الرديكالية للقمع . وتجاوز الأمر ذلك في عدد من البلدان العربية إلى أن قررت قياداتها منع الحزبية في مصر بعد ثورة ١٩٥٢ وسوريا ، والعراق بعد ثورة ١٩٥٨ والسودان عام ١٩٥٨ و ١٩٦٩ كمقدمة إلى التنظيم الحاكم الوحيد بعد انقلاب مايو ١٩٦٩ .

٧- وبالرغم من أن التشريع الدستوري العربي الذي أخذ بالمذهب الاجتماعي في النصف الثاني من القرن العشرين وازدياد الاهتمام بالتعليم والصحة والضمان الاجتماعي من قبل الحكومات فإن الأخيرة قد تراجعت عن الحقوق السياسية والفكرية إلى حد كبير .

٨- حاولنا في هذه الدراسة إثبات ارتباط التقلب الدستوري في البلدان العربية بالتقلبات الدستورية في العالم وذلك من خلال مقارنة الأحكام الدستورية العربية من جهة ومقارنتها بالأحكام الدستورية الأجنبية من جهة أخرى ، ومرد ذلك أن التغيرات التي حدثت في العالم قد انعكست على العالم العربي في بقاء الليبرالية في بعض البلدان وانتقال بلدان أخرى إلى الرديكالية في عهد الحرب الباردة بين القطبية الثنائية في العالم مما أدى إلى تناقض التشريعات العربية حسب توجه دولها نحو أي من المعسكرين المتصارعين .

٩- وأدى هذا الصراع إلى انتهاك حقوق الإنسان والتضييق على الحريات العامة في البلدان العربية بنسب مختلفة في هذا البلد أو ذاك وفقاً لتوجه الدولة المعنية نحو الليبرالية أو الحزب الحاكم الوحيد أو منع الحزبية .

١٠ - توصلنا من خلال المقارنات الدستورية للحقوق والحريات في الدول العربية والواقع المعاش إلى أنه بانتهاء القطبية الثنائية في العالم بدأ المد الليبرالي في الانتعاش منذ بداية التسعينات من القرن الماضي بشكل أكبر من ذي قبل حيث بدأت التعددية الحزبية والسياسية تتعزز في البلدان العربية التي عملت بها طوال مسيرة حياتها في كل من لبنان والمغرب . واتجهت بلدان أخرى نحو التعددية الحزبية بعد أن تركت نظام الحزب الحاكم الوحيد مثل تونس واليمن (ج.ي.د.ش سابقاً) . وخرجت بلدان أخرى من نظام منع الحزبية إلى التعددية مثل الأردن (وشمال اليمن سابقاً) . وازداد نشاط الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني في العالم العربي .

ويبدو أن القرن الواحد والعشرين سيكون حاملاً لمفاجآت كثيرة لا يمكن التكهّن بها ، ومدى المشاركة الشعبية في الحكم بازدهار الحريات العامة في العالم العربي في ظل ثورة المعلومات والعولمة والقطب الواحد في العالم .

المحتويات

الصفحة	الموضوع
٣٢٥	مقدمة
٣٢٩	الباب الأول الحقوق والحريات العامة
٣٢٩	١- مساوات المواطنين
٣٤٨	٢- الجنسية (المواطنة)
٣٦١	٣- الحريات الشخصية
٤٠٤	٤- حرمة السكن
٤١٣	٥- حرمة التنقل
٤٢٤	٦- سرية المراسلات
٤٣٧	٧- حرية الاعتقاد والضمير
٤٤٧	الباب الثاني الحقوق السياسية وحريات الاجتماع والتظاهر
٤٤٧	١- حرية الاجتماع والتظاهر
٤٥٧	٢- حرية الصحافة
٤٦٤	٣- تأليف الجمعيات
٤٨٠	٤- تأليف النقابات
٤٨٣	٥- الحق في إنشاء التعاونيات
٤٨٧	٦- التعددية الحزبية
٥٠٣	٧- التنظيم السياسي (الحزب الحاكم الوحيد)
٥٢٠	٨- منع الحزبية
٥٢٥	٩- حظر تسليم اللاجئين السياسيين
٥٣٠	١٠- تقديم الشكاوي إلى السلطات العامة
٥٣٣	الباب الثالث الحقوق الاجتماعية والاقتصادية
٥٣٣	١- الأسرة ورعايتها
٥٥١	٢- الحقوق المتعلقة بالأسرة والصحة
٥٦٠	٣- وضع المرأة
٥٦٦	٤- المستوى اللانق من المعيشة
٥٧٠	٥- العدالة الاجتماعية

الصفحة	الموضوع
٥٧٧	٦- كفالة الحريات والأمن وتكافؤ الفرص
٥٨١	٧- تقلد الوظائف العامة
٥٨٧	٨- حرية التعليم حرية البحث العلمي حرية الرأي
٦٢٧	٩- الحق في العمل
٦٥١	١٠- أنواع الملكية
٦٨٥	١١- ملكية الثروة الطبيعية
٦٩١	١٢- حرمة الأموال العامة
٦٩٤	١٣- توجيه الدولة للتجارة الخارجية
٦٩٥	١٤- منع تملك الأجانب
٦٩٦	١٥- حرية النشاط الإقتصادي
٦٩٩	الباب الرابع الواجبات العامة
٦٩٩	١- مراعاة النظام والآداب العامة
٧٠٠	٢- أداء الضرائب
٧٠٧	٣- تأدية الخدمة العسكرية
٧١٣	٤- التعبئة العامة والجزئية
٧١٧	* الخاتمة
٧٢١	المحتويات

أنظمة الحكم في الدول العربية

(عشرة أجزاء في ثمانية مجلدات)

الجزء الأول : نشأة الأحكام الدستورية العربية
وبنياتها الفنية وطرق تعديلها

الجزء الثاني : نوع الدولة وشكل نظام الحكم
في التشريع الدستوري العربي

الجزء الثالث : الحقوق والحريات في الدول العربية

الجزء الرابع : النظم الإنتخابية في الدول العربية

الجزء الخامس : طرق قيام السلطة التشريعية والمؤقتة
وبنياتها الإجتماعية والسياسية والفنية

الجزء السادس : النشاط البرلماني للسلطة التشريعية

الجزء السابع : الوضع الحقوقي للنائب في السلطة التشريعية

الجزء الثامن : الوضع الحقوقي لرئيس الدولة في الدول العربية

الجزء التاسع : صلاحيات رئيس الدولة في الدول العربية

الجزء العاشر : الحكومة وهيئات الوحدات المحلية

Bibliotheca Alexandrina



0946710



المكتب الجامعي الحديث

مساكن سوتير - أمام سيرا ميكا كليوباترا - عمارة (5) مدخل (2) - الأزاريطة - الإسكندرية

ت: 00203/4865277 فاكس: 00203/4843879

بالتعاون مع مركز البحوث الدستورية والقانونية - تعز